













KÖPRÜLÜ KÜT.

862



الاسرار الخفية في الطب والصيد  
الاسرار الخفية في الطب والصيد

٨٦٢



كتاب الاسرار الخفية  
في النظر والعلوم الخفية

في توبه المصير المحمدي  
المحتاج الى الله لاحد الى الصبح محمد

الفن الاول من

لارد سلى مع

وسار الكس

مخدو واله

لعم

الاسرار

المستخرج

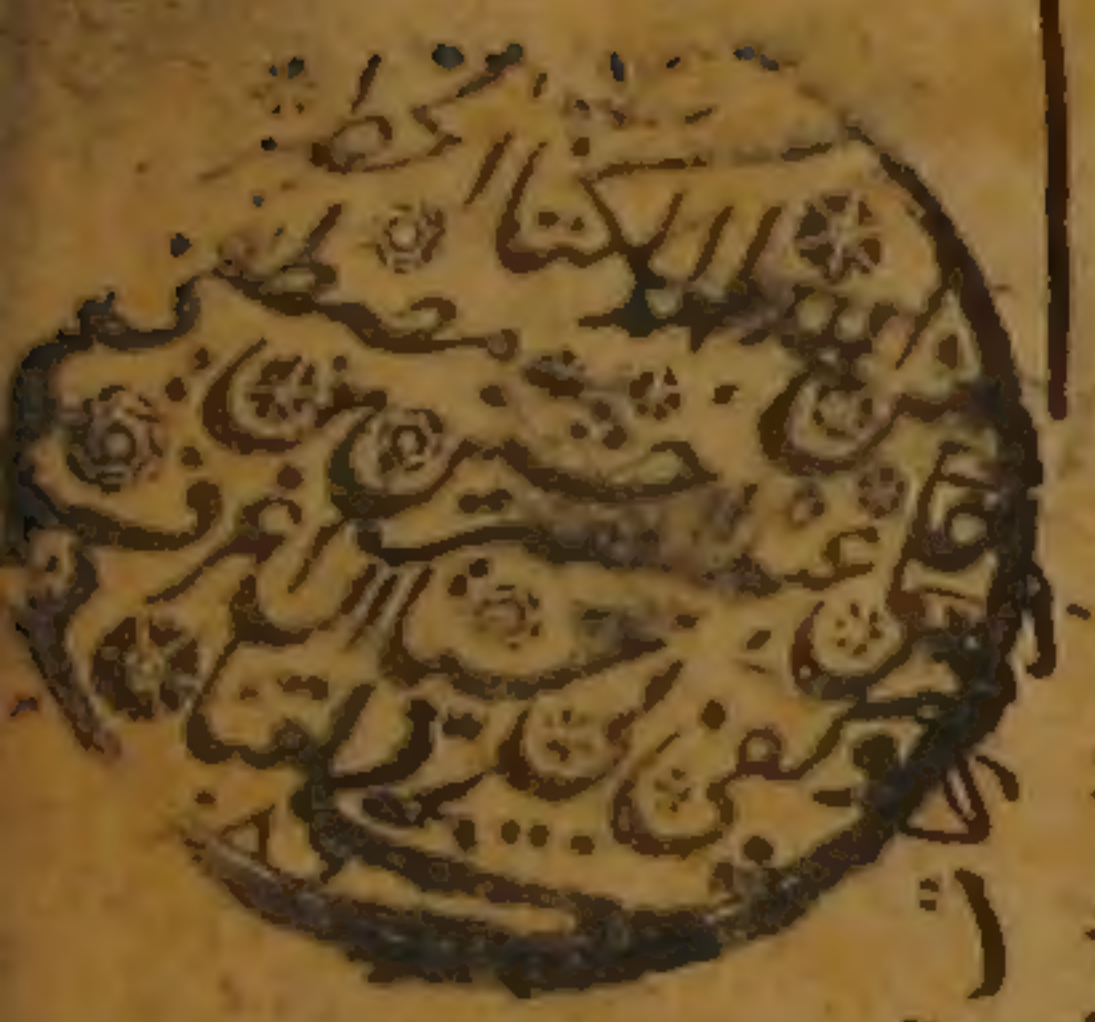
التشريح

الخفية في العلوم العقلية

تصنيف

الامام العالم العلامة افضل للتأخرين  
مكمل علوم المسلمين من حال الملوك سادة  
للامام والمسلمين الى منصف الحسن بن الشيخ  
العقبة العالم الغد سيد الدين يوسف  
بن مطهر طاب ثراه

الو الوفاء العيسى  
لم الطمد الكدحى



الاهل جرم واحد وهو طلائع اعد الدين في تافه خصة ولا طابع من العترة  
في الحول وهو النفس وانما كمن في البدن لكن لما كان فيها من البدن علة شديدة  
اشارة الى البدن فانما حتى ان اكثر النفوس لسبب انفسها وطنت ان يدركها  
على اليد فكل لا مانع ان يحمل النفس مع السام خلافة شوقه نورية لا عدية  
محكم عليها اسماءهم فمطر طمس لحياتها لانها في شمس تحت مشرقي مبدئها  
بانا لشارع رهانة فيستغرق لربنا شمس النور لا تفر لغر المناسق منفس  
الاسرار على طاب سم كاصلاحه في السخ ان لا تخاف من استغراق الانسان في الغد  
لما قدر الذي هو لونه في كماله فلا تخفوا ان لا تكونوا اسعقوا من استغراق السنان  
في فخرها واصل استغراق فظراتها وطا في البحار الامار ان كان سراق  
فلا تخاف من غرق لخالق الانوار و احفظوا في صاف وان كان الساني فممن ان لا يفر  
لحقائق المخلقة مماثلة ان تصفد الوجب محالفة في جميع الحقائق لاصل الوجود  
وان فصله في الخلق في احصية كمن ان حال لا تخاف من ان لا يفر لاصل الوجود  
عن لغز كما لا يوصل العاشق من المعشوق لذاته فلا شاحة



بسم الله الرحمن الرحيم لو كنت على الله  
 كبره الذي تراه لبيته والبقاء والبراق والقدرة والعلو المتطول  
 بالاحسان المفضل الامتنان العالم بالسر والاعلان والحب الوجه وواهب  
 وجهه كل وجه منه انتدار الجود والجلال الذي خلق الانسان  
 وجعله اسرف من كل ذي ركب وادرج من خلقه بالضعف اللطيف العجب  
 وحيزه بالعقل والعرفان وخصه بالذوق والسان والقلوب على سيد المرسلين  
 محمد المصطفى وعلى اله الطاهرين صلوة باقية الى يوم الامة من امتهم  
 كما ان من موالاتهم بالعلم العلية الكلمة والعقيدة الصحيحة  
 اليقينية فانه باعتبار هذه الصفات من اعز من كبريات العلوم عن  
 المشاهدة للجواهر والعجاوات ولا شك ان الكمال اولها وهو العلم ببدء  
 الامسياء ومنتهى ما هو وحب الوجه العالي واسم واسم وكلمة من معرفة  
 صفاته وكيفية ما شرته انما اولها في العلم الذي لا يضيء اما بالعلم  
 على ترتيب المصداق ومعرفة حقائقها واعراضها التي انما هي واصا بالمال والخلوص  
 عن براعته في العلم به انما حصل استنتاجا من الراهن العطفية  
 فكان من الوجه صرف العناية الى حصل هذا المطلب ومنهج الحق هذا  
 المأرب ونحن نذكر من عنده الله تعالى وحسن توفيقه ان يكون هذا  
 الكتاب الذي قد اجتمعنا على اماله مخنونا على جميع الامام ومضينا لتفصيل  
 هذه الامام فانما نتبع منه مدد من القدماء ولم نعول فيه على قول ولم نعول  
 فيه على قول من غير من الحكماء بل سلكتنا فيه طريق الرهان الذي لخرج الداعي  
 على بني عقولنا عليه لم نهم من تعذرنا من الخالفين بالخلط ولم نتركب  
 معهم طريقة التجسب بل استعملنا فيه نهج الانصاف وتجنبنا البغي واعتصمنا

والعزوه  
والبيده  
خ

وكان هذا الكتاب اجلا من غيره من كتب السالفين لاشتماله على ما ذكره  
 من الترفات ومن اصناف المتأخرين لاستعمالهم كمداني يصانفهم  
 طرائق التسييعات من العاسات المعالطات والجدليات وقد وسمنا  
 بكتاب بامر الكيفية في العلم العلية وبيان فيه اولها بالعلم السطيفة لكونها  
 في حصل المجرات ثم بالعلم الطسقة لكونها باحثه عن المحسرات وخمناه  
 بالعلم لراحي الذي مولفاه العصور وعلمه مدله هذا الكتاب خلد له لوالنا  
 صاحب المعظم والصدور اعظم محمد بن الوزير اصدق العلماء لسان احكاما المحض  
 لعال بافضل الكليات النفسانية الموتة بانتم السعاليات الزوجانية المقتنى اشرف  
 الضائل المعبدى اعظم الفواضل المعيشى بالمطالب العلية المعتر على حصل المسائل  
 لرائته محي اصوات الخواطر وباعث رفات العلوم لاله وان يسرف في ما كان  
 لراملا والميمن همدون من الملك العال الرحمن محمد بن الداهن ملك  
 الوزير في العالمين سلطان كراجله اعظم لرامجله اسم لواله محمد بن الله  
 سلطانها واعلى شأنها وازانت رباب لرام خاضعة لوامرهم واعنا والخلق  
 مستندة مخدراهم واما المطمئن راحة بعاد ولها ودوب العاصين  
 خائفه من مبيتهما ما وضع للصبي محمد بن علي البيطية جود **الفصل الاول**  
 في المطلق وفي معالقات **المقالة الاولى** ذكر فيها مباحث منه وكلام في  
 المفردات **المبحث الاول** في احاطة الالمنتق وذو كحد ضوعه وبيان  
 ما مشتق لما كانت السنين لراية في اول فطرتها خالصة من جميع العلم البصورية  
 والنقد لينة وكان استكمالها من كجيلها في جاني العلم والعمال والبدنية  
 فاصرة عن تحصيله لكونه كان اكثر هذا انما بينا من القسب الذي هو من  
 بعد الغلط من وقح الغلط فانه اكثر الناس ليعرض لهم الغلط في افكارهم  
 اعطيت النفس التي هي لقرى بها على تحصيل لصورات ومنا سيات



هم كتاب





شها ايجابية وسلبية وهذه الالة عند كافيها ايضا فلا بد من الالة اخرى لو من موهبا  
 وقوة الفلوط كانت مرادى في حصيل العلوم مرادى لثة وهذه مسئلة في حصيل العلوم  
 النظرية التي هي سبب الكمال وهذه مرادى من المنطق وسمي بآلة الالة فان الالة  
 لعصم وراعاها الذهن عن الخطا في الفكر والفكر مطلق على حركة النفس المتحركة  
 التي اليها مودم المنطق لمرادى من الالة اي حركة كانت من الحركات العقلية  
 فان كانت الحركات الحركية من الحسوس رسي تحتها ويطبق على معنى لخص منه هو  
 حركة من هذه الحركات موجبة النفس بها من المطالب مبرودة في المعاني  
 المسوقة فيها طالبة مبالى تذكر المطالب الى ان يجد ما يترجم منها كالمطالب قد  
 مطلق على الحركة مرادى من هاتين الحركتين من غير ان يجمل الزجور الى المطالب  
 منه وان كان الغرض من الزجور هو الاله والى بعض المحققين والى بعض الفلاسفة  
 الذي يحتاج فيه وفي حوزته جمعا الى المنطق اقول في هذا نظره وحقيقته ان  
 بعض المبادى المطلوب قد يطلق على المعنى ما بالمتألف المترتبة بها صححها  
 وقد يطلق على المعنى ما قبل المعنى ووجهها فان عنى بالمبالى التي تنقل اليها من  
 المطالب ومنها الى المطالب الى التي بالمعنى لراول لم يكن الحركة الباشة محتاجة  
 الى المنطق فانها تكون في حركة طبيعية بالعرض فيها غلط وان عنى بها الى بالمعنى  
 الثاني لم يكن الحركة مرادى محتاجة الى المنطق فانها تكون حركة استعراضة لا التق  
 وقوة النفس على المرافقة وموقف على اخرى واحاجت الى المنطق في المعنى  
 لا في حصيلها اقول هذا الفاضل ان الفكر يحتاج في جزئه الى المنطق لانه  
 والحسنة لا كرامة واعلم ان العلوم كلها ليست ضرورية بالبداهة ولا نظرية  
 وانما لزم الذنور او التسلسل وهو يبنى على حدوث النفس فاذا ان بعض منها  
 ضرورية والى بعض كسبي على معنى واحد ما كسبي في حصيله ووجه مبادى من  
 غير الالة لكونه من حصيل العلوم المسوقة المنظمة كالحائيات والهندسية

هذه  
 العلوم

والبناء ما لا يفهمه يحصل مبالى الى وجه الالة لكونه منها الخطا وكالاتها  
 فالمحتاج الى المنطق من العلوم انما هو العلم بالحق والمنطق ليس ضروريا لجميع العلوم  
 بل لعدة ضرورية وبعض كسبي مستغن عن المنطق لكونه من حصيل العلوم المتسقة  
 وبعضه متعلق باطلاحات والمتميزة على كسبي المتفرق الى المنطق فليد اعلم ان  
 المكسبين للعلوم انما ان يكونوا اصحاب قوة قدسية حاصلة لهم من قبل الله تعالى  
 انهم فيها يحصل لهم العلم الكسبية من غير حكم كسبي جديد وانما ان يكونوا اصحاب  
 فكرة لكن افكارهم تقع على الوجه الصحيح انفا فاما اذا احتاج الى المنطق  
 حاصبه تدقيق واعتناء بما مرادى واما الذي لا يكونون من هذا الفصل فانهم  
 يحتاجون الى المنطق وقد تاذى بعض الناس في كون المنطق علما وهذه المناوذة  
 لفظية فانه ان عنى بالعلم ما سألوا بالاصول لخواصه من كونه لا منقطة فليس علما  
 هذا السبيل وان عنى ما يكون مستملا على عقلا متعلقة بما في الذهن فلا تترك  
 في كونه كذلك **س** لا يمكن ان يتوصل من معنى واحد مفرد الى التصديق  
 بشئ فان علمه يجب ان يكون مرحلة او معدومة فانها لو كانت علمها كانت موجودة  
 او معدومة لم يكن علمه فلابد من الحفظ من لحد هذه من الوصف للذات او الاحوال  
 حتى يوصل الى التصديق اما التصديق فقد يعنى بالمفردات ثم تراها فيها كالف  
 والعلم بالمؤلف موقوف بالعلم لمفرداته لمن قد وجهه من ليس للوجه الذي لاجله  
 اعلم ان معنى فيه الترتيب والمالك كذا المنطق ليس بطرافى المفردات من حيث هو  
 مامنيات ولا ايضا من حيث هو على احد سوى الوجه العيني والذمى منى بل من حيث  
 هي محمولات وموضوعات وكلتا صورتات وشروط من هذه النواحي انما يلقى للمامنة  
 عند لحظ كونها قاي التصديق فانه ليس في المعجولات الخارجية ذائنة ولا عرضية  
 ولا كون الشئ موضوعا ومحمولا ولا معارضة ولا مبالى بل هو الحق المامنة اذا  
 فليست الى الوجه الذهني انما لا تحت المامنة من حيث هو علم الحقها

قد يكون



سى من ذلك يكون لها اعتبارات تحقها وكذلك الخط من حيث هو موحدة  
 بالوجود الخارجى فاذن كانه لذات منته للاحتمال من حيث العاقل الى  
 امر خارجى بل من حيث انها تصل الى ادراك محمول او منفرد في الوصول  
 اليه كانه من منته الحسنة موضوع المنطق فان موضوعه من  
 المعقولات النانية من سلفي بواسطتها من المعقولات الى المحمولات قد  
 ظن بعض الناس ان موضوعها الفاظ وموضوعها فاحش فان ظهر  
 المنطق في اللفظ ليس بالتصديق بل كانه لو كانت الصلة في ذهنه الى اذ  
 لا يوصله اللفظ لا معنى عن اللفظ ونفس اللفظ الى الحاضر من جهة  
 الكتابة الى الغائبين فكيف يحلون موضوعه محتقبا بما يتعلق بالحاضر  
 دون الغائبين ظن المسامحة ان موضوعه التصديق والتصديق لا  
 المنطق تاخر في الوصول اليها كما القول الشارح والحقه وفيما سوقف  
 عليه الموصلا ان كالجنته والعصية والذاتية والعرضة والموضوع  
 والمجولية والعرضة العكس وهذه احدى عارضة للمعوليات التصورية و  
 المصدقة فتكون فيكون الموصوفه وهذا ايضا خطأ لانهم ان عنوا  
 بالتصديق والتصديق جمع مانع عليه هذان لاسان فهو جمع العلم  
 فيسمى المقوم ان موضوعه المطروح في العلوم باسمها وموافقا وان عنوا بها  
 مدلولها من حيث هي تصورات تصدقها فهو ايضا خطأ لان المنطق  
 باحث عن الموصلا للتصديق والتصديق لا يكون له من الموصوفه من حيث هو  
 تصديق والتصديق هو تصديق ان الذي يصل الى نفسه والاضا مائه  
 التصديق والتصديق من ادراك الحجة والعاس مائتها القول  
 فها مائتها وليس الحجة والعاس لعرضه اسن لا ادراك ولا

حش

والحق صلا الى  
 التصديق  
 والتصديق

والحقنة فكيف يمكن ان يكون الكثرة والحكمة وسائر ما عذوه من الله احق  
 الذاتية للمائتها المصدرة فان المائتها لو كانت لذاتها كلفت لم تصدق حركته  
 بل الكثرة انما لمحق المائتها عند اعتبار صدق المائتها في **الحكمة**  
 في التصديق والتصديق العلم اما تصديق او اما تصديق وقد عرفوا التصديق  
 بانه عبارة عن حصول المائتها في الذهن من غير حكم عليها سفي او اياها التصديق  
 مائه الحكم على تلك المائتها بالحق او بالاساس وقد جعل بعض المسامحة التصديق  
 عبارة عن تصديق الظاهر من الحكم وهذه الغير يكون الحكم حرا في الشرع فان  
 مقتدا وان في العلم لا في المضمون والتصديق موقوف على التصديق اما موقوف على الجز  
 على المذهب الثاني او موقوف الشروط على الشرط على المذهب الاول اما  
 الحكم مع الجمل واحد الطرفين الشرطية والتشبيه والتشبيه لا يكون للتشبيه كغيره بل لا بد  
 من التماثل الحكم وقد **ل** على هذا ان جعلهم عدم الحكم شرط في التصديق  
 والتصديق شرط في التصديق كان عدم الحكم شرط في الحكم هذا اختلف في جز  
 التي وشرطه العائد انه ولم يحلوه شرطاً كان التصديق هو العلم وحيث يكون مقتضى العلم  
 الى لغة والى عنده واضطررنا في الجواب عنه فقال بعضهم لا استبعاد  
 في معانيه التي بحرية فان الولد لعائنه الكثرة وهو جوده وقال لغدون  
 لا استبعاد في العلم الى لغة والى عنده وهذا ان لا اعتبار ان في غاية النسيان  
 والحق في الجواب ان نذكر ان اللفظ التصديق مطروح على كل واحد من هذين المعنيين  
 اعني الشرطية لعدم الحكم والذي لا يسترط فيه حكم وعدمه ووفق من اشتراط عدم  
 الحكم ومن عدم اشتراط الحكم فان الاول اخفى والذي هو  
 شرط في التصديق او هو معناه هو التصديق بالمعنى لا يخفى ولقد دينا سوال  
 صعب وهو ان الحكم لو استدعى العلم بالظرف كان المحمول مطلقا عنه حكم  
 عليه والمالي باطلا ان المحكوم عليه انه ان كان معلوما هو الحكم عليه في الحكم  
 باسما هو الحكم عليه بنا وضوان كان محمولا امسح الحكم عليه باسما

العلم

في تصور التصديق  
 تصور الظاهر  
 تصور النسيان  
 فانها قد فصلت

العلم والحق العلم  
 العلم والحق العلم  
 العلم والحق العلم



واما ان المحمول مطلقا لم اعتبار ان احد ما مدلول هذا اللفظ والسائر  
 مدلوله مع انضافه يكون مجهولا مطلقا واما اعتبار الثاني لا يكون مجهولا مطلقا  
 لان برائتها في الجملة معلوم والموصوف بامر معلوم يكون معلوما من حيث ذلك  
 الوصف فالحكم عليه في قولنا المجهول مطلقا يمنع الحكم عليه من حيث امناج الحكم  
 عليه هو الماخوذ بالوجه الاول ومن حيث الحكم عليه بامنناج الحكم عليه هو الماخوذ  
 بالوجه الثاني ولان الموصوف فيها مختلف ملائنا وفي قولنا في هذا نظر  
 فان المجهول مطلقا لا يغد بالاعضا الثاني كان معلوما وكل معلوم صحيح الحكم  
 عليه بامكان الحكم عليه من جهة الحقيقة بامنناج الحكم بناوصف واجاب  
 بعضهم بان المال ان اخذ خارجيا منعك الملازمة لكذب الثاني فان موضوعه  
 لا يصدق اصلا ضرورة بوبت المعلومات كذا وجعل وان اغد حقيقة صادقة  
 ومنع كذب الثاني قوله المحكوم عليه ان كان معلوما لزم الثاني لا يصدق  
 المحكوم عليه مبنيا معلوم باعتبار وكل معلوم باعنا وصح الحكم عليه نعم المحكوم  
 عليه نعم الحكم عليه وهو بناوصف المحكوم مبنيا منع الحكم عليه فليس الموضوع صدق  
 كالا لو وجد كان مجهولا مطلقا فهو محال لو وجد امسح الحكم عليه اللازم من المعنى  
 المحكوم عليه في هذه القضية نعم الحكم عليه وبما لا ينافي ان اخذ خارجيا في  
 الموضوع والمحمول وهذا ايضا فظهر لان كون الثاني خارجيا او حقيقة  
 تابع للمعنى قوله اللازم من طين المعد من لا ينافي المفروض الصدق  
 لا خلافا في المحمول الموضوع خطأ وسائر طائفة واجاب  
 بعضهم ان المحكوم عليه في هذه القضية هو الحكم والمجهول مطلقا هو ما سبق  
 به الموضوع وقد حكم عليه بالامناج لا بامنناج الحكم فلا ينافي كسائر القضايا  
 التي محمولها نفس الامناج لا سائر مدلول من صدق هذه القضية  
 صدق قولنا المجهول مطلقا يمنع الحكم عليه ويعمل لراسكال لا انقول  
 الموضوع هو الحكم قدمت او اخذت كما نقول ان زيد عالم زيدا انه عالم  
 فان الموضوع في الحقيقة في كلامه ما ان زيد وفي هذا فطر فاق

ان المحمول مطلقا  
 لا اعتبار ان احد ما  
 مدلوله مع انضافه  
 يكون مجهولا مطلقا  
 لان برائتها في الجملة  
 معلوم والموصوف بامر  
 معلوم يكون معلوما  
 من حيث ذلك الوصف  
 فالحكم عليه في قولنا  
 المجهول مطلقا يمنع  
 الحكم عليه من حيث  
 امناج الحكم عليه هو  
 الماخوذ بالوجه الاول  
 ومن حيث الحكم عليه  
 بامنناج الحكم عليه  
 هو الماخوذ بالوجه  
 الثاني ولان الموصوف  
 فيها مختلف ملائنا  
 وفي قولنا في هذا  
 نظر فان المجهول  
 مطلقا لا يغد بالاعضا  
 الثاني كان معلوما  
 وكل معلوم صحيح  
 الحكم عليه بامكان  
 الحكم عليه من جهة  
 الحقيقة بامنناج  
 الحكم بناوصف واجاب  
 بعضهم بان المال  
 ان اخذ خارجيا منعك  
 الملازمة لكذب  
 الثاني فان موضوعه  
 لا يصدق اصلا  
 ضرورة بوبت  
 المعلومات كذا  
 وجعل وان اغد  
 حقيقة صادقة  
 ومنع كذب  
 الثاني قوله  
 المحكوم عليه  
 ان كان معلوما  
 لزم الثاني  
 لا يصدق  
 المحكوم  
 عليه مبنيا  
 معلوم  
 باعتبار  
 وكل  
 معلوم  
 باعنا  
 وصح  
 الحكم  
 عليه  
 نعم  
 المحكوم  
 عليه  
 نعم  
 الحكم  
 عليه  
 وهو  
 بناوصف  
 المحكوم  
 مبنيا  
 منع  
 الحكم  
 عليه  
 فليس  
 الموضوع  
 صدق  
 كالا  
 لو  
 وجد  
 كان  
 مجهولا  
 مطلقا  
 فهو  
 محال  
 لو  
 وجد  
 امسح  
 الحكم  
 عليه  
 اللازم  
 من  
 المعنى  
 المحكوم  
 عليه  
 في  
 هذه  
 القضية  
 نعم  
 الحكم  
 عليه  
 وبما  
 لا  
 ينافي  
 ان  
 اخذ  
 خارجيا  
 في  
 الموضوع  
 والمحمول  
 وهذا  
 ايضا  
 فظهر  
 لان  
 كون  
 الثاني  
 خارجيا  
 او  
 حقيقة  
 تابع  
 للمعنى  
 قوله  
 اللازم  
 من  
 طين  
 المعد  
 من  
 لا  
 ينافي  
 المفروض  
 الصدق  
 لا  
 خلافا  
 في  
 المحمول  
 الموضوع  
 خطأ  
 وسائر  
 طائفة  
 واجاب  
 بعضهم  
 ان  
 المحكوم  
 عليه  
 في  
 هذه  
 القضية  
 هو  
 الحكم  
 والمجهول  
 مطلقا  
 هو  
 ما  
 سبق  
 به  
 الموضوع  
 وقد  
 حكم  
 عليه  
 بالامناج  
 لا  
 بامنناج  
 الحكم  
 فلا  
 ينافي  
 كسائر  
 القضايا  
 التي  
 محمولها  
 نفس  
 الامناج  
 لا  
 سائر  
 مدلول  
 من  
 صدق  
 هذه  
 القضية  
 صدق  
 قولنا  
 المجهول  
 مطلقا  
 يمنع  
 الحكم  
 عليه  
 ويعمل  
 لراسكال  
 لا  
 انقول  
 الموضوع  
 هو  
 الحكم  
 قدمت  
 او  
 اخذت  
 كما  
 نقول  
 ان  
 زيد  
 عالم  
 زيدا  
 انه  
 عالم  
 فان  
 الموضوع  
 في  
 الحقيقة  
 في  
 كلامه  
 ما  
 ان  
 زيد  
 وفي  
 هذا  
 فطر  
 فاق

موضوع

فان ارجح ان زيد بان حاله ان انه عالم مغاير للاخبار عن ان زيد بالعلم وان ملازمنا  
 فان الملازم لا يسلم لرائحة **الصدق** منه مائة وهو العلم بالمسند من  
 حيث من ومنه ناص وهو العلم بها من حيث بعض عوارضها ومنه ضروري وهو الذي  
 لا يتوقف على طلب وكسب ومنه كسبي وهو الذي يتوقف على طلب كسب الصدق منه  
 ضروري وهو الذي يكفى في حصوله لصدق طرفه ومنه كسبي وهو الذي لا يتوقف على  
 الصدق والوسطا ومن الصدق لا يتوقف على العلم وهو للمعد الحارم المطابق السابق ومنه  
 اعمد للعلم وهو لا يعمد الحارم المطابق الثاني لا يكون اننا ومنه جيل وهو اعمد  
 الحارم الذي لا يكون طائفا ومنه ظن وهو لا يعمد الثاني يخرج منه احد  
 الظرفين على ارجح كونه نقيضه واما ان شكك في التردد من الاعتقاد ان  
 واما الوهم فهو مرجوح الظن وبعضه يدخل هذين الاخرين في باب الصدق  
 وهو هو وهذا هو الخط في التصديق المطابقة الخارج اما اذا اعتقد الصدق  
 الحارم من مائة من حيث هو مطابقا ومنه مطابق ان كان لا يخلو عنهما فاما ان  
 يعارض التسليم او الحارم ولا اول منه مسلم عام اما مطابق علم مسلمة الحمد او  
 محدودة مسلمة طائفة ومنه خاص مسلمة محض اما معلم او متعلم او متنازه والثالث  
 سمي وضعيا كالمصداق في العلم وكالا سائر التي بعضها القائل الخلق وان كان  
 مناصفا لما اعتقد به وكالا سائر التي لا يميزها المجهول في زيد عنها وان كان  
 بقولها الا بالنسبة لا يجمع هذه اوضاعا عارضا تعزى الوضع في التسليم في مثل  
 ما الوضع في بعض القبيصة الخلفه والسلم عن الوضع في مثل الا سائر في من المسائل وقد  
 وطلق الوضع على كل راي يقول به فابل او يفرضه فارض هذا الاعتبار يكون اعم من  
 التسليم وغيره **لما** انقسم العلم الى قسمين الصدق والصدق انقسم معاملة اعني  
 ايجل البسيط الى محمول التصديق والمحمول للصدق فطالب الحصول للمحمول انما هو  
 طلبه الى بعد هذين وسمي الموصل الى اول قولنا سارحا والى الثاني حجة لما سبق اول  
 الثاني طبعا اسبقه وضعيا ولما كان من اللفظ والمعنى من العلامه فالوثر لحواله

قلنا

يدور  
 عن م



في احواله لزم البحث عن الفاظ من غير الزام بلغة دون اخرى  
 في الفاظ اذا كان اللفظ بحالة من اختلف فهم منه معنى من المعاني بالعناصر الى العالم بالوضع  
 قيل انه قال على ذلك المعنى والذات لا ينقسم الى ما بالعلم والى ما بالوضع  
 مراد دلالة ايج على احواله القدر وما بالذات دلالة الصدق على احواله الثانية على  
 منه اسام دلالة مطابقة وهي ان يكون اللفظ قد دل على موضوعه على المعنى ودلالة التقدير  
 وهي ان يكون يتوسط دخولها فيما وضع له ودلالة الزام وهي ان يكون يتوسط الزوم لكل لها  
 وضع له ودلالة المركب على معناه من قبل المطابقة وتوسط في الزوم الزوم الذي سبق ودلالة  
 تحت الدلالة لعدم الوضع وعدم تماسك العقل واستطراد الخارج والزم لم يكن العمى الا  
 على البصر وظن ان دلالة الزام مبهمة مطلقا فان احدها الفروض والزموم انما يدل  
 بالذات ثم هي مبهمة في جواب ما هو فالذات لازم ان كان ينشأ من ضبط العلم  
 الشوط فانه قد يكون متناهي فيكون احواله لم يكن مسا لزم دلالة اللفظ على الانشائي  
 ضرورة كون الزام غير متناهي وجواب ان الذي قد ينضبط فان احد المضامين  
 لزم صاحبه في كذا رايك واضاله كان فضلا في الناس في الدلالة بالذات متناهي قالها  
 في استقامتها كان قالها في الدلالة المطابقة فانها انما يحصل للعالم بالوضع لا ساد بالعلم  
 بالنسبة الى كذا في دلالات المطابقة تفكر في دلالة المضمر كذا في البساط وعن الزام  
 على الحق لكونها انما كذا لما عرفت عن الزام في معنى وقال بعضهم انها مستلزم الزام  
 لو لم يستلزم كذا ما عرفت لانها اولها انما لم تستلزم غير ما هو مضمون ما في الفارقة ليست  
 من الزام البينة للمطابقة لانها لم تستلزم هذا الراعي عند ما عرفت الفقرة وكذا في الفقرة  
 منك عن الزام كذا اذ ما عرفت فانها ما عرفت انما لم تستلزم وجلا ما عرفت من مقتبوعها  
 اللفظ ان اردت دلالة اللفظ على احواله على حدة المعنى من حيث هو  
 فهو المركب والا فهو المفرد فدخل فيه عبد الله علما خروجه عدم اراد معنى ما  
 من لفظ عبد الله على انفرادها حتى جعلنا جزءا من العلم لكن كل واحد منهما يدل  
 ما اراده لفظي وقد عرفت ان من حيث هو جزءا ويكون حينئذ مركبا وبعض

وهو خطأ

واجعل الناس لم ينطقوا لولا وقتهم لالفاظ الى ما يدركه على حدة المعنى وهو الموقوف وال  
 ما يدل على غرض المعنى وهو المركب كعبد الله والى ما لا يدل اصلا وهو المفرد كزيد  
 وهذه احواله فان الدلالة تابعة لللفظ المفرد وانما اسم اما كلمة وانما اداة **والا رادة**  
 فالاسم لفظ وانما بالتدقيق على المعنى ما يجرد من الزمان ولا يكون واحد على حدة لولا  
 بانفرادها ويكون احواله لولا على ما عرفت في معنى واداه لعل على معنى مفرد في معنى  
**مقال** جعلنا كلمة يدل على ما يدل له الزام وعلى الزمان ومن حله ما يدل عليه الزام  
 المجرد عن الزمان فيكون النفي والاعمال المنافي في الخواص ليس المجرد من الزمان  
 دلالات لزم بل هو شرط في الدلالة لاسمته واعلم ان لفظة الصبوح واشباهها يدل  
 على المعنى معتد بالزمان مطلق فلا بد لعينه من قبل اصطلاحه واليوم والليل والآن  
 على نفس الزمان من غدا فترانها معنى **قال** بعض الناس لا وجه لكلمات لغة  
 العرب اشتغالها على الفما هو وحظا فان لفظة قام في قولنا قام زيد عن  
 شمل على الفقرة وذكر اسم ان افعال المضارعة ما عند الغائب ليست كلمات  
 بل هي كيات لاسمها على ما يدل على الفعل وعلى الفاعل وفرضتها ومن الغاية **ق**  
 بان البناء في يمشي لا يدل على النسبة الى موضوعه مطلقا ولا الاستحالة حله على  
 زيد بل معناه ان ما مضى في نفسه محمول عند السامع وجد الشيء مسوق في  
 تصحيح محملا للصدق والكذب بالانصراف من كذا المقصد لا كذا المواق حيث تعيبت  
 فاما الموضوع وشرحه على نفسه بالماضي واسم الفاعل ما عرفت انما قد اشتملا على المصدر  
 مع الصفة ودلالة هذه على معنيين فيكون ان مركبين واجاب بان المعنى في  
 التركيب انما هو اجزاء المترتبة المسبوقة بالاجزاء الصادرة ونحن نقول ان لا  
 فرق بين افعال المضارعة وقوله ان الغائب ما يدل على النسبة الى محمول بل  
 على ان ما محمول عند السامع معلوم عند الفاعل وعبد الله الذي فلا يحمل الصدق  
 والكذب فلا يكون مركبا خطأ فان التركيب هنا دلالة ما يدل على معنى مركب سواء

والا رادة

والكلمة ما دل

ما يدل على

الاستيعاب على

الزمان

المعنى ولا

يكون واحد

من اجزاء

دلالة ما عرفت

ق

ل

المعبر



سؤال

كان ما لا يقدّر من محتمل اللغو والكذب ولا كالمكتاب التقييد من خواص  
 نعام صحة الاخبار عن شيا لمجرد ذكره في الجملة ولا دابة لا يجرى عنها هذا التقييد  
 بغير الجملة دون الدابة من راسا وبالاصح اخبار عنه كالظروف الناصه  
 جواب من في راسه وضع صحة الاخبار عنها وخروجها عن هذه الصحة امر  
 طارئ **سوال** قلت الجملة والرافة لا يجرى عنها هذا الاخبار عنها **جواب**  
 اخبار عنها لا مجرد ذكرها بل معتبر من عنها بالفاظ اسمية **سوال** تقول ضرب فعل  
 ماضٍ وفي حرف جواب اخبار عن اللفظ **سوال** تقول ضرب الاخبار عنها عن  
 متناه لمجرد ذكره **جواب** الاخبار عن اللفظ اسماء ان يكون لشيء ضرب يسمى لفظ  
 الاسم هو المعنى **سوال** اللفظ المفرد ان استعمل في موضع واحد فهو حقيقة والرافة مجاز  
 والرافة مفرد ان كان له حقيقة واحدة ومشارك ان تعددت حقائقه والرافة ان لم تحضر  
 موضوعه فهو العلم والمضمرات والرافة ان تساوت افراد في مقولتيه عليها فهو المتداول  
 والرافة الشكك ويختلف كون هذا المعنيين اشتدادا وادنى من اللفظ والاسم  
 مفرد الى اخر مراد فانه ان وافق في المعنى ومباني ان اختلفا واعلم ان اللفظ المشترك  
 قد يكون كلتيه في كل مفهوم كالعن وقد يكون في لفظ واحد كعبده وقد يكون حرفا  
 منها كزيد المشترك قد يقع على السى وعلى صفته بل مشترك كالاقبال اذا عني به جلال  
 افعال وقد يقع على السى وصفه كالمقبل اذا عني به من له افعال والفرق ان الاول غير  
 محمول بخلاف الثاني وقد يقع على السى باعتبار من متباينين كالنوع على الانسان فهو  
 ومن المتباين ما يكون اسمان للشيء وصفه كالنعام والمهنة او للصفة وصفها كالناتق  
 والنافع والنافع والنافع قد يكون النسبة كالمهنة وقد يكون من صفة مسوقة  
 كالاسم والابن في المشتق من دلالة على ما له لاسمها في مامنه لاسمها والنسبة  
 اللفظية والمعنوية والصفة اللفظ فانه ان عني به مائة الصفة وعدم ما دارة  
 مع الموصوف يكون مبركا **اللفظ المركب** ان جم الشكوك عليه  
 فهو الاسم وان جعل الصد والكذب فهو خبر والرافة ان دل على طلب الفعل بالوضع

جواب

كالصالح والنافع والنافع

فهو لعدان وارن الاستعلاء والنامس ان وارن للباواة وسؤال ان  
 وارن حضو عا وان لم يدل فهو المعنى والبرقي والسحب والقسم والنداء وشماها  
 التقييد واما عند الاسم فهو المركب **التقييد** اللفظية ان كان الدكيين  
 اسمين او اسم ومثل وحرف النداء نام عن الفعل وعدم لعداله للصدق والكذب  
 وكونه خطأ با مع مالت لكونه من قبل لراتات

في الكلي والجزئي **م** اللفظ ان وضع نفس بصور معناه من وقوع الشركة  
 فيه فهو جزئي والرافة الكلي وقول من كل الكلي هو اللفظ الذي يدل على كثيرين  
 بمعنى واحد لا يخلو عن دابة فان لسان الكلي كالانسان من حيث مفهومه ليدل  
 على الكثرة اصلا واعلم ان الكلي قد يكون مسمى الوجه في اخبار كالدابة كسرير البان  
 وقد يكون مكن الوجه غير صحيح كالكرة المحطة باثني عشر فاعلة محسبات وقد يكون  
 صحيحا لكنه غير معدد لافضل بل يمتنع فيها التعدد كاللباس او مكن فيها التعدد  
 كالحمى وقد يكون معددا امنا مسمى او غير مسمى كالنفس **والجواب**  
 الوجه ان كان كلتا المسمى نفس لصورة من الشركة وقوله لا يمنع عليه الشركة لمفهومه  
 فانه يمكن فيه الشركة وهو محال لوجوه لعدما يلزم منه كون الوجه مركبا من عدة  
 لصوره ومن لم يمنع نسبة الشركة وما فيها لكان مفهوم وجوب الوجه المسمى الشركة  
 كان تحقيقة لوجب الوجه لعله وبالله ان لا يصح وجوبه لعد من حيث مفهوم  
 وجوب الوجه فان امتنع فلما راجح فلا يصح ان يدل على الإطلاق ان وجوبه واجب  
 لغير ممتنع **م** انه حرف من قولنا منع الشركة ومن قولنا يمنع فيه الشركة  
 والوجوب والامكان ولا ممتنع لسانا في لعدال الشيء لعني به التردد الذهني  
 فان مباواة زوايا المثلث لثابتين قبل تحقيق الدخان محتمل عندنا لانه في  
 البراهين مكن بالامكان لخاصة اعرف هذا مقول من راسه بالاعمال  
 الشركة كالنقص منها ما يحمل له لوجب الوجه وعدمه لم هذا المختار

يكون الثاني  
 قبل في الاول  
 وان ترك من الاول  
 واداه ابو مفضل  
 واداه ابو مفضل  
 من ان ترك من الاول  
 ومن ان ترك من الاول

لا منع الشركة



في بعض النسخ

تعد بالاشارة في نفس الامر معقولهم لا يمتنع ان يشترك  
الخالق في كل ما ذكرنا ونسحق لا يمتنع فدا على المندرج تحت عنوان واحد  
ايضا في كماله ان اذ اقبل له حيز فيكون لا يمتنع ان يكون له كونه  
مستغرابا في ارضه لا يندرج كل شخص تحت مائة العادة وليس حاله  
الامكان ان يكون يصور عنده اعلم ان الجزئي من جسم هو جزئي كل الصا  
لو قد عده بعض واحد على كثر من واعلم ان لفظة زيدا امساها من اسماء اعلام  
جزئي وان كان يسمى به جماعة لانه لم يوضع لمعنى وقع عليهم بل كثر بعد منهم  
بيد لانه ولو لم يكن دليل على معنى الانسان المحقق بل بعد عن معنائه  
ولم يمتنع الشخص المنتشر في نفسه ومن زيدا فان زيدا لا يقال الشخص مفهوم واحد  
بخلاف هذا ومن شرط في الحكمي ان يمدن مقولا على كماله بالاشارة  
كلها فانه لا يقال على شئ من الاعلى بعمل البدل من شرط القول على كثر من  
في حاله ولقد فوكل عنده وعلم بعض الناس كنهه جزئيا بان معنى قولنا رجل  
الرجل الواحد لم يدرك ان الرجل والواحد كلان في نفس الحكمي بالكل لا يمتنع  
وقولنا هذا الانسان لم يكن معه اثارة حسيه او غيابة لا يمتنع فهو شخص واحد  
ولم يمتنع فرق هذا او من لفظة زيدا ونحوه فيقول **س** العام قد يقال  
ونعم في الحكم وهذا الاعتبار يصح ان يمتنع لان العام وليس العموم والتكلم  
صادق على الشيء باعتبار وجه افراده في الاعيان فاننا قد قلنا ان من الكلمات بالمتبع  
وجوهها في الخارج بل احتمال اشراك الذمينة فيه وكذا كسر السلك بالاعتبار  
الاعزاه بل ان جزئياته فالتكلم على باعتبار نسبتها الى احاد البهوت الى السقف  
والسموات والارض وكلون الشكليات على ما لم يمتنع له والاشارة على الجزئي وكذا  
اخذت فانكته وجزئيه من المعقولات الدالة وليست الحكمي العارض المطر وهو من  
باب المضاف ولا على المندرج تحت مسمى منه اسمه وحده والمعرض

في

حسن

بين

هو الحكمي الطسعي والمجوع هو الحكمي العقلي والكل في الجزئي لعل ان المعاني بالذات  
وبالعروض للالفاظ الدالة عليها **س** العام ان صدق على جميع جزئياته  
اخص فهو مطلق والافق وجهه والمبانيان ما الله ان لا يصدق كل واحد  
منها على من جزئيات الاخر والمتساويان ما الله ان لا يصدق كل واحد منها على  
جميع افراد الاخر ولا يصدق لفظ العام على من صدق عليه لفظ الخاص والاصدق  
عليه علمه ويلزم صدق عن الخاص المطلق بدون العام هذا خلاف ولا يمتنع ان  
بعض الخاص يصدق على عن الخاص لما خرج صدق عن العام <sup>عليه</sup> لانه لو صدق لفظ  
العام على كل واحد صدق عليه لفظ الخاص لصدق عن الخاص على كل واحد صدق عليه  
عن العام بعكس لبعض هذا خلاف ولا يمتنع ان يصدق العام والخاص من وجه ان بعض  
كذا خاص مع عن عام بينهما هذا العموم مع المبانيان الكلمة من لفظها نفع منها مبانيه  
جزئيه لان مبانيها مبانيه كلمة كافي هذا المسالك اما جزئيه كما في المسالك المحلولة والاصدق  
والا لكان منها اما المبانيان واما العموم المطلق وما محال ان المبانيان جزئيه لازمة  
ولا يصدق بعض لفظ المبانيان من على من صدق عليه لفظ الاخر والاصدق علمه  
ويلزم صدق احد المتساويين دون الاخر واما المبانيان حقيقيا ما مبانيان  
ببانيان جزئيا لان لفظها ان لم يصدق كاللا وجملا واللامعوم كان منها مبانيه  
كلمة وان صدق كاللاسان واللافرس فلا يمتنع من مبانيه جزئيه وان  
لثبت المبانيان او العموم المطلق وما محال ان المبانيان جزئيه لازمة واعلم  
ان الحكمي منه ما يصدق الكثر وهو الصدق للعقول في المبدأ والقياس قبل وجوب  
الجزئيات بالذات ومنه ما وقع للثقة وفيها وهو الذي في ضمن جزئيات حال  
وجودها في الخارج ومنه ما بعد الكثر وهو الذي كبحه في الذم من جزئيات  
من جزئيات ولنا في الاوسط شرط وكل كل محمول بالطمع على جزئيات  
وكل جزئي اضافي فهو موضوع بالطمع **س** والجزئي لا يمتنع غير محمول

معلوم



فهو حق فان المحمول وصف للموصوفه والتحقق ليس بوصف واستدل على هذا بان  
المحمول صالح على الموصوفه وعلى عوارضه ولوازمه فلو كان الحق كحق في محله كان  
كلما وجد في جدها لم يمسرها اذا قلنا به مذهب فليس معنى به ان حقيقه ج م  
حقيقه ب وسان منه الكلام في هذا بل معنى به ان الشيء الذي يقال له ج هو  
بعينه الشيء الذي يقال له ب من الموصوفه والمحمول اشتداد من وجهه وتعايد  
من وجهه بمراتبه في الشيء ثم ان وجهه بالاشتداد قد يكون في الموصوفه وحده كما  
يقول الانسان ضاحك وقد يكون في المحمول كما في عكس ذلك وقد يكون مغايرا  
كما يقول الضاحك كايه هذا النوع من الحمل في حمل الموصوفه وهو حمل م  
وان كان الحمل في الموصوفه لغو من الحمل وهو حمل الاستعاق وبشيء من الموصوفه وهو حمل التخصيص على  
انسان لا يحمل لانه على انسان بل انما يحمل بغيره استعاق او ما دخل حرف النسبه  
كذو واسمائها والمعتبر في حمل الكل على جزائه هو الاول **الاصول**  
في الذات والعرضيه ولذا في تعال في جواب ما هو الشيء لا يقال كل فلهذا  
لنسبه الى جزائه اما ذاتي لها اما عرضي والذاتي له خواص ثلثه احدها امتناع  
لغفه عما هو ذاتي له في الوجود من واثباتها امتناع بصور ما هو ذاتي له الا انما يصدر  
مادة لا والنها عدم احكامه العله مغايرة لعله كما هو ذاتي له فان الجاعل للشئ هو  
الجاعل للذات والخاصه بالنسبه المطلقة والباقيان اضافتان والذاتي  
يعال له جزو الماك بالمجاز وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرض فيدخل فيه جزو الماهية  
ونفسها كالانسان بالنسبة الى زبد وشره **الذاتي** منسوب الى الذات  
وذا ان زبد وشره هو الانسان وان نسب الى زبد وشره فانه كانت الشخصات لجزار  
ولم يبق من امرين فارق **هذا** بحسب العائون اللغوي لكنه يدل في  
العرف المنطقي الزاوة انما هو انما يعلم حال كون الماهية معلومة اما الجا لا او  
تفصلا وفرد بعضهم انها لو كانت معلومة لكانت معلومة لراسيها عما  
لغاسها فلو كان متفصلا ممنوع فان العلم بالامسار علم لعرض الماهية بالعباس

هيدم  
لا

العرضي

العرضي كما واما العرضي فهو الذي يلحق بالماهية لعدم بقومها وصف الذات  
والعرضي ان الذاتي مقوم والعرضي ليس مقوم وفي هذا غدا م فان المقوم قد يكون  
معنا من الوجهة كالحمل وايضا المقوم من المقوم انما يدل على الذات بالمعنى الاول  
الاسم الا ان يعتبر في اصطلاح لما قيل في الذات في يكون قد اتوا  
لفظ من مترادفين عرفوا الحد بالافراد من انما مقولان وهو حيزا راس  
الذاتي يطلق في غير هذا الموضع منها على معان منها ما سئل باحد وهو ثمانية  
ان يكون الموصوفه مستحقا للموصوفه كما يقول بران ان راسه وان كان يكون  
الوصف حاصل للشيء حقيقة سواء كان طبعا او قسريا لقولنا الحيز مخرج الذات  
لعالم العرضي كالمحرك للتاكن في السقف والهاجر راجع على اخره وشبه ان يكون  
هذا ما دخل في الاول ورابع على ما لا يكون معه ومن موصوفه واسطة لقولنا  
سبح انفسه لعالم العرضي كقولنا جسم امض ويشبه ان يكون هذا ادخل في الثاني  
وخامسها على ما اذا كان روده للموصوفه لمقتضى طبعه اغريبا كقولنا الحيز مخرج الذات  
ولعالم العرضي كالحيز مخرج الذات وسالها على ما لا دام الموصوفه لقولنا الحيز مخرج من  
فصل العرض على هذا وسال على المقوم وثانها على الوصف الذي يلحق الماهية  
لا الامم خارج والحق كقولنا احدان ضاحك وليس هذا في كتاب البرهان عرضا  
فانما هو شها يلحق الماهية لذا بالاولى مقدم سواء كان اعم او مساو او لا امر  
عارض مساو وفيها ما لا يعلق بالحكم فعلى المقام بذاته انه مدجج بذاته والمقام بعينه  
انه ليس بذاته وعال للسبب المحب انه بذاته كالذم للموت ولغيره المحب كمن  
عرض له برفعة على كثر بل انفاق **الذاتي** بالمعنى الاول انحصر  
في بجنس والفصل والوا ان لم يكن مشتركا فهو الفصل وان كان مشتركا فان كان  
سام المشترك من الماهية ومن مخرج ما كان جنسا وان كان مساو للماهية المشترك  
لانه لو كان اعم كان مشتركا من تمام المشترك ومن غير ما فان كان سام المشترك

نسخة  
فعلوه



كان خلاف المقدر وان كان لعضه عاد النقص فلا تدن من استنها الى ما يساوي  
 سام المس ك فكون فضلا للجنس فكون فضلا او عرض على هذا لانه لا بد من كونه  
 سام المس ك من هذه المامته ونوعه ما يكون جنبا لعضه المامته لكونه جنبا للماهية  
 فجار ان يكون هذا عارضا لذلك النوع اجاب عن هذا العرض المناظر من انه يكون فضلا  
 لاخصاص مع موصفه هذه المامته وهذا خطأ فان الفصل لا يمكن ان يكون عارضا لنوعه و  
 معقولا لا لعدم اقله لا يمتد ولا بد ان يكون الفصل هو النقص **العرض**  
 منه لازم ومنه مفاد في اللازم هو الذي يصح المامته صحيحة واجبة وان يكون جزء منها  
 والمفارق هو الذي يمكن انفكاكه عنها واللازم منه لازم للمامته ومنه لازم الوجه وكل لازم  
 انما بوسط او بعد وسط والوسط ما يفرق بين المامته وبين لعل لانه كذا او لا بد من وجه اول  
 والا لكانت العضا بالبر ما بد منه ومن وجه القسم الثاني واللازم السلسل والامكان بوسط  
 واللازم نفس الى من وال عند من وال بيني لغير ان احدهما انه الذي يدين من لعضه ما زوجه  
 وصوله والساد ان التمس لازم من لعضه ما زوجه ولا بد من وصوله لللازم والاول اخبر واعلم  
 ان اللازم لما كان مفترضا لعدم الانفكاك كان كل لازم سواء كان خارجيا او ذاتيا غير  
 منفكر عن المامته وهذا هو الجنس يكونه بينا واستدل بعضهم بانه لو لم يلزم من العلم  
 بالماهية العلم بل لازمها القرب اسم العلم بالعضة المجردة لان المجرى لا بد ان يكون خارجيا  
 عن ما يصح له لعضه وذلك مستلزم من وجه عن الواسطة او خروج الواسطة عنها وهذا  
 ضعيف لانه بعضه ليس يكون ارضى التوازم القربية بينه والى على العمومته واعلم ان اللازم  
 الشى لغو ليس لعضه ارضا جيبا بل هو لعضه اعتبارا في ما يخطه العقل عند قياس اللازم واللازم السلسل الى  
 ومن العرض ما يخص طبيعة واحدة ومنه ما يتصل بطبيعة واحدة فكونه عرضا عما **اللازم**  
 فاصغر الكل الى المامته هو النوع والى جزءها هو الجنس والفضل الى الخارج وهو  
 اختصاص والعرض **مسألة** ان جماعة من المنطقيين لم يفرقوا بين الذات وبين القول  
 في جواب ما هو انهم يعمدون ان الجنس مطلق في جواب ما هو فخذوا في جواب ما هو الجنس

نقص

ولم يميزوا بين الجنس والفصل كما فعل عنهم في كتابنا ليجعل فيهم ان الذات ثابتة  
 اجزاء المامته والجنس هو جزء المامته فلم يفرق بين الذات والقول في جواب ما هو ومنه  
 لعضه المفضل اخرجهما عن صلاحيتها للقول في جواب ما هو فخذوا في جواب ما هو  
 الذات لا علم وهو الجنس وهو لا يضطر لكونه عند حقيقة القول من اجتناب وان في هذا  
 الباب يمنع العاقلون اللغوي فان ما هو الا وضع لطلب الحقيقة فالجواب انما يكون بذكر جميع  
 اجزائها التي هي المشتركة والمميز وان فرق بين القول في جواب ما هو الذي هو نفس المامته  
 وبين الذات في جواب ما هو الذي ان مطلقا و فرق ايضا بين القول في جواب ما هو ومن الواضح في  
 طريق ما هو اعني الذات لا علم والمتاخر من زعموا ان الداخل هو المذكور باللفظ من اجزاء  
 والواقع في طريق ما هو هو المذكور بالمطابقة وهو تعبير لا فائدة فيه على ان الداخل يشمل  
 المذكور بالمطابقة او باللفظ والواقع في القول يخص الذات لا علم فانه لا فائدة في  
 الفصل **المسؤول عنه** اما ان يكون له اربعة او اكثر او الواحد انا كلي واما جزئي والكثير  
 انا مشق اختلاف او مختلفها و اجواب عن الاربعة ملته اضاف اول اجواب الواحد الكل وهو  
 لا يكون الا بالحد ولا يقع في جواب السؤال عن غيره ولا عنه وعن غيره فهو جواب في حال الحقيقة  
 المحضة البان الاجواب عن الواحد جزئي وعن الكثير المشقة الحقيقة وهو شى واحد هو المامته  
 التي تصدق على تلك المامته اجابات صدق النوع على افراده وهو جواب في حال الشى  
 الشكرية والخصوصية البان الاجواب عن كثير مختلفه حقيقة وهو لا يكون الا بتمام  
 القدر المشترك منها وهو جواب في حالة الشكرية الاخرى وبعض المتاخر من جعل للذات  
 كبح لخصوصية ما هو ما يجاب عن مامته بخصر واحد كذا هو خطأ فانه من الصنف  
 الثاني واخر من قالوا ان كبح لخصوصية ما هو النوع المخصوص بخصر واحد وهو  
 خطأ ايضا فانه من قبل القسم الثاني **مسألة** منعتم ان يكون الذاتي مقورا  
 في جواب ما هو ومنها اجبتهم عن ان ان والقرس بالحدوث وهو ذات **جواب**  
 ما اجبت بالحدوث عن ما هو ذاتي له بل عن السؤال عن نفس المامته لان السائل

ان القول







خبر ج يخرج من العرض والفضول والخواص العوال وبالآخر خرج الخاصة والفضل لاختلاف  
 واما في مواضع الكلين المقتولين في غراب ما هو الفرق بينهما فان الاول  
 لا يجب تركه بخلاف الثاني وليس منها عدم مطلق فان الاول يوجد دون الثاني في  
 الحاق السيطر وبالعكس في راجحنا من المتوسطة ولقد كان ساعدا على النوع لراحتنا  
 بعدم من جهة والذكي هو لحد من جهة اما هو الاول رانا نقول في التقسيم الكلي اننا لم نذكره اساسا  
 واما ان كان عرضنا والذكي انما لم يكون مقولا في جواب ما هو على مختلفات حقيقة او على مستقاهما  
 وهو النوع او الاما هو الفصل والعرضي اما خاصة او عرضي هذه القيمة انما يستلزم الحقيقة  
 ولما راد ما لراضا في ملنا الكتاب نفهم الى مكانه الوقوع في جواب ما هو الى ما لا يمكن وقوعها فيه  
 ويمكنه الوقوع لفا ترتب في عدم الحضور والعام على الخاص فيكون له وما لا يمكن ان يتبع  
 في جواب ما هو ينقسم الى ذكي هو الفصل وال عرضي هو اما الخاصة او العرضي وظل في القيمة  
 بل على قسم لف وهو ما يمكن وقوعه في جواب ما هو في الحقيقة او لا تعتبر ترويه تحت عام  
 وهو النوع ليعين فكر في اصنام ح مسته بالعال انه قد اهل في القيمة الاولى  
 النوع لراضا في انه لا شك في ان يكون الشيء حقا او نوصا حقيقيا معا او اعتبارا لكونه نوعا  
 اضافة رانا نقول في موضع النوع لراضا في انما الجنس او النوع واعتبارا لا بعض  
 في الالة الكتاب واهماله لا يجب وجعل معروف خارج عن الحقيقة بخلاف الحقيقة و  
 الشئ مكلف قسمه يدخل فيها كلاما فقال الذكي ان العلم ان لعل في جواب ما هو  
 فصل والاضاح لراحم منه جنس وراحت في نوع ثم انه ان كان جنسا باعتبار النوع هو نوع اضافة  
 وانا هو حقيقة وفي هذا الرضا فطر فانه ان جعل كل واحد منها داخل في القيمة كانت الاصنام  
 مسته وان جعل احدهما النوع لمعنى ثالث كما قال لم يكن كل واحد منهما قسما من اصنام  
 الكل وخرج الخاصة ايضا النوع الذي لا يندرج تحت الجنس ويلزم منه تخصيص  
 لراضا في بما يختلف افراد الحقيقة **س** لراضا من العوال و  
 المتوسطة اذا اخذت من حيث هو ونظرة الى افرادها لا من حيث اقتراها

يترتب

بالفصول كانت انواعا حقيقة واذا انطبقت باعتبار الفصل كانت اجناسا **س** الجنس  
 المنطق لا يقوم النوع الطبيعي النوع نسبة عارضة للجنس الطبيعي بالعباس اليه فيتأخر  
 عنها بل المقوم له هو الطبيعي والجنس المنطقي يقوم النوع المنطقي اما الاضافي ولتقلها با  
 بالضافي واما الحقيقة فاما ان كانا في الحقيقة **هـ** مراتب النوع لراضا في ان  
 هو العالي والمتوسط والسافل والمفرد للثالث هو نوع راداع والعالي في جنس اجناسا  
 هو جنس راجحنا من الجنس العالي والمفرد سائنان مراتب النوع والسافل والمفرد  
 سائنان مراتب الجنس ومن كل واحد من الجنس المتوسط والسافل ومن كل واحد من النوع  
 المتوسط والعالي مجموع من وجه والنوع الحقيقة بالنسبة الى راضا في مرتبتان المفرد  
 والسافل والنسبة الى الحقيقة مرتبة وهي المفرد واعلم ان راجحنا في راضا عند ما قلنا  
 ولما كان النوع متفقا ما من لعدة عن معنا مئة ويلزم وجعل تلك معدلات غير متناهية  
 واما انواع في بناءها معنا مئة والاما تخلصت لراضا في راضا في المنطق النظير  
 في كلفة لراضا من العالمة دون المتوسط والسافل **الجنس**  
 في الفصل وهو على ثلاثة اصنام عام وهو الذي فصل الشئ عن غيره في كلفة وقاما و  
 مندرج فيه المفارق خاص وهو الذي لفصله عن الغير ولا فصل الغرضه اما اذا  
 وقتا ما وخاص الخاص هو المميز الذات وراوة لان كذا فان الغرضه وراحت يحدث  
 لراضا في وفي راجحنا في بالما مئة وهو الذي تقع فيه الكلام وعرفه بانه الكلي  
 المقول على الشئ في جواب ان في مدني جرمه فالتقدم لا يخرج ما عدا الحقيقة  
 ويخرج الخاصة بالآخر وله نسبة الى الجنس بالتقسيم وال النوع بالمقوم قبيل  
 وال الحقيقة بالعلية لان احدهما ان لم يكن علية استغنى كل منهما عن الآخر فلم يحصل منها  
 حقيقة واحدة وان كان احدهما علية فان كانت من جنس لزم وجعل الفصل جنس  
 عاما والاشتب المطلوب وفيه نظر فانه لا يلزم من ثبوت العلية للجنس وجعل  
 الفصل اشيا وجد انهم الا ان يعنى بالعلية العلة الذاتية وحسب ذلك ليس  
 ليس احدهما علية لهذا المعنى قد يلزم من اشتغافا قلت ممتدج والعلية  
 بالعلية منعون امتزان فصل الجنس والاما لزم غلظ عن علت

الاجناسا

س

هبة

المعلوم







في انما وما على عليها حلا كليا محمول على ما تحتها وانما على ما تحتها لراسم وحدة راسمها  
 لموضوعها امكانا عاما وان من باب المضاف وذكر لظهور اشتراكها في مقولتها  
 على ما تحتها بالتوليد وهو خطأ فان بعض الاعراض سال بالتكثير كالصن  
 الدار مثا لخص مع النوع في كونها مقولتين في جواب ما هو فاما معنى الدالك  
 مسار ك لخص مع الخاصة في كونها لحد حذري الوهم العام فاما معنى الرابع مسار ك  
 الحسن مع العرض في كونها مقولتين على مختلفات لتحقيقه بالوجوب فاما معنى الخامس  
 مسار ك الفصل مع النوع في وجوب ثنائيتها دا ما على قول في الجملة على راي فاما  
 معنى السادس مسار ك الفصل مع الخاصة في ان يكون متروكنا فاما على راي في كون  
 اخضر جزئي المعروف العام وفي كون مقولتين في جواب انما هو ثا ركان العرض كون كل  
 واحد منها اكثر من واحد في مرتبة واحدة على راي فاما معنى السابع مثا ك الفصل  
 مع العرض وذلك فاما معنى ثا ك الخاصة لبعدها منها فان الفصل ذاتي خاص  
 والعرض عرضي عام الثامن مثا ك النوع مع الخاصة في حلا كل واحد منها على  
 صاحبه حلا كليا وظهورنا فاما معنى التاسع مثا ك النوع مع العرض في التمايزات  
 المذكورة والاشارة فليد لنا كونا العاسر مثا ك الخاصة مع العرض في كونها عرضيتين  
 وما يليق ذلك من التاخر وجولنا الفارق وجوب لراشدا واد الصفوف والاعرف  
 الشاركات فاعرف المبانيات منها فان كل واحد نصف ثنائي متشاكل في شأن فانهما  
 ثنائيات البواقي **س** ليس لجنس جنبا اكثر من نوعه وكذلك الفصل  
 وسار ك لانها من باب المضافات فلا استبعاد في اجتماعها في شي ولعل اذا اختلف  
 المضاف اليه كما يجز اجتماع اربعة وراخه لكونها لعا س الى شخص وكثيرا ما  
 يمتثلون في هذا الموضع بالجناس ويخلطون نوعا من الهمز كجنبا للسام المبهر  
 وقصلا للحيوان وهو لسان فان الجنس نوع من الازاكر وحيث للسمع والبصر  
 وليس بفصل للحيوان بل الفصل هو الجنس والجنس مبداء الجنس اس الذي يوصل  
 معناه وحيث معنى المدرك اذا دارك والسماع والمبصر كذا كذا والنسبة التي

المدرك

في لفظ ذو منكر في الجمع وما له الجنس المحب ان يكون جنبا لما له النوع فان الجنس النوع  
 لكون ليس جنبا للجمع الذي له مولا فان الفصل منها ليس هو الجنس والنوع واما  
 النوع او الجنس ليس بفصل ولطلب المسالك في موضعها لكونها لجنس العرض بحيث  
 يكون عرضا وفيه ظرافة لا استبعاد في ان يكون عرضا والش العارض مع ما وحيث  
 الفصل لخص وحيث الخاصة قد يكون خاصة وقد يكون عرضا وخاصة الفصل  
 خاصة النوع على المذهب انما لاجته كون الفصل اعم فحينئذ لا يكون عرضا  
 وعرض النوع بحيث يكون عرضا للفصل ولا ينكسر ان الجنس بالنسبة الى الفصل  
 عرض وخاصة النوع خاصة الجنس ولا ينكسر ان الفصل بالنسبة الى الجنس  
 خاصة وعرض الجنس عرض النوع ان كان شاملا ولا ينكسر لكونه خاصا  
 له وعرضي العرض قد يكون ذاتا وقد لا يكون وذاتي العرض قد يكون ذاتا  
 وقد لا يكون وعرضي الذاتي قد يكون ذاتا وقد لا يكون وذاتي الذاتي ذاتي  
 وفصل الجبريد وحيث جبريد وفصل العرض وحيث عرضي ونحو تشكك في هذه او علم  
 ان معرفة هذه الخمسة وتبيين بعضها من بعض بالنسبة الى نفس بعضها نصعب جدا  
 فلا جبريد كد يصعب تركيب **س** في تعدد اضافة القول المعروف اما ان يتركب من  
 معومات الشئ واما من عوارضه واما منها معا واول ان يتل على جميع مع  
 الترتيب الطبيعي فهو لحد العام وهو يكتف بالجنس القريب الفصل بذكر الجنس  
 او لا يكتف بالفصل وان لم يتل على جميع فلا بد وان يذكر المساوي كالفصل  
 فان لا يعم لا يفيد التميز الذي هو اقل مراتب التفرقة فان ذكر واحد فهو لحد  
 الناقص كذا لكان ذكر الفصل مع الجنس البعيد او ذكر الجنس القريب مع الفصل  
 لكن عند الترتيب فعدم الفصل على الجنس والباقي لا بد وان يكون مساويا لما  
 بنا وسمي الزم الما نص كن يعرف لان بالضا كذا الثالث الذي هو العام فهو  
 ان ذكر الجنس ثم لحد بالخواص والعامة يستعمل بالبعد التميز الكلي

مدخ

فان الجنس بالنسبة  
 الى الفصل عرض  
 وخاصة النوع  
 وخاصة الجنس  
 ولا ينكسر



أنا يريد

رسمًا ياتى وما يقبله بالصفة التي دون احوال التسمي الناصح والمشا حذو هذا و  
حجب مراحلة اذ عن التعريف التي بنفيه وتساويه وبلا حفي وبما توفى عليه لمدينة أو  
لدا تب ويحترز عن استعمال الالفاظ الغريبة والوحشية والمجازنة وقول صاحب  
مراشات اذ اذتركب الاحالة من كس والفعل انما يتركب له احكام من فصول و  
الماضيات البسطة لا يمكن تخديدها ويمكن تعريفها بالزوم ومن عرف كذا بانه قول  
كل على مائة التي ان لا اذ بالقول ما يكون مركبا خرج عنه التحديد بالمفردات  
وحذف من الحد موقوف ومنه ما هو مفرد وكذا القول في التوسيم ومن عرف  
الحد بانه قول يعبر اخطا فان الوجيز اضافي وتحديد غير لاضافات باخطا  
صلح حد اذ مخصوص فاما لم يعرف الحد لم يعرف حده فيذو الجواب  
الحد كونه من احدى العارضة فاما لم يعرف اذ لم يعرف حده اذ من حيث هو حد  
واما لم يعرف الموصوف لم يعرف الحد من حيث هو حد فغاير لاجتماع فلا دور الحد المام  
لا يمكن فيه التسمية المعنوية ولا النقصان ويمكن ادخالها في التوافق وفي التوسيم  
**مقال** بعض العاد ما على التعريفات فقال المطلوب ان كان معورا به استعمال  
طلبه انه تحصيل للحاصل ان كان مجهولا استعمال طلبه ان لا يعلم كيف طلبه النفس  
ولم يعرف النفس عند حده انه هو المطلوب **مقال** انه معلوم من وجه دون اخر  
**مقال** الوجهان مغايران فالعلوم لا يطلب كذا المجهول فعلا الزام والجواب  
ان المطلوب ليس هو الوجه المعلوم ولا المجهول بل الما يتية الموضوع بالرجوع ثم ان  
النس تعرف اخر لرا مر ان الحاصل هو المطلوب لما حصل عنده او لا من العدة المتفر  
لها قال بعض المتأخرين طائفتان المدة متان الاجتماع على الصدق وان عكس  
فقيض كل واحدة منها لا اذ كتب مع الرغوى انهم المحال واذ عكس الاستفانة ناقض  
مراخزي له اذ اعنه بان عكس لقيض لراو كذا انما لا تحيل طلبه ليس بنقصه  
مشعوره فلا اذ اضم الى المدة المان اعني كل رعدة مشعوره به استعمال  
طلبه لكن لراو يطمح اذ عكس هذا صار بعض ليس بنقصه مشعوره به

لا يمنع طلبه وهو لا ينافي لراو لان موضوعه اعم ولا سبعا لراو سلب شي  
عن بعض العام ح ايجابا على كل الخاص قال بعض المتأخرين انما لكون عامة  
الزوم على كل فمات من مقتضى اثبت فيه المجهول الواحد لكونه عن متساو بل هو الجواب  
المد كذا يخصص بالفا كان الموضوعان ذاما وصدق موصوفة لوصفها  
مقابلين والجواب العام ان لكون المدة مساو ان كانا حليتين وان كانا  
موجبتين كحجب الخارج لم يصدق المانة وموضوعها حسب السلب شي من المعلق لانه  
يصير معنى العاكس كل اثبت له آ في الخارج ثبت له في الخارج وكذا لم يثبت له  
آ في الخارج فهو في الخارج وهو كذب مانا الممنوعات المقدرات لم يثبت لها آ  
ولست به في الخارج فهو لاف في معدولة الموضوع وكونه مضافا كما ثبت له الا في الخارج  
فهو في الخارج عكس بعض لراو ولا يجب ان يكون معدولة المجهول لكونه المجهول الصرا  
شالا للموجودات لاذ ما لانا فلا يكون شيئا من افراد لقيضه من الموجودات الخارجية  
فلا ثبت لقيض المجهول لخاص في الخارج وكذا لانا كان الموضوع ما يداشانه فهو لاف  
سلب المجهول بمعنى ان كذا ليس به في الخارج ليس آ في الخارج وجم يكون اللازم من لاول  
اعم موضوعا من عن المانة ولا مضافا وفي هذا راجع منه الى ما يكون الموضوع  
في القضية متساو اذ اذ الة صفان مقابلتان لان كونه في الخارج موضوعا و لحد  
متصف بثبوت آ مارة وسلبه لغوي ويعرف حده كدحل الشبهة والمدة متان او  
احدها كحجب الحقيقة او كانا سالبين لحدها سالبية بانقول لاشي من الشعور به يمكن الطاب  
وراشي من غير الشعور به يمكن الطلب ان كانا مطلقين معنى المناقاة من اللازم من لاول  
ومن المانة يجوز لزوم النقيضين منها واحدا لعل يلزم منه كون الشعور مازوما  
للاستحالة واقضها في كذا من عن لراو وعكس كسر النقيض للشان وكون عدم  
الشعور مازوما لانا لانا لصدق المانة وعكس كسر النقيض لراو في كذا رعدة لحد  
عن الشعور لقيضه مازوما لاجتماع المعضنين يلزم لاجتماع لصدق لحد  
الملازم من لانا بانقول كل واحد من الشعور وعدم استلزم النقيضين



استلزاما جريئا ولا يلزم منه اجزاء البعض من الحظ ان يكون صدق كل واحد من الشعير  
وعدم الشعير في زمان استلزاما لآخر ولا يجمع الاستلزام وصدق المعلوم اصلا  
ولعن الناس بيل في الجواب وماك لا اقلنا كل ارب وكلالة اب منها بعضان  
متلزمان الباري وولجيد انفسا اللازم مع شق المزوم وجم لانتم انتم لمزم  
العبية لراوي كلما كان ليس بليس لان ليس اما زوم الباري فتشجيلة ابصار البانية  
حيث تحقق اسفا لعمه الذي هو مستلزم للبانية في العبقة لراوي وادقول انه  
قد حفظ في هذه قاعدة اللازم وولجيد لغوي فان عدم المزوم من لوازم عدم اللازم  
ويورد على هذه التعريفات سوال اخر وهو ان التعريف ليس بالمائة لا يمكن تعريف  
الشيء بنفسه ولا مجموع اجزائه لانها نفسه ولا بعض اجزائه لانها ان عرف المائة كان  
معرفا لنفسه الاستلزام تعريف الكل لجزء وان عرف مائة اجزاء كان التعريف  
الخارجي وهو محال ان يخرج من عند التعريف الزام تحقيق المائة التي لا يعلم  
الا بعد العلم بالمائة وباعا من المائات ويزم من راول الدور ومن الثاني  
التسلسل والتعريف بالتركيب من الداخل والخارج تعريف بالخارج والجواب  
ان نفس اجزاء اعني المائة والستورية معا ليست هي التركيب بل عللة التركيب  
معلوما قوله تعريف التركيب سدى تعريف لجزء ممدوح بل يتوقف على معرفة  
اجزائه واعلى تعريفها لما عرف التركيب به قوله التعريف بالخارج يتوقف  
على العلم بالمائة فلهذا هذا علل بل يتوقف على المائة في نفس تعريفها على  
العلم بها فاذا اتفق لناظران وقع نظره على الوصف المياوي وحصل له العلم  
بالمائة علم حينئذ المياوية ثم لا اراد تعريفها مائة لغرض تعريفها لما عرف  
مياوية لما دلل بتوقف على العلم بالمياوية لكن العلم بالمياوية يتوقف على  
علم معرفة المائة مع بعض عوارضها فلا يلزم الدور ولا التسلسل **س** التعريف  
بالمساك مندرج تحت التعريف الرسمي فان المساك تعريف الشيء بكونه مشاهدا لا  
وفي بعض الاحوال وذلك لان الالة كانت تلكايات مائة خاصة ما وده  
منه له وكان رسا **الحاشية** في احكام الحدود

سنة  
فان

الحدة لا يكتب لان الحدة لها وسط من الحدة والمحردة يكون مساويا لها وان كان اعظم من المحردة  
او اخص من الحدة لا امتناع العكس اذ من المجال حل اخص على الاعظم في العبقة الممتدة وعلى  
المتحدة من يكون الحدة اعظم واذا ثبت المساواة ما اذا حل على اخص على انه له حدة له ما كان الشيء  
حده ان تمان هذا خلف او ناقص كان حله على اخص لغرض الوسط وسلسل او يدور او ينتهي  
ال حدة يكون حله على اخص متناو هو محال لانها في الشاوت في الالات اتيات بالحق والاطمرد  
وفي هذه اصح وان حل على اخص على انه ثابت لما ثبت له اخص فالحدة ان حله على انه حدة له  
كان للاخص وراوي مساويا وان حل على انه اسفل لكل ما لم يكن له راول لم يكن ذلك حله  
لجدة وانا فتناو منه مطابق لثبات وان حله على انه حدة لكل ما لم يكن له راول كان ذلك  
مطابقا على المطلوب ويزم منه ان يكون حدة الما صدق عليه راولا من لوازم اخص  
وعوارضه **س** الحدة لا يكتب بالقيمة لانها لو ثبت في اصنام من غير تعيين وضع  
قسم منها وان اسلمت بعض بعض الاصنام لنعم الثاني كما لو كان سلاحا انسان اما المحزون  
الناظر او الحدة ان عند الناظر والثاني محال ونراول هو ان كان مانع ان يمنع الحصر  
ولمنع المدة وبرا مسننا من ثبوت الناطقة للسان او حة من لسانها سلبها  
عنه نعم القيمة منفعة في الكتاب الحدود فان فيها معرفة في التركيب بان يحفظ بها  
الوساطة ويوجب اجزاء الجنس في المدة بالاعم والتقييد بالاخص والتركيب في المنة  
للمدة ثمان توجد عدة من اشياء من النكح المطلوب حدة ويطلب جميع محمولها وانتهاء  
كل واحد من تلك المحمولات ان يراعى العام الذي لا اعظم منه ثم لميز من الالات والعرضيات  
بما ستر ثم يجعل الذات في اعظم من جميع او لا يقيده بالنقل وهذا ترتيب الالات انما اعتمدا  
مسددا ما حل اخص حتى ينتهي الى راجع فمئة القول الفصل من حدة وان كان للذات اما  
العدا الى اسم خاص فمما فلا باس بابران بل يراول كما لو كان السائل للجسم ذي النفس  
الجناس المجزئ بالارادة **س** اسفا د حدة من الاستقرار لانه اجزاء على  
على الاشخاص حل حدة لم يكن حدة الشرح فان للمفرد لعدة اذ اذ على النوع  
وان حله على ما علم لم يلزم منه حدة حدة على النوع واسفا لعدة من حدة



فليتفكر

لان صدق ان استفيد من هذا داروان كان غرض فليتبين هذا من ذلك لغيره لانه لا اولية  
في كون احد الفعلين عند اللاخولانه ليس كذلك محدودا **س** لاحد الجزئيات  
لانه ان افترض على المقومات لما يثبت لم يكن حذا لذلك الحصر بل المتوخى فاما كون  
محققا به فلا يفيد التمييز الذي هو اقل مراتب الحد ولا في ان ذكره مع العرضيات  
لم يجب دوام صدقه لانه ان زوالها فلا يكون حذا وقد بقيت مباحة في الحد كالمشاركه  
منها ومن البراهين وغرض ذلك كرمي في البرهان **القول الثاني** في الخلل  
في التعريفات وهو قد يقع في الحد ولا قد يقع في الرسم والواقع في الحد ولا قد يقع في  
الجنس وقد يقع في الفصل اما الواقع في الفصل الجنس فيبان بجعل غير الجنس جنسا كجعل  
الفصل جنسا مباله العشق افراط المحبة وانا مباله المحبة الغرطة فالمحبة جنس  
والافراط فصل كجعل المان جنسا كما تقول السيف زبد يقطع به ويحتمل كجزء جنسا  
في مثل قولنا العشر خمسة خمسة وهذه لخذ النوع مكان الجنس كقولنا الشتر في الناس  
والظلم نوع منه ومنه لخذ حصه الجنس الخاصة بالنوع مكان الجنس كاخذ الحيوانه  
المفترقة بجوهره لانه ان في حده كما تقدم ان الانسان حيوان محصور بالان  
ما طوع ذلك لان العلم بتخصيصه بالنوع يتوقف على معرفه النوع ومنه جعل الملكة  
جنسا للفعل او الفعل جنسا للملكة كنقول الجنس حركة والحركة فعل لا يفيد فعل ولكن  
لتقول التذكر كملكه نفسا نية والملكة النفسانية ثابتة غير محدودة والتذكر العكس  
ومنه جعل لازم الجنس جنسا واما الواقع في الفصل فيبان بجعل الجنس مكان الفصل او اخذ  
الخاصة والعرض مكانه او اخذ الجذر مكانه وما يتعلق بالرسم فمضى ومباني تمامه اعلم  
ان ما يتعلق بالحد ولا السامية لغير الجزر الصغرى وهذا مختص **س** ومن  
مراغلاط التعريف بالغاثة كقولنا النكاح استيلاء وبالسبب كقولنا الميزان  
مراغلاط واخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كقولنا السقوناد وميزان واخذ جزئياته  
وتعريف الشيء بالنقول المقسم والعناني كقولهم ان كذا هو الذي يكون مستديرا  
او ذرا او ياد من لا غلاط اخذ لرا حاد في حد المعنى المطلق كقول البايد في حد

في حد التفتة انها مائة فان كذا وكذا من مراغلاط تعريف احد المضامين لمصاحبه  
كمن يقول برب هو الذي له ان فانها علمان معا فتعريف احدهما بالاخر تعريف للمساوي  
بلا طريق فيه ان لو خذ السبب الذي لبعضها لكانها لا يتحصلا منه معاني الفعل ونحو  
البيان بالذي يريد تعريفه وهذا يستدعي تلافيا مثل ان نقول في حد راب انه حيوان  
حد له اخر من نوعه ومن مطلقته من حيث هو كذا كذا الحيوان برب اخر من نوعه برب  
لكنها لخذ اجزاء من مراغلاط والتقليد من الرطقة بسبب لفظها ومن حيث هو كذا كذا  
بكر اخر من نوعه برب الذي لصيف معنى لا اضاف الى احد ان الذي هو راب كحصر البيان  
بهم لان راب ان يكون مضافا الى بيان من هذه الحاشية **س** التكرار قد يقع في حد  
في الحد نفسه كنقول العدد كثره محبة من مباله والمحبة من مباله في التكرار وقد يقع  
للعرض لغيره كنقول لربان حيوان جبان ناطق والعبه منه ما يكون من عرضة ورة  
ولا حاجة انما ما يكون في محل العنونة كمثل ما يقع في تحديد مرادفات وقد سبق وفي  
تحديد الموكبات اعني التي تتركب عن الشيء وعن غيره عرض ذات يقع الشيء في  
في احدى ورة في حد عرضة الذان الذي يستلحقه على ذكره عرضة صرورة  
تمثلون منها باللفظ لا بغيره لانه لا يمكن تعريفه الا مع ذكر الالف فان الفطوسية  
تغير مختص بالالف وتفسر انه ذو تغير لا يكون الا بالالف يكون معنى قولنا  
الف افطس ان في ذو تغير لا يكون الا بالالف واما ما يكون في محل الخاصة  
وكما يكون في الجواب عن سوال يستلحق تكرار من سال عن حد لربان الحيوان  
فحتاج الى جوابه الى اسرار لغيرها فيقع فيه تكرار حسب الحاجة ههنا  
الاضيقان غير قبيحين **س** ومن مراغلاط تعريف الشيء المتحصل الذات  
المستقرة المامنة بامر غير متحصل ولا محدود ولا يتقرر كنقول الصحة  
بانها معاملة المرض فان الصحة متحدية والمرض شئ في التغير وعدمه الذات  
ومن هنا لخذ لرامد المشاهدة في الرسم **س** تحت جنس



واحد لعضها في حد لعض مثل الفرد الذي ستر على الزوج بواحد وهذا البطلان  
داخل في التعريف بالساوي ومنها اغفال الجنس في الفصل لكن لنقول الجهم في احواله  
ثلاثة واعمل ذكر الجهم الذي هو ذو الابعال ومنها اغفال بعض الفصول ومنها زيادة  
خاصة وجعلها فضلا **المقالة الثانية** في الغفاه واحكامها ومنها مباحث  
في تعريفها وتقسيمها العينية قد دل على ان له احوالا او كارب وليس من  
هذه امن التفرعات المعينة لقصورها والاذن الذي هو بطلان من غير ذلك فان المعلومات  
المشبهة جازمها لما يتوقف معرفتها عليها وهي اما حتمية ان انحلت تحذف او اذ  
الى مفرد من احوالها في مؤتمرها اما شرطية ان انحلت تحذف او اذ ان انحلت  
اما متصلة ان حكم فيها باستصحاب وضع اخر او بغيره واما منفصلة ان حكم فيها بالمعاند  
او بغيره واما نسبة المتصلة بالشرطية موافق للوضع اللغوي والمفصل على سبيل المجاز وتسمية المحبة  
بالنسبة حقيقة والسالبة بالمجاز والسالبة اللزوم من التي حكم فيها بسلب اللزوم لا بدوم السلب  
وكذا ذكر في الفصل **المقالة الثالثة** في تعريف العضة ما يحمل الصدق والكذب وهذا البعض اجمال جزئي  
الشرطية لها وعرفت الشرطية بانحلال الوعدتين فيدخل فيه قولنا ان زيدا عالم موجب ان زيدا  
كاذم وعرفت المنفصلة ما حكم فيها بالاستصحاب او اللزوم فيدخل فيه قولنا طلوع الشمس سائر  
وجه النهار وكذا ذكر في الفصل **المقالة الرابعة** في تعريف العدة لاعتبارها في جوارحها  
بالصفة مدتها ما يروى عن عند التحليل احواله التركيب **المقالة الخامسة** ان حذف احوالها  
لعض التحليل الى قضيتين على ان كل من القضيتين قوة المفرد من **المقالة السادسة** ان الذي يحل  
الصفة القول ليس بقضيتين بل بغيرها لما قولنا طلوع الشمس وال قولنا سائر وجه النهار  
**المقالة السابعة** في اجزاء الجملة كل جملة حتمية فانها تترك على اجزائها ثلاثة  
بحكم علمه وسمي الموضوع ومحكوم به وسمي المحل وراية منها بها يتبع المحل  
بالموضوع ولا بد منها فانها قد تصد الطرفين من دون الزاوية فلا يكون حكم ثم ان تلك  
الزاوية فلا بد ان عليها لفظ مذكور وقد استقط في كثير من اللغات ان كان لا بد منها

لكن لظهور ما سوطت ثم ذكر اللفظ قد ورد في صورة اسم كقولنا زيد موكاتب و  
قد ورد في كلمة كقولنا زيد موكاتب او ليجد كالباء سدا كان المحل اسما وكلمة او متقنا  
فانها يحتاج الى ذكر الزاوية فان الكلمة انما ترتبط بذاتها بفاعلاها كما في صورة قائم  
شدد واعلم ان الزاوية غير الصيغة المضمنة في الكلمة وراسم المشتق فان ذلك الغير  
اسم وهذه اداة فلا فلنا زيد مكتب كان حقه ان يقال زيد مكتب هو امول ان  
الوظيفة هو الممكنة من قولنا مكتب انما ليعمل الى شيء كد معين في بعض احواله والذاهبا  
ولا فرق بين قولنا زيد كاتب من قولنا زيد موكاتب كاتبا لان لفظه يكون انما ليعمل  
نراويا في الصيغة الممكنة فان حصل لارتباط بالموضع المعين لاجل الغير المتأخر  
استغنى عن ذكر الزاوية مرة اخرى في الكلمات المشتقات والزاوية الزمانية  
قد استغنى عنها لانها كانتا وكان الله عفوكم الرحيم ولا عبرة بتقديم  
الزاوية وانا حتى ما موضوعها الوسط **المقالة الثامنة** في نسبة المحل الى الموضوع  
والمحل نسبة الى المحل لثمة وما يصف بران ومتلازمان فان الالف لا كان بحيث  
ثبت له الباء بالضرورة كان الباء بحيث ثبت للالف بالضرورة وهذا ظاهر  
النسبة لاول خارجة عن القضية وراسم داخله واعلم ان نسبة الموضوع الى  
المحل لثمة عن نسبتها الى المحل لثمة بالموضوعية ولا الالزم اتحاد مفهوم القضية  
وعكسها وهو محال فان بعض البضا بالالزمها العكس كثيرا لثمة لا يحفظ لثمة الحكم  
وغيره على هذا بعض المتأخرين ان هذه الشرطية ممنوعة اما في طرف الموضوع  
فلا انها انما تصدق ان لو كان مفهوم القضية التي هي راسم عبارة عن نسبة موضوعها  
الى محملها بالموضوعية ومنه عكسها عبارة عن نسبة المحل الى الموضوعية وليس كذلك  
بل النسبة لاول خارجة عن ما يصف بران والمانه داخل مفهومه فلما كانت  
العكس والالزم من احواله لثمة لثمة خارجة عن ما يصف بران داخل مفهوم  
لما يصف لثمة لثمة وتبينك لما يصف لثمة في المصنفات واما



وإذا في طرف المحمول فلانها انما صدقت ان لو كان مفهوما لاصل عبارة عن نسبة المحمول الى  
موضوعه بالجوهرية ومفهوم العكس عن نسبة الله بالجوهرية بالموضوعه وليس  
كذلك فان النسبة لاول داخل في الاصل والناشئة خارجة عن العكس واللام العكس  
لما شاكل على امر اقول والتحقق منها ان نقول اذا قلنا ج ب فهنا نسبتان  
احدهما نسبة ج الى ب بالموضوعه والثانية نسبة ب الى ج بالموضوعه والثالثة  
ب ج فهنا نسبتان احدهما نسبة ب الى ج بالموضوعه والثالثة نسبة ج الى ب  
الموضوعه فلو اتخذت النسبة لاول مع الذات الج ب والثالثة مع الياشئة كان مفهوما  
الوضعية وعلمها بتدريجين هذا طرف **الحال الثالث** في تحقيق المحصورات  
والمخصوصات المهمات ١ موضوع الوضعية المحنة ان كان محضا مضمنا سميت  
مخصوصة وشخصية موجبة ان كانت نسبة المحمول الى الموضوع نسبة بها هو وما واصله  
ان كانت نسبة نسبة بها ليس هو وان كان موضوعها كلها فلا يخلو اما ان ينظر  
الى تلك الطبيعة من حيث هي وحكم عليها بالمحمول لشي الوضعية الطبيعية واما ان ينظر  
اليها من حيث يقع على كثره وهي الماخلة لعن الكلي العقلي ونحن نسميها الوضعية  
العامة كقولنا لمان ان نوعه والحيوان جنس واما ان ينظر الى كثره من حيث تلك  
الطبيعة مقولة فلا يخلو حينئذ اما ان يحكم على كل واحد لا او على بعضها او لا يبين  
كيفية افراد وان كان افراد لم يحفظه والقسم لاول في الكثرة وهو اما موصية او ماله  
والناشئة الجزئية والثالثة من المهملة وينقسم الى الامجاب السلب وقد يجعل  
الوضعية العامة من قبيل المهمات هو خطأ فان المهملة موضوعها كل امر لا حق الكلي  
بالفعل ليس من حيث ان الكثرة ما فردة ونما وقد جعل الطبيعة مهملة وهو خطأ فان  
الافراد للكثرة غير ما صدق عليه الكلمة بالفعل اعني المهملة فانهم في تقاسيم الضما  
يقتسمون الكل الى المحصور والمهل **سور** الموضوعية الكلمة كل وسور السالبة الكلمة  
راعي ولا واده وسور الموجبة الجزئية بعض ولجه وسور السالبة الجزئية ليس بعض  
وليس ليس وليس كل وراول ولا غير قد نتعلمان في الكل والاول

والاولى قد مستعمل في الامجاب وتتميز لراول عن كراخير يكون احكم منه مسئلة باعني  
البعض بالمطابقة وعن الكل بالضرورة وفي كراخير بالعكس **سور** ليس قد اعني من السلب  
الكل ويجزئ في وقد جعله في الاعلى الجذبي بالضرورة والعام او لالة له على انما  
باجدى الذات **سور** العام لا انقسم الى امدى لجهنا لازم لا افر كان العلم  
مستلزما للام لازم منها حينئذ لاصح الدلالة لئلا التزم امية وهذه الاسوار قد تدل لبيان  
كلمة كراخير اوراقه وبيان الجزاء لغول والقصد في المباحث المطمعة هو  
الثاني **سور** لما كان الموضوع قد شكك في صدق المحمول على جميع افراده او على بعضها  
متخلاف العكس كان من حق الاسوار ورودها على الموضوعات فان ورودها على  
المحمول من مخرفة واقسامها اربعة فان المحمول اما محض او كلي وعلى كل التقديرين  
فالوضوع لجهنا لراول ان يكون الطرفان مخصصين فان من المحمول سور الامجاب  
الكل والجزئي كذبت الوضعية لعدم افراده المعدلة ومع الساليتين لهدف  
والا لهدف الوضعية لكونها لوصف اللذ ب ايها ام كون المحمول افراد هذا  
لعدم تقترن بالموضوع من افراده به سور الامجاب في لافا خبير به خوف السلب وسور  
السلب فالامر بالعكس انما ان يكون المحمول بحالة والموضوع كان وحكمه مثل  
هذا الثالث ان يكون الموضوع مخصصا والمحمول كلما فان كان احكم مسورا فحكمه  
مثله هذا من والا لذب مع افران المحمول بالامجاب الكل والهدف مع سور السلب  
الجزئي وصدق مع الامجاب الجزئي جالة الوجب والممكن الراجع وكذب في الباقي  
ومع السلب الكلي بالعكس وان قرن بالموضوع خوف السلب رافع للحكم فالامر بالعكس  
الراجع ان يكون الطرفان كلشتر فان كان الموضوع مسورا فالافراد اربعة  
لراول ان يكون الموضوع الكلي مسورا بالامجاب الكلي المحمول على اربعة لجهنا  
ان يكون مسورا بالامجاب الكل وهو كما ذهب لامتناع الثبوت كل لجه  
لكن لجهنا الا لاريد ثبوت الكل لذكر فصدق في الباقي الثاني







وجد كان مع وجوبه بضموتنا لم يجز والبدل عليه افتراض والخلف  
لأنه ان لا يوجد شيء مستلزم لجسيم وان كان الثاني لم يفرق من المطلق العانة  
الكلية والذاتية لا يصير معنى الكلية كل ما وجوبه الخارجى ملزم لم يوجد الخارجى  
ملزم لب فالملزم ان ثبت في وقت ثبت جازما ان المطلق الكلية فاما السلب  
ان ملزم لا يجب صدق ج عليه المسألة منها بقولنا كل ج كل ما صدق عليه لا كل  
ما صدق لو وجد لو وجد ج فان علة الآفة لو وجدت لو وجد ج ولا صدق  
ج عليها السلب ان المحقق انكره على ان يغير في محيز كون الموضوع ممكن  
لم يدخل بالنظر فكل من يجوزون دخول طامع ان يكون اسود تحت قولنا اسود  
الترابيع ملزم ان لا صدق قضية كلية لا صيغة ولا ملية وهذا الخطأ انا وقعوا  
فه سبب تغيير الشئ فانه قال لافعلنا كل ج لاننى ما مودج في الخارج فكل بل  
ما وجد لصدق عليه انه ج ولم ينعى الشئ بابراد الشرط منها الملازمة من جلة تلك  
لرأسيار وانضافها بالجملة دخول كل ما مودج بالفعل عند العقل او بالقرض الذهني  
مثلا لا يمنع ان يكون ج لنعنى به كل واحد مما سأل عليه ج سواء كانت الجملة ذاتة او صفة  
عنه ذاتة موضوعه مع ذاته وسواء كانت الصفة دالة او عند الملة او وصفا متينا  
او عند معين وسواء كان وجوبه ا في الخارج او في العقل او في القرض الذهني متى  
لمنع وجوبه لذاته وحينئذ يخرج عنه المنعقات والكتابات التي استج باللفظ  
ولما حكم على المنع لذاته كالتحليل والجزء فقد لعقل منه انه على ار العالم غير  
ممتنع وهو عند انضافه بالوجه في الخارج يكون خلافا هذا بالفعل فحكم  
عليه من حيث هو كذا كذا ما حكم هكذا اذكره بعض المحققين ونحن نقول الحكم  
على المنعقات انما يكون على ما فرضه العقل ولا التناقض الى الوجه الخارجى

وانما نحكم على ايجاب التقييد بالمنع مثالا وان لم ننسوا فاما به لما ذكره في  
الخطا والجزء فلهذا قد عرفت الوجه الكلية فليس عليها للبدل **س**  
المستأخرون يذهبون على انهم لا يلزم ان الخارجية اجتناب من الحقيقة  
فان لا قول انما يصح الحكم فيها على المرحلات في احد اركانها والثانية الحكم  
فيها على المعدومات في جميع وعلى المنعقات وبعض المتأخرين اخذوا المنعقات  
من العضا ما الحسبية وجعل الحكم في تلك على ما كان وجوبه ومعنى ما هو موضوعها متنع  
بالعضية الذهنية وفما يثبت الله عن امثال هذه التخللات **س**  
المسألة في قوة الجزئية على انها متلازمان في الصدق وذلك لان الحكم على بعض التناز  
سواء الحكم على ما صدق عليه لان ان وكذا الحكم على ما صدق عليه لان ان من  
حيث هو مستلزم الحكم على بعض لان وايضا للملزمة ان صدقت كلية صدقت  
جزئية ولا صدق خرج لها عن مدنى ٥ واعلم ان الف واللام قد يرد للافراق  
فلا افعال وتدين مشخصة فلا افعال وتدين لتعيين الطبيعة الذهنية لقولنا  
لان في نوع والحيوان جنس والامثال مثل مدنى لما يتبين المدنى لخصيصا  
فالملزم ان في لغة العرب **س** في ايجاب السلب الحدوث  
التحليل نسبة المحمول الى الموضوع ان كان نسبة الموضوع الى المحمول  
نسبة ايجاب ان كانت نسبة الموضوع الى المحمول في نسبة السلب لا اعتبار في ايجاب  
العضية بايجاب طرفها ولا في السلب بلبها فان قولنا لا للاحق الا عالم معينة  
مع سلب طرفها وقولنا للاحق ليس مدنى سالبة مع كون طرفها بتدبير نعم لذا  
كان المحمول او الموضوع او كلاهما قد دخل عليه في السلب في جواز منه صفة العضية  
معدولة وانما العضية محتملة ان كان صفة وبسبب ان كانت سالبة



واذا اطلقت المعدولة انما يراد بها ما يكون حرف القلب فيها جزءا من المحمول فيلحق عنها ما يقول  
 الفرق من هذه ومن السالبة البسيطة اما انما فينتقد من الزلزلة وتأخر ما في  
 التقديم يكون موجبة معدولة وفي اننا خبر يكون سلبه ببيضة هذا اذا ذكرت  
 الزلزلة والافان فيزيد بالنية وراصد طلاح وانما معنى فقالوا ان المعدولة لا يصح الاثر  
 وجعل السالبة قد يكون موضعها معدوم ما ونحن نقول ان هذا على اطلاق  
 عند صحيح فان الاحجاب لا تشترط فيه الوجه الاعلى فان قلنا عن بعض القديما و  
 ابطالنا بالافان حكم ثبوت المحمول في الخارج وطلبه فيه استدعي برأول الثبوت في المعدولة  
 لا محذور فان لم يجزى بالاحجاب الخارجى فخرج على الثبوت فيه والسلب ليعمل على المعدوم  
 فان زيدا المعدوم صدق عليه انه ليس بعالم وكيف يتناقى الفرق من المتأخرين  
 بهذا مع اعتراضهم بان موضوع الحقيقة يدخل فيه المنع **الموجبة المحصلة والبسيطة**  
 يتناقضان مع الشرط وكذا المعدولتان والمجبتان يتغايران صدقا والافان  
 لصدق النقيضان على شى واحد وكذا بان لعدم الموضوع وصدق السالبتان صح  
 ولا كذب السالبتان والافان صدقت المجبتان والموجبة المعدولة اخفى من البسيطة  
 لما منعا والاضابط ان العقيتين لهما اختلافان في اكناف ولو افقتا في العدول  
 والتحصل متاخران وان كانتا بالعكس يتاخرتا صدقا في الاحجاب وكذا بان القلب ان  
 احلقتا فيها فالوجه اخفى **قد يفسر المعدولة** بعدم شى عن شى في وقت  
 من شأن الموضوع را اضافة يذكر الشى في ذلك الوقت مقدم الحقبة على هذا عن را شرط  
 ايجابا وعن الملة والطفل سلبا ومنهم من فيترط باعتم وهو القلب عما يكون  
 ملكا له في الجملة او لغيره او لنفسه القرب مقدم الحقبة عن المرأة والحر ايجابا  
 ومن ايجابا سلبا ومنهم من فيترط باعتم وهو سلب الشى عما يكونا ممكن او بالجنس اقرب  
 او لغيره مقدم فنقول لا اشتراك الزوجية والفرعية ايجابا او سلبا

في جانب  
 اللاحق

ومنهم

ومنهم من جعله مقابل المحذور مساوى منه ومن القلب اليه لئلا يلبس وابطل ما انعدم بصرف  
 قولنا لبحر ليس بعرض وكذا ليس بعرض فهو غنى عن الموضوع ومنهم من غير غنى عن الموضوع  
 ولا ينجح الا في القصر في حقيقة مع عدم ما شرطوه فيه واعتراض بعضهم على هذا بان هذا  
 بعينه الوجه وجعل الموضوع في الحقيقة فان قيل انما ليس لموجود وكذا ليس لموجود  
 ليس لمحمول ومنهم من جعله ليس لمحمول **الحقيقة في الجهات**  
 كما علمت في المحذور من احدى الكيفيات الثلاثة في نفس الغرض ايا  
 الوجوب او الامتناع او الامكان ونسب تلك الحقيقة مالة والمنعقل لنا والمعدل عليه في جهة  
 وهذه الحقيقة قد لمحمول اعتبارات كمال حتمها ما لا يتناهي فلهذا كرا المحتاج اليه فنقول  
 حمة القضية انما بسيطة اى لم يذكر فيها لا كقضية احد الطرفين وانما كقضية من التي  
 يذكر فيها كقضية الطرفين والبيان مش **المطلقة العامة** وايضا لها في الوجبات  
 كادخال السالبة في الحركات الثلاثة فها ما حكم فيها ثبوت المحمول للموضوع بالفعل طافا  
 من غير التعرض لقيد اخر هذا على الراشده وقد يفسر معنى اخفى من هذا اوصى التي حكم فيها  
 بالثبوت والنفي الخاتى عن الفارقة الذاتية وامثلة الثقلم برأول واراد بها  
 قولنا القلب في هذا الاختلاف ان في الثقلم برأول ذكر ان الضامات اما  
 مطلقة واما ضرورية واما ممكنة وهذه محتمل وجهين برأول ان لول القضية اما حتمية  
 او عند موجبة والثانية من المطلقة وراول اما ضرورية واما ممكنة ويكون المطلقة على  
 هذه القسمة بالتفسير راعى السائل ان لول القضية اما ان يكون حكم فيها بالثبوت او  
 بالامكان او بالفعل اما بالفعل اما لغيره حكم فيه بالفارقة او لغيرها ويكون المطلقة  
 على هذه التفسير الاخر واقول هذه القسمة لاخرى عن حاصره وبعض  
 القدماء ذهبوا الى ان المطلقة هي التي يكون الموضوع فيها مبتنا بالفعل اما في الحال  
 او في الماضي لا ما يكون عند العقل او ما يكون في المستقبل كما يمكن  
 ان يكون صح ولذا حكم عليه بانه ب مطلقا فقد لراد وانما هو صدق تب في وجوه

من  
 بعد ما  
 انما هو

القسم







والله المنة نعم من وجه **السابعة** الممكنة الخاصة وهي مركبة من مكنتين عامتين لانه  
حكم فيها بسبب الضرورة عن الطرفين معا ومالك للممكن لهذا باعتبار من على جهة  
براسته ذلك وهذه الممكنة اعلم من المركبات وبينها ومن العائدين والله اعلم نعم من  
وجه وذهب القوم الذين حضوا المطلق بما وجد حكم منها في زمان الماضي للحال  
ان الممكنة ما تختص بالزمان المستقبل ومولاه قد جازا الجهات بحسب اسرارها  
بحسب انساب المحركات الى الموضوعات في نفسها فغفلوا عن فساد كثيرة وبيان  
ذلك اننا نفرض وقتا لا بعد منه ان اسوة فنصوب كل امان وجوه في هذا  
الوقت فهو بعض الاطلاء بالاعتبار الاول دون ما عباد الثاني لان بعض ما هو  
انسان في العقل او في الوجود وقتا فليس باسوة اما في ذلك الوقت بعد هذا  
اكمل بر الحلات في الامكان مجازا والامكان في الملاقاة عائد الى اسوار الالطباع المتواتر  
واعلم انه قد حكم في القضية لسبب الفروضات المشروطة والذاتية عن الطرفين  
جميعا ومنى ذلك لاما كان براخص وهو اخضر من الخاص ويتبع علمه الامكان اعتبارات  
ثلاث بالاشتراك وقد يلح في هذا التفرع الى امتقباتي وليس لاما كان براستقبالي  
وكانه مختص لاما كان براخص لاني الموجب الذي في الحال او في الماضي من سبب ذلك  
على وجهه وامت المستقبل فلا واقرب ما شاء الى كاف الوقت هو الامكان  
براخص قد اشترط قوم في الامكان براستقبالي لعدم في الحال قالوا  
ان الموجب واجب وهو متا في الامكان وهذا خطأ انا اول فلان الوجه  
لانا في الامكان بجميع اعتبارات فان الوجه بالحاصل بالنظر الى الوجه  
وجوب لاحق وهو لانا في الامكان في المحفوظ بالنظر الى المامنة واما ثانيا  
فلان الوجه الحالى لانا في عدم براستقبالي فلان لانا في امكانه اولى واحدا  
لانا فلان يمكن الوجه هو بعينه ممكن لعدم فلو خرج الوجه الى الوجه

حا

الى الوجوب لا يخرج عدم الى امنا به وقد شكك قوم في الممكن الخاص والوا  
الشي امان يكون موجبا فهو واجب او معدوما فهو محتج ولا انا جامع علمته فهو واجب  
او بدو منها فهو محتج والجواب عن هذا ان الغلط شافه من احد الشئ مضمنا  
الى عنده اخذ منفردا عن ذلك الغير واعلم ان مناهض من لغوي يلحق القضية  
بالنظر الى المحذور فان المحذور حالة يتوهم بالنظر الى ثبوته يكون واجبا لكل من  
الضرورة لاحقة وتلك الفروقات سابقة وهي الحلو عنها قضية فعلية واسم الفروقات  
واقع على الفروقات السابقة واللاحقة بالاشتراك فلا يفهم القضية الممكنة ان  
كان المحذور فيها هو الامكان فالقضية مطلقة فلا ثباتا الفروقات او امتناعه وان كان  
هو الباء المحذور فان حاصلا بالنظر الى الصدق العكس الى الطرف الاخر ولم يدان ثبوت المحذور  
اعلم من الثبوت بالانغلاق بالوقت حكمت بان المصلحة فعلية يكون  
لي خصيص المطلق والملاقاة لفظه على الخاص واعلم ان الاداء المقيده به الوضو ما قد يرد  
سلب للعدم عن الكس على ما ذكر الشيخ في السماع عن كل واحد ويتبع بحسب الفعل عن  
تفصيلها خلافا لكثر خصوصيات باب العكس ونحن نريد به الثاني **س** ضرورة  
الشي علمها امنا به عدمه وسلب لاما كان العام عن جانب لعدم وهو متعاكسة و  
نفس ضرورة التي يلزمه سلب امنا به عدم وامكان عدم وامتناع التي يلزمه  
وجوب لعدم وسلب لاما كان العام عن جانب الوجود وهو متعاكسة ونفس الامتناع  
يلزمه نفس هذه المفومات وامكان التي تلخص يلزمه امكان العام بذلك المعنى ولا يلزمه  
من باب الفروقات شي وعين فكر طيبة يلزمها نقيض الوقت **الفردية الذهنية**  
من التي يكون لصغر طرفها كافا في الحزم بالنسبة ويقابلها الممكنة الذمينة ومن  
المعنى بالمحتمل الوارد في كلام المعلم الاول واعلم انه مشهور عنه العامة ان الامكان



المفكر

المفروض بالنسبة لعنوت به العام فانهم لافا لوال الشئ الفلاني ليس يمكن عنوانه  
انه متفق واذا اخذنا بالاجاب عنوانه الخاص فانهم لافا لوال الشئ الفلاني يمكن ان يكون  
للعنوت به ما يقع على الوصل ومع استقرار هذا العرف نعلم بعض المعقل شيئا قال  
الولجب ان كان يمكن ان يكون لا يكون وان لم يكن يمكن ان يكون وسبب الغفلة لخذ  
الممكن لعينين لوقوع اشتراك اللفظي **الحكمة ان اجمع معنييهما ومعنيهما**  
موضوعها لا تتحد سواء كانا مفردين او في قوتيهما وان تعدد كل من الطرفين او احدهما  
تعددت العضية لان الحكم على احد المتعاضدين باحدهما غير الحكم على الآخر وبذلك  
انه لافا كان احد الطرفين مرتكبا من اجزاء محمولة على ما يتركب منها كانت العضية  
واحدة لكون المحمول والموضوع مجموع تلك الامور لكن تتنازع تعدد العضية بحسب  
تعدد ما في المحمول من الاجزاء المحملة مع حفظ الكيفية والجهة والخصر والامال  
وما لها من الاستقلال بحسب تعدد ما في جانب الموضوع من اجزاء المحملة مع حفظ  
الكيفية والجهة والامال والشؤون الجزئية من الكل وقد يصح راو لبقولنا  
لاسي من كان ان حيوان ضاهل **فل من الاشياء ما صدق جملة وفرد**  
ومنها ما صدق احدهما دون الآخر كما لافا كان زيد طبيبا غلاما وحيثا طار  
ما راها صدق زيد ما مر فردا والصدق زيد طبيبا ما هو جمعا وكذا  
صدق قولنا الحشيش اخشاب ولا رجل جمعا كذا بفرله والسمع ابطال هذا  
بانه متى اخذ معنى اللفظ فهما واحد او كان صلا ما في بعض الحالتين صدق في الاخرى  
**في التناقض** وهو اختلاف قضيتين بالاجاب  
والسبب بحيث لهما ان صدق لهما وكذا في الاخرى وشرطه لا يتخلل  
في الطرفين والزمان والمكان والقوة او الفعل والاضافة والشرط والجزاء  
والنكاح **مس** او ما خيرة واجبة الى التحال في الطرفين فان مع

مع اختلاف الزمان والمكان والوقت والمراعاة فتدليق لاختلاف في المحمول ومع اختلاف  
في البواقي يقع لاختلاف في الموضوع **قال** بعض المحققين هذه الامور تليق بحسب  
بمعنى بالمفردات وتحتسب انما بالموضوع وحده او بالمجوز وعنده الان المفردات التي  
تختلف باختلاف هذه الامور قد تصلح للموضع والجزء والتخصيص ما هو ما دون ذلك لا وجه له  
وقد سئل كيف يمكن من غير تخصيص احد جزئيه كما لافا لوالنا الشمس كحرف الثوب الذي  
ان لم يكن الهواء بارد او اشده او لا يخففه ان كان باردا لم يكن عدم برودة الهواء جزءا  
عن الشمس التي هي الموضوع وانما لوالنا بخفف الثوب الذي هو المحمول بل كان شرطا  
في وجه الحكم وسدده فان قيل الشمس البرودة غير هامة عندها والتجفيف معها غيره  
مع عدمها حتى لا يبر الشرا جزءا من احداهما فان تعسفا فالخاصل ان اعتبار هذه الامور  
من حيث يتعلق بالحكم غير اعتبارها من حيث تعلقها بالاجزاء فالمراد منها اعتبار  
تعلقها بالحكم حتى يكون اعتبارها مغايرا لاعتبار اجزاء العضية وبالجملة انما يقتصر  
المصدقون على اشكال الطرفين ان هو ذكرها وان كان يشتمل على تكرار لا يقع غلطا وعنده  
سبب لراغفال لو طوت تحت ما قدمه واشترط تعيين الضالقات والكاذب منها في  
المخصوصات واما في المخصوصات فلا بد من مزيد شرط وهو لاختلاف في كذا صدق لجزئيه  
ولذلك الكلمتين ما يكون الموضوع اعم ولا يعرف هذا بقول لاسي من الوجوه  
المعدولة بنا ومن نوعها لاجتماع ست على الكذب وهي الوصفات الاربع والذاتية  
والفردية وقصيتين على الصدق وهي المطلقة والكلمة العاقبة في ملة الادوام و  
البواقي على الصدق في ملة الكذب وعلى الكذب في ملة الادوام فنقص المطلقة ملة الذللة  
لان الاشياء تنحصر في دوام الاجابة ودوام التنب والوجه اعمالي عنهما فالملقة العاقبة  
لراجابة تشبه راو والثالث ويختل عن الثاني والسلبية على راجح من دون راو  
فنقص المطلقة انما تشبه على الادوام المخالف لا غير واشترط الفارقة فانها قد يكون  
في الادوام لرافات المخالف للاطلاق والكلف واعلم ان الكلمة في الاوقات  
لمن لمة الكلمة في راولها فلما كان بعض الثاني من راجح مني لا غير المشتمل على المخالف



بالكل والعرض كذا بعض الذائمة هو المطلقة لا غير وبعض المطلقة العامة هو الفوق لان  
 برزناه في خصوص ضرورية الاحجاب والفوق السلب فالممكنة العامة لها احبابه فستلزم  
 على الاول والسلب والسلبية على الثاني والسلب وحكي فلو صدق منها عن الفوق المحالفة  
 لما تملك عليه فبعض الممكنة انما تملك على ما يتخلى عنه لا غير وهو الفوقية المتنافسة ونفرض ان  
 ان يعلم انه لا سوا من السالبة الضرورية ونزول السالبة الفوقية وكذا في جميع الجهات واعلم اننا  
 قد اشترطنا في التناقض ان لا يتخالف في الشرط فلا كان الفوقية او الدوام شرطين باس  
 كان ذلك لشرط في التناقض فبعض الشرطية العامة انما هو الجينية الممكنة  
 ونفرض العرفية العامة انما هو الجينية المطلقة والشرط في البعض الزوام  
 الوصف كما كان في اصل اننا بينا ان بعض الذائمة انما هو المطلقة وتناقض الممكنة  
 المفهوم المتردد من يقتضي جزءها الذي يتكلم كل واحد منها وينقسم لهما فبعض  
 الشرطية الخاصة اما الجينية الممكنة المخالفة للذائمة الموافقة وبعض العرفية  
 الخاصة اما الجينية المطلقة المخالفة او الذائمة الموافقة وبعض الوصفية اما  
 الوصفية الممكنة المخالفة او الذائمة الموافقة وبعض الممكنة اما الممكنة  
 الذائمة المخالفة او الذائمة الموافقة وبعض الوجهية اما الذائمة  
 الموافقة او الذائمة المخالفة وبعض الوجهية اما الذائمة المخالفة  
 او الفوقية الموافقة وبعض الممكنة الخاصة بعدى الفوقيتين هذه الازا كانت  
 هذه النضا ما كتبه انا في جريدة فلا يكفى في ذكرها لكن بعض المحققين انما  
 لا انا مع كذب فعلنا انما ذكر حيوان انسان فاما دلاسي من حيوان بان فاما بل  
 جعل الفرد بدعاية الى كل واحد واحد ففعل كل واحد واحد من الحيوانات اما  
 اننا انما اولس اننا انما وسدع فنه المذ كذا ان ولو اريد جعل الفرد بد  
 من الفضية بين الكيتين فكل واحد الكيتين بقيد المحول فيكون اللازم السابو لنقص  
 بولنا بعض جوب لا فاما وكل جوب فاما دلاسي من جوب فاما لان صدق  
 لبعض كاتين لا سجام صدق لاصل لصدق بعض جوب ليس بلاما وذلك  
 ثاني كل جوب فاما دلاسي من جوب فاما وكل ذلك يقع الثاني في الكذب

لانه لا كذب بعض جوب لا فاما فان لم يصدق البار على شيء من اشياء جوب فاما صدق  
 الذائمة وان صدق البار على شيء من اشياء جوب وكل ما يوجب منه كذب ان يكون جوب فاما كذب  
 للاحجاب الدوام جيند ولم يصدق المعينة الكلية الذائمة وهذه الفائدة في تقاض الجينات  
 فمما يتبعه على بعض المتأخرين **باب** نسبة الفوقية والاتفاق لاما كان الخاص  
 وراستفحيا لاما كان العام فبعض الذائمة من المطلقات انما هو ما يتخالفها في الكذب  
 ولو افهمنا في الجينس اعني المحالفة في الكذب بدسبب الزوام والذوم السلب للزوام  
 نعم للاتفاق ولزوام السلب الشامل لهما بدسبب استغنى جوب كالايمان العام في  
 استماله على اخق بعض الاصولية وكذا بعض الاتفاقة ما حكم فيها سلب الاتفاقة  
 لاما لاتفاق السلب مع الموافقة في الجينس **باب** في تناقض كلام القدماء في هذا  
 الباب فاما يقول الله ان المطلقين المتخالفين في الكذب والكم متناقضان  
 فلم يراعوا فيه اختلاف فاما سوا ما هو مشهور فان المطلقين المتخالفين في الكذب  
 في حالة الدوام صالحان فكيف المتخالفان كما قال السمع لاصل كل جوب  
 بالمطابق فان كان الحكم بالسلب والقائ في زمان ما جاز صدقها باختلاف الزمانين  
 وان كان في الزمان الذي اعتبر للاحجاب فنه فاما ان يوجد من حيث انه زمان ثبوت الباء  
 للجينس او من حيث انه في الزمان المعين وراول لعجب ان يكون السالبة يثبت الكذب  
 سلب بولنا بعض جوب ليس في زمان انه بولنا بوقوف على بعين لوقت زمان ثبوت  
 الجينس لكونه واحد ولعد وجاز ان تخلف الزمان في رصع اشراق الزمان كل واحد  
 بواضله وتعيينه كما يفيد علمنا زمان افوله فذلنا كل انسان متغير لما ورد  
 في كلام المعلم لراول برستغال في العاسات المطلقة نقاض بعض المطلقات على انها  
 حلقه وهو الباعث هو لار على الخطا في شكل السمع بحسب في ماضها لراول  
 جمل المطلقة على العرفية وجوب ان يكون نفضها ليس بدسبب طلاق العام الجينسي  
 على ما ساء قال الجينس الساسات الممكنة ان رصا لحوثا على هذا السبب  
 ان من امثلة التناقض لراول المطلقات فذلنا كلفه ليس بمتيقظ وكل نام

مستحق

مستيقظ



و عند ذكرها لا تصدق عرفنا الجبل العائنه ان يرد بالمرصه ما لو منته في زمان معين  
في الماضي او الحال على ما سلف قلنا عن بعضهم ثم حكم بنسب المحرر في ذلك الزمان فانه ينافي  
سلبه في ذلك الزمان وبحسب ان يكون هذا الزمان معاريا الحكم غير محتمل لان ينسب الى بعد ان يكون  
يتبع في الحكم في بعض اوقات بعض محقق الوقوع والاداء في ذلك الزمان كما ان كل  
انسان يوجد في زمانه هذه الحجة فهو متصل في زمانه بعض قولنا بعضهم ليس متصل في الاحتمال  
ان يكون بعض الزمان مع صدق بعضه لا يصح وهو ان التزم كالمكلف ايضا استقر على هذا  
المدى ذهب فانهم لو اوردوا انكس السالبة الكثرة المطلقة في ماله قلنا لا ولحدوث الكتاب  
المرجو من في هذه الزمان فانه لعل في نفسه عند من ان زمانا لا يوجد من  
يملك الف في نفسه كالتب والابق المصنف على شرطه فانه يمكن ان يكون في هذا الزمان  
من يملك الف وقد ذهب اصلا مع ان هذه القضية لم يسم ان يكون ما مطلقه لعل في نفسه  
ولا يمكنه على نفسه من ولا خارج عن هذه الملائه عندهم مع ذلك فاهم معصون عن جرائه  
شركه كشيء الفوائد في العلم في تلك اعتبار الجهات التي يجب ان يتناولها الموضوعات  
في طابعها ومن حين يحلون الجهات متعلقة بالمراد ليعرض عنها على امر وهذا  
الفساد انما عرض لتبيين المصنف بالزمان المعين اما لا اريد الحكم بزمان معينه وترك المصنف  
مخلفا ادعا على كل ما لعل عليه كانت القضية مطلقه وقتية وجنيد تناقضها ما  
يبدل فيها في الكثرة والاشي من العضال لقصة ما وافقه في الحكم موهنا فانه والله اعلم  
**فصل في العكس** العكس المتيقن وهو عبارة عن جعل المحكوم عليه محكوما  
به والمحكوم به محكوما عليه مع الموافقة في الكيف والقدرة في اشتراط حفظ الكيف  
جعل بالاصطلاح واما الصدق فيوجب كون العكس لازما لاصل وجوب استلزام  
صدق المعلوم صدق اللازم ولا شرط الموافقة في الكذب لجواز كون اللازم اعم وراثه  
كذلك كذا هو ان انما مع صدق عكسه وبعض القدر ما اشتراط وهو هو والعضا يا و  
واما حجب ت اما التواب فان كان كلمة فاعلم ان سبعا ثانيا وهي الوقفية ان و  
الموجودات والمكثات المطلقة لا تنكس الكذب العكس في لخصها وهي الوقفية فانه لصدق  
لا في التمرر مخفف فت وترسم من التيقن لافان ولا احد من المخفف ليس

ليس بقدر ما كان العام ولا المفسر لاختص لم تنكس اعم ضرورة ان لازم اعم لازم  
مراخض واما الفردية والذاتية والعامتان فينكس كل واحد منهما كلفها بالكلية مثلا لو لم  
لصدق لاشي من ب ب بالفردية لصدق بعض ب ب بالعام والعام ونقصه الى اصل بعد فرض  
وقدم فصدق ب ب بالفردية وهو محال او لعكسه الى قولنا بعض ب ب بالفعل فصدق  
القيضان فاما كان بعض ب ب ليس حاصل فيكون متعنا وهكذا البرهان في السلب وهذا البرهان  
قد بينا انه ان اللازم مستلزم الفوق في الكلام لانه لا صدق فاما كل ب ب صدق ذلك الفوق  
والا لصدق بعضه وهو بعض ب ب بالعام فاما كان فاما فرض وقعه بالفعل مع كل ب ب فاما  
فصدق القيضان وهو محال وهكذا في جانب التيقن اقول وهذا في نظره فانه لا لازم من  
امكان التيقن ليس امكان اجتماعه مع غيره فانه يمكن وجوبه في حال عدمه واما مستلزم ذلك وجوب  
اجباي وجوبه مع عدمه اصلا هذا اللازم فذلك لوقوع في الفردية لانا نقول صدق السلب  
فما ذكره لعل في الفرض واقعا لم يزل كذب الذات وهو محال بخلاف ما ذكرناه في الفردية فان  
كذبها يمنع لذاته عل ان هذا البرهان ايت في الجزئيات فاهم تخصيصه بالكمالات و  
مدل على انعكاس الفردية كلفها ان قولنا لاسي من ب ب بالفوق مستلزم استحالة اجتماعها  
في ذات واحدة وكذا في المشتركة واما بخلافها فينكس ان انما انعكس اليه العامتان  
ضرورة ان لازم العام لازم للخاص لكن مع قيد اللازم ان السلب والصدق اللازم في  
السلب عن الكثر وتنكس الى ما كذب المحبة التي هي جزء لاصل وان كانت السواء السلب في  
غير الخاصتين لا ينكس اما السلب الاول فلا يبدل المسال فها جزئيا واما الرابع الباقية  
فلا صدق قولنا ليس بعض احد ان بالضرورة مع كذب العكس لوقالم ينكس الفردية  
لم تنكس الثلث لانها لخصها والخاصتان تنكسان بنفسها لان البعض من اعم  
التي ليس ب لافرض صدق عكس وصحاح وب وعائد انه لا  
صدق فالكذب ب اصل فاذن بعض ب وهو ليس ب لافان وهو المطلوب  
واما الموجبتان فستاء كانت كلمة الجزئية ولا تنكس الجزئية لاختلال  
كون المحرر اعم وامنا ب حل الخاص على كل اخر ولا العام وتنكس الفردية



الذائبة والعائتان حينية مطلقة والا لصدق السالبة العرفية وانكسرت ان المصالح المتناكر  
 لا اصل له بحيل كبرى لاصل العينية ومنع سلب الشئ عن نفسه ولخاصة ان تنكسرت ان لها  
 لما حيز مع قد الامداد والصدق كذب في ما الى اصل فحصل لحد الاط من الصغرى الدالة  
 والتسري الخاصة في ما اول وهو باطل لا متعرف او تفرض المصدق في ذنبا في النقل  
 وان كان في ما ادب ما اصدق بغير اعني داس في الاطلاق في بواقي التعليلات تنكس  
 مطلقة عامة والا لصدق السالبة الذائبة وانكسرت ان المصالح المتناكر لا اصل ولما كانت  
 تفقد ضرورية مانع ووجوبية خالية عن قيد كبرى القدرية والذاتية والغيرية لم يذمها شئ  
 من هذه القيود واما المنكسرتان فيفرضان ممكنة عامة والا لصدق السالبة الضرورية المنكسرة  
 ان المصالح المتناكر **ممكنة** ولا بد من ان تذكر هذا لخص المذهب المتكلم  
 لما اصلناه وتبين خطاها وتذكر شكوكها وحلها فانكسرت ان في قوم من القدماء  
 بانكسرت السالبة الكلية المطلقة كنفها والا لصدق السالبة الجزئية المطلقة وعكسها  
 كنفها في ما قد ان من المطلقين ونحن قد بينا كذب هذه الاصول واجمع البصريات  
 تركب قولنا بغير في بعض المطلقة مع اصل ومما شئ في في الاطلاق ليعني بعض جمل  
 وهو خلف فالتسليم صحيح واستحسنه الشيخ وهو ضعف ان النتيجة انما يكون خلافا لو كان  
 حينية واستحسن البصريات مستحقة لهم على ان قولنا لا شئ خرج به بعض ان في  
 مباني كبر مباني المباني مباني وارطها السبع في الشفاء بانها مصارة على المطالب  
 فان المباني يبع بالاشراك على معان لحد في الدب وهو المعنى ههنا فكانهم قالوا مسلوب  
 عن في مسلوب عن ب وهو عن المطالب وافق بعضهم بانكسرت السالبة الجزئية  
 الممكنة الخاصة لان الدب يلزمه الاحجاب ونرا احجاب تنكسرت الى الجزئية ثم سلبت الى  
 الدب وهو خطأ فان احجاب الممكن ينكسرت الى العامة وهو ان يعلى الى الدب ذهب  
 بعض المتأخرين الى ان السدالب السبع التي حكمنا بعدم انعكاسها معكس الى السالبة  
 الجزئية الذائبة ان كانت حينية ولا تنكسرت ان كانت خالية عن حينية اما في اول  
 فلانه لا اصدق لا شئ في في باحدى الجهات السبع صدق بعض ب ليس في

فاما لانه في ما ادب فاما في الجملة ولا في من ب فاما في ما وبتجان من المثلث  
 المطلوب والصغرى بينة واما التسليم فلم يصدق بصدق بعض ب فاما في ما  
 لاطلاق ويجعلها صغرى لاصل العينية ومنع لصدق ب فاما في ما باحدى الجهات هذا  
 خلف وفي المنكسرتين يجب ان يكون اوسط العنصر قتيبة بالضرورة ضرورة عدم اتمام الخلف في  
 احيينه بالضرورة واما البان فلما ذكر في النقص لاصل النقص في بعض الحقيقة  
 واخراج حية لانا في قولنا كذب قولنا بعض المنكسرتين ليس بقدر على الحقيقة  
 لانا فاحذر في مودع الحسنة ما يدخل فيه المتكسر والممكن والمنكسر التي ليس بغير وان كان  
 مستغنا عنه بحيث لو دخل الوجه لكان مستغنا وليس بغير ولا شئ في الوجود المذكور  
 والعنصر اخرج وجه لان لما في المنع الصغرى فلهذا ولما انكسرت السالبة السبع الى ما  
 ذكرنا لم نعكس من الوجبات العلوية الى الجزئية الضرورية والا لصدق السالبة الممكنة  
 المعكوسة الى الجزئية السالبة الذائبة المطلقة او المتناقضة لاصل لاصل لصدق  
 ما ذكرتم لصدق السالبة الذائبة الخاصة لانه معكس الى الجزئية الى الجزئية  
 السالبة الضرورية والسلب في نفسه فصدق الشئ مع ما مودع من نفسه لانا في قولنا  
 كذب لانا ليقين واعلم ان هذا الخطا انما نشأ من لحد الموضوع في العنصر ما يحجب  
 يدخل فيه الاخر لا المنتفع على ما بينا اولاً وهو لا يدخل في الكمالات فانه يلزم منه ان لا يصدق  
 شئ من العنصر ما المحللة اصلاً فانه لو كان ما لا شئ من في لنتوجه المنع فانه بان  
 لعل احيي المنكسر بالباء وان كان مستغنا عنه بحيث لو دخل في الوجود لكان في  
 وب فصدق بغير في في كذب ما الضرورية لا شئ من في والمنطق انما جعله للعصم  
 الذي جعله من الخطا لا استغناء به ويحجب في لبا في المعالجات **سبع**  
 فاما سكونا في انعكاس السالبة الضرورية كنفها واما لانا فتنكسرت ذائبة الخلف في ليل  
 انعكاسها كنفها متوقف على انا في الممكنة الصغرى ومباني وتحقيق البحث فيه  
 وعلى انعكاس المعصية الممكنة وهو مودع لتوقف على انعكاس السالبة الضرورية  
 كنفها واما في منه الذور ولما خطا فان المكنة بحيزه فلهذا مطلقه وعلى قدر



يتبين معلقا فلهذا لم يمكان في العكس وهو المذموم من غير صحة قالوا يمكن وجده وصيف  
 يكون ملكا لتوعين ويكون ثابتا لاحدهما باللفظ دون الثاني فصدق كماله للزوج  
 الثاني فلهذا تصفة بالامكان ولا يصدق بعض تلك الصفات باللفظ فلهذا النوع الثاني لان  
 كماله تلك الصفات باللفظ انما هو النوع الاول وليس هو النوع الثاني بالفردية او  
 هذا العكس انما لزم من حيث تخصيص الحكم على ما وجد في الخارج وهي التي سمونها  
 الخارجية ونحن قد ذكرنا فيما سلف كحق الموضوع وهذا النقض الذي ذكره في  
 المكنة اورد في الاضافي للفردية فانه يصدق راسي قائله تلك الصفات النوع الثاني  
 بالفردية ولا يصدق العكس والجواب المذكور ان هناك محال ان السالبة الفردية  
 المتعينة المكنة مثلا اذ متان في العكس فان احدهما يتم البرهان على الفردية واعتزضا  
 وقالوا ان لم يزد من اجتماع النقيضين ان صدق الباطل وجميع على ذات واحدة على  
 ذلك العدم وهو وقوع الممكن مستلزم صدق قولنا بعض هؤلاء كذا العدم وهو  
 وهذا ايضا ومن قولنا بالفردية لاسي من حيث في نفس الامر والجواب ان المتناقضتين  
 لم يقع اجتماعهما لذاتهما في نفس الامر فاذا كان احدهما ماسا في نفس الامر امتنع ثبوت  
 فيه بل في العدم وهو ما لم يثبت بل لا يتصور التناقض لكونه امر اضافيا غير معتدل  
 الا عند ثبوت المتضادين فالأوضح ان المعذور لا ينافي الثابت في نفس الامر  
 لما امكن لصدق التناقض ويجب ان يعلم ان احدا لكون الضال في نفس الامر غير  
 صلق على العدم ولا العكس في اللفظ بل طبيعة المناقضة على النقيض غاية ما في الباب  
 انه بعض اصحاب النقيض على الصدق او على الذات على ذلك العدم وهو با محالة  
 ذلك مستلزم على استحالة ذلك العدم والمستلزم لما ذكرنا كانت طبيعة المناقضة  
 راسية لما كان لاجتماعها على الصدق وعلى الكذب مستحيلا ولا يمكن استبدال

به على استحالة ملازمة المعذور فالجواب ان المفهوم من المناقضة باق على طبيعته  
 المتضمنة للمناقضة في كل حال سواء ثبت طرأه على بعد او على بعد من احد على  
 بعد من اخر في نفس الامر ولو لم يكن با على التقدير من المناقضة في نفس الامر مع حصول  
 شرط المناقضة لكان من الواجب ان يرد في المناقضة شرط اذ على ما ذكره وان لا  
 يكون احد العقيتين مقدرة والاخرى في نفس الامر على كذا ذكره بعض المحققين  
 ونحن نقول المناقضة لا تستدعي الا الثبوت في الذهن فان عنى هذا الناقض  
 بالثبوت التقدير في الثبوت في الذهن فهو مستلزم ولكن قدس اجاب النقيضين  
 على العدم مستلزم استحالة ذلك العدم بمقتضى هذا المعنى وان عنى بالثبوت العدمية  
 ما مد بات على بعد من فرض قدس في ادعاءه وهذا المدلل في التبعين والثبوت  
 العدمية لم يتم كلامه قوله لو كان لا يتحقق في الثبوت شرط في المناقضة لكان  
 معدولا من الشرط ليس يثبت فان هذا داخل في الاستحالة في الشرط فان لم يقتضيه  
 لولا اخذ شرط ثبوت العدمية في جاز صدقها لم تقع منها ما وقع في الحرف والجواب  
 ان هناك اجاب راسل مع قولنا بعض ج باللفظ حال في نفس الامر واصل صلق  
 بالفردية فكون المحال نشأ من قولنا بعض ج باللفظ فلا يكون مكنة هو المطلوب  
 ومن اعترضوا انهم ان قالوا ان لم يبق صدق الكبري الفردية على تقدير  
 وقوع بعض ج بالامكان وقولنا فلان لا يتعلم العباس المنهج لقولنا بعض  
 ليس ج بالفردية والجواب عن هذا بعض المحققين بان شرط العباس كون المعذمتين  
 بحيث لو سلمنا لزم عنه محجة ولا شرط فلو صدقها ولا كونها مسلمتين و  
 المنطقيون انفقوا على صحة العباس من معدمات متقابلة سمع سلب السلب  
 عن نفسه ولا شك في ان المتقابلة بين الصدق والعدم في نفس الامر ولا على بعد



سليم

مكن فليس كونه معد من العاصي لانه قد كان صادقين ما انما في نفس العوا وعل قدور  
واجده شرطان في زماننا ج فانه قد ظهر في كتاب البرهان ان متعلقي العلم ليس  
اكثر مما يقبض من اصول صدقة ومصالحات من اوليات فكون بعض معد ما هم  
صادق على بعد وصدق الموضوعات والمصالحات التي تسكنها بالعليق والعضها  
صادق في نفس برهان متممها المسائل منها بي طين ومخلوطين من غير شكرا  
لزم النتائج عنها واذا في هذا الباب نظرا فان المعترض لم يمنع بياضة  
بعض ج واولى من ب لكنه منع صدق الكبرى بجامعة للصغر وهذا الفاضل اخذ  
يتحدث في صولة العباس وانكره على المعترض منع السجدة عن عباس صحيح الصلوة  
وليس برهان كذا فان المعترض انما نظر الى الملاحة ومنع احد المعترضين وعلى تقدير  
المنع لا يكون النتيجة صحيحة نعم لو سلمت المعترضتان لزممت النتيجة الكلية لكن المعترض  
لنفور كذا بها كذب الكبرى وهذا المحقق يقول كذا بها كذب الصغر والحق في  
الجواب ان نفور لوصف الصغر الفعلية لزم كذب السالبة الضرورية وهو  
محال لذاته فكون صدق الصغر محالا ومن اعترضوا ان كل واحد  
من المعترضين صادق لكن مع لرا جناه كحل المحل والجواب ان الحال ان كان  
لا في المجموع بل صدقت علم ان ذلك المجموع كذب ولما كان بعد اجزاء ذلك المجموع علم  
الصدق وصح ان يكون الجزر لفر كاذا باء من اعترضوا ان امكان صدق  
قولنا بعض ج ب غير ثابت وصدق الضرورية لا يتناقض في امكان صدق لان امكان  
صدق قولنا بعض ج ب بالفعل معناه امكان صدق القضية والتي ثاب في اصل القضية  
وهو قولنا بعض ج ب بالفعل بل لا يمكن لان امكان صدق القضية لا يتناقض على صدق  
اجم بالمثل على شي من الذات لان امكان صدقها محال بان يكون اجم والبار  
بالسوق لشي من الذات احاب عن هذا بعض المحققين ان هذا الجوز

لوجود

لوقوع ما يعادل القضية الضرورية فان قولنا بعض ج ب بالمثل بالمثل بالكون  
لازوما ليقضيها التو مو بعض ج ب لا يمكن وامكان صدق وهو ج ب وقوة استلزام  
وقوع ما يعادل القضية القليلة معلوم بالفور اما قد بان امكان صدقها بان  
يكون البار واجيم بالثقة لشي من الذات فباطل لان ذلك قريب من صدق امكانها لا  
امكان صدقها وانما قلنا انه قريب من صدق امكانها ولم نقول صدق امكانها لان صدق  
امكانها لا يمكن بان يكون اجم لذلك بعض من الذات بالمثل والبار بالثقة وامكان  
الصدق عن صدق امكان فان اول ذلك من الثاني بها تعرض للقضية غير الملمة  
كما عرفت منها القضية فعلية من قولنا بعض ج ب بالمثل وهاه القضية من  
حيث صدق امكانها تقابل وحرب صدق قولنا لاشي من ج ب بالفور من  
حيث صدقها ومن حيث كونها بالمثل بالمثل نفس تلك القضية وانما وضعا  
انما ناضها لو كانت ممكنة بالامكان العام يدق كونها بالمثل ومن اعترضنا ان  
على البرهان ان البرهان بالذات انهم انه سخيلا لاعتبارها في ذات واحدة  
بل سخيلا لاعتبارها ذات اجم مع البار علم ملتزم بان ذلك مستلزم استحالة  
اعتبار ذات البار مع اجم والجواب ان استحالة اعتبارها ذات  
الاجم مع البار لو كانت استحالة كون ذات البار مع ذات اجم المحببة  
لاستحالة انشاف ذات البار بالاجم وان ما ليس بذات اجم سخيلا  
انشافه بالاجم قال بعض المحققين لو كانت ج ب متسعة ان مصف ج ب  
وخرقت متعينة ج ب كانت من جهة ما حال عليه ج ب فليست ان تنصف ج ب  
وكانت ذات ج ب هذا خلف ثم اعترف بان له لوقوع الضرر محتسب انه يدخل في



حمله بالعلم عليه ج ما لم يكن داخلها اجاب **انه لو دخل شأما لا يمنع ان**  
**ان يتصرف في المكان قد اذخر فيها ما لم يكن داخلها لكون كحضر الكل قد ساءل**  
مع عدم الغرض لقل ما عدا الممنوع وانما اخرج الى الغرض لصير الموصوف به صالحا  
لان حكم علمه فان العرف اعطى ان يحكم على ما يفرض بالفعل من جملة ما لم يكن ان يحكم  
عليه وهذه دقت اكثر ما يتبع من الخطاء في هذه المواضع انما يكون بسبب العقل عنها  
ومما شك فيه بعض المتأخرين عدم انعكاس السالبة الذاتية الحقيقية  
كنفها لانه يمكن ان يصدق قولنا لاسي من لاسان كتاب فاما لو انعكست السالبة  
الذاتية كنفها ملازم من فرض وقدر الممكن محال وهو قولنا لاسي من الكتاب بانسان اجاب  
عن هذا بعضهم بان المحال لازم من فرض وقدر الممكن مع انعكاس السالبة الذاتية  
وجاز ان يكون المجموع ملازما للمحال ولا شيء من اجزاءه ملازما قال بعض المحققين  
هذا لا يدفع كاعتراض ان فرض وقدر الممكن في هذه الصورة وهو صدق السالبة  
الذاتية ومجموع صدق السالبة الذاتية مع انعكاسها ان كان ملازما للمحال كان عالما ان  
اجابه لاصل العكس محالا وهو مراد المعتض بن اجاب بان المراد من انعكاس  
السالبة الذاتية مدان مستلزم صدقها صدق عكسها الا ان امكان صدقها مستلزم  
صدق عكسها لان امكان الصدق كما يصدق مع الصدق فقد يصدق مع الكذب  
**اقول** وفي هذا انظر فان امكان الملزوم ملازم لامكان اللازم واجاب  
بعض المتأخرين بان الدب عن كل واحد فاما وان كان ممكنا لكن صدق الدب عن الكل  
مستلزم وانما فان هذا قد ساءل في اخبارية كما ساءل في الحقيقة **اقول** وهذا  
صحيح فان السلب عن الكل لازم للسلب عن كل واحد فاما الجواب الثاني زيادة  
في ما شكك على ان المنع ساءل في اخبارية دون الحقيقة **ذهب**

دسب صاحب البصائر والى ان السالبة العرفية الخاصة ينعكس كنفها قال لانها لو صدقت  
ذاتية او ضرورية انعكست الى ما نوافض لاصل ورة عليه المتأخرون بان صدق قولنا  
لاسي من الكتاب ساكن ما دام كاسيا لافا ما يصدق لاسي من الساكن كتاب فاما  
ساكن لافا لان بعض ما هو ساكن يدم سلب انكيا به عنه كالارض مثلا ونحن نقول هذه  
العرفية مركبة من عرفية عامة تنعكس كنفها ومن مطلقة خاصة تنعكس حوزة مخالفة  
انكس فحجب بعد العكس بالادام في البعض على ما سلف لعل صاحب البصائر  
دسب الى ان سلب الله بنا لاصل طالع الذي قلناه عن التخييل في ان الادام المعقيد  
الذاتية الكلية عامة الى كل واحد لال كل واحد **دسب** من عدم من القدر  
الى ان الضرورية المصبة تنعكس ضرورية لانها لو انعكست غير ضرورية لانعكس العكس  
الى غير الضرورية لان الضرورية لما انعكس الى غير الضرورية فانعكاس غير الضرورية الى  
اولى لكن عكس العكس هو اصله وهذا هو فان الضرورية وغير الضرورية تنعكس كل واحد  
عنها الى صاحبها انظر الى صدق قولنا قد ضاحك انسان بالضرورة وكذا العكس  
ضروريا ولنسب عدم من الساخر من الى انها تنعكس فكله لا يدخل في الوجهة والفرض  
اننا لا يصير كاسيا منق وجلا ودقة علمه بعض المحققين بان ذلك يتأخر لاصل فان  
مراد بعضي ثبوت الكتاب الذي يجب له لانيته بالضرورة فان الكتاب  
لم يكن باسالم يمكن اننا لو ثبت وديم انه انما ثبت انه حاصل ما هو اننا انما  
هذه اقلام صحيح لحيته نوافض فلا يكون الا لا لا ان كحضر الكل قد ساءل مع عدم الغرض  
كل ما عدا الممنوع وانما اخرج الى الغرض لصير الموصوف به صالحا لعل صاحب العلم  
بعض الحكم ان يحكم على ما يفرض بالفعل ولا كسر ان هذه دقت يتبع الغلط بسبب  
العقل عنها **دسب** عدم من الادام الى ان الممكن الخاصة للجهة  
تنعكس كنفها فاما لانا نقول **كذلك** صواب يمكن ان يكون ما من جهة ما هو  
نام ويصدق بعض ما هو نام ومن جهة ما هو نام يمكن ان يكون ما من جهة ما هو



ليس له من جهة ما هو نام حتى يكون له ضرورة ما من مكرهية ثم ان السهم وقد على مدله فانه  
 مغالطة او لا ملائمة من جهة ما هو نام له اخذ جنة من المحل في اصل والعكس  
 وكان من الراجح ان يجعل جنة من المصنوع في العكس حتى يصير بعض ما هو نام من  
 جهة ما هو نام سلك ان يكون حيوانا وح يكون له به طائر اللق الثام من جهة ما هو نام  
 لان يكون حده انا وانما لا يفر عن التام واما ما ملائمة هذا المال وان كان حقا  
 لكنه لا يقيد المطلوب فان انعكاس العنيفة في مادة لا يعنى انعكاسها طالما  
 وانما فانقول فلان ان ضا حلا لا مكان الخاص ولا انعكاس كنيهم  
 حكم المتصلات في الحكم للعكس حكم الحركات واما المتصلات فلا تصور معها العكس  
 لعدم تميز احد جزئها عن سائر بالطبع وبعض المتأخرين شك في هذه الشك في انتاج  
 المتصلات وساقى كحققت فيه **بحسب الما من** في عكس العنيفة قد وقع  
 شاجر في تبيينه والذى استقر عليه راي السهم انه عبارة عن جعل نفس الحكم  
 عليه محكوم به ونفس محكوم بالحكم به محكوم عليه مع الموافقة في الكلف والصدق وبعض  
 المتأخرين في قوله بانه جعل نفس الحكم به محكوم عليه عن المحكوم عليه محكوم به مع  
 المخالفة في الكلف وهو لا واحد الا ان لا يتم الشئ مكانه وليبحث على راي الشئ فنقول  
 حكم الموجبات في هذه العكس حكم السواء في العكس لم يتوى السواء في الموجبات  
 ثم في الموجبات الكلمة سبع منها وهي اغير المنعكسة سلبا لا انعكس منها الصدق  
 قولنا قد قرئ من غير منخسف بالضرورة الوضعية ولا الصدق بعض المنخسف عن غير  
 بالامكان العام فالضرورة والذاتية والعامة ثمان انعكس فكل واحد كلف حاله  
 ان اصدق فكل ببالضرورة مبالا صدق فكل ما ليس ب ليس ب بالضرورة والآن  
 فليس بعض ما ليس ب ليس ب بالامكان يستلزم بعض ما ليس ب بالضرورة

لما كان وضيق الواصل بعد فرض الوقوع وانتم المحال انعكسوه المناقض اصل  
 وهذا بيان كلي فتجب على البواقي والمتأخرين على هذا ما لا كسرو في العكس المنقضى  
 من عدم التام اختلف في عدم العكس مع عدم الواصل الى الية المعدلة المحل اعتم  
 من المصنعة المحققة المحل ضرورة ان لا يجب لالصدق الاعلى موضوع ثابت في  
 اللب اجاب عن هذا بعض المحققين بان السالبة والوضعية المتلازمان عند  
 ثبوت المصنوع والموضوع منها وهو ليس ب باخذ منه على انه ثابت ولهذا حكمه  
 عليه بالاجاب وهو لثمة ليس ب والمتأخرين يعكسون تلك الوضعية على اصطلاحهم الى  
 قولنا راي ما ليس ب ج فاما في عكس الضرورية والذاتية والصدق بعض ما ليس  
 ب ج بالاطلاق وسقم الى راصل وشي المحال او يعكسونه الى ما ناض راصل ويعقد  
 بالوصف في العامتين ونخاصتان انعكستان الى العامتين مع قيد الادوام في  
 بعض اما الاول فكلو بية العامتين واما الثاني فلانه لو اصدق اللب الحكم  
 الذي ان انعكس الى سلب بعض المحل عن الموضوع واما راصل فيمن سلب المحل عن الموضوع  
 بالاطلاق فنصدق السالبتان عند وجه الموضوع هذا ظن او فنقول لعلم الصدق  
 كذا ليس ب ليس ب ج بالاطلاق لصدق كذا ليس ب ليس ب ج فاما وانعكس بهذا  
 العكس الى ما ناض في الجزء الثاني من راصل وعند المتأخرين عكسها لاشي ما ليس  
 ب ج ما ليس ب ج فاما في بعض المراسل فظانروا ما صد الادوام فلو كذب  
 لصدق لاشي ما ليس ب ج فاما راصل العنيفة فيمن لاشي ب المسارم لصدقنا  
 كل ب ب لاولاب لوجه الموضوع وسيجان لاشي ف ج ب فاما في الموجبات  
 الجزئية لا انعكس شي منها غير خاصتين اما السبع فليصدق بعض جزئها  
 مراربع فليصدق قولنا بعض احدون بالضرورة عنان في ولا صدق على  
 مرار صد لاصين ولغالم انعكس الضرورية راي حق لم انعكس البواقي واما الاختار











اما ان تترك من حليتين او مصلتين او مصلتين او حليتين او مصلتين او حليتين  
 و منفصلة او منفصلة و لما تميز مقدم المنفصلة عن الباقي بالطبع النفس المختلفات  
 الثلاثة الى ضمن فصار ت اسمها تسعة الثلاثة البسطة وحليتين مقدم منفصلة الباقي  
 وبالعكس وحليتين مقدم منفصلة الباقي وبالعكس ومنفصلة مقدم منفصلة الباقي بالعكس  
 واما المنفصلات فانما تميز اجزاءها بالوضع فلا تعدد اسماء المختلفات فيها با  
 خلاف لراوضها فان معانده احد الجزئين الاخرى معانده لراؤله  
 احباب الشرطية ومبداها عبارة عن احباب الاصل والافعال وادعها لا احباب  
 لراجزاء او مبداها وكذا كدورها وكليتها وجزئيتها ومختصتها وادعها لراهاها فا  
 الموجبة والسلبية قد تتركب كل واحد منها عن موجبتين عن سالبتين عن شرط  
**المفصلة الموجبة** للزمومية الصادقة تتركب من صادق وكاذب ومن مقدم  
 كاذب والصادق والعكس والا لن تصدق الكاذب في كذب الصادق وقد حوز في  
 الجزئية الكاذبة تتركب عن الجحيم والرافضة الصادقة تتركب عن صادق واغتر بالمعنى  
 ساعتم عنها وعن مقدم كاذب والصادق والكاذبة منها تتركب عما لا تتركب منه  
 منه الصادقة منها والمنفصلة الحقيقية الصادقة تتركب عن صادق وكاذب لاغير  
 ومانعة الجحيم منها وعن كاذب ومن مانعة الخلو عنها وعن صادق والمنفصلة الحقيقية  
 الكاذبة تتركب عن جزئين صادق وكاذب من مطلقا وعن مختلفين في العنانية  
 ومانعة الجحيم عن صادق من مطلقا وعن الباطن في العنانية ومانعة الخلو عن صادق  
 ومطلقا وعن الباطن في العنانية والصدق الباطن تتركب عن جزئين  
 المصحيات الصادق والصدق من اجزاء الكولوب المنفصلات الثلاث  
 قد ساهل اجزاءها وقد لا ساهل وربما اخرج من ارضها لراافعال عن صريح  
 مقدم فكانا في قوة احتمالات **شرطية** ليس لتعيم المبررات  
 في مقدم لجزء بانه والوجه في لازمته المتعاقبة فانه قد يكون قابلا

طسعتي

بل معنى الكلمة هو الحكم بلزم الباقي للمقدم او معانده اياه او مبداها على جميع الفروض  
 وراحوال التي يمكن اجتماعها مع مقدم من غير ان يكون لذلك الفرض وراحوال  
 مدخل في استلزام المعاندة وعلوها ولسرقة هذه الحقيقة فنقول الملازمة لا  
 سلق بشي عن طبيعته مقدم والباقي فان كان مقدم بنفيه من غير ان يكون لغير  
 لغز به مقتضا لوجه الباقي معه كالعلة الدائمة ولا يتغير عن طبيعته المعجبة لوجه  
 الباقي بحسب افتراض فراصد والتقدير وراوقات بشرط ان لا يكون لذلك المقترنات  
 باثر في استلزام متشاكه ومانعه سواء كان ذلك لعدم موافقة له في طبيعته  
 او مضالاه او مخالفة او منا وضا كان استلزام كلياً ولم يكن لتعيم لراصد والمواراثر  
 اثر في نفس استلزام سوقي التبيين على حصوله في جميع القصد كما كان كصوره  
 احتمالات عن ذلك على نفس الجهة بل انما تدرك على حصول الجهة التي تقتضيها  
 طبيعة الطرف من جميع لراسخا صا واما ان كان مقدم غير تام في احبابه لوخذ  
 الباقي معه ذاتا ستم باقره ان شي به فاما ان يعتز به وهو قبل لراقره العن  
 يمكن ان يكون صالحا لان يعتز به ذلك الشيء وان لا يقتز فان استلزامه  
 وخلص جرم او صدمع ذلك المقترن كلياً كالقول قد يكون له ان كان هذا  
 حيوانا فلو ان فان احيوانه انما استلزم لرايانه عند افتراض الباقي  
 فاشترطنا في مقدم الجبرتي صلاحية الافتراض بالعرض اقدانه به وفي المقترن  
 ان يكون ما يمكن ان يعتز به لمانته وهم ان معلنا ان كان هذا انما هو حيوان  
 جزئي لانه ارض افتراض اللاحية انما به لم يكن حيوانا في ذلك بعضه ان يمكن  
 استلزام لراسانته للمحوائية في بعض لراحوال وهي عدم امتزاج اللاحية  
 دون افتراضها به فان لراان نية عن صلاحية هذا الافتراض واما هذا المقترن  
 ما يمكن ان يعتز به فبالقصد المدة كدسقة هذا الشئ **سؤال**



اذ لا ان تلك الاحوال الفردية ان يكون ممكنة لا فتر ان المعتمد ثم ان تلك الاحوال  
سواء كانت موافقة للمعتمد في طبعته او مخالفة او متعادلة فان المعتمد مستلزم  
البيان عليها وهذا ظاهر المناقضة جواب شرط الامكان في تلك الاحوال انما هو لغز  
الطاهر طلاقا وليس هو شرطان في الاستلزام كما كان الموضوع في الكلمات انما هو ما صدر  
بالفعل دون ما كان مبنيا او بالعموم وليس هو شرطان في الحكم الوضع بل انما هو من  
المتعارف عند الناس واعلم ان المجال من حيث كونه محالا والمعدوم من حيث كونه  
معدوما لا يمكن ان يحكم عليه بانه مستلزم سائل يمكن ان يحكم عليه بانه لا مستلزم سائلا  
الموضوع من حيث يكون معدوما لا يمكن ان يحكم عليه بحكم الجواب وحكم الحكم بالسلب  
وكما ان ما يقع عليه الحكم لا يجازي يجب ان يكون موجبا او ماضيا من حيث هو شئ  
ما ثبت في الزمن بالفعل من غير ملاحظة وجوب او عدمه كذلك المعتمد يجب ان  
اوجد اما وجوبه من حيث هو ما ثبت بالفعل في الزمن من ان ملاحظة كونه ذلك  
الشيء في الخارج على سبيل الامكان او امتناع وهذا هو المراد من العرض  
والنقد وولغا فرضا بما ينبغي ان يحكم عليه باستلزامه لما استلزمه والنقد في  
نفي الاستلزام سبب استلزامه للتقيضين فان كون الاستلزام محالا لا يدل  
على عدم الاستلزام بل انما يدل على عدم الملزوم او كونه محالا فقط ولغا  
عرف هذا بحقيقة سقوط كلام المتأخرين بالكلمة حيث يشكون في  
كلمة المتصل لكونهم كون المعتمد محالا وكون المجال مستلزم المجال وقصر على  
هذا الكلمة لان اتصالها بالاشخصية فهي التي حكم فيها الملزوم بالنسبة للمعتمد او  
معانده تاداه على وضع معينين زمان معين او سلبها او لا مدال معترك  
الاستدراك في برافعا عليها وسعد الكلمة المتصلة في الاحجاب خلا ومهما  
ومنى وفي السلب ليس البتة وفي المتصلة المعصية فاما السالبة ليس  
واجبة متى قد يكون فاما والسلب الجزئي ليس حكما للمتصلة وليس فاما

المتصلة وقد ائتمن فاما اعلم ان كلمة الموافقة انما يجزم بعد الواخذ  
طرقا ما حسبك بحقيقة فانه لو اخذ حسب الوجه الخارجي جاء كلاهما لكذب  
موضوع لحد الطرفين **س**ر معدم المتصلة المعصية قد يكون حركيا فتكون كل واحدة  
من جزئية مستلزما للثاني جزءا اما الشكل الثالث ولا يجب السلب لملزوم  
عن كل واحد من الجزئين ويجب عن احدهما ما في المتصلة المعصية قد يكون مركبا فيكون  
المعتمد مستلزما للجزء من الثاني موافقا للاصل بالاسك كالموازل في الله لا  
سبب لملزوم الا عن احد الجزئين وما نفع الخلق مستلزم امتناع الخلق عن كل  
جزء من المركب وعن الجزء والجزء الخلق عن الكل في السلب لا يجب سلب الخلق  
الا عن الجزء وعن احد الجزئين او الجزء وما نفع الجمع مستلزم امتناع اجتماع  
احد طرفيها واحد الطرفين في الغرض لاعتبار السالبة مستلزم سلب اجتماع  
الطرفين والجزء او الكل وامتناع اجتماعهما في الكل والسالبة ان كان صدقها لجزء الجمع  
استلزامه جزاء الجمع من الطرفين وكل واحد من الجزئين او كل واحد وان كان لجزء الخلق لم  
مستلزم جولة الخلق عن الطرفين وعن الجزاء كل واحد عن البعض قد يكون  
الشرطية عن وجهها كما ان النفس وضعية وعينية باجاب لغز مثل قوله  
لا يكون اب وجوه وهي في موقع ما نفع جمع او ما نفع الخلق ولو اجتمعت من الواو  
والا كانت في قوة متصلة متى قد كذلك كما كان اب جوه وقد يلحق بالعضا لدوات  
ضغيد ما زالة غشأت كالحرق انما بالموضوع فانه يدل على مساواة المحمول  
له وكل حرف في النفي والتعقيب بالنفس استثناسي فانه يدل على مساواة المحمول  
للموضوع في العموم او في المفهوم وكذا قول المؤلف واللام على الموضوع فانه بعد  
مراسفراق لغز المشرها بها الى معين ويدخلان عليها مظهر لامتثالها ولبيان  
هذه كونه منفعة لبيانها والسلب تدفع ما لم تنفع هذه لادوات والمرح في السلب



هذه النكتة المفعلة من عل أن كل مصلحتين موافقتين في الحكم والمعدم و  
بنا مضامين الثاني واختلفنا في الكيف ملازمان فالاول ملازم من حد واولنا  
كلما كان اب في صدق مولانا ليس للثبته لفا كان اب لم يكن ج ج د لصدق  
ونع من الثالث قد يكون لفا كان لم يكن ج ج د ولو لم يلزم من صدق السالبة صدق  
الموجب لصدق بعضها فكون اب مسلوم للنقضين واذا عوا المحال في ذلك فمخر  
نوقف فانه لم يظهر دليل على استحالة لزوم الشيء لبعضه جزئيا يكون نعم يكون  
الملازم محالا وكثيرا ما يستدل على استحالة الملازومات بكونها ملازمة لخاصتها  
مع ان اللزوم ثابت ولو كان كذلك لبطل العباسي بخلافه وبجواز عدم استلزام  
الشيء لبعضه فنناقض وجد ما اصدركذب هذه القاعدة فان ما طعنته بران ان  
لا سلام ما هفتة احار ولا عدها ~~س~~ كل مصلحتين موافقتين في المعدم والكم والكيف  
وتلازمنا في الثاني ملازما متعاكسا ملازمتا وتعاكسا بالسند الاول والراي هو  
الثاني وكذا اذا شئت في الثاني والباقيتين ملازمتا في المعدم متعاكسا با  
السند الاول والراي هو المعدم وكذا اذا شئت تأويلكم والكيف ملازم المعدم فان  
والثانيان ملازما متعاكسا لوجوب استلزام المعدم من احدهما معدم لآخرى  
المسارم لثاني راوي واذا وافقت المصلحتان في الكيف والكم ونافض عين  
معدم راوي عن الثاني الثانية لازم لبعض المعدم الثانية عن الثاني كانت الثانية  
لازمة للاولى عند ايجاب والعكس عند السلب اما راوي فلان بعض معدم  
الباقية لما كان لا اولى لعين الثاني لازم من ذلك ان يكون عين معدم الثانية  
ملزوما لبعض الثاني لعكس النقص بعض الثاني ملزوما لبعض معدمها بعكس  
النقص فيكون عين مدم الثانية ملزوما لبعض مدم راوي الذي هو الثاني الثانية احيانا  
في جانب السلب لو كانت السالبة راوي عند صدق السالبة الثانية صدق  
بعضها وهو الموصف راوي الخالفه في الحكم واستلزامت الموجبة الثانية المخالفة

للسالبة بالكم فليزم احدهما بعض النقص وهو محال واذا وافقت المصلحتان في الكيف  
ونافض عين الثاني راوي عن مدم راوي لازم عين مدمها بعضها كانت  
الثانية لازمة عند ايجاب والعكس عند السلب اما راوي فلان كل مدم  
الثانية تحقق بعض مدم راوي لكونه بعضها المسمى لبعض مدمها وكل  
تحقق بعض مدم راوي يحقق الثاني الثانية لكون مدمها لازما لبعض الثاني الثانية  
ونع كلما تحقق مدم الثانية تحقق بها واما الثاني ملان الموجبة الثانية لما كانت  
لازمة للموصف راوي كانت السالبة راوي لازمة للسالبة الثانية لعكس النقص او تفول  
لو كانت السالبة راوي عند صدق السالبة الثانية صدق ببعضها المسلم للموجبة  
الثانية لما حصر فحقق النقيضان ~~س~~ كل حقيقتين موافقتين في الحكم والكيف  
ونافض في طرفهما ملازمتا وتعاكسا لانه لما امتنع اجمع من جزئى لحد ما امتنع  
الخالق عن جزئى لآخرى ولما امتنع الخلق عن جزئى راوي امتنع اجمع من جزئى لآخرى  
وكذا الحال في الموافقتين في احد جزئى من الحكم والكيف ملازمتا في الطرف لولا ما  
متعاكسا لاسلام امتناع الخلق عن لازمه وذلك لغرض وكذا اذا امتنع اجمع من  
الشيء وعن امتنع اجمع منه ومن لازمه المياوي وكذا في الموافقتين في الكيف والكيف  
وملازمتا في جزئى من الامور متعاكسا لاسلام النفاذ من الملازومات كذا  
التعاقد في التوازم واستلزام التعاقد منها صدقا التعاقد في التوازم المساوية  
وهكذا الحال في التوازي فان التلازم من السالبتين الحكيمتين عكس بعض الملازم  
من المعينتين احيانا من الملازم من السالبتين احيانا من عكس بعض الملازم من المعينتين  
الحكيمتين ~~س~~ كل ما يمتنع عن الموافقتين في الحكم والكيف لازم كل  
واحد من جزئى الثانية وكل واحد من جزئى راوي لازمة للثانية عند ايجاب  
وبالعكس عند السلب اما راوي فلا سلام التعاقد جمعا بين التوازم  
التعاقد منه من الملازومات واما الثاني فلا سلام جملة اجمع من الملازومات



واما الثاني فلا سلازم جواز الجمع من الملوذات جواز من التوازم ان كان التوازم  
 متعاكسا تعاكسا ايجابا وسلبا ذلك اذا اتفقتا في الكف والكف لحد الجزر من التوازم  
 لاحد جزري مما دلى لاسلازم التعاند اجمعي من الشيء اللازم التعاند منه ومن التوازم  
 واسلازم جواز الجمع من الشيء والتوازم الجواز منه ومن اللازم اذا وافقت احدتي  
 المنفصلتين بواحد في الكف وخالفتها في الكف فنافعتها في طرفها كانت السالبة  
 لازمة من غير عكس لانه لا صدق السالبة على نقد المحبة صدق نفيها للمخلو  
 لها في الكف وذلك سلازم امتناعه لمراد لغاها من جزري المصيبة المفروضة الصدق  
 لان امتناعه لمرادها من لغيره جازما اذ في الجملة يلزم الامتناع المخلو عن نفيها  
 فتتطلب المنفصلة حقيقة ان كانت جزئية وغير مألوفة الجمع ان كانت كلية ضرورية  
 امتناع المخلو عن جزريها في الجملة وهو خلف وما ان عدم العكس عند التلب انما يحد  
 صدق امر من كوجه زيد ووجه فرس معين مع جملة صدق نفيها فصدق  
 سلب الانفصال المانع من الجمع من ذلك لاسيما مع عدم وجود صدق الانفصال  
 المانع من الجمع من نفيها مانعا للمخلو لوافقتا في الكف والكف لازم  
 كذا ولحد من جزري احدتها كذا ولحد من جزري برافعي كانت ماول لازمة للشأنية  
 عند الامتناع بالعكس عند التلب ضرورة اسلازم امتناع المخلو عن الملوذات  
 امتناع المخلو عن التوازم وجواز المخلو عن التوازم حارز عن الملوذات ولذا  
 كان التوازم متعاكسا تعاكسا ايجابا وسلبا فان اتفقتا المنفصلتان في الكف وخالفتا  
 الكف وناقضتا في جزريها كانت السالبة لازمة للمحبة والا امتنع لجهاد جزري  
 المحبة لان امتناع المخلو عن لغيره سلازم امتناع الجمع من نفيها فتتطلب  
 الى الحقيقة هذا خلف ولا يفسد جواز لجهاد شئ من الكذب مع امكان لجهاد  
 نفيها عليه كالتواضع في الناطق فانها جميعا ان على الكذب على ما يكون  
 الصادق عليه العرس وكذب نفيها على ما يكون الصادق عليه لمراسل سر

**سبب** اذا وافقتا الحقيقة مانعة الجمع في الكف والكف في احد الجزريين كان  
 مراخض من الحقيقة لازما للاخر من براخي كانت برافعي لازمة للحقيقة في الامتناع  
 وبالعكس في التلب لان امتناع الجمع من الشيء اللازم سلازم امتناع الجمع منه ومن  
 التوازم وجواز الجمع من الشيء والتوازم سلازم حوله الجمع منه ومن اللازم ولما سار كون  
 اللازم اعم من التوازم لم يلزم لانها كاسيما فمما حذر لكانت برافعي مانعة خاوة  
 توافقا في الكف والكف ولحد الطرفين كان الجزر الماخض من الحقيقة لازما والمخلو من  
 برافعي كانت مانعة للمخلو لازمة في الامتناع وبالعكس في التلب لانه لا امتنع لجهاد  
 عن الشيء ولزم الامتناع المخلو عنه وعن لغيره ولما جاز المخلو عنه ومن اللازم جاز عنه  
 وعن التوازم ولا يفسد ان يجوز ان يكون التوازم اعم كذا مانعة جمع وافقت مانعة  
 خلوت في الكف والكف وناقضتا في جزريها تلا دمتا لاسلازم امتناع الجمع من لغيره  
 امتناع المخلو عن نفيها وبالعكس لاسلازم جواز الجمع من لغيره جملة المخلو  
 عن نفيها وبالعكس فان توافقا في الجزريين وخالفتا في الكف والكف كانت السالبة  
 لازمة ولنفس من مانعة الجمع صعبة كقمة ومانعة للمخلو سالبة جزئية فلولم يلزم من  
 صدق المحبة صدق هذه السالبة صدق نفيها وانفصلت مانعة الجمع حقيقة وكذلك  
 البحث في باقي المحصورات فانها بعض المتاخض من استلزام المحبة الجزئية السالبة  
 الكلية مائة لازم من صدق بعض السالبة انقلاب الجزئية لجواز لغاها وان امتناع  
 الجمع والمخلو بل انما سلازم السالبة الجزئية لغيره ولا يلزم انقلاب هذه احسن  
 ولا يعكس التلازم لجواز لجهاد شئ من لا يان وحيولون ويجوز ارتفاها  
**سبب** كل مصلة وافقت حقيقة من الكف والكف احد الطرفين وناقضتا في  
 تراخي كانت المنفصلة لازمة للمنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا لاسلازم كل واحد من  
 جزري المنفصلة نفي لغيره وبالعكس واما في التلب فلانه لا صدق لغيره من التلب  
 لولا كان اب يجر ولولم يصدق لغيره التلب اما ان لا يكون اب او ج د حقيقة





صدق قد يكون اما ان يكون اب او ج و حصة وذلك مسلم قد يكون اذا كان اب  
 في ر وهو ناطق السالبة الكلية وانعكس امانى لا يجاب فليجوز حصول التام في العلم  
 وامننا في تحقق المعاندة من بعض الناطق وعن العالم لتثبت العموم منها ومنه  
 ومن نفيها لا مكان التناقض امانى اقلب فلهذا ليس النسخة اما ان يكون  
 هذا ان انا واما ان يكون حيوانا مع كذب ليس النسخة اذا كانا في انا هو حيوان  
 اذا الملازم متنا في احد الجزئين لزم ما متناقضا وناقضا في رافعه ووافقنا في العلم  
 والصدق امانى لا يجاب فلان التناقض ان كان في معدوم المتضا كان ملازما  
 لعن رافعه من الحصة لتكون المعدوم هو بعض احد جزئى كحصة لكن الجزئى رافعه  
 من الحصة ملازم للنسب فيلزم المطلوب وان كان في السالب فلا ملازم معدوم  
 المتضلة الجزئى الملازم له من المتضلة المستلزم لبعض لغزها الذي هو عين السالب وها  
 نتجان المطلوب من الاول وفي الجزئى سلب رافعه جزئى المتضلة مسلم  
 معدوم المتضلة اسلاما مطلقا ومن رافعه جزئى ما سبحانه من الثالث المتضلة  
 المطلوب واما في السلب فلان لا اصدق السالبة لكان اب ج ج و لو لم اصدق  
 ليس السالبة اما ليس اب اده الملازم ج و لصدق قد يكون اما ليس اب اده و  
 ملازم قد يكون لكان اب فده و كذا كان هو ج و فده صدق قد يكون لكان اب  
 في هذا الخلف لا منعك ان امانى لا يجاب فلان لا صدق كذا كان هذا ان انا هو حصول  
 ولا اصدق قولنا اما ان لا يكون انا ما واما ان يكون حاسا حصة جولة الجمع بينهما  
 في الفرض وكذا لصدق الناطق في السالب قولنا كذا كان هذا ان انا هو حصول  
 ولا اصدق قولنا اما ان لا يكون ناطقا او لا يكونا جولة اخذ عنها في الفرض  
 واعلم انه لما كان هذا السلب صافا مع اجاب رافعه كان سلب رافعه  
 كما بافعلم من ذلك ان العكس غير لازم في السلب كل متضلة وافقة

فانعد جميع في الكلف وانكم وعدوها بعد جزئى المتضلة وناقض تالها الجزئى لغزها  
 ملازمنا وتعاكسا ان معدوم المتضلة التي هو بعد جزئى المتضلة مسلم نفس لغز الذي  
 هو مال المتضلة احسنه اجمع ملزم صدق احسنه اجمع من عن المعدوم وبعض السالب كذا المتضلة  
 ولما لم المعصية مسلم الملازم السالبة فلان وافق معدوم المتضلة احد جزئى المتضلة  
 ووافقتها في الكلف وانكم ولزم باليهما نفس لغزها كانت المتضلة لازمة في الاجاب مسلم  
 المتضلة متضلة من معدوم المتضلة وبعض رافعه ونفتم الى اسلام النسخة لكان السالب  
 منعكس لانه صدق كذا كان هذا ان انا هو حصول ولا اصدق ان انا يكون انا واما ان لا  
 يكون فربما الملازم نفي السالب وفي السلب يكون المتضلة لازمة لانه لا اصدق السالبة  
 المتضلة عند صدق المتضلة السالبة لصدق نفيها المسلم لبعض المتضلة السالبة  
 وانعكس لانه لما كذب لكان السالب في الاحتشاد صدق رافعه علم عدم العكس  
 ولان اصدق المتضلة الكلية المعصية صدقت السالبة المتضلة كلية وجزئية من عن جزئها  
 لا احسنه الملازم ولا العكس شئ من ذلك لكان السالب المتضلة المعصية جزئية فافها  
 لصدق السالبة المتضلة جزئية والا لزم ما ذكرنا ولا ملازم صدقها كلية حينئذ المعاندة و  
 الملازمة من الشئين حواسا كذا لكان السالبة المعصية من المتضلة صدقت السالبة على هذا  
 العاكس وكذا لكان صدق المتضلة المعصية الكلية استلزم سلب العكس اجمع من اليها  
 ولما لم المعدوم لانه كذا صدق ملازم المعدوم صدق المعدوم وكذا اصدق المعدوم صدق الال  
 وكذا اصدق ملازم المعدوم صدق السالب في ذلك مسلم سلب العكس احسنه اجمع من اليها  
 ولا ملازم في المعصية الجزئية المتضلة الجزئى لجواز كون اللازم اعم كما يقال قد يكون لكان  
 هذا احسنه انا هو ان لا ملازم سلب المعاندة من الفرض الملازم للمعنى ومن شأن  
 وكذا لك في سلب رافعه اجمع اجاب رافعه او سلبه لصدق سلب رافعه في الفرض عن المترافعين  
 مع كذب المعاندة ومن الملازم المعدوم ومن السالب كما نقول ليس السالبة لكان لان  
 معدوم لكانا هق ولا اصدق اما ان يكون الناطق معصيا واما ان يكون احدا ما  
 وكذا لصدق السالبة سلب رافعه مع صدق المعاندة كما نقول ليس السالبة لكانا هق ان











صدق بعضه لا ولاشي من اب ونعم بعضه ليس لابي فكذلك الصغرى بالافراض في جزئي  
احدى المقدمتين كالذابح بان نعرض لاجم قد صدق لاشي من ب وكل ابي لاشي  
من د ام بعضه لا ولاشي من ا فليس بعضه لا ولا افراض لانهم الابعاسين لحد هان  
من الشك لاول وراعي من ذلك ان كل بعضه والغير من منه جعل كجزئي حكما فلا يجزى مسد  
فليس واستنتج في الثالث لانه لا فرض لجم د صادك د ب فالاضيف اليه الكبرى  
صار العاس من كلتي من هذا الكلام يتبين العكس والكلف وما جاز بان في الثالث فيكون  
استعمال العاس ضارعا لخلاف الذابح الذي لا يجزى فيه العكس والمتاخر من لما ظنوا  
ان المعصيات مستند محي وجوه المصنوع وان السلب قد صدق على موضوع معدوم  
لوقول في نسبة الافراض فيه الاعم كونها مركبة ونحو لما يتبين ضال ذلك لما صولتم عندنا  
هذا افراض مطلقا وقد ظهر ان هذا الشكل لاشي الا السلب **الشك** الثالث شرطه  
اجاب الصغرى لصدق الجنس على النوع وسلب نوعه من انواعه او من غير انواعه عنه  
فلا اجاز متعذر لاسلب الثاني كونه لحد هان مع جزئها لا يحصل لهما لصدق النوع  
او احدهما على الجنس جزئيا وقدرانه الناتجة منه لاول وجبتان حكما ان منه جزئيا  
قد ب ب وكل جها في بعض اوانهم حكما لكون ب جنبا ب وافضل لانه قد ثبت كبريا  
سالبه في سالبية جزئية قد ب ب ولاشي من ا فليس بعضه ب او لانه حكما لكون ب ب  
ب جنبا ب واحد اهله الثالث من وجبتين الصغرى جزئية منه كراول بعضه ب ب كل  
ب افصل ب الذابح عكسه كد ب بعضه ا الخامس محلفا اليه والكيفية والصغرى  
موصيه جزئية منه كاللاني بعضه ب ب لاشي من ا فليس بعضه ب او السان بالحلل والعكس  
ولما افراض وقد ظهر ان هذا الشكل لاشي الا الجبر في **الشك** الرابع شرطه  
انما جاز لكون احدهما ا عدم اجبا به المستثنى في المقدمة من ا و في واحدة الا ان كانت الصغرى  
جزئية البان عدم اجبا به الصغرى الموصيه جزئية مع غير السالبة الكلمة اما راول  
فاسقط من الستة عشر ا ضرب في العاكبة الجزئية الصغرى او الكبرى مع المحصولات  
البراق

البراق لصدق سلب النوع عن بعض الجنس وبوت الجنس الكلي نوعه لغا او بعضه او لكل  
فصل النوع لاول او لبعضه وصدق سلب الجنس عن مفاديه وسلب مفاديه عن فصل الجنس  
كلما وعرضا وسلبه عن نوع الجنس وسلب النوع عن نوعه او حكما وعرضا وكذا في جانب الكبرى  
لصدق اجاب الجنس على كل النوع او بعضه وسلب النوع عن بعض فصل الجنس او بعضه  
مفاديه وصدق سلب النوع عن لغو حكما وحرما وسلب اخر عن بعض جنسها او بعض  
مفاديه والصغرى السالبة الكلمة مع الكبرى المحبة الجزئية لصدق سلب النوع عن لغو  
واجاب ب الاخر عن بعض جنسها او على فصله والسالك ان العكس ان لصدق سلب النوع عن  
لغو عن ثلث او عن فصل لاول للمعتق ان الجزئان لصدقهما اجاب النوع على بعض الجنس  
واجاب الجنس على بعض نوعه لغو على بعض فصل لاول واما الثاني فاسقط منها جزيا واحدا  
هو الموصيه الجزئية الصغرى مع الموصيه الكلية الكبرى لصدق اجاب النوع على بعض الجنس  
واجاب الجنس على كل نوعه لغو او على فصل لاول **فصل** في راول **الشك** راول  
من موصيتين كلتي من جزئية موصيه كل ب ب وكل ا ب ب فبعض ب او لانه حكما لصدق الجنس  
على كل النوع وصدق النوع على فصله الثاني من موصيتين والكبرى جزئية والسالبة  
كالكبرى كل ب ب ولغوا ب بعضه ب الثالث من كلتي والصغرى سالبه منه كالصغرى  
لاشي من ب ب وكل ا ب ب فلاشي من ب ب السابعة عكسه السالبة جزئية كل ب ب لاشي من ا  
فليس بعضه ب او لانه حكما لصدق الجنس على النوع وسلب النوع عن لغو الخامس محلفا  
الكلمة والكيفية والصغرى موصيه جزئية والسالبة جزئية بعضه ب ب لاشي من ا ب  
فبعضه ب لاشي من ا ب بالبرق الى لاول بان جعل الصغرى كبرى والكبرى كصغرى  
هم عكس السالبة او بعكسها او بالبرق الى الثاني بعكس الصغرى او الى الثالث بعكس الكبرى  
وهذه الطرق لما ساق في الجمع بل فيها شرط طار جع الله والافراض وقد تبين وهو  
غير تمام ايضا بالخلف واعلم انما حثنا شريطنا اجاب الصغرى او الاختلاف في الكلف  
انما مولد الكان السوالب بسيطة مع تركها بزيادة الضروب على عددها هذا بعض  
المباني اسبنت في هذا السكيد ملته ا ضرب لغو لاول الصغرى السالبة  
الجزئية المعقولة باحدى الخاصيتين والكبرى الموصيه الكلية الموصيه الصغرى









تبعها الشجة لأن كبرها إذا حل على اقواسه لا وسطا وجبا أو سلبا لجهة ما من جله أو لا  
دخل في ذلك كحل تلك الجهة وأما إذا كانت إحدى الوصفين فأنها تلحق الصغرى لأن عدم الدوام  
فأنها تلحق الكبرى والضرورة فأنها تلحق الصغرى المطلقة أو الوجه الثاني مع العامة الشجة  
كالصغرى لأن ثبوت الملازم للشيء بعضى ثبوت اللازم ولا ينعني اللازم من الصغرى لأن اللازم  
جاء دواحه لما يخلو عن الملازم والضرورة منصف لصدق القول في أن كل إنسان كاسب  
وأما ما ذكره في القول بالوصفة فالحق مع صدق القول وصدق الوجه في القول في ذلك  
والصغرى كالحال فكل باب محمول على الصغرى بالضرورة الوصفية مع الخاصية نعم إلى الشجة قيد  
الدوام الساج الصغرى مع السالبة المستقيمة في الكبرى أي أنه بعض المتأخرين أسلف مع  
العامة من مستمة مطلقة أو مطلقة ومستمدة مع الخاصية مستمة أو مستمة حادثة عن القول  
محتملة لما هو محقق والصغرى الدائمة مع العامة الشجة حادثة لأن الملازم للملازم ملازم  
ومع الخاصية الشجة دالة ولا دالة لا نظام الصغرى مع جزئى الكبرى فلا ينفق منها ما يفسد  
صادق الضرورات والصغرى الضرورية مع العرفية العامة الشجة حادثة لأنه لا يخفى من  
الدائمة معها ولا يجب القول لا حال للدوام كالكبر لوصف لا وسطا دواحه ضرورية ومع  
الخاصة دالة ولا دالة لما من فلا ينفق صادق الضرورات مع المستمرة العامة ضرورية  
لأن الضرورية للضرورة ضرورية ومع الخاصة ضرورية وعندها دالة فلا ينفق صادق والصغرى  
الوصفية مع المستمرة العامة الشجة مستمة ومطلقة ومع عبارة عن الوصفية المعدولة  
لكن حذف عنها قد لا دوام لم يثبت كالكبر لا وسطا فالدوام أو مستقيمة لا وسطا في  
الوقت المعين بالقول لأنه أو مستقيمة في ذلك الوقت ولا ينعني اللازم لما هو كذا ذلك  
مع الخاصة لكن مع قد لا دوام لا نظام الصغرى مع السالبة التي هي جزء الكبرى ومع  
العرفية العامة مطلقة ومستمدة وهي المطلقة العامة لكن مع تحقيقها وقت معين من  
غير المعروض للضرورة والدوام لك وسلبها لأن كبرها فأنهم لوصف لا وسطا الثابت في  
وقت معين لا صغرى في ذلك الوقت وكذا مع الخاصة لكن مع التقييد بالدوام  
لا نظام والصغرى المنشئة مع المستمرة العامة الشجة منشئة ومطلقة ومع  
المنشئة محددا عنها فالدوام لأن كبرها ضرورية لوصف لا وسطا الضرورية

للضرورة في وقت بعضى ثبوت كبرها ولا يجب القول ومع الخاصة كذا مع التقييد  
بالدوام والصغرى المستمرة العامة مع سلبها أو مع الخاصة الشجة كالكبرى لأن الضرورية  
للضرورة ضرورية وقيد اللازم مع ضرورة الخاصة لا نظام ومع العرفية كالكبرى لأن  
الدوام للضرورة دالة والصغرى المستمرة الخاصة مع إحدى الوصفين الشجة كالكبرى  
والصغرى العرفية العامة الخاصة مع إحدى الوصفين الشجة عرفة فقد لا دوام  
مع الكبرى **س** ذكره في الأول أن الدائمة الصغرى مع المعينات هي بالدوام  
من الوصفين لا يكون قيداً صادقاً للمعيزات معوتم بعضهم في العاسر مطلقاً وشك  
في كل محتمل لما يكون صفراً دالة وكبرها إحدى الخاصيتين كالمطلقتين وفي العاسر الصفاق  
ليس أيضاً للعاسر فإن الملازم لو لازم صدورها للوقت الشجة فهذا معنى العاسر  
ولا يلزم من كذب الجاهل التي مع الخاصية كذا بل جهاه مع العام وعلف الشيخ في موضع  
كذب العاسر كذب الكبرى بناء على أن الصغرى قد وضعت صالحة أو لا الكبرى  
لما ناهىها حكم كذا فالك صلب البصار معنى أن يكون التقليل أما كذب الكبرى أو عدم  
اتحاد الوسط فلأن اللازم لو كان جزءاً من الموضوع لم يحد الوسط وهو هو فأنه  
حينئذ لا يبقى الكبرى عرفة بل لا يبقى كبرى فأنها أنما كبرى باعتبار العاسر منها  
لا عاسر **ح** الثاني وشروطه يجب أن لا يكون له دوام إحدى  
المعديتين أو كذا الكبرى من المنفصلة لتوابع الثاني أن لا يستعمل المكنة إلا مع ضرورة  
أما إذا لم تكن فأنها لا تتبع العرفية المنفصلة أو التي كبرها منها مع كون صغرها  
إحدى أربع الوصفين عقيم باختلافات المتوافقات والعاسر في العوارض  
المفارقة ولحق هذه الاختلافات الوصفية أو الصغرى المستمرة الخاصة مع  
الكبرى الوصفية وما عقمنا لصدق قولنا كل قمر متخفف بالجنوف في وقت  
حلوله بعارض بالقول لا فاما ولا من القمر متخفف لذلك بالضرورة وقت التزم مع أفا  
وكذا ب السالبة وصدق قولنا كل قمر متخفف بالضرورة الوصفية ولا شيء من القمر متخفف  
بالضرورة الوصفية أيضاً وكذا ب الشجة المعينة وهذه اختلاطات لا أول



وصدق قولنا ولا شيء من المحقق الخوف القوي بقدر مضي شرطاً خاصاً وبالضرورة الوضعية  
كل مقرر فهو مقرر مضي مع كذب السلب والصدق لا شيء من المحقق مقرر شرطاً خاصاً وكل مقرر  
فهي مقرر بالضرورة الوضعية مع كذب السلب والصدق لا شيء من المحقق مقرر شرطاً خاصاً وكل مقرر  
ثبوت الشيء اخرج بالامكان وسلبه عنه فاما مع استحالة سلب الشيء عن نفسه فبالاول  
اسم سبعة وسبعين والناظر في انفسه ما يظن بالمتبع ما يكون والصفة ضرورة او حادثة  
ان كان احق المعنى من كذا كسواء لخصت او اشتركت والضرورة الغير  
الذاتية تتبع المشترك فيها ولا تسبغ الصغرى في جيد اللادوام وفي الضرورة المعقولة لا  
لم يكن في الكسبي في الصغرى او كسبي مع انه معدومة لصفة السجدة ضرورة  
ران لاخرى ان كانت ضرورية كان في الاوسط ما لا احد الطرفين بالضرورة ومنفياً  
عن براخ كذا كذا يكون منها مبان ضرورية وان كانت ضرورة فليس بالضرورة عنها  
ضرورية فخرج الاول وان كان محتملة لها فكذا لا متناه خلوصها عن احدها  
والذاتية صغرى او كسبي مع غير الضرورية من التعليلات السجدة حادثة وسان بالعرض  
كما اذ اصدق لاسي من ب تا ما وظراب بالاطلاق فعكس الصغرى كنفسها ويجعلها  
كبرى منهم من الاول **د**ام ونفكس كنفسها بالخلف كما اذ اصدق ليس كل ب با  
بالاطلاق وقطاب تا ما العلم وصدق ليس كل ب با بالصدق بكل ب بالاطلاق وقطاب  
تا ما وكان ليس كل ب با بالاطلاق هذا الخلف والافراض والصغرى المشروطة  
العامّة او الخاصة مع احدها السجدة مشروطة عامة لان في الاوسط والاولى مطلقاً  
كان ضرورية في البعد تلاحظ الطرفين وضرورية في السلب عن احدها لزمت المبانيّة  
الضرورية وبكسر السالبة ان كانت تنكسر بالخلف ولا تنكسر في اللادوام وان اشتركت  
لصدق قولنا لا شيء من ضرورية بالضرورة ما دام اننا فاما لا شيء من ضرورية  
اليقظان بنام ملاك حار العظمان بالضرورة لا انا ما مع سلب احار العظمان عن  
الانسان النام تا ما مع العرفية عرفته عامة وكذا العرفية مع العرفية مع  
المسوطية في اللادوام لما فيه بناء من المسالك والصغرى المطلقة العامة

او الذاتية او اللادورية مع العرفية لاربع السجدة مطلقه عامة بالخلف والعكس  
ولا يلزم الزائد في اللادورية مع المشروطة الخاصة الذي هو اختص طالع الاحكام بالصدق  
قولنا لا شيء من ضرورية ما دام لا شيء من احار العظمان بنام بالضرورة ما دام حار العظمان  
لا انا ما مع صدق لاسي من الانسان حار العظمان بالضرورة وصدق كل انسان تا ما  
لا انا ما لاسي من العظمان بنام بالضرورة ملاك العظمان لا انا ما مع صدق لاسي من  
الانسان بعظمان بالاطلاق الخالي من اللادوام او الضرورة والصغرى الوضعية مع المشروطة  
السجدة وقتة مطلقة ومع الوقتين السجدة مطلقة وقتة والصغرى المنتشرة مع المشروطة  
السجدة منتشرة مطلقة ومع العرفية مطلقة عامة ومان هذه النتائج مانا بالعكس وتارة  
بالخلف **د**ارح بالافراض قد تغلقت ذلك فاما حار العظمان **د**ارح قد تارح  
المتأخرين في نتائج الضرورية مع الضرورية وعندها ضرورة واعتبره على البرهان  
بان المناقاة من الذات لاسي ذات اصغر مصف الاكبر وهو ضعف وادودو  
لعضا فيما لاسي معدومته ضرورية بان التوعين بمقدارها نصفه وهي حادثة  
لا حادثة بالضرورة فصدق سلب احد التوعين عن براخ بالضرورة وهذا ردي حذا  
فانه هذا البعض فنام على اصطلاحهم المذكور في الخارجيات وزعم ان العكس الخلف  
لا ماساعدان الا على الذاتية وراوا ان لم يعتبروا بالاختلاف باللفظ فاما مستقيم من  
المطلعين مطلقة وكذا بهم قولنا لاسي من انسان فاضاح وقد ناطق ضاحك الله  
الا ان يجوزوا على اصطلاح العرفي في المطلقات وذهبوا الى ان العبرة في جهة  
النسبة التي يصير كسبي لراول فاستلجوا من المطلقة ومن الضرورية مطلقة لعكس  
المطلقة السالبة بحكمهم مطلقة وهذه اصول فاسد **د**ارح بعض المساحون  
ضروريا ربعة على ما ذكرنا وهي الصغرى الممكنة العامة او الخاصة مع المشروطين ويزعمون ان  
ان السجدة ممكنة عامة بالخلف وعكس الكسبي ان كانت سالبة وهو حسن وفيه سبب بعض المحققين  
الى ان الكسبي لكانت لاسي الخاصة مع الصغرى اتفقت كانت السجدة مطلقة عامة  
والا صدق نفسها ولا يمكن مخالفة مع الكسبي وهو حق وقد طعن عليه بعضهم  
بان السجدة حصلت من الكسبي لاسي فخرج المعنى من فلم يكن المحجوز ميا



ونحو خطا فان كان مناج الضرر لا يحتاج الى ما ليس بل قد يكون لعدم  
رباط قال ان الوصية التي على خصل لتبعية مع الفردية والذاتية لا تنضم فلا تنضم  
منها معها ما في ذلك من جود ان يكون له اوسط والكبير والمين او ضروري لذات لم يصغر  
ما كانت ذاتة موجهة لكن ليس لمصغر مما يجب وجلاءه داما بل قد لعدم في بعض الاوقات  
مختللة اثبت له اوسط بالفوق في ذلك الوقت لعدم الموضوع مع كذب بعض الصغر  
ليس بالكبير بل لا مكان او بالاطلاق لثبوته داما او لا امت ذاتة موجهة وكونها كان و  
ولها خلاف وفقا للضرورة والذات مع المصغر في المسالك فكل كون كسوف سواء  
بالضرورة او داما ولا ياتي من الزمان لاجرام السماوية سواء بالضرورة واما معينا والمتردد  
مع صدق كل كون لسوف جرم مساوي بالضرورة واجاب بعض المتأخرين ان  
الفوق والذات ان اخذ معنى وجوب ثبوت المحل للموضوع اذا لا ابد اكانت الصغرى  
كاذبة فيما ذكرتم من المسالك ويكون القرينة منقبة من جهة دالة للتأني من الثبوت  
فاما والسلب في وقت معين ان اخذ معنى راسخ وهو لثبوت ملام ذات الموضوع  
موجهة وان حال عدم ثبوته له في بعض الاوقات لعدم الذات فلا تحل الوصية  
انما ان يكون سالبة او موجبة وان كانت سالبة لم ينه لاختلاط دالة ولا ضرورية  
لانه لم يطر في الوصية الا السلب عن الموضوع في وقت معين سواء كان ذلك الوقت  
من اوقات الذات او لم يكن وح داما متافاة من دوام اوسط بحسب عدم وجود  
الذات ومن سلبه في وقت معين لكن من وصية لان الاصغر ان وجد في ذلك الوقت  
لم يثبت له الكبر واللاتك له الاوسط في ذلك الوقت لثبوته لثبوته لثبوته الكبر  
فاما ما دام لم يوجد لم يصغر في ذلك الوقت لثبوتها لثبوتها على ثبوت الموضوع ولا  
موجب البصر فان السجدة لصدق وصية هي قولنا لا شيء من الكسوف بدون جرم مساوي  
في وقت الترتيب لعدم الموضوع ولا في مطلقه ولا في مطلقه عامتين لانها اذا كان الوقت  
والذات لم يسل في شيء من اوقات الذات بل كانت الذات موجهة بالضرورة  
حتى كذب المطلق والممكن العامتان كما في المسالك اما لكان الوصية موجبة  
فالسجدة دالة لان لثبوت في وقت معين مطلق لثبوت في وقت معين

من اوقات وجبة الذات وذلك ما في السلب الذات بحسب الذات مستحق المتافاة من ثبوت الصغر  
واصل ثبوت الكبر فان دوام السلب هذه الاوقات الوصية على ان الوقت المعين يطلق  
على ما هو المتعارف من امرها اما اذا شرط منها كون ذلك الوقت من اوقات وجبة الذات كانت  
السجدة دالة او ضرورية معها سواء كانت موجبة او سالبة **السجدة** الثالث واختلاف فيه  
كما في راوول فذهب الدماء الى ان قد تنضم من مكانا في الصغرى والمتأخرين شرطوا  
فعلتها الاكان وجلاء نوعان متباينين ثم ودع في خاصة يكن صورها لدولة خاصة لغير  
سكن صورها في صدق عليه كل ما صدق عليه خاصة صدق عليه خاصة بالمكان وكل ما  
صدق عليه خاصة ج فهو ج بالفوق مع امساها صدق بعض ما صدق عليه خاصة ج جبه  
من جهات الا ان يطر في الموضوع لارتفاع الفعل وعلى هذا السلب يوقف عند سم منه  
منه وعشر من صدق الجواب عن هذا كما في الجواب عن السالف في جهة السجدة في مكانات  
الصغرى كما كانت في راوول لعكس الصغر الممكنة ويعكس الكسبي الجزئية وبالخلق في السالين  
منه وفي العلقات سبع الكسبي ان كانت الكسبي عن الوصفات لاربع والاف في كسبي  
الصغرى الا في قد لا دوام الآلة اكانت الكسبي احدى خاص من داما هذه النتائج با  
لعكس في خلافه لافضل **السجدة** الرابع وشروطه ثلثة راوول لعدم استقلال  
الممكنه منه على قول المتأخرين فالاول لانها ان كانت سالبة فلا يجوز لما في وان كانت موجبة  
ملا تنضم كبرى لانها في الفرض المذكورة السكال الثالث يقول لصدق فلنا كذا صدق عليه خاصة ج  
فهو ج بالفوق وقد قد خاصة ج بالمكان مع امساها صدق بعض ج د واما صغرى  
فانه لصدق فلنا صدق عليه خاصة ج بالمكان وكذا صدق عليه صدق  
عليه فله بالفوق مع امساها لارباب ولو فلنا في الكسبي لاسي ما صدق عليه ج لصدق عليه  
فله د اسبق السلب في قول هذا البعض قد سبق اجواب عنه الثاني ان كان السالبة  
المستقلة من لعلم الوصية مع الضرورية فانه لصدق فلنا لاسي القمر منصف وقت الترتيب  
بالفوق الوصية وكل كوكب في محو فهو قمر بالفوق مع كذب السلب مع المشروط  
الخاصة واللا ينتج الوصية مع المشروطة العامة فان قد لا دوام الاعتدال به  
لانها السالبة لا تحت مع العامة لا تحت ضرورية لاسي لاسي لاسي لاسي



سؤال السالبة الوصفية مستقن مطلقه فوجبه فجعل كبرى للكبرى والمنع من  
 مرادف موجبة مطلقة ونعكس الى الموجبة بجزئية ولا استبعاد في كون السؤال  
 ناجية للموجبات وانه ليس تلك السؤال سواء بالبحرقة او نقول انه من سالبه  
 مطلقه والا لصدق له الدائمة ولا يمكن صدقها مع الكبرى خاصة لا على هذه السجبة  
 انما لزم من المطلقة التي هي جزء الصغرى لاننا نقول قد مر ضعف هذا ايضا  
 فالصغريات في مرادف اذا كانت وجوبيات استجبت لمجرد قيد الالباب الثالث كون  
 كون الصغرى السالبة دائمة او كبرياها منعكسة والا لكانت الصغرى لحدى الرابع الكبرى  
 احصى السبع والخمسة المشرطة الخاصة مع الوصفية وهو عقيم فانه لصدق اسمي والفاعل  
 بيبال الصغرى الوصفية مع امسايه السلب وجبة السجبة في اول هذا السلك عكس الصغرى  
 ان كانت ضرورية او دائمة او كان لاختلاف من المنعكسة على كينيتها المطلقة او كينيتها  
 الدائمة والا فالسجبة مطلقة عامة وفي باله دائمة وان كان صفرا دائمة وان  
 كانت ضرورية وضرورية على قول والافداية ومشرطة ان كانت المعدمان  
 حثروطين وان كانا عرفتين لحدى فعرفته وان كانت الصغرى لحدى الرابع والكبرى  
 ضرورية او دائمة ان كانت الصغرى عامة ودائمة او دائمة ان كانت خاصة وفي  
 اخره دائمة منها كانت الصغرى من التعليلات ان كانت الكبرى ضرورية او دائمة  
 وان كانت الكبرى احصى الوصفيات الرابع فالصغرى ان كانت لحدى المنعكسة  
 فالسجبة حسنة مطلقة وان كانت الصغرى لحدى الجمل المضافة من التعليلات  
 فالسجبة مطلقة عامة ومان هذه النتائج بعكس وعكس الكبرى او عكسها او بتدليل  
 الترتيب ثم عكس السجبة والخلف هكذا اقال المتأخرون ونحن نقول السجبة في العز من  
 مرادف ليس عكس السجبة في مرادف فان كانت المعدمان فانها مكشرا لحدىها مع غير  
 الدائمة كانت السجبة ممكنة عامة ومعها عكس سيجبة مرادف واما الضرب الثالث فان كانت  
 الكبرى ممكنة والصغرى غير الضرورية فهو عقيم وان كانت الصغرى ضرورية والكبرى  
 ممكنة فالسجبة ضرورية بعكس الصغرى او بالتدليل وان كانت الصغرى ممكنة والكبرى  
 لحدىها صغرى فالسجبة مطلقة عامة والا لصدق لعضها ودرجاب الدائم

وهذا الجامع الكبير في الصدق وان كانت الكبرى لحدى الواحد عشر فالقرينة عقيمة وان كانت  
 السالبة مركبة والكبرى اتمية قضية كانت كانت السجبة مطلقة عامة وجزئية موجبة او ممكنة  
 شاقة جزئية توصية لا نظام لحدى الاسان مع الكبرى المنع لما ذكرناه وانعكاسه الى المدعى وانعلم  
 انه اذا كانت الكبرى ضرورية او دائمة والصغرى لحدى اتمية صغرى لحدى الحال المذكور في الاول  
 فلما عظم فاس صارق المدة ما لنا **الحل** في رابعة القرينة  
 مرادفاته وهي تتركب من مفصلات ومن مفصلات ومن خلط بينهما او من احدهما مع  
 احدهما فلا فاس خمسة مرادف ما تتركب من مفصلين وهي على اقسام ثلثة مرادف الالباب الثالثة  
 في جزئها ما هو مفصله فاسكال لرابعه على فاس لخمسة واعلم ان السجبة من ان كانت  
 لزوميتين كانت السجبة كبرى ونورد منها سوال صواب انما هي العاس لو كانت الكبرى  
 صالحة على لحدىها الصغرى فانما لاملنا كلا كان اب مجرد وكلا كان ج د فخر كان ج د  
 مسددا له في نفس بل لعل على بعد وصدق عدم الصغرى والسجبة انما حصل من الثاني وهو منوع  
 فانه لصدق كلما كان هذا الثقل سواء (او ساخا فهو سلك له الممن مياضا والجواب  
 ان الاوسط ان وقع في المعد من معنى لحدى لزم براساج بالفرق والا فلما يكون مشتركا  
 كما ضرمة من المسال فان السؤل لحدى لحدى الكبرى على انه بالمعنى المضاد لكبرى في الصغرى  
 على انه بالمعنى المجامع له فلهذا لم يبق ملازمة الكبرى على بعد من راجع انما لاشتداد الاوسط  
 من كل وجه لزم السجبة وطعا موال صدق كلما كان لرايمان فردا فهو عدد وكلا كان  
 لرايمان عدد او فرد زوج مع كذب السجبة جواب الطعن في الكبرى ان اخذت لزومية  
 ان من جملة الزوجين كون العدد فردا او لزوم الزوجية ج مخرج وان اخذت اتفاقية  
 لم يبق على ثنى وعلى الشكل الثالث موال وهذا ان سال لوانع الثالث من لزوميتين لزم  
 الملازمة من اني اثنين كانا حتى المنعنيين فانه لصدق كلما صدق النقيضان صدق  
 احدهما وكلا صدقا صدق كل واحد من كذا ب قولنا قد يكون لحدى لحدىها صدق لحدى  
 التزم بعض المتأخرين هذا ارد على نبيه انما يفر من لحدى المعنيين صافا في امار لحدى  
 كما فداها انهم فسقتي عن العالق المعدم كما اخرج عن الثاني في محله ثم فسقتي الثاني

روجا







كان ناطقا وكلما كان حجرا كان جارا وميتا مع كذب السحبة والثالث منه ان كانت صفراء  
 الفاقنة كان النخبة الفاقنة فان اللازم لما لم يجامع عنده في الصدق لم يجامع المعلوم  
 وان كانت صفراء كان عقدا لصدق مولنا ليس البتة لفا كان السوء لو كان الفرس حيا  
 لزوميتا وكلما كان الفرس حيا كان السوء لو كان مع كذب السحبة وراحت ان عقدا ان احيا  
 في الصغرى من الفاقنة فلصدق مولنا كلما كان السوء لو كان الفرس حيا ولو لم يكن البتة لفا كان  
 الفرس حيا ما كان السوء لو كان مع كذب السحبة وانما في الضرورية فلصدق قولنا كلما كان الفرس  
 حيا كان حيا ولو لم يكن البتة لفا كان حيا كان حيا في الفاقنة مع كذب السحبة وهذه المثلثان  
 اما في الصغرى الجزئية الثاني ان يكون مرادنا من هذا ما هو على اربعة اصنام ان  
 مرادنا انما من المعنى من ومن التاليف او من الى الصغرى ومعدم الكسبي او بالكلية فيفقد  
 مرادنا في اربعة في كل قسم من هذه والشرط اجمالا لمعدم من فكلية الكسبي وانما في مقدم  
 الصغرى مع الصغرى الثانية معدم الكسبي او مرادنا من معنى بالنسبة الثانية نسبة الكسبي  
 الى مرادنا او بالكلية الى اربعة او بالطلب كله كانت النسبة الجزئية فالسؤال الاول والساني  
 يجب كون كبريا ما جزئية ضرورة كون المعنى المذكور حاصلا من معدم الصغرى الثانية  
 على ستة السكك الثالث فان كانت المرادنا على ستة السكك لزم يجب كونها جزئية المرادنا  
 اجماع الى عليها لمعدم الكسبي وكانت صوحبة كما في ضرب السكك الرابع والمثلث في هذه القسم  
 ضربان الموجبان الكسبيان والجزئيان من جزئية صغرا ما وراشكال لرا اربعة منه في كل ضرب  
 من هذه من سائر السكك الاول اما جزئية لراول فكلنا كلما كان في دقاب وكلما كان بعض دق  
 فهو من منه قد يكون اذا كان اب فان كان دق فهو لصدق مولنا قد يكون لفا كان اب فان كان  
 بعض دق مع الكسبي ومنجبان المطلوب والذليل على صدق هذه المقدمة صدق قولنا  
 قد يكون لفا كان اب فان كان بعض دق فكل دق بعض دق بعض دق بعض دق بعض دق  
 قد يكون اذا كان اب فان كان بعض دق فكل دق بعض دق فكلنا كلما كان بعض دق  
 فاب وكلما كان بعض دق فهو من منه قد يكون اذا كان اب فان كان دق فهو من منه قد  
 معدم الى السحبة كلما لمع مع معدم الصغرى معدم الكسبي اما الثالث فكلنا كلما كان كل

صغرى دق

كل دق فاب وكلما كان ليس بعض دق فهو من منه قد يكون اذا كان اب فان كان ليس بعض دق فهو من  
 وانما الزاوية فكلنا كلما كان بعض دق فاب وكلما كان ليس بعض دق فهو من منه قد يكون اذا  
 كان اب فان كان ليس من دق فهو من منه قد يكون اذا كان اب فان كان ليس من منه قد يكون اذا  
 دق فاب وكلما كان ليس بعض دق فهو من منه قد يكون لفا كان اب فان كان بعض دق فهو من منه  
 على بعد دق اب ان صدق بعض دق مع معدم الصغرى بالكلية فاسد اما معدم الكسبي المستلزم  
 الثاني السحبة الثاني كلما كان ليس بعض دق فاب وكلما كان ليس بعض دق فهو من منه قد  
 يكون اذا كان اب فان كان كل دق فهو الثالث كلما كان دق فاب وكلما كان بعض دق  
 فهو من منه قد يكون اذا كان اب فان كان بعض دق فهو الرابع كلما كان دق فاب  
 وكلما كان بعض دق فهو من منه قد يكون لفا كان اب فان كان كل دق فهو الثالث  
 لراول كلما كان كل دق فاب وكلما كان كل دق فهو من منه قد يكون لفا كان اب فان كان  
 كل دق فهو من منه على بعد دق اب ان صدق كل دق فاب وكلما كان كل دق فهو من منه  
 لمعدم الكسبي المستلزم الثاني السحبة وانما في النسبة المذكورة مع معدم الصغرى في هذا  
 من لراول الثاني ان يكون الصغرى كمالها والجزئية كمالها لان معدمها سالب كل من صوحبة  
 جزئية معدمها الى الصغرى ومعدمها سالب كمالها كمالها كل دق فاب  
 وكلما كان ليس دق فهو من منه قد يكون لفا كان اب فان كان ليس دق فهو من منه  
 الصغرى كمالها وللمعدم في الكسبي صوحبة جزئية وعلية كالضرب لراول كان معدم  
 الثاني في السحبة منا كلنا ليصل كبرى لراول وانما هذه القرينة معدم الكسبي بعينه  
 لراول من الزاوية الصغرى كمالها معدم الكسبي سالب جزئية من صوحبة جزئية معدمها  
 الى الصغرى واما سائر سلب النسبة سلبا كلما الى الكسبي الخامس معدم الصغرى  
 والكسبي موجب جزئية والسحبة كمالها في الضرب لراول السادس معدم الصغرى موجب  
 جزئية ومعدم الكسبي سالب جزئية والسحبة كمالها في الضرب الرابع والبيان لما مر  
 بما مر وانما معدم الصغرى جزئية مع كمالها معدم الكسبي لانها جزئية جزئية فلما  
 سائر معدم الكسبي السكك الرابع وضروريه الماتحة ستة لراول كما كان دق  
 فاب كلما كان بعض دق فهو من منه قد يكون لفا كان اب فان كان كل دق فهو من منه على بعد دق











ساخر وبعض الماويل ان عن كل واحد من الطرفين مسلم اخر ملاحه ومن بعض  
 المازوم وعن اللازم معان في الله ب ومن عن المازوم ونصف اللازم مباينة في  
 الجمع لكن كل منها مازوم للاخر ولازم له فصدق المتصلتان للذات ان بالنسبة الى بعض احد  
 الطرفين عن اخره وان صدقت المتصلتان صدقت الحقيقة وذلك في الطرفين  
 ساخر هذا في الموحدة وان كانت احدها سالبة كانت السجدة متصلة جزئية سالبة متدها  
 اما طرف الموحدة واليهما طرف الاخرى او بالعكس الا لصدق بعضهما من المذمومة عن  
 استلزام كل واحد من الطرفين صاحبه مسلم باطلا فلو لم يفتقر العناد الى بعض  
 من جزئي السالبة لاستلزام العناد الحقيقة من امرين العناد الحقيقة من المازوم  
 المتأخر في هذا خلف مثاله لصدق ليس البتة انما ب او ج ود اما ج د او هـ من صدق واحد  
 من هـ من هو قد لا يكون اذا كان من جواب قد يكون اذا كان اب فهو والصدق كلما كان  
 هذه قاب وكلما كان اب فهو فيكون هـ لازما مساويا لـ اب فاما كان هـ معاندا لـ ج د كان  
 اب المساوي معاندا له فلا خلف فكذا بالسالبة وبعض الناس عمن ان هذا العناد واحد  
 سالبة عقيم لانه لصدق انما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس البتة انما ان  
 يكون فردا او عددا لصدق قولنا كلما كان زوجا كان عددا او لصدق انما ان يكون هذا  
 العدد زوجا او فردا او ليس البتة انما ان يكون فردا او غير منقسم لمتساوية كل زوجا  
 كان غير منقسم لمتساوية ومن منع بعض المتأخرين صدق لمتساوية البتة انما ان يكون الزوجا او  
 فان من حله اوضاعه العدة لكونه زوجا عدم المعاند من الفردية والعدد على هذا الوضع  
 ممنوع وانما ان يكون ما لغير جمع فانه يقع متصلة جزئية موجبة من بعض الطرفين  
 البرهان من الثالث والاربعين لراوسط هذا ان كانا صوابين وان كانت احدهما سالبة  
 والسجدة سالبة جزئية من عن الطرفين معدها طرف السالبة لانه لصدق ليس البتة انما  
 اب او ج د واما ج د او هـ ما لغير جمع صدق ليس كلما كان اب فهو والصدق  
 كلما كان اب فهو ذلك مسلم استماع الجمع ليس سالبة لان هذا اللازم لـ اب لما  
 عانده ج د في الجمع كان اب المازوم معاندا له مسلم كذب السالبة هذا خلف والصدق

العكس بعد ان يكون المسلم طرف الموحدة لانه لصدق قولنا هذا الشيء انما ان يكون انما او لا نا طقا  
 وليس البتة انما ان يكون لانا طقا او نحو انما كذب قولنا قد لا يكون لانا كان انما انما هو حيوان  
 او ليس في ما رفع انه لم ينع الكسبي السالبة فان من الحيوان ومن اللا نا طق معاندة على بعض الماويل  
 يكون هذا الشيء انما او ضاحكا واما ان يكونا ما لغير جمع فلو كانا متساويين كانت السجدة متصلة  
 موجبة جزئية من الطرفين معدها ان طرف كان منها الاسلام بعض لراوسط كل واحد من الطرفين  
 المتجانس المطلوب في البتة وان كانت احدهما سالبة فالسجدة سالبة جزئية متصلة معدها  
 طرف الموحدة لانه لصدق انما ب او ج د وليس البتة انما ان يكون ج د او هـ لصدق قد لا يكون  
 اذا كان اب فهو والصدق قولنا كلما كان اب فهو ذلك بعض كذب السالبة انما استماع  
 الخلو عن اب المازوم ج د مسلم استماع الخلو عن ج د وهو اللازم واما ان يكون احدها  
 حقيقة ولا غيره ما لغير جمع فان كانا صوابين كلتيهما كانت السجدة متصلة كلية معدها طرف  
 ما لغير جمع الاسلام هذا الطرف بعض لراوسط المسلم الطرف الاخر من الحقيقة ولذا كانت  
 احدها جزئية فالسجدة جزئية موجبة معدها ان طرف كان الاسلام طرف ما لغير جمع بعض لراوسط  
 المسلم الطرف الحقيقة ولا يكون المطلوب ومفكر ايضا لا يكون المذموم طرف الحقيقة  
 هذه الا كانت الحقيقة موجبة فان كانت ما لغير جمع السجدة متصلة جزئية من بعض الطرفين  
 الاسلام بعض طرف الحقيقة لراوسط جزئيا المسلم بعض لراوسط ما لغير جمع كلما المطلوب  
 وان كانت احدها سالبة فان كانت الحقيقة فهو عقيم لصدق قولنا انما ان يكون هذا الشيء انما  
 افرسا وليس البتة انما ان يكون فرسا او انسا ناع العناد من انسان ونقصه ولو دلنا الكسبي  
 لقولنا ليس البتة انما ان يكون فرسا او نا طقا كان الحق سلب العناد وان كانت لغير جمع  
 كانت السجدة سالبة متصلة جزئية معدها طرف ما لغير جمع مثاله لصدق انما انما اب  
 او ج د حقيقا وقد لا يكون او ليس البتة انما ج د او هـ ثم قد لا يكون لانا كان هـ قاب  
 وفي ذلك بعض كذب السالبة لان استماع اجماع ج د و اب اللازم بعض استماع ج د  
 وهو المازوم والصدق والمسلم طرف الحقيقة لانه لصدق انما ان يكون هذا الشيء حيوانا  
 او ليس حيوانا وليس البتة انما ان لا يكون حيوانا او جها مع كذب قولنا قد لا يكون لانا كان  
 حيا او هو جسم او ليس ولما ان لم ينع الكسبي لما قلنا او لا وخامسها ان يكون احدها  
 حقيقة ولا غيره ما لغير جمع فان كانا معصين كلتيهما انهم المسا من متصلة كلية موجبة

لما















فإذا اضمحل المردك كلما كان كل واحد من اثنين من الثالث قد يكون إذا كان بعض ج افسر وان  
ضمحل الثاني اثنين من الثالث قد لا يكون إذا كان بعض ج افسر وكذا إذا كان معدم الكسرة ان  
المطلقة سالبا ج افسر ثمانية وعشرون السطر الثاني بشرطه ان احد ما طلة الكسرة  
او معدمها الثاني اجنلا في الحقيقة معدم المصلحة في الكسرة وكون المصلحة طلة معدمها موافق  
للحقيقة في الكسرة ليس اشرف منها في انكم فالمصلحة ستة وستون فالصوى الموصية الكسرة مع  
المصلحة الموصية الكسرة في خبرها المردك في موصية موصية معدم حصة ان كان  
المعدم موصيا قلنا وان كان حصة فالنجة طلة كسرة المعدم وان كان سالبا قلنا موصية حصة  
سالبة للمعدم كسرة وكذلك مع السالب اجزى من مائة اربعة ضرب مائة اربعة كل ج ب وكلما كان  
كل ا ب فخر منه قد يكون له ا كان بعض ج افسر ثمانية كلما كان كل ا ب وكل ج ب وكل ا ح فخر  
كل ا ب وكلما كان كل ا ب مكل ا ب وكلما كان كل ا ب فخر وكلما كان كل ا ب فخر وهو قولنا  
كلما كان كل ا ب فخر ج افسر المطلوب مائة الثاني كل ج ب وكلما كان بعض ا ب فخر  
منه كلما كان بعض ج افسر لانه كلما كان بعض ج افسر ج ا او كل ج ب وكلما ح فخر  
صدق بعض ا ب فخر ج ا فخر ا ب ونفخه الى الكسرة في المطلوب مائة  
الثالث كل ج ب وكلما كان لاسي من ا ب فخر ويصح قد يكون له ا كان لاسي من ج ا فخر ولا  
لصدق ليس السنة له ا كان لاسي من ج ا فخر منجمله كبسرى للكسرة في مائة ليس السنة  
اذا كان لاسي من ا ب فخر ج ا وهو باطل لانه كلما كان لاسي من ا ب فخر ج ا فخر ج ا  
راسا ج معدمها مع الحقيقة بالها من الثاني وكذلك الرابع فان الثالث اعم من الرابع  
لان معدم المصلحة الموصية الكسرة له ا كان حصة استلزامه قلنا والصوى الموصية  
الكسرة مع المصلحة السالبة الكسرة اربعة لغيره في كل ضرب منها مانسبه فطوى من  
المردك لراوى لان العينة سالبة مائة اربعة كل ج ب وليس السنة له ا كان كل  
كل ا ب فخر منه قد لا يكون له ا كان بعض ج افسر ثمانية كلما كان كل ا ب فخر ج ا فخر ج ا فخر  
وهم مع الكسرة ليس السنة له ا كان كل ا ب فخر وهو مع استلزام معدمها لعله  
من المطلوب من الثالث والصوى الموصية الكسرة مع المصلحة الموصية الكسرة اربعة ضرب  
واحد وهو ان يكون المعدم سالبا قلنا ومع السالبة الحصة ضد القرب بعينه

مسألة كل ج ب فقد يكون له اكان فلاسي من ا ب فهذا منكم قد يكون له اكان فلاسي من ج ا ومنه لا  
يعقد لعضفه وانظم مع الكبس واتي من الثاني قد لا يكون له اكان فلاسي من ا ب فلاش  
من ا ب فلاسي من ج ا وهو باطل سال الثاني قل ج ب وقد لا يكون له اكان فلاسي من ا ب  
فهذا منكم قد لا يكون له اكان فلاسي من ج ا ومنه والصوى السالبة الكلمة مع المتصلة المحبة  
الكلمة في ظروفها اربعة اقسام المعدم السالب لكل فالسجة كما عرفت في الضرب اول  
قيد لنا فلاسي من ج ب كلما كان لاشي من ا ب فهذا قد يكون له اكان لعني ج ا ومنه لانه كلما  
كان قلبا فلاسي من ا ب لما عرفت وهو مع الكبس منكم متفصلة مع اسلافهم معدهما العكس  
منهم المطلوب من الثالث ان كان المعدم سالبا ج بنا فالسجة حربية كلمته مثل ما عرفت  
المان بالبيان المذكور ان كان المعدم لحدى المعجبين فالسجة حربية حربية معدهما  
سالبا حتى لنقلنا فلاسي من ج ب وكلما كان قلبا فهذا قد يكون له اكان فلاسي من ج ا  
فهذا والا صدق نصفه فيجمله كبس للكسوي ومنهم ليس اليقنة له اكان قلبا فلاشي  
من ج ا ومنه باطل لما عرفت والصوى السالبة الكلمة اربعة اقسام لغيري منجبه كل حزب منها  
منجبه نظري من اربعة امراول الا انها سوالب سال راو لا فلاسي من ج ب ليس اليقنة له اكان  
لاسي من ا ب فهذا قد لا يكون له اكان لعني ج ا ومنه لانه كلما كان قلبا ج فلاسي من ا ب  
مع الكبس منكم ليس اليقنة له اكان قلبا ج وهو مع اسلافهم معدهما العكس منكم المطلوب  
والصوى المذكور مع اجزائهم ضربان وهو ان يكون المعدم مصبا كلما والسجة حربية  
مواقفه المتصلة في الكف معدهما سالبا كل مساله فلاسي من ج ب وقد يكون او قد لا يكون  
له اكان قلبا فهذا منكم مع المعجبة قد يكون له اكان فلاسي من ج ا ومنه ومع السالبة قد لا يكون  
لانه له اكان قلبا فلاسي من ج ا ومنهم مع المتصلة المدعي من الثالث والصوى المعجبة  
اجزائة منكم مع المتصلين الكل منكم فيكون المعدم منها سالبا كلما او حوتا او مصبا  
وهي ستة اقسام مع المتصلين اجزائهم فيكون المعدم منها سالبا كلما وهو ضربان  
والصوى السالبة السالبة اجزائة منكم مع الكل منكم فيكون المعدم منها مصبا كلما او حوتا  
او سالبا جزئيا وهي ستة اقسام مع اجزائهم فيكون المعدم منها مصبا كلما وهو



ومنه ضربان في المسح في هذه السبعة على متفلة حزمة مع ما سالت موافقة للصلة في الكلف  
 الا فلما يكون مقدم المتفلة الكلمة فيها جزئنا موافقا للحكمة في الكلف وهي اربعة اضرب ضربان  
 من الصغرى الموجبة الحزمة مع المتفلة الكلمة سالبة وصعبة لكان مقدمها موجباً  
 ولضربان من الصغرى السالبة الحزمة مع المتفلة الكلمة موجبة وسالبة لكان مقدمها  
 سالبا جزئنا مان النجبة في هذه موافقة للمتفلة في الكلف مع ما موجب كل الشرحل  
 الثالث وسطه امران لراة لكانت احدى المعتمدتين او كلمة المعدم الثاني كلمة كلمة المتفلة  
 اذا كانت الحزمة سالبة ولا يكون مقدمها سوى من الحزمة في الكلف فالمنع اربعة  
 ولتكون فان الحزمة الموجبة الكلمة مع كل احدى من المحصورات لراسع في ضربها لراة اربعة  
 ستة عشر والموجبة الحزمة مع المتفلة الكلف ضربها لراة اربعة وثلاثون المعدم  
 كلما انكسر والسالبة انكسر المصلين انكسر لكان المعدم سالبا اربعة السالبة  
 الحزمة مع المصلين انكسر لكان المعدم سالبا جزئنا ضربان والسالبة متفلة كلمة  
 ان كانت المتفلة كلمة ومقدمها كل في موافقة للمتفلة في الكلف الا في صغر لعلها  
 ما يكون الصغرى فيه سالبة كلمة او حزمة وفي ذلك ستة اضرب فان السبعة حزمة ومقدمها جزئنا  
 لراة كل ب ج وكل كان كل ب ا فتر من كل ب ج ا فتر لانه كلما كان كل ب ج ا فتر  
 ب ج وكل ا صدق فاصدق كل ب ان كلما كان كل ب ج ا فتر ب ا وكل ما كان كل ب ا فتر  
 من كل كان كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 ب ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 وكل ا صدق فاصدق لاسي من ب ا وكلما كان كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 فتر من كل كان كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 واما ان يكون الصغرى صعبة حزمة والكبرى كلمة صعبة وسالبة والمقدم احدى  
 انكسر وفي ذلك اربعة اضرب فان السبعة حزمة موافقة للمتفلة في الكلف مع ما جزئنا  
 موافقة للمقدم المتفلة في الكلف لكونا بعض ب ج وكلما كان كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 فتر يكون لكان بعض ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 كبرى للكبرى من كل لكان لكان كل ب ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر

الحزب

كل ب ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 حزمة فالسبعة حزمة موافقة للمتفلة في الكلف مع ما جزئنا موافقة للمقدم في الكلف  
 كلف لكان كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 واما ان يكون السبعة لكان بعض ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 بعض ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 الرابع وسطه ثلاثة لراة لكانت احدى المعتمدتين او كلمة المعدم الثاني كلمة كلمة المتفلة حزمة الا  
 اذا كانت الحزمة موجبة كلمة او مقدمها كل في مخالفة للحكمة في الكلف الثالث ان لا يكون  
 المعدم مع ما كلمة الحزمة جزئية واما لبا جزاء والمتفلة حزمة فالمنع اربعة ولتكون  
 من الصغرى الموجبة الكلمة مع المصلين في ضربها لراة اربعة والسالبة متفلة كلمة مقدمها  
 كل في موافقة للمقدم المتفلة في الكلف الا في ضرب واحد وهو ما يكون المعدم فيه  
 صعبا قلنا فان النجبة حزمة مقدمها جزئنا مثلاً لراة كل ب ج وكلما كان لاسي من ب ا  
 فتر من كل كان لاسي من ج ا فتر لانه كلما كان لاسي من ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 وكلما صدق فاصدق لاسي من ب ا وكلما كان لاسي من ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 من المطلوب من كل ما يكون المعدم مع ما كل ب ج وكلما كان كل ب ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 لكان بعض ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 انكسر السبعة لكان كل ب ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 المعدم احدى المحصورات غير السالبة اخرى في السبعة حزمة مقدمها جزئنا موافقة  
 للمقدم المتفلة في الكلف لراة كل ب ج وكلما كان كل ب ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 اذا كان بعض ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 لكان لكان كل ب ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 رايكون لكان كل ب ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر من كل ب ج ا فتر  
 مع المتفلة انكسر فيما يكون المعدم منها غير الموجب الحق ومع جزئنا فيما يكون المعدم  
 فيها سالبا والسبعة حزمة مقدمها جزئنا موافقة في الكلف لمقدم المتفلة



بالخلف والبرهان من الثالث الآلة كان معدم المتصلة الكلمة موجبا اذا كان السحبة كهيئة  
موافقة للكسبي في الكلف وهو جها معدمها موجب كلي لا سلبا ام معدم السحبة مع كهيئة  
معدم الكسبي من السكك الرابع وانما جها مع الكسبي الموجبة او السالبة المطلوب من  
براول وثمنه اخرى من الصغرى السالبة الكلمة مع القطنت في الضروب برابعة فان كان للمعدم  
سالبيا حتما فالسحبة كلمة معدمها موجب كلي وان كان سالبيا قلنا فتقله حصة معدمها  
موجب جرت وان كان احدى المعصبتين حصة معدمها سالب كلي وضربان لغوا في الصغرى  
المذكورة مع الحزمتين فيما يكون للمعدم موجبا قلنا والسحبة حصة معدمها سالب كلي و  
السحبة باقية للمطل في الكلف فاما التوضيح الرابع ان يكون كهيئة كبرى والشركة مع المعدم  
وشرط براول لكون احدهما كون كهيئة كلمة او حصة حصة والمقتضيه كلمة معدمها موافق  
للكيفية في الكلف الثاني كلمة المتصلة الموجب المعدم فالمنع ستة وعشرون سائلا  
الموجبة الكلمة مع الكسبتين في الضروب برابعة من الكسبي المذكور مع الحزمتين  
فما يكون للمعدم احدى المعصبتين وما منه من الكسبي السالبة مع الكسبتين في ضربها  
برابعة واربعه من الكسبي مع الحزمتين فيما يكون للمعدم احدى المعصبتين وضربان  
من الكسبي الموجبة الحزمتين مع الكسبتين لكان معدمها موجب حتما فان كانت المتصلة  
كلمة معدمها سالب كلي فالسحبة كلمة معدمها موافق للمعدم في الكلف ومخالف  
للكيفية في الكلف وذلك ما يهتد به ضرب اربعة من الكسبي كهيئة الموجبة الكلية مع الكسبتين  
اذا كان المعدم سالبيا واربعه من الكسبي السالبة الكلمة لكان المعدم سالبيا قلنا  
كلما كان لاسي من جوب فهو ضرب فيهما كلما كان لاسي من جوب جها معدم لانه كلما كان لاسي من جوب  
فلما من جوب اختلفا او كلما كان صدق ما صدق لاسي من جوب كلما كان من جوب فلما من جوب  
وهو مع الصغرى من المطالب من براول كقولنا كلما كان لاسي من جوب فهو لاسي من جوب اذ  
كلما كان كل جها معدم لانه كلما كان كل لاسي من جوب لما حق ونج مع الصغرى المطلوب  
ولما لم يكن معدم الكلمة سالبيا فالسحبة حصة معدمها موافق للمعدم المتصلة في الكلف الكلية  
في الكلف وذلك ما يهتد به ضرب اربعة من الكسبي كهيئة الموجبة الكلية مع الكسبتين  
كل جها معدم لانه كلما كان كل جوب فهو ضرب فيهما كلما كان لاسي من جوب فلما من جوب  
فلما من جوب اختلفا او كلما كان صدق ما صدق لاسي من جوب كلما كان من جوب فلما من جوب

كان كل جوب وقد جها وهو باطل لانه كلما كان كل جوب فكل جها الصدق الكلية وان كان الكلية  
موجبة حصة لاسي في هذا البرهان بله طريق لغو سالب كلما كان لاسي من جوب فهو لاسي  
ب اتي قد يكون اذا كان لاسي من جوب اتي اتي كلما كان صدق كل جوب معصوب او كلما جوب  
كلما صدق صدق معصوب ب فكلما كان اب معصوب جوب وهو مع الصغرى من جوب  
لما ان جوبه وهو معصوب مع اسناد ام المعدم للعكس المطلوب من الثالث وهكذا ان كان لاسي  
سالبية كان السحبة سالبية الشكل الثاني وسرطه لوان احدهما كلمة الكلية وموافقة لها  
للمعدم في الكلف الثاني كهيئة المتصلة او مخالفة معدمها كهيئة في الكلف فالمنع ثمانية  
وعشرون ثمانية من الموجبة الكلية الكلمة مع القطنت في الضروب برابعة واربعه منها  
مع الحزمتين المعدم السالب وما منه من الكلية السالبة القطنة مع القطنت في الضروب برابعة  
واربعه منها مع الحزمتين المعدم الموجب والسحبة معصبة كلمة ان كان المتصلة كلمة و  
معدمها موافق في الكلف المعدم في السحبة موجب موافق للمعدم المتصلة الكلف والاسي  
ثمانية ضرب اربعة من كلمة الموجبة واربعه من السالبة كقولنا كلما كان لاسي من جوب  
اذا كان كل جوب فهو ضرب فيهما كلما كان لاسي من جوب جها معدم لانه كلما كان لاسي من جوب  
سالبية كل جها معدم لانه كلما كان كل جوب اختلفا او كلما كان لاسي من جوب  
كلما كان كل جوب فكل جوب وهو معصوب مع الصغرى المطلوب وكقولنا كلما كان لاسي من جوب  
اذا كان لاسي من جوب فهو لاسي من جوب كلما كان لاسي من جوب لاسي من جوب  
في السلب كل جها معدم لاسي من جوب لاسي من جوب كلما كان لاسي من جوب لاسي من جوب  
حصة معدمها سالب موافق للمعدم المتصلة في الكلف كقولنا كلما كان لاسي من جوب  
فهو لاسي من جوب قد يكون لاسي من جوب لاسي من جوب لاسي من جوب لاسي من جوب  
في السالبة لانا صدق لاسي من جوب لاسي من جوب لاسي من جوب لاسي من جوب  
لما من جوب اختلفا او كلما كان صدق لاسي من جوب لاسي من جوب لاسي من جوب  
المعدم الثاني وان كان الكسبي كهيئة موجبة او سالبة مع القطنت فيما يكون للمعدم  
موافقا للكلية في الكلف وذلك اربعة ضرب اربعة من الكسبي كهيئة الموجبة الكلية مع الكسبتين  
موجب حصة لاسي من جوب لاسي من جوب لاسي من جوب لاسي من جوب لاسي من جوب



فهو مع الصغرى الموجبة وقد لا يكون مع السالبة لانه كلما كان قد ارجى فنعى ج ب انا ج  
 معده مباح الحكمة انا من الثالث وهو مع التفسير المعجبة مع كلما كان قد ارجى فهو مع  
 السالبة ليس البتة اذا كان قد ارجى فهو مع التفسير المعجبة مع كلما كان قد ارجى فهو مع  
 والسحبة انا ما ابعد المتصلة في الكلف **الشك** الثالث شرطه لوران مراد كل ما كان معده  
 المتصلة سالبا كانت المتصلة كلفه ولا يكون معده مباحا لانه اشرف من الحلية في الكلف البان  
 كلمة احدى المعده من او طنة المعده فالبعض اربعون سنة عشر من جملتين الكلمتين  
 مع الكلمتين في القروب ثار اربعة وثمانية منها مع الحز من اذا كان معده مباحا كلما  
 ارجى ثا وانا عشر من الكلمتين الحز من مع الحز من الطس فما يكون المعده منها غير السالب  
 الحز من اربعة من الكلمتين الحز من مع الحز من اذا كان المعده مباحا كلما والسحبة كلمة و  
 معده مباحا كل مخالف للحلية في الكلف ان كانت المتصلة كلفه معده مباحا سالب لانه كلما كان  
 لاسي من ج ب فهو قد ب انا كلما كان لاسي من ج ب فهو لانه كلما كان لاسي من ج ب  
 فلا شيء من ج ب لانا ج معده مع الحلية باليه من الثاني فلا احفظنا هذه المتصلة  
 صغرى الصغرى انا من راول المطلوب وكذا لكان المتصلة سالبة كلمة والسحبة  
 يكون سالبة وسواء كانت الحلية معجبة او سالبة كلمة اعز منه وسواء كان المعده  
 سالبا جونا او قلنا هذه انا عشر مراد لولا المكن المتصلة كلمة سالبة المعده فالسحبة  
 حذنة حز منه المعده موافق الحلية في الكلف لقلنا كلما كان كل معده فهو قد ب ا  
 مع قد يكون لانا كان بعض ج ب فهو والافس البتة لانا كان بعض ج ب فهو فحيلة  
 ليس الصغرى مع ليس البتة لانا كان كل معده مع ج ب ا وبعه باطل لانه كلما كان كل مع  
 ومع ج ب لانا ج المعده مع الحلية الثاني من الثالث والسحبة ما بعة للمتصلة في الكلف  
 انا **الشك** الرابع شرطه لعد لانه مراد ان يكون الحلية معده المتصلة  
 الحز من احدى المحفوظات غير السالب الحز من الثاني ايجاب المعده وكليته عند كون  
 للمتصلة حذنة او يكون مخالف الحلية الحلية في الكلف على ذلك الشرط الثالث كلمة  
 الحلية اذا كان معده المتصلة سالبا كلما والمبني انسان ولا ثون فان الحلية  
 المعجبة

الوصية الكلمة مع الكلمتين في القروب ثار اربعة ثمانية والحلية المذكورة مع الحز من لانا كان معده  
 احدى الكلمتين اربعة والحلية السالبة الكلمة مع الكلمتين في القروب ثار اربعة ثمانية وحلية  
 المذكورة مع الحز من اذا كان المعده مع الحز من اربعة والموجبة الحز من مع الكلمتين  
 لا يكون المعده سالبا كلما سنة والحلية المذكورة مع الحز من لانا كان المعده مباحا كلما زمان  
 والسحبة كلمة ان كانت المتصلة كلمة وكان المعده والحلية سالبين كلمتين انا معده كلمة  
 صعبا جونا والحلية معجبة كلمة او كان معده الحلية باليه جونا واما معده السحبة كلما لانا  
 كان المعده سالبا وكل من ج ب ان كان معجبا ومخالف المعده عند سلب الحلية ولو افقه  
 عند ايجابها لقلنا كلما كان لاسي من ج ب فهو لاسي من ج ب كلما كان كل ارجى لانه كلما  
 كان كل ج ب افقه لانا من ا ب وكلما كان كذا فلا شيء من ج ب وكلما كان كذا فلا شيء من ج ب  
 وكلما كان كل ج ب انا من ج ب مع الصغرى المطلوب من راول وكذا لكان المتصلة  
 سالبة بان نقول ليس البتة لانا كان لاسي من ج ب فهو وصحة الحلية المذكورة كل السحبة  
 يكون سالبة وعلى ليس البتة لانا كان كل ج ب ا فزوال البرطان موال البرطان مثل المعده الحز من  
 المعجبة كلما كان وليس البتة لانا كان بعض ج ب فهو قد ب انا كلما كان مع المعجبة  
 وليس البتة مع السالبة لانا كان بعض ج ب لانه كلما كان بعض ج ب ا فزوال  
 المعده مع الحلية اياه وكلما صدق الثاني صدق عكسه فانا اضمنا مع الصغرى انا من راول  
 المطلوب سال المعده الحز من السالب لقلنا كلما كان وليس البتة لانا كان بعض ج ب  
 فهو بعض ا ب كلما كان لاسي من ج ب فهو ا ولس البتة لانا كلما كان لاسي من ج ب ا  
 وليس بعض ج ب لانا ج المعده مع الحلية من الرابع الثاني من المتصلة المطلوب فان  
 لم تكن الصغرى حلية مع شيء من اربعة الثلاثة فالحلية حذنة معده مباحة المالك لقلنا  
 كلما كان ا ولس البتة لانا كان كل معده فهو قد ب انا كلما كان بعض ج ب ا  
 فهو مع ترا ايجاب وقد يكون لانا كان بعض ج ب ا فزوال السالب والصدق بعض السحبة  
 وصاد كسب لانا في الشكل الثاني للصغرى مع ليس البتة لانا كان كل معده مع ج ب ا  
 وهو باطل لانه كلما كان كل معده مع ج ب ا لانا ج المعده مع الحلية اياه

الحلية مع



من الرابع والسبعة مع المقتلة فاما في الكلف القسم الرابع فانه ثالث من الكلف والمقتل  
وهو على اسام المزاويل برادول العاس المقسم وهو الذي يشترك فيه احتمالات بامره في احد  
طرفي المطلوب وشتر في اجزاء المزاويل فاما ان يكون طرفا في ذلك او كلاهما  
وكذا ج منه كل واحد من اجزاء المزاويل الدافع عن احد اجزاء المزاويل وعن المقتلة مثاله المنفصل  
كبرى كذاب وكذا ج واما ان يكون كل واحد من اجزاء المزاويل في القسم المزاويل فيكون  
المنفصل صفري لانه اجزاء الذي يتبع فيها الاستراك موصوفات في اجزاء المزاويل  
ومحولات في احتمالات كان انتظام العاس من الرابع وفي القسم الثاني لانه اجزاء محولات  
في اجزاء المزاويل وموصوفات في احتمالات كان ايضا من السطر الرابع مثال السطر الثاني  
والمنفصل صفري اما ان يكون كذاب او كلاهما ولاسي من ب ولاسي من ج فلاسي من ا  
مثاله والمنفصل كبرى كذاب وكذا ج واما ان يكون لاسي من ب ولاسي من ج فلاسي من ا  
مثال السطر الثالث والمنفصل صفري اما ان يكون كل واحد من اجزاء المزاويل وكذا ج وكذا ب  
معضي مثاله والمنفصل كبرى كذاب او كلاهما او كلاهما في بعض  
وشروط انا ج كل واحد من المعتبر في السطر من طرف واحد من اجزاء المزاويل ومن ماسا  
من احتمالات مثل اجزاء المزاويل في القسم المزاويل وكلية احتمالات اذا كان المالك  
من المزاويل وعلى هذا العاس وقد يقع المالكات من اشكال مختلفة فنقولها اما ان يكون  
كذاب او كلاهما ولاسي من ب ولاسي من ج فلاسي من ا ج ويجب كلية المنفصل واجباها  
ومنعها التي لا توجد لاجم جزا المزاويل منها مع احتمالية على الصدق ويجب ايضا ان يكون عدد  
الاحتمالات مثل عدد اجزاء المزاويل الثاني ان يكون عدد الاحتمالات مثل اجزاء المزاويل  
ومساو كل واحد من الاحتمالات جزا واحد من اجزاء المزاويل لكن الاحتمالات لا  
يشترك في حد موحد لانه في الوسط في احد من المزاويل لا اجزاء المزاويل فيه ومنه  
منفصل مانع اجم من نتائج المالكات مثاله اما ان يكون كذاب او كلاهما  
وكذا ب وكذا ج طابع اما ان يكون كلاهما او كلاهما طابع وانفسر على هذا او كلاهما

[illegible]



فالموحياتان متجانان مانعة اجماع ان كانت المنفصلة مانعة اجماع لا يستلزم امتناع اجتماع  
من اللازم والعزم امتناع اجتماع من الملزوم واما ان كانا منفصلين فانه  
المطلوب من بعض الماصغود عن اربعة اقسام المنفصلة لعلم النقص الى متصلة معدها  
بعض الماصغود وبالمناقص الماصغود استلزام المنفصلة المنفصلة التي معدها بعض الماصغود  
وبالمناقص الماصغود من الثالث المطلوب ان كان احداهما سالبة فان كانت في المنفصلة وكانت  
مانعة لاختلاف المعزمتان كلتاهما فالسحبة سالبة مانعة لاختلاف المعزمتان  
عن اللازم جواز عن المصغود سالبة كل ما كان اجماعا وليس البتة اجماعا او من فلس البتة  
اما اب او هـ او ز او ك فانه كانت احداهما جزئية لكن السحبة جزئية وان كانت مانعة لاجتماع  
الاختلاف فانه تصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة ان يكون حيوانا او انطقا  
مع صدق كلما كان هذا انسانا فهو ناطق ولو بد لنا الكسبي بقولنا وليس البتة اما ان  
يكون حيوانا او ناطقا مانعة اجماعا ان كان الضالوت اجماعا ان يكون انسانا او ناطقا حقيقيا  
اقول وفي صدق الكسبي في هذا المثال فظروا ان كانت السالبة هي المنفصلة للمعزمتان  
كلتا مانعة اجماعا في العباس منها ومن رافضيه معطلين كلتن احدهما مانعة اجماعا في رافضيه  
مانعة لاختلاف سالبة ليس البتة لكان اب جـ د و اما ا هـ ز او هـ مانعة اجماعا في رافضيه  
البتة اما اب او هـ مانعة لاختلاف اجماعا في رافضيه ليعطيهما وهي لانه اختلفت اعني قد تميز  
اما اب او هـ لانه قد يكون لهما امكن هو رافضيه والمنفصلة يلزمها كلما لم يكن في رافضيه متجانان  
قد يكون لكان اب جـ د وهو مانعة في السالبة والصدق في بعضها وهو مانعة اجماعا في رافضيه  
اما اب او هـ لانه قد يكون لكان اب جـ د ليس البتة لكان اب جـ د وليس البتة لكان اب جـ د  
قد يكون لكان اب جـ د وهذا خلف وان كانت احداهما جزئية فالسحبة جزئية مانعة  
لاختلاف فقط للبرهان الذي كلف في الحكمة المانعة لاختلاف ان كانت الجزئية منفصلة وان كانت  
الجزئية هي المنفصلة فالسحبة سالبة جزئية مانعة لاجتماع فوط لما في برهان الحكمة من  
مانعة اجماعا ومانعة اجماعا في العباس منها ومن رافضيه ان كانا كلتن منفصلتين سالبتين  
جزئية مانعة لاختلاف سالبتين البتة لكان اب جـ د و اما ا هـ ز او هـ مانعة اجماعا في رافضيه

قد يكون اما اب او هـ لانه لكان اب او هـ مانعة لاختلاف واما ا هـ ز او هـ لكان اب او هـ مانعة لاختلاف  
والمنفصلة يلزمها كلما كان جـ د لم يكن منزها متجانان كلما كان جـ د فاب و فافضيه  
قد يكون لكان اب جـ د وهو مانعة في السالبة وان كانت احداهما جزئية فان كانت  
هي المنفصلة فالسحبة سالبة سالبة وان كانت هي المنفصلة بعقمتهم لصدق  
قولنا قد لا يكون لكان هذا حيوانا فهو حجير واما اما ان يكون حجير او حسانا  
مع صدق قولنا كلما كان حيوانا فهو حسان وصدق قد لا يكون لكان هذا حيوانا  
فهو انسان واما اما ان يكون انسانا او لا حيوانا مع صدق قولنا كلما كانا اما يكون  
حيوانا او لا فليس حيوانا واما ان يكون المنفصلة معزمية والشركية مع التميز فالموحياتان  
ان كانا كلتاهما المنفصلة مانعة لاختلاف السحبة كلمة مانعة لاختلاف استلزام امتناع لاختلاف  
عن التميز والملزوم امتناع لاختلاف عنه وعن اللازم وكذا ان كانت احداهما جزئية ان كانت  
احدهما جزئية لكن السحبة جزئية وان كانت مانعة اجماعا فالسحبة متصلة جزئية من عن  
رافضيه ونقص الماصغود سالبة كلما كان جـ د فاب و اما ا هـ ز او هـ مانعة اجماعا في رافضيه  
كان اب فليس هذا لاستلزام المنفصلة كلما كان جـ د وليس منزهة مع الصغور المطلوب  
من الثالث ان كانت احداهما سالبة فان كانت هي المنفصلة وكانت لانه اجماعا والسحبة مانعة  
اجماعا في رافضيه من التميز والملزوم سلب جواز ومنه ومن اللازم وان كانت مانعة  
لانه بعقمتهم لصدق قولنا كلما كان هذا مستحضر كما هو حيوان وليس البتة اما ان يكون  
معزما او حسانا مانعة لاختلاف مع صدق قولنا كان حيوانا كان حسانا وصدق قولنا  
هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون انسانا او لا حيوانا مع صدق قولنا  
اما اما ان يكون حيوانا او لا حيوانا وان كانت السالبة هي المنفصلة فالمنفصلة ان كانت  
مانعة لاختلاف وكانا المعزمتان كلتاهما اجماعا في العباس منفصلتين سالبتين كلتاهما  
مانعة اجماعا ومانعة لاختلاف سالبتين البتة لكان اب جـ د فاب و اما ا هـ ز او هـ مانعة اجماعا في رافضيه  
مانعة لاختلاف ليس البتة اما اب او هـ مانعة اجماعا في رافضيه واما ا هـ ز او هـ مانعة لاختلاف

سالبية



فلا بد لو صدق بعضها وهو قد يكون أما أب أو من لزمه قد يكون له المكنى فغواب  
والمنفصلة لزمها فلا يمكن من وجوبه فيجب أن قد يكون له إذا كان ج فاب هذا خلاف  
والا لزم ما افترج فلا بد لو صدق بعضها وهو قد يكون أما أب أو من لزمه قد يكون  
إذا كان أب فليس من وجوبه مع لازم المنفصلة قد يكون له إذا كان أب ج ج وعكسه  
بنا بعض الصغرى أن كان أحد ما حزمة فان كانت المنفصلة فالسبحه بالبحر بجزئية  
منفصلة مانعة للخلو للبرهان المذكور وان كانت المنفصلة فعقيم لصدق قد لا يكون  
إذا كان إذا كان هذا لا يضر ما هو الانسان ودأما إذا ان يكون لزمنا اولانا طبقا  
مانعة للخلو مع صدق كلما كان اننا نأفهم اننا طبق وصدق قد لا يكون له إذا كان هذا  
حيوانا متوفا ان ودأما ان يكون حيوانا او اننا مانعة للخلو مع صدق اننا  
ان يكون اننا اولانا ما وان كانت المنفصلة مانعة للبحر فالسبحه بالبحر بجزئية منفصلة  
مانعة للخلو كقولنا ليس النبت او قد لا يكون له إذا كان ج فاب وقد يكون او  
اذا ج د او من من قد لا يكون أما أب أو من مانعة للخلو ولا فاما أب أو من  
ولزمه كلما كان لم يكن فاب ولزم المنفصلة قد يكون له إذا كان ج د لم يكن من وجوب  
قد يكون له إذا كان ج فاب وهو ما بعض الصغرى هذا ان كانت المنفصلة هي جزئية  
وان كانت المنفصلة هي الكلية لزمها كلما كان ج د لم يكن من وجوب كلما كان ج فاب  
وهو ما بعض الصغرى ايضا ولكنها ان يكون المنفصلة كبرى والشركة مع السالى وحكمه  
حكم راول ان المنفصلة الجزئية المعجبة اللازمة من العاسس المذكور المركبة من عن  
أحد الطرفين ونقض راول يكون في هذه القسم كما في العاني ورايها ان يكون المنفصلة  
كبرى والشركة مع المعتم وحكمه حكم العاني الا في المنفصلة الجزئية المعجبة اللازمة من  
العاسس المذكور المركبة من عن أحد الطرفين ونقض راول فانها في هذه القسم كما  
في راول ان كانت المنفصلة المنفصلة الى المنفصلة حقيقة فالسبحه بجزئية حيث  
من المعجبة المانعة للبحر والمعجبة المانعة للخلو جزئية اسلام لم يتخاص  
لازم العام والسالكه لاشبه لانها لا تحت سنا لانجبه المنفصلان السالكات

لما فيها الخلوة والجمع لان حاشي أخق من مدنا من مسلم لازم العام لكن المنفصلتان لا  
نتجان سحبة واحدة في شي من الامثلة المذكورة فضلا عن سحبة معينة الماني ان يكون  
لما وسط غير تام فبها وبينه تحت احداهما متفصلة من هذا الطرف الغير الماشرك من المنفصلة  
وبالها غناد السحبة الداليف اخرى من المنفصلة ويرى منفصلة من الطرف غير الماشرك  
من المنفصلة واسلام معتم المنفصلة لسحبة الداليف سالة كلما كان من وجوب ج ب د فابا  
انما أب او لزمه من كمالا كان من دأما كل ج ا اوده ومنه لزمنا اوده دأما كل ج ا كان  
من من الملوقة بعد اسجها الشرط في الماشرك من المده من الثالث ان يكون  
لما من امانا من احد ما عن امان من راولي فاللام فاما ان يكون متفصلة او منفصلة فان كان  
راول فحكمه حكم العاسس المتك من الحق والمنفصل مثاله كلما كان أب ج د دأما انما كل ج ا كان  
ج د من دأما جوط من ج ا واما كلما كان أب فمروا جوط وان كان امانا في حكمه حكم العاسس  
المولف من الحق والمنفصل كقولنا فاما ان يكون أب ج د دأما جوط ج د فمروا جوط  
من قد يكون له إذا كان ج فابا جوط فاما أب أو من فمروا جوط فاما جوط فاما جوط فاما جوط  
الذي يرجع اليه الا ان العاليف من تلك شرطية والمعدية راولي موضوعه مكان  
سحبة الداليف من الكلية والجزء الماشرك من الشرطية  
العاسس اساسي وهو تب من معدة متت لحدنا شرطية وساخو اسسنا منه هي  
وضع لوضع اودفع اودفع لوضع اودفع فاشطية اما متفصلة او منفصلة اما المتفصلة فان كانت  
لزومية وكانت صعبة كان اسسنا المعتم من عن العاني استدلالا بوجبه اللازم  
واسسنا لنقض اللازم اسسنا لنقض العاني لوجب بعض المعتم استدلالا بعد  
اللازم على عدم الملازم ولما اسسنا بعض المعتم اود عن العاني فاما لزم منه من لجملة  
كون اللازم اعتم ولا لزم من وجوب العام وجو العاني من عدم الخاص  
عدم العام والعلة ما هو ان هذا دأما لورا ان الملازم للباوي يجري فيه الاستدلال  
لراول و هذا بالمحصنة ليس متفصلة ولحد بل متفصلان معدة لحدنا المعتم  
معدم راولي العاني ملك بعض المتاخ من الناج بالذات من راولي



انما يستثنى العن العن اما البعض لبعض فانه بوليطة اذ ان كان عدم اللازم مازوم  
لعدم اللازم وعلى هذا التقدير يكون لرافقة عقدة لانا لو استثنى عن المعدم لزم الدور  
لان العلم بوجوبه العالي يجب ان يكون ما يتبع العلم بالانفصال فلو استثنى عن الانفصال واستثنى  
فان لم يبين ان استثنى فانه ولو كان المتصله بالية لم يحصل الحزم بل انما جاز فانه اللازم من  
سبب الانفصال من شئ من العلم بوجوبه احد ما او بعض برافقش والى بعض المحققين  
ان السالبة مع باستثنى عن اهما كان بعض برافقش كما نقول ليس البتة اذ لا يكتف  
قدرة سالنه وفيه نظرم ان انا حصل منها خصوصية الملة وهي التي يكون فطره و  
ها متناقضتين والمتناقضون اوجبوا كونها كلته لانه لو كانت جزئية فلا استثنى والجزئية  
الحكي لا يحصل معه محبة لاحتمال الزمان التي حدق فيه عن المعدم او بعض  
للمعدم العالي وهذا منه ضعف **مسألة** اذا كان المعدم في المتصلات مملأ او خرا  
وان كان كلته لم يقع الحزم بالسبب كما نقول كلما كان اب او بعض اب فجزء من اب  
لا يلزم منه بوجوبه لكونه لالف الذي صارت في هذا الاستثناء عن الذي كان  
موصوفه المعدم في المتصلة والسبب فيه ان الاستثناء من المعدم جزئيا لا يلا  
يحتمل ان يكون المعدم فاذا اريد استثناء المعدم جزئيا في هذه اتي بعضية كلته موافقة  
للمعدم في الكيفية الطوقين قد ورد الاستثناء حتى الى اقله لاني فمما قلنا ان كان هذا  
ان ما هو حيوان لكنه ان هو حيوان هذا الانسان وقد ان كان حيوانا ولذلك ان استثنى  
البعض اما المتصلة فان كانت حصرية فكانت ذلك جزئيا فان استثنى عن  
انها كان من بعض الاخر وبالعكس وان كانت اكبر فان استثنى عن اهما كان من بعض الباقي  
واستثناء بعض اهما كان من منفصلة حصرية مركبة من البواقي وان كانت لا تجم  
فان استثنى عن اهما كان من بعض الباقي واستثناء البعض لا يوجب كونه اعم من عن  
الباقي وان كانت لا تجم فاستثناء بعض اهما كان من عن الباقي واستثناء البعض  
رابعا لاحتمال عدم مبيته **مسألة** في تراكيب المركبة لانه تركيب

من اقل من معدمتين واللازم المضادة على المطلوب اذ لا اكثر من معدمتين لاق  
الثلاثة ان يبا من جميع الوجوه فلا يمتنع معها فلما افتران وان ما است الواحدة  
استثنى من جميع الوجوه فلما افتران معها وان وقعت الشك من الثلاثة على اختلاف  
هناك حجة ان اوسطان مختلفان ولا وسط في كل استثنى ولعدم هناك محبتان مختلفتان  
من المعنى مختلفتين هناك مياسان لا على محبة واحدة وان ثا ركب الثلاثة على اختلاف  
بما شئ واحد فان لا يحصل محبة واحدة ذات اصغر من وكثير او اكثر من اصغر وهو محال او  
نعتان هناك مياسان في الامتثالات لوالعقد المتصلة على انها معدمة تلتس  
رامتثالا معدمة لغو منها معدمتان لا عند وان لعقد المتصلة مع وضعية على  
غير نسبة فلما دخل احد ما في الاستثناء الواحد ان افترت المتصلة بشئ على نسبة  
الاستثناء فبما افترت لا يتبع الاستثناء الا متصلة من بعضها ومن المتصلات فذلك  
الحال فلما يكون الاستثناء منها بعض بعض اجزاها لانا بجزء العذر مثاله هذا المعدم  
اذا ان يكون حيوانا او نباتا او جادا اذ ان محتاج ان يشار مثلا لكنه ليس بجاد ولا نبات  
وهما وصفتان لسا نواه ومع المنفصلة لصير المحموم بنت وضما الا ان يشار الوصفتان  
والاستثناء معدمة واحدة وهو باطل لان المعدمة وضعية جعلت حرة قياس فلما  
يتصور كون فضتين معدمة واحدة او عال فكلنا هذه اذ جاد وعذبات وضعية واحدة  
ذات محمومين وهو محال او عال هذه القياس المودي بذاته لعدم رافقها الباقي اذ ايد او  
اثبات لطفا مات هذه القياس وهو باطل فان الزوائد او المثبتة لمعدمات القياس  
لذا اخذت يلزم من القياس السجبة ومنها لم يثبت كذا وضما باسرها لم يلزم السجبة او يقال  
ان السجبة واحدة لا يمكن حصولها بقباسين ولحد بل بقباسين ينتج ان بالذات  
بجميعها لا قد ولعدم منها تلك السجبة وهو فاسد او عال ان قولنا القياس لسا تان كثر  
من معدمتين منخصص بالسن فيه منفصلة كجج الى كثر وضما كما في الاستثناء و  
ولا استثناء السام في مثل قولنا كل محرك انا جارا وحيوانا او نباتا وكل جارا جسم



وقد جردان جسم وتكونت جسم فان كان هذا مستلزما لغيره فلهذا لم يكن محركا  
 يمكن الجواب بان هذه ليست اقيسة واحدة بل مسائل كثيرة فانه لا بد من قولنا  
 اما ان يكون هذا المحرك حيويا او نباتيا او جمادا لكنه ليس بجاد فيه هذا المحرك اما ان يكون  
 حيويا او نباتيا ام بشي ونقول لكنه ليس نباتا فهو حيوان وكذا الثاني في قوله  
 قد محرك اما جماد او حيوان او نبات وقد جاد جسم في هذا المحرك اما حيوان او جسم او  
 نبات او شئ نقول وقد ثبت جسم في اما ان يكون هذا المحرك حيويا او نباتيا او جمادا  
 نقول وقد جردان جسم في هذا المحرك جسم العبارات المركبة هي التي ينبغي  
 بنتائجها او سياقات منها الى نتائج اخرى فتكون تلك السياقات معدومات لم تكن  
 في النتائج التي هي المعدومات قد يكون بان يجعل مادة معدومة ومادة موجبة وقد يظن  
 فلا يذكر الا الاخير التي هي مركبة من اكثر اجزاء المعدومات واصغرها لها والنتائج لها  
 بالذات هو العباس المؤلف من المعدومة لرغبة ومشاركتها في النتائج **مسألة** قياس  
 الحلف مركب من مابين احدهما اقتراني مركب من متصلية وحلية يتشارك في المتصلة  
 والثاني استثنائي معدومة الشرطية متصلة في نتيجة العباس الاول معدومة الاستثناء  
 رفع تالي المتصلة مما له لم يصدق ليس كل جرب صدق هو قولنا كل جرب معدومة معدومة  
 صادقة وهو قولنا كل جرب انجها كبرى فينتج ان لم يصدق ليس كل جرب صدق كل جرب  
 ثم يجعل هذه النتيجة معدومة الاستثنائي وبشيئ النقص فيكون ليس كل جرب  
 على انه حق مفروض الصدق في بعض المعدوم وهو قولنا ليس كل جرب صادق  
 عباس الحلف يفارق المعقوف بان المقسم يصدق في العباس الاول براميات  
 المطلوب لمعدومات صلافة والحلف يصدق في العباس الثاني غير المطلوب من الكذب  
 بل من كذبه صدق فيصير طريقا الى المقسم ان ماخذ بعض المحال  
 ونقره بالمعدومة الصلافة لانه بعض المعدومة الثانية الذي هو المطلوب

مسألة اوردنا ان يبين ان التسمية الكلية وهي قولنا لاس من باب الاختلاف نقول  
 لو لم يصدق لصدق بعض ب او فبها الى قولنا كل جرب ليعني بعض جرب الذي هو محال  
 لصدق بعضه فبها فاذا اوردنا رد الحلف الى الاستثناء اخذنا النقص في شيئا  
 من جرب فيجوز ان يكون لنا كل جرب انج لاس من باب او هو المطلوب اعلم ان الحلف  
 لا يصدق من المطلوب انه مبني على بعض المطلوب المعقوف عنه فقد وضع بدل  
 المطلوب غيره فاما نحن انه هو ولفي حلف عليه فان يتم في اعلى ان الشئ الموضوع  
 سابق ولم يثبت ان هو المطلوب نفسه لا لغيره **مسألة** قياس العباس هو ليعني  
 بعض النتيجة او معدومة واحدة الى احد في المعدوم ليعني بعض المعدومة ليعني او معدومة  
 ومستطوع لاجل ابطال العباس مثال في الشرط الاول كل جرب في كل جرب امكن  
 او معدومة في جرب او معدومة ليس بعض جرب افاد امرنا الفرة بالكبرى انج من العباس  
 لاس من جرب وهو لغير الصغرى ولو فرضنا البعض انج بعض الصغرى وفارق هذا  
 عباس الحلف بان هذا يكونا كما عصب عباس مقترن ثم عقد بعد ذلك عباس لغير  
 لابطال معلوم وهو حلفي معدومة في العباس الثاني قبله والحلف عباس مستلزم لاجب  
 ان مقدمة عباس واستغاثت المعامل بالاضاد والناظر في ذاتها الحلف الا  
 البعض **مسألة** قياس الدور وهو ان يجعل المطلوب الذي لنم العباس المتعقد لاجله  
 مع عكس احدي معدومة في ذلك العباس قايما على اننا جرب المعدومة لغيري اما كان  
 وقد الاة المعدومة مارة تكون حينية النتيجة ومارة النتيجة حينية لها وقد نقول  
 في الجدل والمغالطة عند ما يكون احد في المعدومين غير يقينه فيلطف لغير المطلوب  
 صوابه اللطيفة ليعني انه مغاير للمطلوب ثم نقترن به عكس لغيري مع حفظ القيمة  
 ليعني المعدومة والاسم عند تساوي الحدود مثال كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان  
 فكل انسان حيوان كما لو وجد هذه النتيجة وضم اليه عكس الكبرى وهو قولنا  
 كل حيوان ناطق ليعني كل حيوان انسان ناطق **مسألة** قياس العباس هو ليعني  
 في مقدمة القول في العباس اوردنا لتساب عباس وضع طريق المطلوب







تحتذف

ومما يستدل به على الجكن بما وجد في أكثر حضراته وهو غير تام في الدلالة فانه يمكن ان يكون البعض  
 من هذا الملائكة في الحكم الثابت له فلا يثبت الحكم لتقديره في ذلك المجرى والفقهاء استعملوا ارجاء  
 من هذا وهو ما استدلكوا به في جزمي على ثبوته في اخره وتقدمونه الى ما قضي غير ذلك على اطلاق  
 مشترك من ابراهيم وعلى ما تم وهو المستدل على ذلك المشترك ترك ويدينون عليه مشترك في التبر  
 والتقسيم فيقولون ان اوصاف السابعة في اصله ينفون عنها العلية الا المشتركة بالدوران  
 وهو استدلال بالمباينة وجاء اورد ما اذا كان هذا ارجاء من ارجاء لتوقفه عليه مع حيزه  
 ضاذا فان الحكم الثابت في الاصل جاز ان لا يكون معلوما وان كان معلوما لكن العلة على ما هو مجهول  
 عندهم وان كان انفع في عدد فهو لكن جاز احتياج لبرهن منها على العلية او انفسام احد اقسام  
 الوجودين كون هذه علة او كون العلة لحد لا ترتفع مع شرطية المحل وان كان علة مطلقة  
 لكن وجد مانع في الغرض فاما ثبت الحكم في البرهان **باب مباحث الاول**  
 في الذي يفرق العذات من جهة التمايز التقدير العضية اما ان يثبت التقدير او لا والى ما هو  
 الوضاه المحيطة فانها يثبت بقرينة وضاهها بغير عظم ولا شدة بصدقها وكذا بان  
 احدى الحجة على انها لا يثبت بقرينة التمايز من الخيالات حجة وانما هو قنا من شرف  
 والذي يثبت بقرينة على اقسام ارجاء البدييات وهي التي تكفي في الحكم بانها لا يثبت فيها  
 كالحكم بان الحكم عظم من جهة مثل هذه الوضاه اما لا يثبت العقل فيها بغيره قد توقف العقل  
 في الحكم بانها لا يثبت في حد وحدها لانها في النسبة الثاني المشاهدات وهي الوضاه التي  
 حكم بها العقل بقرينة وسط الفوق الضاه مرفق كالحكم بانها في الشمس لحواق النار او وسط الفوق  
 الباطنة فالحكم بانها لا يثبت في حد وحدها وهذا هو معنى الواحد في الثالث الميزان وهو الضاه  
 بالحكم بها العقل لحد ارجاء شاهد في كبر ارجاء او وقع كيميائيا بقيا من فخر انتم في الحكم المشاهدات  
 ومما يستدل به على ان الامر الميزان اتفاقا لما كان جازا ولا التمايز كالحكم بان شرب السم قديما  
 مسبب الذي ارجاء حضرات وهو الضاه بالحكم في العقل بقرينة بعد من انفس كالحكم باستنارة  
 نذر القوم في الشمس بسبب اختلاف التشكلات للقرين البعد وقرين من التبرية والجزر  
 فان هذا لا يوقف على فعل بل هو ان اختلاف الميزان وقد فرق منها بفرق وهو ان السبب

محمد







والثاني الخطابة وما قول اما ان اعتبر كونه حقا او لا اعتبره الثاني لجدل ان اعتبره عموم  
ما اعتبر به وكان كذا وكذا وان لم يكن كذا كذا فهو الشك وما قول اما ان يكون حقا او لا اول  
معا البرهان الثاني هو السفسطة وندرج السفسطة والمشاغبة تحت اسم المغالطة  
فالبرهان ما من مؤلف من مضاميد العبور وهي التقييديات لا فان يبين فان  
التردد في ما يكون ضروريا وكذا ان يكون في انفسها ضرورية او ممكنة فان كونه ضرورية  
العبور عن كونه ضرورية في نفسها فان كان ضرورية في انفسها كانت تباينها ضرورية  
في انفسها وكذا العبور وان كانت ممكنة كانت تباينها ممكنة ضرورية للعبور والجدل  
سائر من المشهورات من الماخوذة من تسليم الخصم من جملة التقريرات وعادة لجدل  
ما الزام او دفع المعنى لجدل اعتم من البرهان بحسب المانع والصورة اما بحسب  
المادة فثلاثة كما ستظهر في المشهورات فقد استعمل في الوجهين موهبا من حيث خواها  
تحت المشهورات اما بحسب الصورة فلا استعمال الاستقراءات فيه فانها من حجب الشبهة  
وهو اتم افعالا فانما استقراء اقرب الى الحد والمحب لولف خمسة من المشهورات  
والسائل يولفها مما قلناه من المحب كما ان صفة لجدل مصلحت وتقبلت فتباينها  
كذلك وقد وقع في الجدل افعالا من المنة من الاضاما اعني الوجهين الممكن والممتنع الخطابة  
ما من مؤلف من الخطابات والعبورات المشهورات في باوي الزايد بحسب المولاه واما  
الصدق فبجدة استعمال العباس والاستقراء والمثيل فيها فانها لجمع فبج حجب النظر وقد  
استعمل العباس العقيم فيها كوجبت الثاني لافطن اساجه فهو اعتم من الجدل وغايتها  
الافناج وسبق بها في تصور المصالح الحريته المدنيه والسحر ما من مؤلف من مخيلات  
لوثر بخيال اسوار كانت صالحة او كلابية وقد نوثر الخيال نفس صدها وقد نوثر  
العرف من المجازاة والقدر لم يعتبر ولا العرف ومنفعته العامة في الاصل بحرية  
المدنيه ورتبا كذا كذا من الخطابة لا لاعدال العباس الى التحصيل اكثر من الافناج  
والمغالطة ما من مؤلف من المشهورات والدميات صدها كذا كذا غايتها

الزوج وعقد قمرات البرهان يتألف من الواجبات والجدل من الممكن  
ما كثر من الخطابة من المياومة والشعر من الممتنع والمغالطة من الممكنات  
والعرف من المولاه ان البرهان سائر من الصلوات والجدل ما عدل صفة والخطابة من الممتنع  
والمغالطة ما غلب كذا به والشعر من الكولف وبهذا ان لغير ان فاسد ان كان الجيم قد  
سفسط في البرهان استنتاجا امثالا **س** لحد ما ويطر في البرهان على الشبهة  
في العقل ولا منه عند سلطان فان كان على كذا في الخارج ارضا هو البرهان المتيقن والافناج  
ثم ان كان معلولا لوجه الحكم في الخارج فهو لا يبل وما اول الحق ما علم هو صانع على  
اصفا قد بالتشكيك واعلم انه قد يكون لراوطة معلولا لوجه الاكبر مطلقا ويكون على لوجه  
لراوطة في راصفة وعلى وجود الاكبر انما يكون على وجه في المصغرة في موضع اخر ان لا  
يكون للاكبر وجه في راصف والثاني ان يكون على لراوطة على له انما وجد **س**  
في شرط المعدادات وسان المطالب المعدادات بحسب ان يكون يقينية فان اليقين  
انما يتفاد من امثاله وان يكون اقدم من تباينها عند العقل معني انها يكون اعرف منها  
لمكون عللا للصدق يبق بها والافناج محصل لراوطة استنتاجا لحد ما من البرهان  
لم يجب ان يكون اقدم بحسب الطبع وجب ان يكون المعدادات مناجية النتائج معني انها تستل  
على محركات لادامة لمرور عايتها والذاتي ملينا ما وجد في حد الموضوع كاسوان الماخوذة  
في حد لوان ان لا الممتنع او وجد الموضوع في حد كالا فطيس في قولنا اذن فطيس  
حين يقال فطيس انف (و) تقعر الذي يوجد في حد جنس الموضوع كالتاقيس  
على الفرد فانه يوجد في حد العدد فيقال التاقيس هو العدد الذي لا اجمع فافيه من العوا  
لم يكن له مساو له او وجد في حد معروف الموضوع كالمفرق للبصر المجرى على لاصف  
عن حشاشا بصر فانه يوجد في حد اجمع الذي هو معروف من لراوطة او بدل المفرق  
للبصر جسم موصوف بالبيكن او يوجد في حد موصوف جنسه كذا به الزوج المجرى  
على عدد معين والزوج جنس لكذا العدد لانه ينقسم اليه الى عشرة والعدد موصوف  
للمرء موصوف بتحدد الزوج الزوج عدد زوج بعد ربيع لوانت به واطلق على



لجميع اسمها الذي انما ضاقت موضوع الصناعة او شئ من موضوع الصناعة فلا يكون غريبا  
 وما لو غدت في حده جنس موضوع الميكلة التي مطلب في ذلك العلم نسبة محمولها الموضوعاتها  
 فان كان ذلك الجنس اعلم من موضوع الصناعة لم يستلزم موضوع الصناعة الا متحققا  
 وما خرج من موضوع الصناعة فلا يقتد به واما لو كان خارجا عن موضوع الميكلة  
 وليس خارجا عن موضوع العلم لم فلا تغد في حده موضوع الميكلة بل جنسه او ما هو  
 اعلم لكن يمتنع ان يكون موضوع العلم وهو ما يدخل في البرهان انما هو في الموضوع  
 لا في رتبة فان الموضوع منها لا يفرق ويستحيل ان يكون في حده المحمول انه عدد فيقسم  
 المتساويين فقد احدث العدد الذي هو موضوع الحساب في حده المسئلة فهو ما يدخل في البرهان  
 ويجوز ان يكون المفردات ضرورية اما بحسب الذات او بحسب الوصف لكونها تكون مشروطة  
 عامة لان المحمول على شئ بحسب ضروره وهو المحمول المناسب ورتبا لا يزل في ذلك الموضوع عاملا  
 عليه حال كونه موضوعا ورتبا لا يزل فان المحمول فيسبب ما ساء في المحمول الفصل يزل  
 يزل وان يزوج ذلك الفصل واما المحمول بحسب الجنس فانه قد لا يزل يزل في ذلك الموضوع  
 وهو انما يخص بالمطالب الضرورية وبحسب ان يكون كلمة وهي التي هي مرادها على جميع  
 ما ساء في جميع مواضعه خلا اذ لما انما السبب ليعلم من الموضوع كالحساب  
 على برهان فانه انما يحل عليه بدل ليطه اعموان ولا اخفى كالتا شق على الحساب  
 فانه انما يحل عليه بدل ليطه لونه انما يكون محمدا على بعضه كالم على كلمة وهذا اخفى  
 بالمطالب الكلية ووفق من المفردة الاولى لينة ومن التي محمدا اولي ان لا يزل مع التي  
 تكون الحكم فيها متوافعا على بعض الطرفين من غير ان يطلعه اخرى والماتنه قد تفرقت  
 على مساوطة **س** ليعرض الذاتية عن الخاصة بالتزوج التي وجدت انما كانت  
 اعراضا ذاتية له لانه لا يوجد في حده ما وهي اعراض ذاتية لجنسه لانه بنفسه  
 لو غدت في حده ما وحين العرض الذاتي قد يكون عرضا اما للموضوع فقط كالربع الذي  
 الذي هو جنس الزوج الذي وكل واحد منها عرض ذاتي للعدد وفي هذا المثل فظهر  
 وقد يكون عرضا اما لجنسه ايضا كما ينقسم لمتساويين الذي هو جنس الزوج فانه

فانه ليس عرضا اما للعدد فقط لانه لغد في المقادير الجنس الذي هو انهم **س** من المحمولات  
 للاولية للمقومة للماتية ما هو خاص فالحديث والفضول المساوية ومنها ما هو غير خاصة  
 كما لجناس وضواها فالجنس القريب اولي عن خاص من المنزلة والبعيد عن اولي والخاص  
 والحديث اولي خاص من المحمولات العارضة ما هو اولي خاص كحال انما المثلث للمثلث ومنها  
 ما هو اولي عن خاص مثل كون الزاويتين اللتين من اية لحدق مساويتين بقا لمتساوية فانه اولي  
 للخط الواقع على خطين اذا صدرت ذاتهما المسائل متساويتين للخط الواقع على  
 خطين اذا صدرت خاصية مثل الداخلية وليس لخاص الحدبا وهذا الخط وان كان داخلها  
 بالذات لكنه متساوي من موضوع من اعتبار **س** المطالب البرهانية قد يكون ضرورية  
 كحال الزوايا المثلث وقد يكون مركبة كالبرهان للمساوية وقد يكون وجها لمتساوية  
 للغير وقد يكون للمكانات موضوع من الاعتبار فيدرج تحت الفروضيات في ذلك الا ان  
 المطلوب هو ان كان الحكم والمبرهن بمتن كل نصف مما يملك ويورد منها مساو هو  
 ان المنطقية لا تقول على ان الصغر لطلقة مع الكبرى الضرورية منه ضرورية  
 كما في قولنا كل انسان فاضحك وكل فاضحك فاطلاقا ضرورة وبحسب **س** انما  
 استلزم اذ لم يفسر الى مجرد موضوع الصانع وفي كتاب البرهان لما كانت  
 الماتية معتبرة فلا سالف منها فاس على المطالب الضرورية لان وجه الفحص كذا كانت  
 هو المفيد للعلم بالنطق كان الحكم بالنطق حالة زوايا كذا انما الحكم بوجه الفحص  
 لكنه انما لا يتفكر من المستلزم اعطاه الحكم بل من العقل العقل انما حكم به  
 لينة اذا استدل على العلية المجردة المتقارنة لكل شخص وهي كونه ناطقا ويلزم  
 من ذلك ان يكون الحكم بكونه ضاحكا كالم الحكم بكونه ضاحكا ناطقا ولو فرض لفحص  
 لزان علة سعي النطق كان الحكم في الصغر على كل انسان انه ضاحك لينة نظرا الى  
 تلك العلة كانت الصغر ضرورية **س** المطالب البرهانية لا تستدل على اللغات  
 فان الماتية لا يعلم الا بعد معرفة اجزاها التي هي موضوعات لينة لينة الماتية  
 عن معلومة بالحققة بل باعتبار عارض كما يطلب المحمودة للنفس والاني ان يكون  
 المطلوب ابواب علة الذاتي ذاتي لغو كما يقول لزان حيوانا واحمولا





ان المطلوب منها مدان على ثبوت الحقيقة للانسان وقد نازع في هذا العقل المتأخر انما  
نراة فلان المطلوب ليس هو ثبوت الحقيقة بل هو عرض الشيء واما الثاني فلان المطلوب  
لو كان هو الحقيقة لم يكن المحذور اما اننا ولان لو كان المطلوب هو الحقيقة كانا الفاعل  
منتجا وليس كذلك انما يصح صدق برأسه على ما صرح **المطالب البرهانية** لتجمل  
ان يكون حقيقة متغيرة لان المعدمات الناجمة لها لا بد منها من الاشياء المتغيرة فلان  
يعتبر الصدق بكونه غير متغير ونحن قد قلنا ان البرهان انما ما آت من المعدمات  
البسيطة وفي هذا انظر على انهم قد اعترفوا باستعمال الفضائل الاربعة **ب**  
اقتناء المطالب بل ومار لم يستلزمها على امرنا كما جعل منه سبيل مطلب به نسبة الوجه  
الى الماهية ومنه قرب مطلب منه نسبة وجهه شيها واما ما فقد مطلب به نفس الماهية  
وجواب باختلاف القول في جواب ما لم يحد ولا الباقية وعند المضطرب بالزموم  
وقد مطلب به ماهية مفهوم باسم كقولنا **المطلب** والاسرار بهذا الاطلاق السؤال عن  
منه باسم والا فانه لغويا بل الماهية التي دل عليها ذلك الاسم فهو سوال عن تفصيل  
مدلول باسم ارجا في والمطلب الاول من مطلبين ما سأل عن مطلب بل السطح و  
الثاني سأل ما لم فقد مطلب العلم في الصدق لا غير كما يقال لم كان المبدأ ولهذا  
وقد مطلب به علم الوجه كما سأل لم حذب المقتضى طيب ومن المطلبين كذا وان  
ومن لم ومن داني وبتفني عنها لم مطلب هل المركب **المطلب** في اجزاء  
العلوم هي ثلثة الموضوعات والمباني والمسايل موضوع كل علم ما بحث فيه عن  
عوارضه الثلاثة كالمقدار الهندس واختلاف الموضوعات سبب في اختلاف العلوم  
ونمازها واختلاف الموضوعات قد يكونا باحتماله وقد يكونا بالعدول عن العلم ان الموضوع  
قد يكون شيئا واحدا على الإطلاق كاعداد الحساب وقد يكونا لعدول على اقسام عارض  
اما ذاتي كالجسم المتغير الطبيعي او غريب كالكرة المتحركة اعلمها وقد يكون اميما  
كشمس ومثل هذا انما يكون موضوعا لعلم واحد لانه انما سبقت عن مابه المناسبة هو  
بما سأل انما في ذاتي كل علم والسطح والجسم التعليمي المشاركة في المقدار

ما خلا

اذا جعلت موضوعات الهندسة واما في عرضي كما لا جعلنا موضوع العلم بل  
برهان واجزائه واحواله وادوية ولواغديته لشاركتها في كونها موضوعا الى صحة التي هي  
الخاصة قد يكون موضوع علم اعم من موضوع علم اخر كحقيقة ان يكون البرهان  
كالمقدار الذي هو جسد من موضوع الهندسة فانه جسد الجسم التعليمي الذي هو موضوع  
المجتمعات والذي موضوعه خاص بهذا المعنى فالحق النسبة الى العلم الاول وحرر منه  
او قد يرا بان يكون البعد بامر عرضي وله اسما ثلثة الاول ان يكون الموضوع في العلمين  
والثاني لانه وضع مطلقا في العام ومقتد بعارضه الخاص كالاسم مطلقا لعلها وراكس  
المتحركة لعلها الثاني ان يكون موضوعه يشتمل على موضوع العام عرض عام لموضوعه الخاص  
كالوجه الذي هو موضوع الالتيات والمقدار الذي هو موضوع الهندسة الثالث ان يكون  
موضوع العام جسا لموضوعه الخاص بعد عارضه ويجمع فيه العلمان الحقيقي و  
المقدور كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة وهو جسد المخطوط المفروضة  
في سطح مخروط وهذا النوع له اخذ مقتد بعارضه كان موضوعا لعلم المناظر  
فان موضوعه هو المخطوط المفروضة في سطح مخروط الهندسة المتصل بالبصر فنفيد  
الهندسة المتصل بالبصر صارت موضوعه واعلم ان العلم الخاص من الفهم الاولين  
و اختلاصت العام ولا يكون جزءا منه واما الثالث فانه اولي الدخول تحت العالم الجاهل  
العظيمين فيه لكن الخاص منها لا يكون جزءا من العام لانه لم يوجد الفهم من حيث  
هو جزء من الجنس بل اخذ من حيث عرض له عارضه وقد لا يكون من الموضوع عارضه  
وهو على اصام الاول ان يكون الموضوع شيئا واحدا لكن وضع في بعد العلمين  
مع جسد وفي رفرع فيدفع الاول كاجرام العالم له اخذت من حيث العلم كانت  
موضوعا للهندسة ومن حيث الطبيعة موضوعا للسياور العالم من الطسق وفي مثل  
هذا قد تنفق اشكالا لبعض المسائل في الحدود فكون موضوع المسئلة ومحمولها  
في العلمين وهذا لكن البرهان يختلف كما ستدرك في هذه من على ان الارض مستديرة



















وما في قوة العقل على الحد فانا لو احلنا الفقه كل او بعض كذا في العقصة والكل على الطسقة بجهة ان نذكر  
 في العاصم اذا كان في قوة العقل على الحد كذا لانا ان جعلنا ذلك جودا ان جسم فان الفقه كل او بعض  
 اذا ان حلت على الصغرى الكذب ملك الخامس مولانا كل ايقظ ان كل شيء ايقظ ملك السادس مولانا  
 الهبوط في الوقع كونه معدومة ومع ما عتبار ذواتها بالنقل وقوتها بالنسبة الى العود لغير فنهنا قد اخذنا ما هو  
 محمول على الشيء حلا عرضيا مكان ما يستمر ومن هذا الباب بعد العدم والمملكة مكان العلب والاحباب  
 فانه اخذ سببية الشيء كذا في الساب مولانا بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية والاولا  
 شي من الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية ونعكس فلا يمتد في الجهات الى غير النهاية وهو مثال  
 والجواب ان الحد ان اخذ بحال كان كذا ما ونقيضه حق وعكسه حارق وان اخذ بحال النقص ونقص  
 عدم النهاية بالنقل كان ايضا كذا في فترنا المعنى الصلوق وهو ان المتكلى الى حد لا يمكن جافه فان  
 العصية صلافة ونقصها كلاب وعكسه الصلافة ومن هذا الباب ما بعد ونه في المثال  
 في اجتماع النقيضين وهو قول القائل كل كذا في هذه السلكية كلاب فانه ان كان صلافة النعم لاجتماع  
 النقيضين ولذا لان كان كذا في الجواب ما ذكر بعض المحققين وهو ان الصدوق والكذب انما  
 لعضوان الحد خبر غار المخبر عنه حتى يحقق المطابقة وعدوها اما ان اخذ المخبر المجزئة لم يصرفه  
 المطابقة وعدوها معنى الملكة بل معنى القلب فلما صدق الصدوق والكذب فيه فلا بد ان ذلك الخبر  
 لصدق عليه انه ليس لصدق الكذب بل انهم من سلب لعضوا موت ليعرفنا لعل في هذا  
 الموضع انما كان لانه حكم لعضو الصدوق والكذب لما لا عرضان له بسبب عرضها لما هو  
 نذره من باب سوء اعتبار الحد اقول وهو ان القاطع في هذا انما هو من  
 باب اخذ ما لا عرض كان بالذات فانه اما لا ذكر في هذا الفن ونفطح الكلام منها  
 لم تستعمل العقل بالعش في الطبيعي حامدين الله تعالى مصلين على محمد النبي  
 والى الطامدين

لم المنطق الغني هو عزه للاسود

كتاب  
 الغنى الباطن في الطب من  
 الاسرار  
 الحسنة في العلم العقلية  
 الحسنة في العلم العقلية



بسم الله الرحمن الرحيم  
 قد اجمع راسا على ان نقول في العلوم المتقدمة خالدين العلوم الطسعة اذ هي اجزى لربها  
 بالنسبة لنا فاننا نذكرها من اجزاء اولها ثم نكمل منها الى المعقولات اذ كانت في فطرنا  
 بادرار المعقولات التي هي في الجواهر والاشياء المادية بالحواس انا من اجسامها وادراكها  
 فاعلم بها معنى ان ساقم على العلم للمفكر بالبحث عن احوال المحرك عن المانعة وعلاقتها و  
 موضوعه في الجسم الطبيعي من حيث الحقبة الغيرة التي هو اما الحركة او السكون وفيه معالاة

**المقالة الاولى في علم الهيئة**

وفيه مباحث **براهين** في اجزى الذي لا يخفى اخلو الناس في تركيب الاجسام وبما ظاهرا فعال  
 عدم انها مركبة من جود لا يخفى فعلا وفرضا وهي مناهية ورتبانهم اخرون انها غير مناهية وما  
 لغو ان انها مركبة من اجزاء اصغارا لا يعبر القسمة النعلية وان قبل القسمة الفرضية او الوصلية او  
 الواحدة باختلاف البراهين في هذا السبيل لمقر اطيس وفيه جهل حكما ان الزعم  
 من اليهود والصفوة ومساكن البحث عنهما وقال بعض المسافرين ان الجسم بسيط في نفس  
 سلكه كما هو بسيط عند حش وان الحدوث عيان عن الجسم البسيط وانفق بهوا وجمود  
 حكما وعلى ان الجسم ان كان غير صلب من اجزاء معدانية الا انه ينقسم اليها قسمة لغير  
 نهائية ولكن صدم حج فلنا عليها منقول اما اذا هون الى الف اجسام من اجزائها  
 براخراد فعدا مستند لولا وجود احد ما ان الحركة مضممة الى اجزاء لا يخفى ان الزمان  
 كذلك فان الماضي والمستقبل من الزمان معدومان فان لم يكن للزمان وجود لم يزل عدم الزمان  
 مطلقا واما ان غير منقسم والالكان بعضه ماضيا ومستقبلا فلا يكون الزمان حاضرا وهذا  
 حالف فالقدر الموجود من الحركة في الزمان ان كان منقسما انقسم لان والالزم جوده  
 للحركة لا يجبر ان يبعد لان لا يحصل جوده لغير عقبيه فالعدد المسكون في تلك الحركة  
 ان كان منقسما انقسمت الحركة لانقسامه فان الحركة الى نصفه نصف جمع الحركة فسلم

الاجزاء  
 في اجزى الذي لا يخفى  
 في اجزى الذي لا يخفى  
 في اجزى الذي لا يخفى

فلم يجد جزءا لا يجزأ من المسافة ثم ملأه جزءا الى ان يقطع المسافة النقطة ان فاصدا  
 هذا المطلوب وان كان عرضا فحاصلها ان انقسمت فاصدا فانها لا يجزأ لاجزاء ان يكون عين  
 الخاف في المحل للفرق المستم لان يقال انها حاله في المجموع من دون احوالها لاجزاء لكتبه  
 معلوم البطلان **الباب الثاني** في السطح المسطح اذا وضع عليه كرة حقيقتا لا قسمة فاق  
 الملافة بالخط بقضي قطع الكرة فاذ خرجت عليه لافته بنقط متساوية فتركب الكرة و  
 السطح منها واما فرضه في طرف خطه على خط حتى انهاء السطح ان كل جسم  
 فلا بد له من اجزاء معدانية فانه متصل وقطر متصل فله طر فان ذلك الاحوال ان كان مناهية فهو  
 المطلوب وان كان غير مناهية لزم منه محالات لعداها قطع المسافة المسافة في  
 زمان غير مناهية وان المحرك لا يقطع الا بعد قطع لجزءها فلو كان غير مناهية كانت زمنية  
 غير مناهية واما ان عدم الحق السطح بالسطح فان البطح لا قطع جيزة ان لم ابتد الزرع نارا  
 قطع ذلك جيزة بكرة البطح قد قطع لغو والثما عدم حصول المعدار من المؤلف وال  
 فلهذا خذ من انكشور الغير مناهية لجزء مناهية ثم يضم طولها وعرضا وعمقا فان لم يزد  
 مقدارها على مقدار الواحد لزم ما بيننا وان زلا فله نسبة الى المؤلف مما لا مناهية  
 نسبة مناهية الى مناهية في المقادير لكانت جازية لجزء اعنى لا مناهية الى مناهية  
 وهو باطل بالضرورة ورابعها مساواة انقسام الجبل للخرولة ورايا جعل هذا العجب  
 مستند ابله في ابطال مذهب القائلين بكون الغير مناهية الخاسر براسد ابل  
 بالبرهان الذي ذكره اقليدس على وجه اصغر الزوايا الحادة فانه يدعى وجه الجيزة و  
 واجبه الفرق القابل ان تتركب الاجسام من الاجزاء التي لا مناهية ان ولو كانت وجه  
 احدا في الجسم مستطلا بالبراهين الاية انقسام الجسم الى لانه مناهية كانهم لخذول  
 الشئ التي ينقسم اليها الجسم فمعلوم جيزة او اعادوا عن الوصلين الاولين من الزمات  
 الفرق برادول ما بات الطفره وعن الماثل بالداخل والدم الفرق لاول مجموع  
 التفكير في الرعي المحركة فالزعم والعذر ان المحركة ان باطلان اما الطفره فانه لا بد  
 فها من المدور على الوسط واما القدر اخل ما بالعضى بالالف اجسام من الاجزاء وعلى

اعنى ان السطح  
 المحرك دون التربة

القصير

ومعروف



بعد من انقسام الحركه انما هو بالعرض بل من شئ واحد متصرفا فانه يجب ان يكون له اقسام  
 فالاطلاق منها من دعوى احد ما ان النقطة امر عدمي لانها فناء لخط وان كان العرض  
 يجب ان لا يحد له كنه يسمي في جمع لجزائه فانه ليس يبين ان الحركه المجموعه حاله لجزائه  
 ذلك المجموعه او في احد ما اما الثالثه فالمنع من وجوه كرهه وسطا ملاقين ثم مع القسمة المنع  
 من اسكان حركه الكرهه على السطح ثم مع القسمة لحد الحركه انما يكون في زمان فالكوهه حال الحركه  
 يكون ثامنه للسطح في زمان والماسه في الزمان بالخط وانما يكون الماسه بالنقطة حال الثبات  
 والشك في اوفى حاله التدرج لان قسمة ان الماسه في زمان انما يكون بنقطة ومنه ان الكرهه  
 يكون ماسه للسطح في انات متعاقبه حتى يكون ماسه له بنقطه متعاقبه فان هذه  
 مواد المسئله بل ان الامات المفروضه اذا انحلتها ازمته كذا النقطة المفروضه  
 انما يفرض لفا كانت اطرافها خطوط فاصله بين نقطتين منها واما الحجة الزاوية  
 فانها في غاية المنع فانه ليس قسمة ان الاجزاء الفرعية الموجودة في العدد كحالة في الفعل  
 حتى يكون ما ذكرتم واحدا فكم يكون المادة الجبلية الحركية في الانقسام فانه حق لكن السقيع  
 ان يقال ان تلكه جنة ارسادية لعل في العدد او نحن لا ندرك به واما الخامسة فانها  
 مخالطة فان اقليدس برهن على وجهه رادته من اصغر الزوايا الحادة من التي يكون من  
 خطين متقيمين ولا بد من ان يكون اصغر من كل زاوية مفروضة سواء كان خطا  
 مستقيما او غير مستقيمين ثم قالوا بالفرق الثاني بدنا وطلد ان مركب الجسم من الاجزاء  
 فطلد على حكم بالثامنه لم كف من من جود الجسم القيمة تكتبه فما انقسم اليه هذه اواره  
 على المرافعة ايضا في حجة برادل واما في حجة البانية فساوطة بالثامنه فان  
 انقسام الجسم لفا كان عن وارف عند حدة المازم ملاك على ان قوله لفا انقسم الجسم  
 الى اجسام مركبة منها لا يتخلو عن ضعف قد سلف بيانه ثم ان الشئ نقل عنه ان تلك الاجزاء  
 متساوية ومساوية للجميع في الطول والاسكال والاسكن ان المتساويات متساوي  
 في العود فاذ ارجع على المفضلين ان يقال الواقع لا ينبغي حجة على المفضلين ان يقال

م

اجتنب

هو

الذي هو بالبرهان

بعد من انقسام الحركه انما هو بالعرض بل من شئ واحد متصرفا فانه يجب ان يكون له اقسام  
 فالاطلاق منها من دعوى احد ما ان النقطة امر عدمي لانها فناء لخط وان كان العرض  
 يجب ان لا يحد له كنه يسمي في جمع لجزائه فانه ليس يبين ان الحركه المجموعه حاله لجزائه  
 ذلك المجموعه او في احد ما اما الثالثه فالمنع من وجوه كرهه وسطا ملاقين ثم مع القسمة المنع  
 من اسكان حركه الكرهه على السطح ثم مع القسمة لحد الحركه انما يكون في زمان فالكوهه حال الحركه  
 يكون ثامنه للسطح في زمان والماسه في الزمان بالخط وانما يكون الماسه بالنقطة حال الثبات  
 والشك في اوفى حاله التدرج لان قسمة ان الماسه في زمان انما يكون بنقطة ومنه ان الكرهه  
 يكون ماسه للسطح في انات متعاقبه حتى يكون ماسه له بنقطه متعاقبه فان هذه  
 مواد المسئله بل ان الامات المفروضه اذا انحلتها ازمته كذا النقطة المفروضه  
 انما يفرض لفا كانت اطرافها خطوط فاصله بين نقطتين منها واما الحجة الزاوية  
 فانها في غاية المنع فانه ليس قسمة ان الاجزاء الفرعية الموجودة في العدد كحالة في الفعل  
 حتى يكون ما ذكرتم واحدا فكم يكون المادة الجبلية الحركية في الانقسام فانه حق لكن السقيع  
 ان يقال ان تلكه جنة ارسادية لعل في العدد او نحن لا ندرك به واما الخامسة فانها  
 مخالطة فان اقليدس برهن على وجهه رادته من اصغر الزوايا الحادة من التي يكون من  
 خطين متقيمين ولا بد من ان يكون اصغر من كل زاوية مفروضة سواء كان خطا  
 مستقيما او غير مستقيمين ثم قالوا بالفرق الثاني بدنا وطلد ان مركب الجسم من الاجزاء  
 فطلد على حكم بالثامنه لم كف من من جود الجسم القيمة تكتبه فما انقسم اليه هذه اواره  
 على المرافعة ايضا في حجة برادل واما في حجة البانية فساوطة بالثامنه فان  
 انقسام الجسم لفا كان عن وارف عند حدة المازم ملاك على ان قوله لفا انقسم الجسم  
 الى اجسام مركبة منها لا يتخلو عن ضعف قد سلف بيانه ثم ان الشئ نقل عنه ان تلك الاجزاء  
 متساوية ومساوية للجميع في الطول والاسكال والاسكن ان المتساويات متساوي  
 في العود فاذ ارجع على المفضلين ان يقال الواقع لا ينبغي حجة على المفضلين ان يقال



الا ان في الوجود والاعلم ان لنا في بعض كلامه من انظر ما في قول الفرق لاول ان لا يحسن  
 اليهم لو كانت غير متناهية كانت اليافد للثانية معطوفة في زمان غير متناه ان لا يردوا  
 به عدم التناهي في المقدار فهو غير حليم وان لا يردوا به عدم التناهي في ارجاء فهو غير  
 راضع فان اليافد المتناهية المتعددة كانت على الامانة من راجع او كذلك المقدر  
 المتناهي في اليافد من الزمان وانهما في ذاته اشتمل من راجع او على الامانة في وقت  
 جزء من اجزاء المسافة معادل لكل جزء من اجزاء الزمان وقد لهم ان المدلف من المتناهي  
 له فيبه الى المتناهي غير المتناهي وهي نسبة رافعة الى افرار مخرج انما فان التنبه  
 انما يجب ان يكون محفوظ من المتناهي القدر غير المتناهي ليراد ومن المتناهي هو القدر  
 المتناهي في راجع او لا يثبت اجزاء او لا يحفظ على ما كانت عليه مترتبة في عملية متناهية حتى  
 تزيد المعدل من اقلها الى اكثرها في راجع من راجع من التناهي لا ينفصل التنبه  
 محفوظ لعدم بخار براد كنه المسازم لعدم زيادة المعدل فلا يمتنع ان يتناهي  
 في اقل التناهي اذ لا وقول الفرق الثاني في الجواب عن حجة اصحاب الجبر  
 وهو ان العرض قد يحل في محل تقسيم وان كان غير متقسم فانه لا يخلو من راجع فان  
 المحل الذي هو متقسم الى راجع او لا يخلو اما ان يكون قد حصل عند اجتماع راجع او راجع  
 مفاع في راجع او راجع عليها او لا يكون فان كان الثاني وجب ان يكون حاله  
 في راجع او راجع او راجع وان كان قد حصل عند اجتماع راجع او راجع فاما ان يكون متقسم  
 او غير متقسم ولعمل البحث فيه واحد جوابهم عن الحجة الثالثة لاولئك القوم راجع  
 قد سلموا ان السطح ملاقي للثقب بالنقطة فتعد حسنة تلك النقطة ان كانت جزءا  
 ثقب المطلوب وان كان عرضا فكنى ان سال ان العرض ملاقي لراجع وهو غير مدله  
 فان كل ما ملاقي عرض وكان عرضا فانه ملاقي لراجع فان كان ملاقي به محله وطرف  
 ملاقي به لراجع لم يكن كلف كن وجعل عرض متوسط من جميع فاذن ان لا تلت النقطة  
 عنه ما وجب ان يكون محتها ملاقي للسطح لكن البرهان الهندسي قد علم ان اللاقي

قد علم  
 ان

لا يسلط

للسطح من الترق في غير متقسم شمس الجبر وانما طه لنا في هذه المسئلة لكونها من ايسر الترفعة  
 التي من عليها مطالب كشيء **المتناهي** ان لفظ الحركة وان كانت مشبهة  
 عند الناس كشيء تعرفها لا يخلو من تعسف لحقا وحسقا وقد حدثت حدوده فحول  
 احدها ان الحركة هي الخروج من التوق الى الفعل على التدرج او يسيرا اولاد فقه وذلك  
 ان الخروج الى الفعل قد يكون دفعة كخروج الصور من الفناء وقد يكون على التدرج  
 كالحركة وهذا التعريف لا يخلو من فساد فان الحصول على التدرج او الذي يكون يسيرا  
 انما يعرف بعد معرفة الزمان ثم الزمان يعرف بانه مقدار الحركة فلهذا لا بد من راجع  
 بعض المتناهي عن هذا بان الحصول لا دفعة ليس هو نفس الزمان واما ما لم يزل الزمان  
 ولقد رازم الشيء مكان الشيء غلط وهذا التعريف فاسد فان الحصول لا دفعة وان كان مفاعلا  
 للزمان لكنه لا يمكن الخروج الا بعد هذه الدفعة التي لا يصح ان ياتيها الحصول ان وراي  
 هو طرف الزمان والزمان مع ذلك الحركة فلهذا لا بد من راجع المتناهي ان الحصول  
 لا دفعة لغرض السيل نفس الزمان لا يكون من المبدأ الذي منه الحركة والمتناهي  
 التي السيل الحركة بحيث اني قد يفرض الوسط لا يكون المحرك صله ولا يجل فيه وهذا المتوسط  
 هو صفة الحركة وهذا التعريف اكثر اخلا لا من اقل فانه قد اخذ في العمل والبعد وساد  
 امام القليلة والبعدية راجع في راجع غير راجع منها سوى البعدية والبعدية الذاتية  
 فكون قد اخذ الزمان يعرف الحركة فكاه بالزمان مشتركا واذن فان هذا التعريف قد اخذ فيه  
 التناهي مبدأ الحركة ومتناهي الحركة فقد اخذ في تعريف الحركة نفسها وكذا كذا الحركة  
 في التعريف وهو لا يعرف الا بالحركة واذن المبدأ والمتناهي لسان حالين الحركة  
 المتكئة الا بالتوق فان قيلا بالتوق حرجت حركات المقتضية واذن المبدأ والمتناهي  
 بالتحرك وان اطلقا كان اللفظ مشتركا في التوق لا يخلو عن عدم خلا اشتراك بعض  
 من العم والوجه ولقد لافناط المشتركة في حدوده متناهي عنه الثالث ان الحركة  
 كمال اول لما بالتوق من حيث هو بالتوق فان الساكن كونه في المكان الثاني بالتوق

اعلم

وكل الوجود انما  
 متوقف على حصول  
 الوجود والاراد  
 لا يعرف الا بالوجود

ممتد

الحركة تعاد الى الوجود العلوي  
 العلوي الى الوجود العلوي



هذا هو الحق  
في كل وقت  
والوقت  
هو الذي  
لا يتغير

ما وجد له حدود المبدأ الفرضية كونه كان ذلك الكون حاصل بالافرض كاتى  
حصول الحد في المبدأ بالافرض بالخروجها عن الشخصية كذا كذا في هذا الكون وله  
كانت حدود هذا الكون حاصل بالافرض بالانقسام الى اقسامهم فكان ان حصل له غير  
ان طبعه ومن انهم ما احتاد نفس كذا **مسألة** اخلاف الناس في وجوهها فافقوا  
شبه النفاة انها ان كان موجهة فاما ان قبل الفتح فاما اوله والثاني بل من جهة  
التي لا تتغير او لا بد من عدم الحركة لانها لا تخرجها في الحال ولا لا تقسم  
الحال لانقسامها الماضي والمستقبل فمدرجاتها فالحركة معدومة والجواب **عند**  
ان الحركة ممكنة لانها لا تخرجها في الحال ولا لا بد من عدم الحركة لانها لا تخرجها في الحال  
فان بانقسامها الجبريد في الماضي والمستقبل معدوم ان لا بد من عدم الحركة لانها لا تخرجها في الحال  
فمن حق ولا فهو من جهة **مسألة** تعرض صاحب المعبر على الحركة المتعاقبة ما انما ان  
يكون عبارة عن الماينة الاولى اعني النافذة او عن زوال الماينة الاولى او عن  
بجودها لا تميزها عنها وعن الزوال او راء لان باطلان ولا لا بد من عدم الحركة لانها لا تخرجها في الحال  
وان كان في الثالث باطلان لان الزوال بعد من الحركة عند كم موجهة وكذا كذا  
لما استثنى ما في الاول منقوذة حال حصول النافذة فلا يفتقر لغيره فلا يكون سببا  
وكذا كذا **مسألة** واجاب بغيره بان الماينة الاولى كانت حاصله اوله ثم بعد  
ذو حصلت الماينة النافذة فالماينة الثانية حاصلها في ولا بد من عدم الحركة لانها لا تخرجها في الحال  
حصولها دفعة واحدة كذا كذا **مسألة** واجاب بغيره بان الماينة الاولى كانت حاصله اوله ثم بعد  
كان لا دفعة واحدة كذا كذا **مسألة** واجاب بغيره بان الماينة الاولى كانت حاصله اوله ثم بعد  
الحركة الى شدة احد المحرك ومفادها وانما هو من محل ولا بد من عدم الحركة لانها لا تخرجها في الحال  
الشرع من كل جهة ولا لا كان معدوما فكن **مسألة** آية الحركة الموجهة فمدرجاتها

كان لا دفعة واحدة كذا كذا **مسألة** واجاب بغيره بان الماينة الاولى كانت حاصله اوله ثم بعد  
الحركة الى شدة احد المحرك ومفادها وانما هو من محل ولا بد من عدم الحركة لانها لا تخرجها في الحال  
الشرع من كل جهة ولا لا كان معدوما فكن **مسألة** آية الحركة الموجهة فمدرجاتها

حصوله فمدرجاتها كذا كذا **مسألة** واجاب بغيره بان الماينة الاولى كانت حاصله اوله ثم بعد  
الحركة الى شدة احد المحرك ومفادها وانما هو من محل ولا بد من عدم الحركة لانها لا تخرجها في الحال  
الشرع من كل جهة ولا لا كان معدوما فكن **مسألة** آية الحركة الموجهة فمدرجاتها



بالفعل ما كان من كل وجه استحالة تحركه انما لان الحركة طلبها اذ ايعلام فكونه المتحرك  
 بالوقت من حيث فناء الماء وقد فرض بالفعل من كل وجه هذا فالحركة في التحرك شتلت  
 على قوة وفعل فوجبه لغيره اذ اعملة ولست الحركة صورية مقبولة في الجسم انما  
 عرض واجبه لا يتوقف على غيرها ولا يراها يعرض للجسم بالفعل ولا وجهها في ان الحركة لا وجه  
 انما هي بالفعل لا بدع ما هو ابتداء لانها فانية اجزاء افككت بقية ما هو موحده  
 فقد ظهر من هذا ان الحركة هي الطبيعة اعني جبهة الحركة هي القوة التي  
 السان المحرك فان الحركة لم يوجد حركته لا بد له من جسم ولا بد ان يكون  
 سببه هو الجسم من حيث هو وانه اذا امت الحركة بدوامه بل كان كل جزء مفروضا  
 من اجزاء الحركة يدوم بدوام الجسم ومع دوامه لا يوجد معاقبه فلا يوجد الحركة وان  
 راجعنا في متناهية في احميتية في قدام الحركة وكان يجب تشابه حركاتها لاسلام  
 التساوي في العلل التساوي في العلل لا بد من العلل ان طلب مكانا متغيرا  
 سكن عنده وان لم طلب مكانا احتضا صله بجبهة من جهات فيتحرك الى تلك  
 او لا يتحرك ولا ينتفض بعض هذه الطبيعة الشائنة فان الطبيعة لا تعني لذاتها  
 الحركة ولا لغيره دوام الحركة بل ان لا يحصل حركة بل انما تعني الطبيعة الحركة عند  
 خروجها عن الحالة الملائمة الى الحالة الغير الملائمة ثم هذه الغير الملائمة وشراب  
 هذا الوصول الى ان تكون التي تصل اليها المتحرك على سبيل القطم والبيحد مما  
 فصل الوهم وان كانت الميافة والحركة في راعيان موصولتين فكل الحركة لغيره ثابت  
 هو الطبيعة ويتجدد وهو الوصول الى الحيثيات وما ينشأ الغير الملائمة  
 على سبيل البيحد حتى يصل الشئ الى مكانه الطبيعي وكذا القول في التفرقة الباقية  
 احدها ما فيها لا تعني الحركة عالم سجد لها ارادة ودوامه فتجدد هذه العلل  
 جعلت الوصول الى اقرب المكاسن على الوصول الى البعد او العلل حاصل المبدأ

جواب

العلل من العلل الشائنة  
 انما هي العلل الشائنة  
 التي هي العلل الشائنة  
 التي هي العلل الشائنة

جواب يدور من العلل المتحركة اعني ان الطبيعة تعني الحصول في المكان الثالث  
 مشوا حصولها في المكان الثاني ثم اعلم ان المتحرك ان كان داخلا في الجسم فان حركته ارادة  
 كانت الحركات حقت في هذه القوة المعنوية وان كانت متفقة في القوة العقلية وان  
 كانت غير ارادة فان حركتها كانت متفقة في القوة النباتية والارادة في الطبيعة وقد  
 يطلق الطبيعة على الثالث والارادة قد جمع ما يحدث عن الطبيعة لارادة الحركات حسب  
 الطبيعة ان كان خارجا فان كان من هذا الحركة في الجسم فهو القسام والارادة فالحركة عنصرية  
 وساني الحركات عن هذه الاصنام الثالث في هذه الحركة والمعنى به هنا كونها جوهر متحرك من  
 نوع عقلية الى نوع لغوي ومن صنف الى صنف في وجوده في الطبيعة اربع مقولات اعند الحكم  
 وتقع في الحركة باعتبار من جهة المخلول والنفائف والنفوذ والنفوذ والنفوذ والنفوذ  
 مراد بالذي ليل على ما ساني من تركيب الجسم من الجيوت التي لا تتغير بذاتها والنفوذ وحصل  
 فلام ان المقدار زاد على الجسم فنبهه المبدأ الى على التفرقة في كل انما كان من جهة  
 تلك المبدأ الى الخ وكونه كجبهة على تقدير تسليم حصولها الا ان على جولة المعنى العلم  
 من الحركة وهو اخبر مطلق ولست الا على الخرج المذبذب وزبا احتجوا  
 بالعارضة ان ثبت على الماء بعد المصق فانه يدخلها الماء مع انه لا خلاص له الا في  
 بل ان الهواء بالمصق خرج منه شئ فالتب الباقى مقدرا اكثر ففسر الفرض في الخلاص  
 فقد دخل الماء رجع الهواء الى حجمه الطبيعي فدخل الماء وقد احتجوا في الخلاص  
 بالارادة المصدعة عند الغليان لانه المقتله وهما من الحجتان وان لزمهما مخجل  
 ما ذكرنا على الاول لكن ينعفان من حيثية لغوي وهو علم البرهان على حصر  
 السبب فما ذكره واتما را عتبار الثاني ما منهم فالواله الاله اجسم بانها لغ  
 وكانت الزمالة مداخله لافعة لاجزائه الى جميع اقطار عقليته  
 بطبيعة الجسم المدخول فيه فوالنفوذ وضع الذي يولد واشكر

الحصول من الاصل  
 كالحصول من الاصل  
 كالحصول من الاصل  
 كالحصول من الاصل







فلا يكون عند مرئيهما والوقوف على البرد كما يقال من ثبوت السكون من الحركات المضادة  
 وايضا فان ذلك لا يقال ان كان نفس الشخص نفس من التبريد والتسخين الا ان كان  
 يكون اذ ان كان انما كان الشخص في لا يخلو اما ان يكون انتقال الى الشخص عند ان  
 طسعة الشخص او لا يكون فان لم يكن فلس ذلك مستحالة وان كان هناك طسعة  
 الشخص فيكون عند انتقال الى الشخص قد وجد الشخص الا ان يبين الشخص ما هو  
 الغاية لكن الشخص منقسم والى كان ساعه منقسم فلا يكون حركة بل سكونه واذا كان متغيرا  
 فلا يكون من الشخص ما هو الغاية واحسب المجتهدون بان الشيء قد يتغير من ان لا يفعل  
 واما فعله على التبريد مثل السكون فانه غايته السكون واما ان كان انتقال قد يكون  
 وطبقا فينتج من سكونه الى ان يتغير وبالعكس وجواب الشيخ عن راول ان الحركة  
 لا يكون فيها بل ان اكتساب الحصة والقوة التي بها يصح ان تصدر الفعل واما فعله من الثاني  
 بان انتقال يكون في التبريد وهي كفت لتستلزم الفعل والانتقال الرابع والخامس ما منه  
 وما الله وحدها بها ظاهر فان حيز الحركة انما كان اوله وقيل بها الى كمال الثاني وقد يكون  
 بل في حيزه وقد يكونان من حيز من لكن احدهما اقرب من حيزه واوله اقرب من حيزه  
 وقد مضى ان لا يتوسطان المضالين بل لها نسبة الى حيز مضال في ادم مضال  
 لوجه ما كان في الفلك وقد ثبت الحصول فيها زمانا فحصل من الحركة سكونا وقد  
 راسيت ان انما كان الفلك وقد يكونان بالفعل كاني حركات اجسام المدقية الحركة  
 وقد يكونان بالوقوع كاني الفلك فانه اذا كان فرضت فيه مبداء كان ذلك حاصل  
 بالوقوع والفرز ومبدأ الحركة المستندة وهو عينها المنتهية كن باعتبار  
 ولذا ليس المبدأ او النهاية في معرودتها اعني الحركة كان ما بين المضالين  
 ولذا قيل ليس احدهما الى لولم يكن ما بين المضالين فانه قد اقبل احدهما  
 لاي برز يكون لصددها مضال اللغة السالك بين الزمان وتعلق الحركة على الفلك  
 اذا

اذا الجسم في حال سكونه له نسبة ثابتة الى مراصده الثابتة وله عدم الحركة فالسكون  
 ان الخلق على راول فهو موقوف وان الخلق على الثاني فهو عدمه وحكما اجابوا راول بقوله  
 الوضع والثاني هو السكون والمنتقلون جبالا ان يكون مولا اول السكون مقابل الحركة  
 اما معادلة المنتقلين او مقابلة العدم والملكة على اختلاف في التفسير وقد جعل مع السكون  
 معادل الحركة عن المكان ولقد دون جوابه مقابل الحركة اليه واخرون ما لو ان السكون لا  
 معادل حركة خاصة وان كان المكان المنتقل عنه ما كانا لكونه مسكوتا عنه الحركة لسر بل السكون في  
 المكان مقابل الحركة عنه واليه اذ اجعل السكون عدم الحركة لم يكن عدما مطلقا بل عدم مع  
 ان كان الوجه تخلفا عن الغرض لا ان كان فله معنى الوجه ملة علة هي علة الوجه  
 لكن عند ادعاءها فانه سيظهر ان علة العدم مع عدم العلة ويستدعي المحل استدعاء  
 مراصده الوجه بية فاننا لما قلنا انه عدم شيء عن شيء قد جعلنا العدم محلا واعلم ان السكون  
 لما كان عدم الحركة فثباته ان يتحرك وجب اشتراطه بالزمان فان الجسم في الزمان الواحد  
 من حيث هو في الزمان لا يمكن ان يتحرك فلا يكون سائلا ولا مستقيما في حيز الجسم من هاتين  
 الحالتين ومشتبهوا بالجزء كجواب ذلك في المكان قد وقعت  
 المشاجرة في وجه المكان اذ ان ثم في ما يثبت انما النسبة قد احسبوا الجواب لراول انه  
 لو كان حرجه الكان اما جبر او ارضاء القسمان باطلاق اما راول فانه ان كان معينا  
 وللمكان حال فله لزم التداخل واصفا به الى مكان الصحة لانتقال عليه ان كان متارفا  
 امتحان الاختصاص المعارف بل عدم لاولوثة وارضافك كيف يكون متارفا مع وقوع ملا  
 راسخة بحسبة اليه واما الثاني فانه ان قام بالتمكن كان منتقلا بمضال الفلك  
 منتقلا عنه ولزم اصفاء به الى المحل في الحول واصفا بالمحل ايضا انه في ذلك فتجد  
 جهة الدور وان قام بغيره وكان ذلك الغير مقتضيا لسلك وان كان غير مقتضيا لسلك  
 وقوعه لراسخة الله السائفة انه ان كان جبالا لزم ما ذكرنا من المحال وارضاف  
 فلس مدني بياض اجسام ولا من مركباتها وان كان عند جسم وكل ما سلكه من







وجد رشي بعد اقامة البرهان عليه ويكون محيط الغنم معبراً عند العقل في التحليل مبرراً  
 عما عداه على ان يخرج العقل الغنم اثنان البعد مالم يتوسم بها مات الجسم المحيط محفوظ  
 على الوضع سواء في عدم دخول شيء فيها فلا يجبرني رفع الملعن ثبوت البعد عن الثالث ان  
 ارتداد الحجر ليسا محتملين ان فارقا السطح المطبق لها ضرورة ان مبدأ الحركة والغير ليس  
 منها فان لغز الحركة على معنى اعم من هذا كما لا محذور وما غير ما ليس ان عني بالحركة محافظة  
 للجسم لكانه زماناً ولا استبعاد في سلب الحركة الساكنة عن هذا كما انها ساكنة عن الجسم اذا  
 اخذت جوفاً مقيماً بل ان ان عني بالسكون محافظه لجسم اللقب التي له بالناس الى  
 الثابتات فهو ساكن واما شاذة في مثل هذه المباحث اللغوية وعن الزاوية ان البعد  
 البعد عن الناس في وصفه بالفراغ وراعتا ولا نالصفون الجسم المحيط ونسبة السطح الى  
 الجسم المحيط اقرب من نسبة البعد اليه وهذا لو توهموا ان السطح نفسه محذور عن جسم  
 يقوم به لوصفوه باوصفوا الجسم على ان الغيرة بينهما ليس فما يفرض العامة وعن الناس  
 انه لازم على بعد مود جوب هذه الكلمة فان المنازعة ان شاذة فيها على ان هذه  
 الكلمة لو سلمت لغيره في دلالتها على جبل المكان بعد فلعله غير البعد السطح وعن  
 الناس ان طلب الناس لان لاق كل حيز منها فحيز من المطلوب فان هذا محال  
 بل ان يلقى نهايتها نهاية المطلوب وحج ندفع راسها في ثم لم سلم انها غير طالبة  
 للسطح فلم لا يكون طالبة للوضع ولا يجب استدعاء الوضع البعد احبب العالمون بالسطح  
 مطلقاً بان البعد السطح لحدوى لوجب ان يكون بعض الاجسام غير ممكنة في مكان والحوادث  
 حادثة على مولا وانهم ان يكون لبعض الاجسام مكاناً وهو باطل واحبب العالمون بالسطح  
 الحادى بان الجسم لابد وان يحصل في مكان ولا كذا ان يكون بالمدخله كما مذمب اليه  
 اصحاب البعد بان المكان لو كان بعد لازم تداخل البعد من ومولها المكان  
 وللممكن وهو محال ان كل مجموع هو اعظم من اجزائه وانما لازم البعد لاصل ان عند وجهه  
 للممكن

جبر

ملاقي

قاس

لان البعد الذي في الجبر  
 البعد في الطائير

المشافهة بمراود لفرق

ان يعي البعد المقتطع الذي جعل مكاناً لازم ما قبله الا كان المعدم متكاملاً في الوجه او  
 بالعكس وما محال ان والبعد قابل للحركة وكل قابل للحركة فله كان فالبعد مكاناً احتسب  
 التبعي فطابق واما الصغرى فلا تلو لم يمنع منها كان لا يمنع اما لذات او لغيرها  
 وما ذل بعض امتناع قبول الاجسام ذواتها لاجل الحركة والاني باطل لان ذلك الغير  
 ان كان لازماً لعلنا الكلام اليه وان كان عارفاً جازت مفادته فافقر البعد حينئذ  
 الى مكان وما عرسل الحق احد هذين ولا يحذر اقرب **سؤال** **فصل** **في** **الخلا** **كنا**  
 قد فعلنا عن العيلين بان المكان بعد ان البعد قد يكون خالياً على ما راده قوم منهم وقد انكف  
 فلهذا كبر لان حج الفرقان اما النفاة فقالوا ان المقترن للخلاء محال فلو قيل  
 بعضهم انه لا شيء محذور ومولاً لا منازعة معهم ونقول لغز ان البعد حقيقة طوع فلهذا ما  
 فاملة وهو غفراً في ملأه ولحجته على لطلان هذا الوجه لحد ما ان لخلاء لو كان  
 حوجة لا صنعت الحركة والسكون فانهما انما يكونان بحسب بعين جيتوا بوضاء الطبيعة  
 فاذا استوى نسبتهم الجميع فلا خصيص لان لخلاء متساوي والفسح في المكون لذي مل  
 طبيعي على ما ياتي وان الفرضي سارض على لمر والطبيع فهو مسبوق به او بالسكون ولان  
 الميل القسري انما مطلبه المعاقق ولا معاداة لخلاء السلا لوجود لخلاء  
 لمساواة الحركة مع العاقق الحركة لخلاء عنه والى باطل فلو عدم مثله بان الملازمة  
 انما نفرض الجسم فحرك مسافة قافي زمان مع لخلاء ويحرك كذلك المسافة بعينها مع  
 الملازمة في ضعف الزمان زمان معدود في ثم نفرض ملاء لغز ارق من الملاء لاول بحيث  
 يكون نسبة مقاومة الملاء لاول الى مقاومتها كنسبة ضعف الزمان لاول الى  
 زمان لخلاء فتمحرك المبرك كذلك المسافة مع الملاء الثاني في زمان حركته مع لخلاء  
 ولو كانت المقاداة اول كانت الحركة مع الملاء اسرع وهذا محال **المالك** **الخلاء**  
 قابل للمساواة والمقاومة وكل ما كان كذلك فهو قائم او ذككم فان كان كذلك حصول



فالله تعالى حاله في الوجود فلا يكون خلافاً وان كان ذلكم فهو جسم مطلقاً وغير مطلقاً  
 مراد من سناهيته على ما يأتي من شكله والشكل انما يحصل للبعد لذاته فتكون تسمية  
 الحق سناو ان فيه اولاً فاعل الحركة فلا بد من حقيقة يعول الكلام او السائل في يعول  
 الكلام انما هو السائل وكل بعد له محال فالحل له محال هو المحال في نفس محال السائل  
 لما لم يمتدح الجسم على ما على مناع الخلاء فان انما اضيف التماس كان في اسفله  
 ثقب منقعه وعلى صميم راسه لم يزل الماء وان وقع نزله والى مودته اذا احدث  
 احدث فيها بعد الماء من رفق وانما في الشئ العظيم بالشئ اليسير في الحكم الكلام منها  
 منها وانما المشتون فقد لا يتجوا باع من احد ما ان مع الماء ليس الحركة في  
 من شرط حصول الجسم في الحيز الثاني خلقه والآن لزم التداخل والانداء  
 السطوح المسطحة لظهور بعضها عن بعض دفعة في حال الرفع  
 تحالوا الوقت مما يستحالة الانتقال اليه من خارج دفعة ثم اجابوا عن حجة التناهي  
 اقام من اذول فلان مقعد الحركات ليس هو احد اجزاء الخلاء بل هو العرب من بعض  
 الاجسام دون البعض وما ذكره لنفي الحركة القسرية فضعف حجة الامان من  
 عدم استلزام الميل العسري الطبيعي ومودتهم معا وقرع الخلاء من حيث اذا اذلا  
 فلان انما في الحركة القسرية له في اوجها المعاد في بل لعدم القوة القسرية في امانا  
 فلان الخلاء جازل من جود فيه اجزاء مودته يكون عاتية للمحرك من النفود الدائم  
 واما عن الدائمة في ان الحركة تستدعي زماناً من حيث هي وسبب المعارقة  
 زماناً في العاقل للزمان والانتصان في الزمان بحسب الزيادة والانتصان في  
 المعارقة في الماء فانه في المحذور وارضاً جاز ان لا يوجد مقاومه يكون  
 نسبتها الى المساومة لاول كسبته زماناً في الحركة في الخلاء الى زمان الحركة  
 في الماء والوقت واما عن الدائمة فلان العاقل للمساومة والمقاومة ليس  
 هو الخلاء والموجب من ظهور الجدار من ابل الجسم الحاصل فيه قد يدعى ان

احد

ان العاقل للمساومة والمقاومة لا يجب ان يكون حالاً في الوجود واما عن الدائمة فلان الشكل  
 جاز ان يستند الى الذات وقد لهم الحيز والعلية وان فيه ما يجب عند انما لا فالزمان  
 فان الخلاء في بعض الحيز الشكل الكونية والعلية في بعض الشكل بعينه فاذا ادعى  
 انه لازم منه التساوي في المقادير على ما ذكره في السمع فانه في غاية الخلق واما انما ملان الحركة والكل  
 انما يكون مع القيمة تحت القيمة فلا بد من كل زمانا عن خاصية ملان هذه العلامات بعد  
 حركته جاز ان يستند الى اسباب لغز غير ما ذكره وجاب الفاعلة عن حجة المشتين بان  
 التعليل في الكيف المحققين ان يدفعان لاولي والباقى من دفع من ارتفاع احد الطرفين  
 عن سرفه دفعة بل من اربع ابعدها صحبة لغز واعلم ان بعض هذه المراجحة لا تخلو  
 عن بعض اثارها لان ملان قولهم طلب الحركة هو الترتيب العرب من بعض الاجسام لا اجسام الخلاء  
 من ضعف لان الكلام في اجسام المطلوب قربها كالقلام في اجسام الطائفة من يحصل بسبب  
 التخصيص اما الثاني فقد اجاب عنه بعض المحققين بان الحركة لا تخلو عن حيز معين من السرعة  
 والبطلان مع فسادها لا حكمة في لا مع واحد منها عن حيز حركته وكيف يكون مقتضى الزمان  
 المعين وهذه الكلام ضعف جداً لان الحركة وان كان لا وجعلها دون السرعة والمحرك كان  
 لكن في العوضت سنا من حيث هي على لا يلزم جواز خلوها عن لوازمها ولا يلزم دخول تلك التوازن  
 في المودته واجاب الشيخ عن الكلام لرا حذر بان هذا البرهان لا ينقل الى ابيات القناعة  
 المدة كونها لا تابدل ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساوياً للزمان حركته في مقاومة  
 ما لو كانت موجودة وهذه الموجه المدة مدتها صدقها ومعناها في حيزه ضافة وهي ان  
 الحركة في الخلاء حركته في عدم مقاومة ولا في صاومة في ان الحركة في عدم مقاومة ليست  
 مساوية البتة حركته في مقاومة ما لو كانت موجودة فيجعل الوسط في صغرى ورا حيز كبري  
 فيجعل قرينه من اذول ناحية لعلنا لا نرى من الحركة في الخلاء مساوية حركته في مقاومته  
 ما لو كانت موجودة فيجعلها كبرى للاول المبينة الصدف فيحصل قرينه من الثاني النجدة



فذهبهم

القول الثاني من الحركة في الخلاء بحركة في الخلاء **الحال في الزمان** النزاع في وجه الزمان  
وما يشبهه كالتزام في المكان فان بعض الناس ان لا يوجد الزمان ولا بعضهم الى انك جعل ذهني  
والغرض في الزمان ان جعل لا على ان يكون ولعله اني قد بينت على انه لا يمكن جعله في جهة  
لا بعد انما كانت الى اصدائها كانت فان الزمان محصور في اوقات واللوقت عرض يحدث  
مع عرض لغرضه وقت لا آخر كحضور زنديع طلوع الشمس لغرض جعل الزمان وجعل  
وحقيقة قائمة واحسب النفاذ ان مالوا لكان الزمان حرجه ان كان اما في الذات  
فكون اوقات القدم حاصل في زمان الطول فان فلا فقدم ولا اخر وهذا باطل في الواقع  
وان كان غير فاذ الذات فاما ان يوجد منه شي اوله فان كان اوله فاما ان يكون مقسما  
اولا واولا بل من منه ان يجمع جزا ان منه في الوجه هذه اختلف الناس من منه متالي  
الات وبعدها وان لم يوجد شي منه لم يكن الزمان وجعل او لعبارة لغرض الزمان  
منه ماض ومنه مستقبل وما معدومان في الحال ان لم يكن زمانا لم يكن الزمان وجعل ان كان  
زمانا فان كان غير وجعل فالزمان ليس بوجعل وان كان وجعل افان انقسم لم يكن الحال  
حالا هذه اختلف وان لم ينقسم كان انما وراى عندكم ليس زمانا فالزمان ليس بوجعل  
والموجود ليس زمانا وارضاهم منه متالي الات اجاب المثبتين عن هذا ان  
الزمان غير والذات الموجود منه منقسم ولا يلزم لاجتماع الجزاء دفعة واحدة في  
الوجه وانما يلزم ذلك لو كان مورد القسمة هو الوجه في الان ونحن نعترف بان لا وجعل  
الزمان في الزمان في الزمان بل وجعل ما يتصل بالماضي والمستقبل موجود ان حدها  
واللزم ان لم يكونا موجودين في الحال ان لم يكونا لهما وجه مطلق وليس قولنا ان  
لا يكون الزمان وجعل او اما ان يكون وجعل اني لان يكون الزمان المستقر محييا  
بطرف في النقص كما ان قولنا ان لا يكون في مكان واما ان يكون في هذه المساحة  
او في ذلك المكان ليس محط بطرف في النقص والحاصل من هذا ان كل وجه في الماضي

والشغل معدومان في الحال ومعدوم في صاحبه وموجود في حده نفسه وانما  
ان في هذا الجواب من حيث ان الماضي والمستقبل حكم العقل بقدمها فذلك ليعمل وجود  
الماضي في هذا اليوم بعد فون بان لغرض الزمان ان غرضه ان في الوجه وان معنى  
غير القارة عدم جرح وجعل لغرض كلف يكون الزمان موجودا او غير موجود  
الشيء فذلك جعل الحركة التي معنى القطع من العدم بحيثية كقولنا لكونها متصلة  
على انما متعاقبة فذلك يمكن وجعلها كذلك الزمان وكلف يكون الزمان موجودا  
وهو عندكم معدوم الحركة التي معنى القطع ان الحركة التي معنى التوسط فذلك يعلمنا عنهم  
انهم يقولون انما وجعل في الزمان انهم لا يجدوا على انه موجودا بامر من تعيقين  
الاول ان عدم الشيء قد سبق وجعل سبقا لالات والابا لعلية واما انواع العبر  
برغم ان الزمان في وجعل الزمان المحقق بالقبلية والبعديية لذاته و  
لمحققان ما عداه باعتبار انشاء انه قد يمكن قطع مساندة معينة بسرعة معينة  
فاذا ابتداء معدوم في الزمان وقطع معه ونسأ وانما السرعة تسا وانما في القطع وان ابتداء  
معدوم في الزمان وقطع معه ثانيا في القطع وان ابتداء بعد واما مساو في السرعة  
وانتهيا في القطع دفعة لغا وثاني في القطع فاذ ان من ابتداء قطع المسافة وانتهيا  
اسكان قطعها بتلك السرعة وامكان اخر اقل من الاول فالا مكان ذو مقدار موجود هو  
الزمان وسان ضعف الاول من وجعل بعد ما ان هذه القبليات لو كانت جملته  
كانت القبلية الواحدة موجودا قبل قبليته لغرض فعله لغرض يلزم التسلسل لاجاب  
عن هذا بعض المحققين ان الزمان هو الموجود في الخارج الذي لمحة القبلية والبعديية  
لذاته وما عداه انما لمحققان لو قوبل فيه وثيق القبلية والبعديية اعتبارا ذهني

الذي يظن ان الامر لا يعود



غير مختص بزمان دون زمان بل هي علقه في كل زمان وان اخذت من حيث يقع في زمان معتر كان  
 حكمه حكم سائر الوجوه في حق صفة لغز اعتبرها العقل ونقطع العتبات انقطاع  
 باعتبار دون هذا الجواب طرأ ما لا فلاح في الحق العتلة والبعثة للزمان وان كان لئلا  
 على ان العموم لئله بعض اختلاف لغير الزمان بالماضية فوجه الامتياز المتعاقبة وما  
 سادس في مذهبهم وانما ما ملان العتلة والبعثة لو كانا من الاعتبار بالذات  
 لم يكن الاستدلال مبدوا للزمان على بقاء الزمان في الخارج صحيحا لان لموت الحكم  
 الذمينة بالماضيات لا يستدعي جمل تلك الماهيات في الخارج وان كان المتيقن من  
 نعم لاذن العقل يكون بعض الاعتبارات سميلا ان لمحقها العقل بالماضية  
 عند وجه تلك الماهية صحيحا كما ان الوجوب التي هو اعتبار عقل في الوضعية العقل  
 بالنسبة الى ماضية تان الماهيات كانت تلك الماهية ثابته في الزمان هذه الحقائق  
 الموضع وثالثها ان العتلة والبعثة من باب الإضافات وتعرف ان من خدع  
 المضاف وجوب وجه ما معا فالعتلة مع البعثة فالعقل مع البعثة هذا  
 خلف اجاب عن هذا بانها اضافات في عملان لوجود موحدا ما معاني العقل  
 والجب ان يوجد في الخارج ما اول هذا الاعتداف بان اعتبار العتلة التي في العقل  
 لا يمتد في الخارج والمثل ان العتلة لو كانت جلية لكان لعدم المتصف  
 بها موجه الاجاب بان الاعداد المتصف بالعتلة ليس هو العدم المطلق بل  
 هو عدم الماكه وقد كذا العدم موقفا من حيث التقييد بالملكه وضع الحق باعتبار ان  
 العتلة به وهذه الكلام في هذا كما في الثاني والاعين ان هذا السبق حاصل  
 في اجزاء الزمان فليكن ان يكون للزمان زمان اجاب بان الزمان ماهية واحدة  
 متصلة لا يفرق له لاجزاء الا بالفرق وليس فيه جيل البعثة لعدم ولا ما في الزمان  
 له لاجزاء فالقديم والناظر لسا بعا رصين لها حتى يصير اجزاء متباعدة  
 ومناقضة بل لصفة عدم استقره التي التي هو حقيقة الزمان مستديم لصفة  
 لعدم وما في الاجزاء المفروضة لعدم استقره لشيء له والمه حصة

في الزمان كان  
 الزمان لا يكون  
 في الزمان  
 في الزمان  
 في الزمان

غير عدمه واستقره كالمركب وعنه ما لا فلاح فيها عدمها استقره فانها صفة متغيرة ومناقضة  
 سبب الكثرة من العتلة والبعثة لها وهذا الفرق من ما لمحقه العدم والتاخر  
 لذاته ومن ما لمحقه سبب غير فانما لذلنا الدم امس لم يحج الى ان لعل الدم منا فوعن  
 امس لان لصفة ما لصفة المتقدم اما الوجه والعدم فانها مني لم لمحقها شي بل لا يلزم  
 فانها العدم والتاخر لاحد ما على السجتم اقول كون بعض لغيره موجه احال  
 عدم صاحبه لصفة حصول البعثة للزمان فان الزمان اجزاء متصلة بعضها على بعض  
 سوا وجه فرض ان لم يوجد وقوله ليس فيه مثل البعثة لعدم ولا ما في بعض قول العدم  
 والتاخر لعلنا لعارض من اجزاء الزمان وقوله لعلنا الدم امس لا يفسر الى لعلنا  
 بعضي لعدم بعض فعند من على الوضعية بخلاف العدم والوجه مغايرة لان الدم انما عقل  
 كونه متاخر الامن حيث انه جزء من الزمان مطلقا بل لاجل ان الدم لفظ موصوف  
 للزمان المتاخر وامس موصوف للقديم بخلاف العدم والوجه نعم لو فرضنا جزء من  
 من الزمان كعدم وجوده زبد ونعم وجد غيره ولم يحصل احزم من عدمه لعدم بعضه  
 محل لفظ وقوله ما يمتد الزمان عدمه استقره فيه فطوره ان جعل عبارة عن نفس العدم  
 كان اخذ ان بان الزمان من ماحد العتلة وان جعله لغيره مدم عدمه استقره لم  
 فرق بين الزمان والحركة فان ما يمتد الحركة لصفة لذاتها تغد ما في التاخر او لا التاخر  
 والعدم اللذان للحركة لما وجد الزمان وانما الماهية فانها منبئة اول على ان  
 للامكان وجودا عتقا ومسا في البحث فيه وانما ان الامكان هو المعروف للنفاد والمساواة  
 وفيه زهد فان المناقضة انه لا يكون في قطع الميا في الحركة اقل او الحركة اكثر لا يستدعي  
 عدت عدل لكان الحركة كسكن والى الجاز ان يكون ممد للجم الكبير الصغير متفاوت بحسبه  
 اسكانها فكون له ممد له واقفا فان للممد المعروف من ممد ليس لغيره عتقا وانما  
 هو لغيره واقفا فان الزمان ان جعلت نفس الامكان المعدر كان عارضا  
 للزمان وهو خلاف مذهبكم ولان جعلت نفس ممد له لكان المقدر  
 كان الزمان ممد له لكان ممد له الحركة وهو خلاف مذهبكم ايضا



**مسألة** اختلف المتفكرون على وجه الزمان في ما هيئته وضمه الموقر فيه  
 ان يقول الزمان اما ان يكون واجب الوجود لذاته واما ان يكون ممكن الوجود فان كان  
 ممكنا فاما ان يكون جساما اما ان يكون عرضيا وان كان عرضيا فاما ان يكون نفس الحركة او مقدار  
 الحركة او معددا في الوجود وكل واحد من هذه الاقسام مذهب لقوم وفي القسمة احتمالات  
 لقد لم نعرف قائل المذهب اليها واحدا من العالمين لوجوب وجوبه بان فرض عدمه  
 لعدم المحال فيكون عدمه محالا فيكون وجوبه واجبا ما ان عدمه لعدم المحال  
 ان عدمه بعد وجوبه مستدعي بعبث فليكن وعدمه بالزمان فيكون الزمان موجد صالح  
 ما فرض عدمه ما قبل ما كان وجوبه حاصلا عند فرض عدمه كان عدمه محالا فيكون وجوبه  
 واجبا وهذا هو حجاج باطل فانهم اخذوا فيه الوجوب مشروطا بشرط وجوبه  
 انه مطلق وفرض عدم الزمان بعد وجوبه على تقدير تسليم ان البعدية لا تفكر عن الزمان  
 من فرض عدم الشيء وجوده والمحال في الزمان من هذا لم يلزم ان يكون عرضيا محتملا  
 واحدا من العالمين ان الزمان جميع محيط بالحركات في الزمان وهذا الاستدلال  
 يتوقف ان اوله لان هذا القياس عليهم ضرورة كون راضيا في الكيف شرط  
 في الكل الثاني واما الثاني فلان احاطة الزمان بالحركات واجبة ان تلك بالسا  
 معنى واحد في الغلط نشأ لهؤلاء من قبل الاستدلال في العلم بان الزمان  
 نفس الحركة قالوا ان هذه الحركة هي حركة معدل النهار والغلط نشأ من هذا لانهم  
 التي مكانه واما العالمون بان الزمان معدل الحركة بل يذهب الى ان تلك الحركة انة  
 حركية كانت بل هي الحركة المستندة الى حقيقة واحدة في شأها هي حركة فلذلك معدل  
 النهار وهم جهول بحكمها واحسبوا علمه ان الزمان كم على ما هو فيكون منفصل  
 وهو باطل والا لكان في العينة انما ينقسم الى اوقات وهو محال عند  
 واما من قبل ولا يحسن ان ينقسم الى اوقات فيكون اوقاتا فيكون اوقاتا فيكون اوقاتا  
 ولا يحسن ان يكون في حركتها لانها نصف الحركة بالسرعة والبطء ولا يوصف الزمان بها

لانه

لانه لو وجد مكانا معا ولا يوجد زمانا معا لان الحركة مساوية لصفها في الزمان والوقت  
 وغير مساوية في المعدل فيكون ان يكون معدلا للحركة من جهة السرعة والبطء العاين  
 لها سبب المسافة فالمسافة في الحركة بعد ما تاتوا بالزمان معدم بعض اجزاء الزمان  
 المسافة على بعض ما حيزها لان المسافة من الحركة لا يوجد مع المتأخر فيها بخلاف  
 المعدم في المسافة فانه موجد مع المتأخر فيكون المعدم والمتأخر الذي ان لا يوجد  
 معا من خواص الحركة والحركة ايضا معدم وتأخر سبب الزمان فان اجزاء الزمان فيها  
 في المعدم من الزمان معدم على المتأخر منها للوجود في زمان متأخر ولا يحسن ان يعرف  
 الزمان بانه معدل الحركة من جهة المعدم والمتأخر العارضين لها سبب لهما سبب  
 الزمان والا لزم الدور فالو الحركة تعرض لها الاتصال اما باعتبار المسافة او باعتبار  
 الزمان وهي في نفسها كالاول لما بالوقت واما اتصال الزمان فغلبة القرينة  
 اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة وحدها مالم يوجد  
 حركة متصلة لم يوجد زمان فان لو فرضنا المتحرك بعضا انما بالمسافة لم يكن الزمان  
 وجود متصل يكون العطالة متصلة بل يجب ان يكون حله الزمان اتصال المسافة  
 متصلة الحركة وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا فانه لذاته متصل  
 بل هو علة لوجوب الزمان فانه ليس الزمان متصلا بل هو نفس الاتصال  
 وكل قول في معنى الزمان انها علة لبعضها لا معنى انها علة للكون لانا بل لوجوده كذلك  
 منها لافان اتصال الحركة سبب اتصال الزمان لا معنى لصيرورته متصلا بل معنى وجوبه  
 واعتبر من الشيء مدنا على نفسه فقال ليس للحركة اتصال سبب اتصال المسافة او الزمان  
 وانهم منعهم ان يكون اتصال المسافة سبب اتصال الزمان ومحال ان يكون اتصال  
 الزمان سبب اتصال الزمان فليس ذلك اتصال الحركة سبب اتصال الزمان  
 واجاب ان علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لا مطلقا بل من حيث  
 صار الحركة ففان الحركة بها متصلة واعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء



وأنما يقال من حيث هو الحركة على الوجه ذاته الزمان لم يألوا الزمان مع الحركة  
لما دلت على صحة وسائر الحركات به ولا يجب أن يكون الزمان عارضا لها وعوضا للحركة  
لما دلت على قرب مقدره على ما لم يقاسم من غير حله بل على هذا الوجه لا يعلم  
الحركة لولا أن يكون الوجه الزمان فلازم أن لا يتحقق أحدهما عن هذا بأن الحركة المتعددة  
متى لم يوجد جسم مستند به لم يعرض للمستقيم جهات فلم يعرض حركات لغز اللزوم الأخرى  
وحسبنا لعل لم لا تكون لوجود زمان في الوجود يكون محذورا أو الكلام في راحة الحركة  
أما ما يوضح في الوجه وفي هذا الجواب نظر فإن الحركات المستقيمة مع الجهات  
وهي سبع الجبر المستند على رايهم لا حركته وأما العالم بأن الزمان مقدر الوجه فهو  
أبو البركات فإنه قال الزمان ليس عرضا في حركته خاصة لأن تلك الحركة إنما تخالف غيرها  
من الحركات لا في ما يقبضها بل في الموصوف وهو المتحرك أو في الزيادة والبطء أو المكان  
أو الزمان وهذه البراهين خارجة عن هذه الحركة وهذه البراهين المستقيمة ليست مضمومة  
بل زمان فإن المتحرك من حركته لو سكن لوجد الزمان والسرعة المتأخرات  
بالزمان فليست هذه مضمومة له وكذلك المسافة وما منه وما اليم فالزمان ليس بعرض  
في الحركة ما يعاين حركته مضمومة إلا ويمكن دفعها وبها مع وجه الزمان بل لو دفع سكن  
كل ما كان معركته كل متحرك لثب الزمان فهو مستغرق بالوجه لا بها فهو مقدر الوجه  
وكما أن المعدود في ريعان لا العدد كذلك الوجه ليراد زمانا وما كثر وجهه الزمان  
فإن المعدود في الزمان لا غير ما كان للزمان لا يرفع إلا بارتفاع الوجه والوجه  
لا يعلم كما لا يوجد فلا يقال إن الوجه موجه ولا معدوم إنما يحكم بعدم الوجه  
ولا يصح ليراد هاهنا وجه ليس له زمان لا وجه خالق ولا وجه مخلوق  
الفاصل بأن الزمان مقدر الحركة مجرد والخالق عن الوجه في الزمان مجرد على الوجه

وما لا انه موجه ما ثبت له اعتبر نسبة إلى السات كانت تلك النسبة مع التردد والاعتبرت  
مع الثبات كانت هي التردد وهذا من العييرات القطعية فإن التردد هو البقاء  
الدائم وكذلك التردد الدوام من صفات الله للزمان وللخلق وهذا الكلام  
عن ضعف الساتين بأن الزمان مقدر الحركة فالله الذي لا يوجد دفعه لم يكن شي السببه  
حتى وجب دفعه فإن كان منها أو كان محذورا أو كان منها صفات و  
لغات وإن لم يكن منها محذورا أو كان منها صفات فليس مبدئ الجبر ليراد  
فأذا لم يجد حركته لم يجد زمان ولهذا فإن عدم التعدد بالحركة لا يغير الزمان  
كما صحب الكلف **س** لعل للزمان من عوارض الحركة ظهورا براساء  
الموجبه في الزمان لا يخلو عن أن يكون حركته أو ذات حركته فإن معنى المقدم  
والمستأخر أنما يوجد لغيره والسكون أن كان يحدث بوجهه لغيره المقدم المستأخر  
بالعرض بسبب الحركتين لا يثبت له كان له دخل ليجد باقي الزمان فهو لعل وجهي السكون  
فيه وأما الرصد التي لا يجد فيها عدم ولا ما هو وجهه ما فلا يجد في الزمان وإنما يوجد معه  
وإلا لم النفسه فإن للعالم موجود أصح ليراد له وليس فيها وإنما كانت له الشئ  
ولها زوايا ونهايات تعال أنها موصولة في الشئ جاز أن سال المسعد والمتأخر  
لأن الأوقات والشهد في الزمان فالزوايا في الزمان كما قال الصلة في العلة  
والمستأخر كالزمن والفردية في الساعات والشهد كالأسس الثلاثة فلهذا  
لأن ليس جزء من الزمان ولا يحصل للزمان علة تتكون فلا يكون قول بران في الزمان  
لعل الصلة في العدد بل ليرادى بالمتناسبة معها وجه الشهد والساعات وكذلك الزمان  
في العدد ليس كما في الزمان قال الشرح في هذه الزوايا من العلة والشهد  
والشئ ليس لها وجه عيني فأنه لا يوجد ليرادى وكيف يوجد وإنما وجودها  
في الزمان قد علمت **س**



عن المتكلمين ان الزمان جزء من الزمان كما ان الجوهر الفرد جزء من الجسم والبحث على انقضاء  
الجوهر مفقود لعل الزمان حسب المجاز للزمان العصور جدا وحسب الحقيقة التي تقع  
فصلها متوهمان زمان من لا وجود له الا في التوهم والالزام انقطاع الزمان فالوحد هو محال  
لان القطع اما ان يكون في ابتداء فلا قبل له كذا لانه ما كان فليس سبقه عنده وان كان في انقضاء  
انتهائه فلا بعده ولا ما بعده من عدم ونحن لما جئنا فليسات وبعدها بالزمان  
سقطت هذه الحجة عندنا فالوحد هو اننا لو وجد وجه امتوهم اما ان يفرضه فافرض  
واما هو مفقود حركته اما عن منقسم لمبدأ اطلوع او غروب فهذا هو الزمان الذي يقع  
من الماضي والمستقبل حسب الفرض وقد سوتهم بران على معنى اخر فاما قد توهم  
منقطع الزمان للمسافة والزمان فالمتنقل بفعل ثقيلته سبيلنا هو الحركة بمعنى القطع ولما فيها  
الحركة بمعنى التوسط فكان الحركة هذا المعنى هو الفاعل لراول وهو عن منقسمة كذا لوجود  
في المسافة جبروتا بحركته المحرك بمعنى التوسط وفي الزمان ان ما يحركه الحركة  
الحركة بمعنى التوسط ايضا فان هذا الزمان فعله لسبب لانه الزمان كما ان الحركة بمعنى  
التوسط كانت فاعله سبيلنا هو الحركة بمعنى القطع فان المحرك بمعنى التوسط لا يوجد به  
خط المسافة فانه قد قطعه ولا الزمان قد سبق وانما يوجد له من قبل واحد طرفه  
فوجوده من الزمان بران ومن خط المسافة الحدة التي يتوقفه اما نقطة او خط  
وهذا الكلام في غاية التقطوط فانه كيف يقع ما ان الزمان واستمراره حتى يفعل  
الزمان فالوحد لا يمكن وجود انات متعاقبة والالزام وجهه جبروتا لا يجوز اذ لا ذلك  
لا يمكن ان يكون للزمان بعد او اذ كان بعضها مترتبا على بعض فيكون منها زمان  
واحد **ج** وهنا فصل عدم بران اما ان تقع دفعة متتالية لانات واما ان يقع  
على التدرج فليس انقسام زمان فليس السبب هذه الصمة عن حاصره فان ههنا  
قساما لغويا وان يكون عدمه في جميع الزمان الذي بعده فلو قيل ليس الكلام

في استمداد عدمه بل في ابتداءه قبل ابتداء عدمه فهو وجوه ولا سبب على ان يكون الشيء  
زمانا وفطرته بخلافه كالمحرك الساكن فانه حصل في جميع الزمان وليس له حاصل طرفه  
وحقق هذا الوضع ان يقول المتكلمون ان كائنا في قوة المسافة في ان يتخيل خلق الزمان  
وطرفه عندها معا ولذا كان في الزمان بعد ما جاز ان يكون في زمان واحد كالمحرك وغيره  
والماضي وغيره المماثلين للوجود والمعدوم فاذا كان الشيء مشابه حالته في اني ان اخذت  
من زمان وجوه ولا يحتاج الى مطالعة متق فانه يكون موجود في اذن كالماسية واللاماة  
والترتيب وغيرها من الحقائق القاطنة وان كان لا يقع وجوده في الزمان بل يفترق في وجوده  
الى مطالعة متق فانه يكون موجودا في الزمان بل في الزمان السابق فالحركة المسافة و  
اللاماة وهذه القسم على امرين احدهما ما يحذف ان مشابه حالته في انات في زمانه  
دون الزمان وقدره المساء ومنه ما لا يحذفه لاول كالماسية التي هي المباشرة فانها  
متشابهة بالنسبة الى جميع لانات التي يفرض في زمان وجوه مما لاكتفي لما استحال  
وجوه مادون الحركة استحال وقوعها في الزمان المساء وسببه ان يكون الحركة هو  
بمعنى التوسط من هذا السبيل واما الثاني فالحركة بمعنى القطع فانها لا يساهبه لحواله في جميع  
لانات المفروضة في الزمان وقد اشترك في ان الفسان في ان الزمان المفروض يوجد  
فيه ما يخالف للوجود في زمان الفاضل ويميز لراول عن الثاني بان الثاني لا مشابه لحواله  
في لانات وراول يساهبه بالحاصل من هذا ان الوقوع لا دفعة ان على السبيل  
فقد نزل لراول حوايا ان يكون عدم بران من هذا السبيل ولا يلزم ان يكون زمانا وان عني  
هذا الاخير من الصميم متعا الصمة ما يدراول من هذين وان لم يكن المتكلمين في  
قوة السبب وضمن امكن خالوا الزمان وطرفه عندها فلو كان سبب ههنا  
يحول الشيء او عدمه على التدرج عند معقول فان الجزء لاول من الزمان ان لم  
يحصل فيه من لم يكن الحصول في جميع ذلك الزمان وان حصل فاما ان يكون الحاصل



مد الذي يحصل في الجزء الثاني فكون ذلك الشيء في الجزء الاول وجودا ممدوما كما اختلف  
وان كان غيره لم يكن ذلك الشيء في ذلك الزمان واحدا بل شيئا كثيرا حاصله في جميع  
الجزء ذلك الزمان فلو ان عدمه لم يكن انما يحصل في ان وقتا من زمانه في الزمان اجاب  
عن هذا بعض المحققين بان معنى الحصول على الزمان هو حصول الشيء الذي له مدويه  
اتصالية لا يمكن ان يحصل الا في زمان كما هو كونه في زمانه من ذلك ان يكون حصولها حصول  
اشيا كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هويتها المتصلة ليست متقطعة  
عن اشيا كثيرة بل هو شيء واحد من شأنه قبول الانقسام الى اجزاء في كل عود من العينة  
شي واحد من طبق على ذلك الزمان فهذا هو الحصول التدريجي ونقوله لا يحصل على  
التدريج بل انما في طرفي زمان فقط كواقعة حادثة في زمان لا معنى لها بل معنى ان  
لا يوجد في ذلك الزمان الا يكون ذلك الشيء حاصله قد وهذا ينقسم الى ما يوجد في  
الان الذي هو طرفه كما كان موجودا فيه كالزجاج مثلا والى ما لا يكون كالالا وحول  
وكما هو معنى التوسط فان جميع ذلك مما حصل في زمان او في طرفه او فيه دفن  
طرفه **معينة** الشيء في الزمان غير معينة لحدود الزمان وان تلك تقتصر  
الى العرالت هو الزمان بخلاف هذه والكلام في هذا الكلام في المصنف والشافعي  
والقدم قد يفتقر ما يستطال زمان وجوله وهذا على سبيل المجاز ويجب حقيقة  
نقال للشيء ليس لزمان وجود اول ميل ولا يوجد نفسه بانه الذي لا اول له  
فان الوجه لا اول له ولا غير انما يعرض للزمان فان كان ما يكون له اول لغرضه في الخلا  
معنى كالجنس والشيء او مقدرات او عدد في وليس للوجه شيء من ذلك بداهة و  
كما ذكر حدوث ما يكون لزمان وجوله ابتداء فالعدد التي ليست زمنا ما يكون قد لا  
ولا يحدثه كواجب الوجه والزمان بعينه وان اعتبرت نسبة واجب الوجه او غيره  
من التواتر الى التواتر كانت هي التمرد وان اعتبرت الى غير التواتر كانت هي

في الزمان و دوام الوجه في الماضي من الزمان و دوامه في المستقبل من الزمان و دوام  
المتعلق به الذي هو الزمان كعلو للزمن و الذي هو كعلو للزمن فانه لولا دوام نسبة  
المجذبات الى مبداهها ما وجدت للجسام فضلا عن حركاتها ولولا دوام نسبة الزمان  
الى مبداء الزمان ما وجد الزمان ونحن انفسنا تصوب هذا الكلام واعلم انه قد نقل  
لان لكل ذي فضل مشترك بين زمانين ولو في اقسام الخاص في المستقبل وقد فهم منه  
طرف الزمان وان لم يدل على اشتراك بل هو صالح لان يحصل في الزمان في الزمان فاصلا عن فاعله  
وان كان لا يمكن ان يكون الا فاصلا لكنه عرف في طرفه وفعال ان ونعم منه زمان قريب  
من زمان حد اوله والواحد الشيء بعينه عنوا به في معرفته لراعي ان فان غير شعور  
به قصير بعد ان لا يكون لمرمى متقد فعا وفعال دفعة لما وجد في ان اولها وجد عليها  
فعلها والمسمى في الماضي يدل على ما بعد من ان الحاضر والمتاخر على ما عليه  
وفي المستقبل بالعلم فيها **المتاخر** في احوالها وفضلها  
للخصيقات من جهة ما يدرك ومنها كوث **اعلم** اننا نريد ان نتكلم في هذه الحالة  
في النهاية واللاهية وتقبل ذلك لا بد من البحث عن معاني احوالها في المتأخر و **تتم**  
المبتدئ لان ما الله ان لا يتوقف عليها من حيثها كالبهوت المسالمة ولا شرط الاتفاق  
في التوهم فقد يكونان مختلفين في مثل شجرة وانسان مثلا لا بد من منها شي  
من جنسها اعني من الاحكام ومثل هذه الامور انما يوجد متالفة لا باعتبار  
عموم عارض لها من حيث هو مختلفة نوعا والشيء من المماسان ما الله ان محد  
طرقا مما في الوضع اعني في الاشياء الحسية فان كان الثماني بالامر لم يكن حاشية  
بل كان مداخلة ومثل هذه المماسية لا يجب عن ماسة لغز بل كل ما في لهما  
ما في ما في الا لم يكن المماسية بالامر بل على هذا ما يكون لهما المتداخلة من ماسا  
لغز من جهة ولا ماسة بل من ذلك جهة ورا اسبعا في ذلك كما انه قد يكون



المجيد الذي يكون سلكاً معقداً أروعها  
والله اعلم

بحسب تقديره أو جنته وفعال للنفطة بل ولا يمتد إلى المجدلة أنها غير مناهضة باعتبار  
 ما روي من أن الناهية لفها أصيقت إلى أنكم المتصل كان المراد منها وجوب  
 الضرف لا امتدادان ولا يبعي فداؤه منه شيء أصلا ولذا الصنف إلى أنكم المتصل هو هذا  
 المعنى فإن الاعتدال ليس لها الخرافة السبعة لفها أخذت مجزأة لم يكن لها طرف نعم قد عرض  
 الطرف لمعروضها فعال لما إذا انت طرفه بهذا الاعتبار بل يعنى به أنه ليس فيه مرتبة من المراتب  
 النوعية المعقولة ليس المراد عليها السكان أو أنه ليس فيه مبلغ لا يحتل الضعيف فعلا  
 في جنسه خارجا عنه غير مكرودا أما الأسا والعارضه إذا كان العدد فاذا أصل الناهية لها كان  
 المعنى بآنها بحثا لوعده ما عدا موقع ثابت بالفرق لا يخرج عن تعدده أبدا ولا يعنى أنها  
 لا تنصه عليها الزمالة فإن المتقوس الحاصل في زمان لفها أخذت مع غيرها فما حصل  
 بعد ذلك الزمان يكون دافعا على إجماله بمراد مع وصفها جميعا بعدم السامعي قد لعل  
 أنها تنافي إليه الناهية على أصنام منها فالأصناف في جهة الضعيف مناهي في الطرف  
 بمراد كالعدد ومنها بالانصاف في جهة التقطيع مناهي في الطرف بمراد كالعدد ومنها  
 فالأصناف الضعيف في الضعيف كل حركة فانها من حيث حثتها أفعال المطابق للعدد  
 المسافة العرض لها من القسمة بالعرض لمعداد المساواة ومن حيث إحدائها الزمان  
 محمل لها بعدم النهاية في جانب الزمالة لعدم مناهي الزمان على رأيهم وكون الحركة  
 غير مناهضة لمحقها سبب الزمان لفها المساواة مناهضة وإن كانت عليه الوجه الناهية  
 للزمان فانه محذوران يعطى التي غيرهم أمرا بالذات ثم لمحقها بالعرض يسبقه كالحركة  
 كالحركة الحاصل للأجسام الصلابة عن طبائرها والمراد بعلمية الحركة للناهية الزمان  
 ليس أن تجعل الزمان ما يصح انضافه هذه الاعتبار فانه حاصل الزمان لذاته كاقبل  
 في الانقسام بل المعنى منه حصل هذا الوصف للزمان بالفعل اعلم أن بعض هذا  
 الكلام مخرأه لأن الناهية المخلوكة في المتصل ان عني بها الوجه



زیدم



بأن الإنسان مجرد مفهوم الألفاظ لا يستلزم وجوده  
مبدأً لأنه اعتبار فني لا حقيقة إن لم يكن  
مستقلاً لا فظلاً عن الوجود له  
سواءً الخيرة بأن الألفاظ طبيعة  
عديمة لأن طبيعة التوهم غير الالهة







ولقد كانت القوة الجسمانية القسرية جسام حركات غير متناهية لا يمكن أن تحرك تلك القوة  
 بعضها جزئياً كما جسم من ذلك المبدأ المعين بأن زلات على بواقي نهايت بواقي  
 لا توطأ عنها في الجهة برزخ من القطار عنها في جهة المبدأ ولذا نهايت بواقي نهايت  
 برزخ بأن نسبة الزمان إلى الفضاء لنسبة كثرة العوائق فليته وان لم يرد كان  
 تحريك الشيء مع العائق كحركة مع عذر العائق هذا اختلف سؤالا لما لا يجوز ان يفاوت  
 القوى سرعة التحريك ويجوز جواب المراد مناهي القوة منها ما هيها بحسب  
 القوة والعزة لا بحسب القوة ولا يتخلو عن ضعف كل افعال هذا ان المتكلم لما  
 استدلوا بزيادة الزمان في نفسها على شأنيها منعتهم الدلالة وجوزم في المناهي  
 وجعل الزمان والفضاء اجاب عنه بعض المحققين بالانتهاء لا بعمل الذي اقتدوا  
 في الحد فنه يمكن الحكم بالزمان والفضاء على الطرفين برزخ وحسب بزم مناهيها  
 جواز القول بأن الحركات المتناهية لا مناهي وان الزمان انما حصل من طرف المستقبل لم يكن  
 برزخا لانه لا يتركها وفضاؤها في طرف المستقبل على شأنيها في الطرف الماضي صحيحا  
 انما منها لما فرضنا اتحاد المبدأ في العزمين استحالة الحكم بعدم لتمامها في الطرف  
 برزخا لوجه الزمان والفضاء فيه سؤالا القوى الجسمانية صعود والصعود جزم  
 لا شذوذ والضعف جواب مسلم ان الصور لا يستند لكن ما تترها من اوت  
 بالزمان والفضاء فانها انما توشى باعراض بعض الماهيات الزمان والفضاء عند السدود  
 الضعف سؤالا عندكم الفكر الاخذ بحرك كثر النار حركات غير متناهية جواب  
 انها ممكنة بالعرض سؤالا نحن شاهدان لما نحن لو عييت اما لبيت ساكنة جواب  
 السكون فعل لا وجه فعل على ان يعبا والجرام الكائنة على اوضاعها مد لا مناهي محال  
 سؤالا لم يكون القوة انما لو مع اجسام فاذا انقسم الجسم لم يكن له اثر كالمزاج  
 جواب مسلم هذه القوى سارية في الجسم والالكاف فوق لعدم لبعدها عن الجميع  
 ولو كانت من انفصال تعطل لكنها لكانت ماثرة حال اجتماعها كان لها تأثير لا ينفصل  
 من جزم ما هو المجرى مسلم قد بين على راسهم ان توجد ما لا مناهي بالقوة

عنه م

للمع

سوء من اعتبار ذلك لانا ماخذ خطا ونفسه بصفين ثم انقسم احد نصفه صغير  
 الى ما لا مناهي من الاقسام المحتملة لكنها لا اركبت مع النصف بواقي لم يبلغ الى الخط  
 المستقيم والسبب فيه عدم حفظ الزمانات السبب قد اختلف ان الاحكام  
 الطبيعية هل هي اذ احسنت الى معاد غير حافظة للصورة التي هي اتصال لم لا  
 قد ذهب قوم الى انها قد يبلغ في الصفة الى ما لا يحفظ بلك الصفة والصور جواز اسرار  
 الصور الطبيعية محفوظة مع استمرار الصفة قال صدور المشا من لو عييت الاجسام  
 حافظة لصورها النوعية مع الصفة المتزاعية الى ما لا مناهي لا يمكن ان يحصل من ابع  
 من اجسام في غاية الصغر جدا ويجوز في قدر البعوض والذباب والعنكبوت والكمات  
 وجه البعوض في قدر الفيل في بعض تصغر الاجزاء لا يلزم فانها لا كبرت  
 وملاقت لم يحصل بها انتقال الذي يحصل حال الصغر والوبر وكان من الممكنات الكثيرة  
 وقوم هذه الغرض في الاجزاء المتصغر من ملاقة هل الكبير فكان يلزم في  
 اكثر اقسام حصل الفيل في قدر البعوض وهذا الاطلاق غير صواب خصوصا  
 على راسهم في انفسهم بواجب وان الكبير انما يكون في الجوار بالصور ما لا يتغير وكيف  
 يمكنهم مع مدحهم هذا ان يقولوا ان انتقال الصغار حصل افعال الكبير  
 دارقا فان المزج عند كافي في حصول الصور بل لا بد مع ذلك من استعمال  
 بام ولا يستعمل لانا حصل بقدر اخر نعم هذه القول قد يمكن ان يرد  
 فيه مذهب الفيل بالخلط والحق في هذه الماهيات السبب وهو ان الانقسام ان كان  
 على سبيل انفصال والاعتكاف فانه سبب لعدم حفظ الصورة سرعة  
 انتقاله عن المحرك وكلما كان اصغر كان انتقاله اسرع وان كان لا على سبيل  
 لرافكا كانه بعض خربع الجسم عن صورته لكونها سارية فيه انقسم بانقسامه  
 قال التم فالذي قد بين على راسهم ان توجد ما لا مناهي للقوة

ان يخلط صورة النيل بغير ان فيه صورة  
 السور في لغير الفيل لغيره









الغائب

الطبيعة ومنها سبقها وقد بحثنا في تفصيل الحركة الحركة اما ان يكون للحد  
بالنقص او بالتحسين او كثره والمعنى بالوحدة هنا الوحدة الفضائية واعلم ان قوما  
من القدماء منعوا ان يكون للحركة جهة بالعدد بل منعوا ان يكون لها مدي  
فانه كيف يكون للحركة وجهة وهي اما لا يحصل منها شيء موجه بل منها ما هو ماضٍ ومنها ما هو  
مستقبل واضافان وحدة الحركة عندكم تابعاً لوحدة الزمان وظنوا حركة فلها زمان  
واضافان ظروفاً فانه ما تم منها موفيه وحد وظنوا ما تم فانه قار الاجزاء ان كان العرض  
والحركة اما لجزء غير قائم فهي غير مائة فهي غير وجهة واجاب الشيخ عن قول  
بان الحركة معنى انك لا راول للمشي هو التدرج لا يكون منقسماً الى الماضي والمستقبل لكونها  
من الماضي والمستقبل اما الحركة التي معنى التقطع فانها لا تحصل الا في زمان ماضٍ و  
ايضاً فان الحركة ان انقسمت الى ماضٍ ومستقبل فانها انما تنقسم بالعرض لا بالذات  
وقسمتها لبعده لقيمة الزمان والمسافة وليس الشرط في حركتها ان يكون  
موجوداً في زمان

اول النوع  
؟

زمانها واحد غير متقسم وبالضرورة بان لا يكون لها انقسام ولا له بالضرورة وهذا الجواب عن  
المان وعن الثالث بان الواحد بالمعنى العام غير الواحد بمعنى الانقسام ولا يلزم من كون  
الشيء واحداً المعنى ان يكون واحداً بالمعنى اخر وانما فان الحركة بمعنى المتوسط غير متقسمة فثابتة  
امية لعينها الى ان تنهى اما الحركة بمعنى القطع ان استوفى البعد المستقيم او لم يستوفه فثابتة  
غير ثابتة اذا التأم بالشيء ليس شيء منه خارجا واعلم ان لنا في كون الحركة بمعنى المتوسط  
واحدة مائة نظموه يقال السبع عمن بعدته جوابا لم يستلحقه وهو ان الحركة وان  
فان قد يعلم منها شيء لكن صدرها محفوظة بشي تعاقب راول كالحركة المحالة للبيت من ليس  
معين ثم الحواشي منه لعمري جعل عوضها لغوي كان الصنوق مائة وان تعرفت  
حوالها وضع كل المنع ان يكون الصنوق مائة مع زوال اللؤلؤ ولكن يحدث صوت اخر وعقب  
روايت **المتن** **فلا** **الامة** في وحدة الحركة من وحدة الموضوع لا استحالة ان يكون  
العرض الواحد بالاحتلال من وحدة الزمان لا استحالة اعادته للعدم فان المحل الذي  
يقف البياض لا اعدم عنه الساطع ثم بعد فقه ماض لغا ان يكون هذا المان راول  
لعينه والمعنى بوحدة الزمان هو اتصاله من وحدة ماضه لجولة ان يحرك المحرك حركتي كسيفة  
وكسيفة في وقت واحد مع التغاير من الحركات لتغاير ماضيه بحركة واحدة المحرك فلا يعتبر  
وحدة لجواز وجه حركته من محرك قبل انقطاع الحركة ابتداء محرك لغوي في التحريك محكماً  
حتى اتصل الزمان كانت الحركة واحدة **فصل** على هذا المحرك المان اما ان يكون له اثر  
اولا والماني بالطلد والالم يكن محزكاً وراول اما ان يكون الحركة الصادرة عن الاول  
وهو باطل لا استحالة لتحصيل الحاصل واما ان يكون غير ذلك وهو بعض لغا وحركات  
لتغاير المحرك في هذا الكلام ضعف انما لا اعتدنا بوحدة الحركة اتصال العالم بق  
هذه او انه يلزم من وحدة خلق الامور الثلاثة وحدة المبدأ والمشي ولكن وحدة **المتن**  
المبدأ غير كافه لجولة ملوك الجسم في الساطع الى المشتغاف ومنه الى القول وكذلك

اسعمال

ادب و وحدتہ المرقا

وهو الحرفان اللذان في الالف و منه ال ا و هو واحد



الى الساعات

يستج

وكذلك وحدة المتحرك لما كان من جهة واحدة من الاسقاط الثاني من التولاد ووحدة ما غير كاشفة  
 لجواز ابداء الجسم من السواد على طريق مختلفة والاشارة الى ان الواجب اتحاد الحركات لجواز  
 انها بعله ان اسدا واستحالة واول الحركات بالوحدة هي المستندة الباقية لانه لا تزل عليها  
 بل لا تحسب ولا كذا المستقيمة فانها انما يتم لغنا والبعده وصل ان المسئلة اولها ان كانها  
 متلك على ابداء وانما في وقت واحد والاسخ جعل هذا الكلام دليلا على ان المستندة اول  
 بالوحدة فان الابداء والتوسط وانما انما يوجد في ذات عدد والوحد او الى تمام  
 في كثير الموضوع بالثوب لا يصعب كثيرا الحركة بل ان كثير الشئ بالثوب لا يصعب  
 تكثير الفضول وانما في الاعراض الى موضوعات منها من جهة واحدة من العرضية للاعراض  
 فمع كثير الموضوعات بعض كثير الحركات بالخاص لان كثير الحركات بالخاص المستتبع  
 الفضول بل قد يحصل باختلاف الاعراض وانما ان كان فانه ان كان فيه كثير حصل  
 سبب القسمة العرضية فانها كثيرة بالخاص لكثرة انواع لانها اصنام المتصل  
 وانما الحركة فان كثرة لا بعض كثير الحركة بالثوب ولا بالخاص بل يتوقف من احوال التي  
 سعت في بالحركة سوى ما منه مما الله وما فيه فان كثير هذه تراعى بعض كثير الحركة بالثوب  
 مثلا كثيرا في ذلك ما منه وما اليه في الحركة من مبداء الى منتهى على استقامة  
 ومنه اليه على استقامة فان الحركة مختلفة بالثوب ولو اتحد ما فيه وكثير ما منه وما اليه  
 بالثوب كالاضداد والعاكض فان الحركة مستمرة فاذا في كثير الحركة في الثوب مع  
 كثير احد هذه في نفسه وفي شدة وحوال واختلافه لعلق الحركة بها واولها  
 كانت الحركات في الكيف في الكيف كائنا وحادثة بالخاص وان كانا لحد ما في الكيف  
 وتراعى في الكيف كانت متكثرة بالخاص ويكون الحركة واحدة بالخاص في الكيف ايضا  
 كالحركة الى السواد ومنه هذه الكلام عندنا في جهة ايضا اولها في جهة واحدة وكثير  
 الحركة بالثوب في معلقا منها فانه جاز ان تكثر الحركات بصفات فاعلمة كالكثرة  
 والبطور مثلا وقد ابطوا هذا بان التبعة والبطور بعرضان بالخاص او كفاف  
 الحركات ولما نزع ان ما نزع في هذا فانه لا يفرقت التبعة للحركة فان البطور  
 لا يمكن ان تعرض لحد الحركة لحد ما بل بعدم تلك الحركة والحد في بطنة

بطنة كما قالوا في الاستقامة والاستقامة وبالمخصوص على ان من قال ان التبعة شدة  
 الحركة وانما اختلاف بالثوب لوجب اختلاف في الثوب وانما ثانيا في اختلاف المستندة  
 المستقيم بالثوب فان لما نزع ان ما نزع فيه فالو ان الحائط بالوحد لتجمل  
 ان يكونا موضوعا للاستقامة والاستقامة معا ويجعلان في كل من فطنت بالاعراض  
 لان الحائط بالوحد لكان مستقيما لم يعل التحنية الالة لكان رطبا بان سقوف اتصال  
 الحديثة او ممتدة والتعجير على العكس مع السقوف اتصال لا يعل الحائط وكذا المستندة  
 فان الحائط بالوحد الصير طول ما هو بالمدولة لكان هذا ان الحائط لتجمل اتصال لحدما  
 الى طسعة للثوب والى الوهم ايضا فان الوهم ان فعل ذلك مفرد الخط عن التسليم فقد  
 جعل الخط ذا حتمين فلما حذ طرفا بلد الطرف فان لم يكن الموضوعان واحدا  
 ثم يقول ان كثرة الشخصات من انواع العرضية انما يكون بكثرة موضوعاتها او بامر  
 تقاربها ومفارقة الاستقامة للاستقامة ليست لكثرة الموضوع فان مستقيمين  
 ومستندون كثير الموضوع مع اتفاقا في استقامة واستقامة وانما كثر في الاعراض  
 فانما ان يكون لان ذلك لاسرائيل تقاربها مقارنة اولية اولها تقاربها لاصولها بصفة  
 وباعراض برادة لست اما ان يكون لازمة او مفارقة والتوازن في مركزها طباع الاستخاص  
 والمفارقة مستند على امكان اتفاقا في المحل بالاستقامة والاستقامة في وعين وودنا  
 انه عند ممكن وهذا الكلام في القسم الثاني وهو ان يكون الواحد في الموضوعات بقية فلي  
 بق الا ان يقال ان كل واحد لازم بدل على اختلاف الملزومات انما في فاضول او لولزم  
 للفضول وقد سقط ظن من مال ان في الامور المتساوية لثباتها امور المقييد والتفجير  
 وذلك موضوعها انما ان يكون واحد املا لثباتها ان يكون مختلفا كالسجين مثلا لثباتها  
 ايضا في حيل انتقال السطح من التعجير السبب عليها ذكره في اختلاف السجين مثلا لثباتها  
 المستقيم والمستند بالثوب ويجب اختلاف الحركات في اثنين عليها بالثوب ايضا  
 كما ان الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض ونحن نقول ان هذه الاستقامة

فيها



سأوضح بالبحث اما اوله فلانه محذور ان يكون الخطان حسيين بالتوجه وسهل اسرار  
 اخذنا من استقامة الى استقامة لانها قضيان لشخصها كما في جانب الموضوع  
 المتوقف لتخصصه من جهة فانه قيل انما العرض الى محل صاحبه اجل اسناد لشخصه  
 اليه ولحق ان يقع شيء واحد تحت مقولتين وهو لا يرسم المانعون لهذا كل المنع فاستحال  
 ان يكون الاستقامة واستقامة فصلين ثم لرجع الى اصل برهانهم ونقول ان اختلاف  
 الخط المستقيم والمستدير بالتوجه وجب لاختلاف الحركة الواحدة فيها بالتوجه والعاس  
 على التسوية والبيضاء غير مفيدة اما اوله فليس من ثبوت حكم في راسل واما الثانية فلما لا  
 بالحق الذي لا يمكن اقامته على ان يقال ان يكون اختلاف مائمه وماليه ليس لاختلاف فائدها  
 وانهم منعتم في الزمان ان مشتركة الحركات ليست اشخاصا لثبوتها كثير متفق  
 في التوجه فكيف يجوزون بعد ذلك مستندا ذلك الحركات بالتوجه الى اكثر مائمه وماليه  
 ان كثيرا قد يكون كثيرا اشخاصا تحت توجه فليس في ان منع لاختلاف حركتي الصعود والهبوط  
 التوجه بل على سدوسهم اختلاف مائمه وماليه تتم المنع ايضا في الحركة متم حركة ثابتة لها  
 من طرف وانتهى بها الى طرف اخر لان حث ان احد الطرفين علو والاخر سفل  
 وما يتغير الحركة اليه الصعود والهبوط فالحركات المتضادة لا بد من وقوعها تحت جنس  
 ولا يخبر بان حركة النمو والكيف بدسجيمان في واحد وهذا مستفاد من الاستقراء الذي لا  
 بعد السمع ثم انهم ملكوها في تضاد الحركات تنجم التي ملكوها في كثير ففان  
 تضادها ليس لاختلاف المتحركين فان البحار والبار مضافا الى ما انما في حركة  
 ولعدة كالصعود وطبع او سيرا في انما في التوجه ولا للزمان فان الزمان واحد  
 لا تضاد فيه وايضا قد تنوع حركتين متضادتين في زمان واحد كالصعود والهبوط  
 وقد تعلق الزمان مع اتفاق الحركات في النوع كجسم يتحرك من مبداء معين الى  
 منتهى معين في زمان متعقد ولا مائمه الحركة فان الطريقين السواء الى البياض  
 هو نفس الطريق في السائر الى السواء لا لانه لم يعتبر المبداء والمنتهى فيها

نحوه

الام

ولا يتحرك بان المحرك الواحد قد تحرك حركتين صعودا وهبوطا ولا يجب التمسك بالثبات  
 النار والساير القاعدتين في موضع الصعود والهبوط فيها بالقدر والطبع والما اليه وحده فان  
 الحركة من التوجه والله لا يتنقل ان لما لا مائمه من كون الحركة في السواء الى البياض ومن كون  
 الحركة من البياض الى السواء فانها لو كانت الى راسف وقدر الى راسف لم يكن ثم حركات  
 فضلا عن تضادها فلم يتفق الا ثمة والله معانها لافا كما قد نزل تضاد الحركات كما الحركة  
 من السواء الى البياض ومن البياض الى السواء ٦ ثم قالوا ان مائمه وماليه قد مضى ان بالذات  
 كالصعود والهبوط وقد مضى ان بالعرض بهذا على صيغ احدهما ان يكون الصعود عارضا  
 لها من حيث الحركة بل من جهة عارضة لغير كونها لهما في غاية القرب من الفلك والغير في  
 غاية البعد عنه حتى صار احدهما سفلا والآخر علوا ورفعا وان يكون الصعود انما عارض لها من حيث  
 عروص لغير انما باعتبار الحركة يكون احدهما اسدا والآخر منتهى فان العاقل منها  
 يعاقل الصعود ويعاقل الحركة يعاقل التضاد فان المبدأ مبداء الاثنين للبداية والاول للاحقة  
 فان الاول لغير الصعود واما لرفان فقد نازح فيها جماعة ذهبوا الى ان الصعود  
 لافا كان عارضا للشين لم يضر ان يكون عارضا لعارض الشين بالعرض والاول للاحقة  
 خطا فانه ليس بحركة لافا كان الصعود عارضا لما عارض للشين فانه جاز ان يكون الصعود لعارض  
 بالذات والمعرض بسببه كما ان الحار والبار قد مضى ان بالعرض وان يكون الصعود لعارض  
 اللتان ما مضى ان لهما حركتين متضادتين فان تعلق الحركة لهما والله  
 لا مطلقا حتى لافا كان الصعود عارضا لهما كان عارضا للحركات ولكن كل حركة مائمه  
 وما اليه من حيث انها مبداء ومنتهى فان الحركة كحركة بعض المبدء والتضاد فهي  
 مبدء المبدء والمنتهى فانما التعلق احسا بالقوة القريبة منه فليس معلقا من حيث  
 ما مضى ان في مبدء الحركة وان كانت ليست متقدمة بذلك اخذ ان عارضا الحركة لافا  
 وان كما عارضها للظراف سوال قد يجمع مائمه وماليه في جسم ولا في ارضه  
 لمجتمع في جسم جواب لحد الذي مطلقا خطا بان الاخذ في مجتمع في جسم  
 لافا لم يكن لهم موضعها سواء لافا كان هو الموضوع سواء لافا كان الاخذ في اجتماع

لشي ان يكون عارضا

تعلق  
 المضاد

في السواء والبار في السواء فافا كان



اجتماعها فيه وهو من نوع البدانة والنهاية وهو الطرف فلا اجتماعان في طرف واحد الفعل الفاعل  
 الى حركة واحدة مستقيمة ونحن نقول حاز ان يكون الحركة من بعض النضاد عند ذلك كرم كونكم  
 الحار نضاد البارد من ان اجتماعهما في نقطة واحدة علم انكم فان احراز البارد مضافا ان  
 بالعرض والاضواب ان تقابل ههنا المتحرك لا يكون الا جرم واحد او اجسام لا مضافا لم تنازع  
 ان تنازعكم في نضاد ممانته ومالته في الحركات الالمنية ثم على تقدير انفسهم لمنع المتضاد الحركات  
 لاجل نضاد ما وكونكم ان الحركات بعينها ممانته واليه ان اردتم بالعلق لعلق الخارج الخارج  
 فهو غير متعين لكم ولا بعض النضاد وان اردتم لعلق اجزاء فكيف يصح منكم هذا وقد وجد ان  
 مذهب الحركة الى غير النهاية وان استحالة ذلك في الوجه ومعلوم ان الشيء لا يقل من انما جزئية  
 وهذا استدلال على ان ما هو المقادير خارج عنها غير مفهوم لها ثم كيف لعلق ان يكون  
 في اطراف فصول الحركة وهي متساوية في المساحة فان في الاطراف خطوطا مستقيمة لا غير  
 جواب ما هو في ما غير كذا مبدءا ومنتهى ثم لكان ممانته ومالته انما مضافا ان  
 بالعرض في بعض الصدور وكون احدها مبدءا والاخر منتهى وجعلتم الحكم بعلق بها من  
 حيث هما ضدان فلم قلتم ان نضاد المعلق بعض نضاد المتحرك المعلق لم والوا  
 النضاد ليس المحرك في الاطراف بل للتوجه اليها **مسألة** والوا للسمعة في نضاد  
 المستدرة لان الخط المستقيم يمكن ان يكون وتو القسي غير متناهية وغير متناهية  
 فلو كانت الحركة المستقيمة هذا المستدرة لزم ان يكون المثلث الواحد اضلا كثر غير متناهية  
 ولانه لا قوس يفر من ذلك الخط المستقيم الا وهناك ما هو الترتيب بامنه فهو اول  
 لعدته ولانها لنضاد بالاضطرار مستقيمة لكانا مضافا من لان ما بعض النضاد  
 لم يدان كون مضافا او قد قلنا ان الاستقامة والاستقامة لا تنافي انهما متعاوبا  
 واحد على من نوع كالوا ليس شي من المستدرات لضا وعجز ههنا كالحركة من النبال و  
 خلافة لان كل واحد منها يعلق في القوس بل في ما فعلته برأوى في برأوى وقد قلنا  
 ان

وهو مستدرة

بجزء

ان النضاد انما هو لضاة لاطراف المستدرة المعلقة لاطرافها فاذا فرض عليها وقد قلت فالبدا  
 هو المشتق بعينه ولم يعرض نضاد اذا النضاد في المبدأ والمفتي انما يكون على بعد من عدم  
 لاجتماعها في كل واحد بان يكونا حركة مستقيمة وان فرض في غير تامة وانما عجز في المبدأ  
 والمشتق بالفرق والقطع ولولم تقطع لهد كان سم حركة متعلقة ولهد <sup>في المبدأ</sup> فالوا السكون  
 نضاد السكون كالسكون في المكان برأوى لاسيما ليس النضاد لضاة المحل والمشتق  
 والار زمان على ما هو ليس له لعلق ممانته واليه فعيان ان يكون لما فيه واعلم ان هذا الكلام لهد  
 قاعد من حجم وهي انما كون السكون عدتها او كون الفضة لاستقرارها الوجه **مسألة**  
 الحركات المستقيمة هي التي مسافاتنا قطارعة انما بالعلق كنهية الخط او بالعلق كالملتص بالربيع  
 فانها يتطابقان بالعلق وتخرج التطابق بان يندم احد ما الى الاخر او بالندم كالمتقيد  
 والمبتد **مسألة** ومن تفاسيم الحركة انها بطنية او مربعة او مستقيمة او مستقيمة او مستقيمة  
 برأوى في الزمان المساو او المثلثة او المربعة او البطني بالعلق وحسب البطون في الحركات  
 الطبيعية ما يفهم المخروق وفي القصرية مانعة الطبيعية فالوا لاختلاف في السرعة والبطون  
 لا بعض لاختلاف في البطون لانها فالتدق والضعف وكذا قد ذكرنا في هذا  
 كجيب لما كانت السرعة والبطون يعقل احدهما دون صاحبه لم يكن للثقل بل بينهما ما بل  
 النضاد في الاطراف والوجه والعدم لان احدهما النضاد في المبدأ والنضاد في الزمان فالا  
 النضاد بينهما ما بل النضاد وقل السرعة والبطون كسنة واحدة فمما بل للسمعة  
 والضعف انما اختلافان بالاضافة والعارضة فاما سرعة بالعاس الى سى بطون في  
 بالعاس الى عجز وعند العادلين انفسهم الجرم ان بطون الحركات ليس لتحلل السكنا  
 وانها لكان بطون الحركات انفسهم انفسهم اضعاف حركاته كان يجب ان لا سى  
 مستقيمة كما هذا لعل ولان الثقل سبب لزيادة الحركة السفلى <sup>فلا</sup> فلو زاد الثقل استند  
 الحركة فالا لعل الى العمل الى حيث كل من ثباته من السكنا فاذ لزيد الثقل عليها  
 كانا الحركة استند من غير حركاته لعل لم قلتم ان الزيادة في الثقل حسنة مكنته  
 اجاب عنه السج فان الزيادة لاستقرار حصولها بل لعل لفرقت لزم المحاك

بالعاس الى العجز

الوجه كالمس كمنه  
 السكون الى الحركة لكن لو كانت  
 المحركات في حركات الزمان



سر ومما قسموا الحركة الى مستندة وما مستندة والحركة المستندة لا يكون الا  
 ارادية على ما ذهبوا اليه لانها لو كانت طبعية لكانت هارقة عن المطلوب الطبعي ثم  
 سالوا انفسهم في الحركة المستندة ما نهالها في توسط المسافة يكون تاركة للوسط ما كان  
 مطلقا بالطبع اجابوا بان الحذب هنا عن الوسط ليس هو بعينه الوجهة الى خلاف  
 المستندة ولا يكون مستندة لان القسمة على خلاف الطبع حيث لا طبع فلا قسمة ولا قسمة  
 من غير ما من انواع الحركات فان الحركة الكمية لا يكون لها في الوسط والذات في الحركات  
 مكانة وله ان كان بالخلخلة الكافية في الحركات عن حركة كسفية والحركة الكيفية الحركات  
 المكائنة والحركة المكائنة لا يحصل الا بعد حذب الجهات التي لا يحصل الا بالحجم المستند  
 المتحرك بالمستندة وهذا بعض القسمة على اطلاق الحركات عند مع سائر كانت  
 حركات في غير هاتين حركات سرمدية متصلة دورية في مبدئية ونحن لما حذبنا  
 الحركات الى الفاعل المختار سقط هذا الكلام عندنا **س** في جميع واحد  
 حذب الحركة مستندة ومستندة لانه لم يزل اما حصول السرمدية فيكون متحركا  
 كالمستندة والمستندة هذا خلاف كانه بالحركة المستندة بعض الوجوه الى المطلوب بالحركة  
 المستندة بعض الوجوه عنه او لا يحصل لرائد ان معا او لحد ما في جميع الجسم المبدان  
 او لم يزل لجماع المبدأ مع لحد حصول لرائد مطلقا بخلاف كل على هذا الم بعض  
 الجسم الحركة المستندة عند هرج عن كانه الطبعي والمستندة عند هرج في كانه الطبعي  
 كالمستندة المفضية للسكون عند حذبها في حيزها الطبعي بالحركة عند هرجها  
 عنه اجاب بعض المحققين بان امضا والحركة والسكون بالحقيقة شيء واحد بعضه  
 الطبعي والوحيد في كانه الشيء هو مستند عا والمكان الطبعي فان كان عند حاصل ذلك  
 مستند عا مستند حركة محققة وان كان حاصلا فهو بعينه مستند سكونا ومعناه  
 انه لا مستند حركة واما امضا والحركة المستندة فانه مغاير مستند عا والمكان الطبعي

استند للثبات

تجيب

اذ قد توجد احدا ما مستندا عن صاحبه وقد توجد معه وانما في مكان طبعي ومطلبه المتحرك  
 بالمستندة وليس في البرهان وضع طبعي لمطلبه المتحرك على استندة ولذلك استندت احد الحركتين  
 الى الطسعة دون الاخرى فاذا نزل من مبداء ما ساد هذا القول — هذا الجواب ضعيف لا يصلح في  
 مقاومة السؤال فانه لا يجيب عن سبب استندة الطبيعة الواحدة للحركة والسكون معا في نظام  
 على السالك فبان هذا المثال مطلق ليس سقى السؤال مبدعها **س** فاما حذب الحركة انها انما  
 ان يكون بالذات او بالعرض والى بالذات انما ان يكون صادرة عن موضعها في الجسم بغير من  
 عن شعور وحس الطسعة واما ان يكون صادرة عن موقع ذات لرائد في الحركة الهارقة في ذات  
 ان يكون صادرة عن موقع خارجة عن الجسم وحس القسمة الطسعة انما بعض الحركة خروج المحل  
 عن بلل الطسعة حتى موقع السكون لانها لو كانت علية مطلقة لذات بللها وقد سبق مثل  
 هذا بل انما تعجب الحركة عند الحزب عن الحال الطسعة كالحزب المسمى الى فوق والى اللغز  
 وكذا بل بالمرض والسبب في الحركة الطسعة انما هو الطلب للام الطبعي لا الهرب عن غير الطسعة  
 راعه واللام لم يكن الحركة على مسافة اولى من غير **س** الحركة القسمة قد يكون خافية  
 عن المحرك الطسعي كحركة الجسم حذب اعل وجهه لارض ويدل في مضادة لبعض لارض الطسعي  
 كحركة الى فوق وحس يد يكون مع حذب وقد يكون مع دفع واما الحذب فانه بالحركة العرضية اشبه  
 والتدوير القسري مركب من تحذب في الدفع والذخيرة وما كان في عن مستند حاصلي وربما  
 كان عن سطر طسعي مع دفع او حذب قسري هذا في الارض واما في الكون فالزيادة في التمدد  
 كالتخبط الكان بسبب لراودام وفي التخلخل كانبساط الهواء الذي في القارورة والسفصان  
 كالتدوير بسبب لارض واما في الكلف فكما استحال في البروج المار من البرود الى الحرارة  
 واما في الوضع فكما تحذب الحذب المستقيم قد وقع من التمدد شاذ في سبب الحركة  
 القسمة التي يكون مع مفارقة المتحرك فذهب مرم الى ان السبب في ذلك التيام الهواء للدفع  
 فيه ورجوعه الى خلف المرمي التياما لضعف امامه وماك لغوون بل السبب فيه ان  
 الذراع كما يدفع المتحرك فلهذا يدفع الهواء الذي فيه المتحرك لكن الهواء قبل الدفع فلهذا  
 المتحرك وقال المحققون ان المتحرك يقيد المقصور قوة ميتة في ذلك الى ان سطر

النس



المهمة

و'ن' اسند'  
و'و' اسند'  
?

٤  
لان البسملة في اواخر المخطوطة  
وفي الوسط ثمة مخطوطة وفي اواخر  
المخطوطة واما

فما كان في السقطة المحركة وانما في الوضع فكان الحركة الموصفة بكرة لغز الصفا فاذن من الصفة  
في هذا الوضع فاذا احركت السقطة في الوضع حركت المحركة ان عني الحركة في الوضع تبدل المحركيات  
التي تكون بالقاس الى ثابت مطلق وان عني بما تبدل الاوضاع بالنسبة الى ما يحويها من  
حركة اصلا وكذلك الحركة في الكف اذا قلنا بالساقين في ان البيهقي حيث انه يبايننا بسود  
بالعرض والنفوذ بالذات هو اجود جدا في الامور التي يقع عليها المفارقة وقد وقع احركات  
لراوان في شئ محتمل عليه المفارقة كالصورة والارض المسئلة بانقال محالها في الارض  
الوضع وكذلك اضررنا في حال الصقوة لسود والاسود لا المحرك بالعرض وقد تراكب من الحركة بالذات  
والحركة بالعرض حركة لغز في اكرات السفلى فان كانت الحركة الى جهة واحدة حصل حركة  
مركبة سادس مجموعها وان كانا الى جهتين مختلفتين حدثت حركة لغز مركبة الى جهة متوسطة  
بما يجتمع على نسبتها وان كانا الى جهتين مضافتين حدثت حركة متساوية للعرض لحدتها  
على لغز ان كان ثم ضلوا في حدث السكون ان لم يكن ثم فضل **الحركة** في  
النسبات الواقعة بين الحركات والازمنة والمسافات والنسبات بين العلل والحركة المحركة اذا  
كانت المسافة متحركة نحو آت الحركة فان الحركة الى نصف تلك المسافة نصف الحركة الى حلقها وكذلك  
على العكس فان نصف الحركة تقع في مسافة نصف المسافة المقطوعة بجله تلك الحركة  
ولذا كانا الحركة متحركة نحو الزمان فان الزمان الذي يقع فيه نصف الحركة نصف الزمان  
الذي يسع فيه جل الحركة كذلك على العكس فان الحركة الواحدة في نصف الزمان نصف الحركة  
الواقعة في جلته وقد تعرض للحركة انقسامها بطايقها في الزمان كما انقساما بها بانقسام  
المحرك وقد يقال ان ملائحة الوكان موجد لا يستحل عليه الحركة لانه انما يقطع اولا  
مشتتة وكذلك في القطع الثاني ان نفس المسافة فلازم وجهه النقط وتركيب المسافة  
منها فالتسعة هذا البوطان الذي يزعم من جهة كما سئل عن المحرك بالذات  
وكذلك سئل المحرك بالعرض بالنقطة الموجهة بالفعل في طرف الخط لذا حركت  
حركات مثلها فلازم ما ذكرتم به سلكتم انما سلكتم بها لغز معالي ان ملائحة

تجزئة الاموال



لا وضع له بانفراد واما وضع له بانفراده استحالة حكمة بالذات اما الكبرى ومطابقة  
 واما الصغرى فلان ما لا يتجزأ الى افرص من طرفي خطين فان باقها بالسر لنتم مباينة  
 كل طرفي خطي خطين من سبابة الوسط الملاقي بالسر فلنخط طرفي عنده والكلام فيه  
 كالاعلام في هذا وان لا نقول بالسر لنتم الانقسام وبرهن على هذا ان ما لا يتجزأ  
 لا طرفي له بل المقصد والمطرف بل المهرب فلا يقع عليه كركه واعلم ان المجرى لفا كان ولحد  
 وتعدت المسافة تعدد الزمان لا مناسج حصول الجسم الواحد في كانهن دفعة وان تعدد  
 الزمان وكانت كركه في الزمان لم يجز تعدد المسافة لان المجرى الواحد قد سلك مسافة  
 واحدة في زمانين واذا كانت في اكم والوقت تعدد ما فيه كركه انما هي لقاء اللقطة  
 التي وقع فيها التبدل الى الزمان الثاني وان تعدد المجرى فان كان كركه في الكيف الكيف  
 تعدد ما فيه كركه لا استحالة كون احد الطرفين بالسر احد المحتل عن العام بالمحل  
 فان كان في زمان فان اخذت المسافة تعدد الزمان وان اخذت الزمان تعدد الزمان  
 لا مناسج حصول جسمين في مكان واحد **لصف المجرى لان لم يزد من ان كركه**  
 في تلك المجرى كلف الزمان اوقا فان ما لم يخرج كون مسافة لوطا وليس  
 لازم ان يقع من الجسمين كركه في تلك المسافة في نصف الزمان والحق  
 خلاف ذلك اما ان القوة الضعيفة تنقسم بانقسام المجرى فاذ اصف المجرى لم يكن  
 كلمة المجرى كركه بل النصف المجرى منه لا على سبيل التخييل والسر قد ورد القوة  
 التفسيرية لا كلف كركه على نظام فانها تقع في الوسط والسر في القوة  
 انه قد يقرض ان القاسر يفعل في الاثقل اشد فاعمله في الاخف فيفعل في الضعف اشد  
 فما فعله في الضعف والاداء المجرى في نصف الزمان كركه المجرى بعينه نصف المسافة  
 والسر خلاف هذا اما ان القوة الضعيفة والسر في المساوي اشر في غير المسافة  
 فان الطسعة شدة لغير او التفسيرية وسطا وكذا قالوا المجرى في نصف  
 المسافة كركه في نصف الزمان والسر في الاثقل والسر في الاثقل في القوة الضعيفة من نصف

او المجرى في نصف الزمان  
 او المجرى في نصف المسافة  
 او المجرى في نصف القوة

لصف المجرى في نصف المجرى وعند نظر جواز ان لا يصف المجرى حافوا القوة ومحمد لير  
 كذا انما من كركه اشر لكل وان اجبا في القوة القسرية وورد كذا في القوة  
 ما وما يزيد يجه الى جهة اخرى من لاسبه العظم الى العظم وكذا قالوا النسبة  
 محفوظة من نصف المجرى ونصف الزمان وورد في خلافه وكذا في نصف المجرى في نصف  
 المسافة **لصف المجرى في نصف المسافة لان المجرى في نصف المسافة لان المجرى في نصف المسافة**  
 عنها فان الجسم فيها شمس طبعيا ويجوز من هذا السيل فان الجسم لو فرض في العالم من  
 العواض ما كان محط كل جيز وهو محال ولا يحصل في ش من الاحسان وهو محال  
 او يحصل في بعض دون البعض فان اسند الى طسعة في الجسم فهو المطلوب لان لم  
 التراجع من غير مرجح وهو محال لان من الحجر مسرا الى فوق وتعود بطبعه فاذا ن  
 لكل جسم جيز طسعة مالت السطح فان كان ذا مكان فان جيزه مكانا وهذا الطسعة  
 اشوا الشكل الطسعي للجسم مانه لا تخلو عن شكل القوة فكل ش طسعي انما لو  
 فرضنا خالما عن جميع العواض والسر فلا بد له من شكل مستند الى طبعه  
 والتي لطبعه يوجد عالم الطبع الا ان نفسه والسكل مقتضى عن الطسعة البسيطة  
 هو السكل المستدير لان مقتضى الطسعة الواحدة لسحيل ان يكون مختلفا واي  
 من اسكال عند مختلف سوى المستدير وورد عنها سوال وهو ان لا يرض لسبب  
 بعضي اليقطين فان لم يصف شكله لم يكن الشكل طبعيا للجسم وان اصف شكله  
 يجب ان يكون مستديرا البساطة الطسعة فاما ان يكون من اليقطين ومن الشكل  
 معاندة ما لم ان يكون الطسعة الواحدة بعضي لغير من متساوين واما ان لا يكون  
 يجب لفا سلب جيز من ارض ان يعمل الى شكلها الطسعي اجبا واعنه بان اليقطين انما  
 بعضي لفظ ما بعضية طبعته من الشكل الطسعي حقا قويا فاذا حفظ شكله  
 لنم من كركه ان كلف كل جيز منه ما لاسبه طسعة من انبساطه الذي اذهب شكله

منه  
 الزمان



فاذا امكن شي من مسئلة بقية الفاسر لم يكن الباقي ساعداً ما حدث بل يكون شاملاً ان السحق اما  
 او حجب الطسقية ولا يكون جزءاً من عنصر غير لاجز الى ارض مثلاً ولم يكن مستنداً للذكر  
 فذلك الموانع **في المشهور** انه لم ينع ان يكون جسم مكاناً طسقياً لان  
 يحصل له احد ما في طلب الثاني كان الطسقي متروكاً بالطبع وان لم يطلبه فذلك لان الفاعل  
 خارجاً عنها لم يكن توجهها الى احد مما اول من يوجد في رفق وان معنى الواحد بالتحص  
 واحد بالتحص وان الطسقية النوعية انقصي لغير من عناصره والحصول له احد يحيزن  
 نتائج الحصول في رفق وفي هذه الوجوه ما هو دوى جد افان قول في الاول ان حصل  
 في احد ما ولم يطلب الثاني لم يكن طسقياً محمداً فان الطسقي لكان كلاً من حصول  
 احدهما لم يجب حصول لرفق لكان في حصوله غشاً عن لا حصول لرفق وهذا الجز  
 من العنصر الحاصل في احد اجزاء حيزه واما الثاني فلو ان لم يعدم راد لوقته جواز ان  
 يستفاد من احواله وعوارض غريبة فان ملتم بغرض خلقه من جميع العوارض  
 فليس هذا الغرض محال لان حجب عن المكان الطسقي من راد لوقته الغريبة وهذا  
 كما استولون في العنصر المنكدر وانه يخضع طلبه باو المراضه اليه مع ان هذا  
 عن الغراب واما الثالث فضعف ايضا لاننا نعلم ان يكون معنى الشخص امر السحق  
 ثم لم يستم لكان لنا ان نقول ان كل واحد من هذين الكائنين شخصي فاذا افعلنا  
 امرهم فليكن معضياً لا مركباً انما لغرض شخصي والمحمود ان يكون الشخص لراً اظها  
 من كل واحد منها او منها معاً فان احدهما من رفق والكلام على الرابع قريب من هذا  
**س** المركب من العناصر ان كان مركباً من سيطتين متساويتين كانا متجاوئين  
 كان مكانه الفصل المشترك وان كانا غير متجاوئين حصل في الوسط وان كان احدهما  
 اغلب كان مكانه اغلب وهو مكان المركب ولذا المركب من ثلثة انا المركب من  
 فابطلب احدهما كان مكانه مو مكان الغالب وان تساوت ميل الى مكانه لا اولية

فان

توجه

محتاج

وان تساوت قبل

في احد الكائنين فالان لا يوجد فيه نظراً لانه لو لم لا يحقق المكان الذي وجد  
 فيه نعم لو وجد لقصر زمان بقائه جداً فان تراصد اخارجة عنه حيلة الى اياها  
 والاولى للمركب مكان مبدع لان التركيب عارض بعد الابداع فلو وجد مكانه مبدعاً  
 لكان خالفاً في حالة الابداع وان البسيط لو طلب مكاناً بعد طرمان التركيب لوجب  
 خلق مكانه لادل وان التركيب لا يفسد في رفق في وجه الاجسام فلا احتياج لطلبه  
 الى مكان راد على ما للبنا معاً واما مكان الجز من البسيط فان ذلك الجز وان كان مفصلاً  
 عن كونه الجسم فمكانه ما اتفق وجهه فيه وان كان متصلاً فقد قيل انه جزء من  
 الكل لكنه لما كان وجهه لهذا الجز بالبرق فذلك مكانه فخره المكن بعضه  
 بحزنة المكان وهذا انه اشكال على اي العاين يكون المكان البسيط والمتم عند  
 ان جزء مكان الكل جزء من الجز **الحركة الطسقية** لطلب المكان الطبيعي  
 لا مطلقاً لان موضع الجز هو المكان محصور وموضع محصور والكلمة التي في البسيط  
 ليست مقصودة من الحركة الطسقية بل الكلمة موضوعة تحت راد الطسقي وهو  
 الميز فالطلب الى هذه الغاية ولو كان المكان مطلوباً لفظ لكان الماء الواقف في الهواء  
 على حافته لانه في مكانه الطسقي اعني التلح الهواءي ولكانت النار طالبة ان تستل  
 عليها سطح الفلك وهو حال ان سائر اجزائها لا يمكن ان ياتيه سطح الفلك لو كان الجسم  
 مغرباً لكنته لكان الحجر الواقف على شفة البئر غداً يبط واعلم اننا لو وضعنا النار حلقه  
 في المركز بحث لا يكون جرحاً منها بل الى جميع فانها تقف حلقه لانه يحيل ان ميل من جهة  
 الى جهة لا اولية وسحيل ان مغرغ عن رقبه في وسطها ولفظ كل جزء منها جزء  
 من سطح الفلك استقامة وقوى الخلاء وهذا يكون المكان الطسقي متروكاً وقيل  
 ان هذه التركيب طسقي وهو سهو

ب  
الجزء

موجود

شبه



لمع انهما كما عن غير ما في السرعة والبطور والطسعة التي هي مبدأ الحركة متساوي نسبتها الى  
 جميع الحركات فانها مثله لا تستد ولا تصغر فوضت اذ لا لمر استند ولا تصغر كاجل  
 الجسم ذي الطسعة في انهم اعني الكبير والصغير والكثيف والرخيف والتخلخل والوض اعني  
 اندماج الاجزاء او افسادها او غنى ذلك او غنى ما خرج منه كالحا فانه حركة من رقة القوام و  
 غلظته وفي ذلك هو الميل ثم اوضت بحسبه الحركة وجد بالمرحوس بحسبه الممانع كالحجر الثقيل  
 في راحة او قسرا المحسوس منه ثقله والوزن المثلث هو القوة المقصورة في الماء المحسوس منه  
 الخفة ونحن نقول هذه الميل ان كان في نفسه قابلا للشد والضعف استحال امتناده  
 الى الطسعة واللا جاز امتداد الحركة اليها وان لم يكن لم يكن الحركة حينئذ في الله واللا جاز  
 امتداد الحركة الى الطسعة ايضا فالواد الميل منه طبيعي ومنه قسرت فان الميل لما كان هو  
 السبب القريب للحركة انقسم بانقسامها والميل الطبيعي منه ما يحدث بالطسعة مثل الحجر  
 عند هبوطه ومنه ما يحدث بالنفس اما من الارادة كميل الحيوان عند توجهه الى ارضه او من  
 جهة واما من كمال النبات عند تبرزه من سرائر والميل القسري كميل السهم  
 عند نفوذه وكما اشتد الطباعي ضعف القسري كالحجر العظيم وتضعف الميل  
 القسري لاهدر خارجة ولهي ما عديم لكن العاصم منه كالسوط الضعيف او عديم لكنه من  
 دفع الموانع كالتيقن او لخلخله المقضي له طرقت الموانع الخارجية البهيمه سهوله  
 كالزينة وقد يكون لغرض كالحال في الميل القسري والضعف كالحال في برون الماء  
 وسخونته وكما لا يمكن اجبا في طرفي الحركة والبرودة في الما كذا لا يمكن اجبا في الميلين  
 ان شديدا لا استحالة تحرك الجسم الى جهتين مختلفتين فانه هو السبب في تحركه لعموما  
 جاز اجبا في حركتي ذات وعرض جاز اجبا في مبدئي كذا كالحامل للحجر فانه يحس ثقله  
 وهو الميل الذاتي ويخفف عنه الهواء وهو الميل العرضي الذي هو الانسان بالذات

ان

كالرمل

فاذا ورد على ذي ميل طبيعي فيل قسري لقواحت الطسعة والقاسر وان غلب القاسر حدث  
 الميل القسري وبطل الطسعي لم ياحد الطسعة والموانع الخارجية في انما على التدريج فتعاقب  
 الميل الطسعي الى ان يحصل التوازن مع الجسم عديم الميل بحدة الطسعة مبدئيا ضعفا وشد  
 على التدريج واعلم ان الجسم الطسعي في حيزه الطسعي لا يوجد فيه ميل طسعي لانه حاصل في الجبر الطسعي  
 فلا يكون طالبا له ولا قاربا عنه فلا يكون له ميل اليه ولا عنه فلو ان الحجر قد وضع على الارض و  
 تحت ثقله عند دخول اليد تحتها واجب بان الحجر المفصول ليس في الموضع الطسعي لانه اذا كان  
 يكون في المكان الطسعي لو كان مكانه حيزا من مكان الارض فاذا اتصل عديم ميله **سبب** الحركة  
 الطبيعية ان اصلحت العائق الغريب ما كان اجبا به مبدئي طسعي وقسري فان التوازن العائق  
 عن هبوط الحجر لعارض الحركة الطبيعية فممكن وجه ميل قسري في بعض تلك المعاودة فكون  
 الحركة اسرع من غير ذلك ثم شاق فقد قيل انه لا يمكن ان الطسعة عند توجدها خالصة من  
 العوائق **سبب** فالو الحركة لا تخلو عن حيز معين من الغرسة والبطور فاذا فرض  
 المحرك في مسافة محدودة وخذ بطور في زمان واحد كان البطور في الساعات والكثير  
 وان اتخذت المسافة قطعها البطور في زمان اكثر فلبطور بازار العلة في المسافة والكثير  
 في الزمان والسرعة بالعكس منها ولا يمكن الحركة مامنها ولا العكس هذا انفسه **سبب**  
 لا يمكن ان يكون جسم عديم الميل الطسعي قابلا للحركة القسرية وان قلت فرض جساذا  
 معاودة يحرك مسافة في عشر ساعات وتزيد بها حركتها في ساعة فاذا فرض ذو  
 معاودة اخرى سببها الى المعاودة لاول كنسبة زمان في حركة المعاودة لاول وعدم  
 المعاودة وجب ان يحرك تلك المسافة في ساعة ويكون الحركة الممنونة بالعائق مساوية للحالة  
 عنه هذا خلف قال اوابر حركات الحركة نفسها مستدعي زمانا ومع المعاودة لغز الزايد  
 بسبب زيادة العائق من الزمان انما هو زمان المعاودة وكذا الناقص على هذا السبب  
 يكون الحركة مع المعاودة الباقية في ساعة وعشر ساعة واجاب عن هذا الفصل

او اذا لم يكن

فقط

انما هو السبب في تحركه لعموما



المحقق بان الحركة بنفسها لا يمكن ان تستدعي ما نالها لو وجدت لا معية حدى الترسية  
 والبطور كان تحت اذ فرض وقوى لغوى لا يصفى لك الزمان او في ضعفه يكون اسرع او  
 ابطا وقد فرضت خالته عنهما هذا اختلف فاذا لا يمكن ان يوجد مفرد خالصة عز  
 حدى الترسية والبطور ولو كان غدا موجلة ثم فكيف استدعى ما نالها فان ملا وجله  
 استدعى ما نالها من هذه الجوارب ضعيفا اما اولها من السرعة والبطور انما يحصلان  
 في عام من الحمول عند معاينة الحركة الى لغوى والحركة وجد من غير اعتبار حركة لغوى لا تتصرف  
 بالسرعة والبطور واما ما نالها لان الحركة ليست ماز ومنتهى السرعة والبطور لكن لا يجب  
 من ذلك ان لا يكون الحركة بنفسها مستدعي ما فان كثيرا من العلل للسرعة لا يغيرها  
 لغوى معلولاتها لا باعتبار تلك التوازن حتى يكون لها مدخل في الباطن واعترض على ذلك  
 الحجة ايضا ان نسبة اثر الى المثير الضعيف الى اثر القوي ربما لا يكون كنسبة ما ولا  
 يلزم ان يكون تلك القوة مفضية بانقسام المحل لانه قد يكون للاجتماع مدخل في وجله  
 القوة في كثر من اقسامه احسب عن هذا ان من العنق انقسم بانقسام المحل  
 كالصغر والى اخر معنيها ما لا ينقسم كالقوة الحيوانية فان الحور من الحيوان ان لا يكون حولا  
 والعنق منها من الضعف لاول في الجوارب نظروا صاحب الجوارب قد يوجد حركة لا يوجد  
 حركة اصغر منها حركة ولا اكبر منها وكذلك في الميول وهذا ضعف فان الحركات لا يجد  
 فيها الصغر ما يمكن ان يكون فعلا وقد صغر فرض ما هو اصغر من ذلك ذلك المسألة بانه لا يمكن  
 ان يوجد حركة سرعته الا وهو قهوجا ما هو اسرع منها **البحث** في ان  
 في اتصال الحركات اختلف من المحقق في ان الحركة المستدعي متصلة وكذلك المقتمة  
 التي ليست ذاتا اما ما اخطا في انا وقع التشاير بينهم في الحركات المنقطعة والزاوجة  
 كالصاعقة والجماعية فذهب المعلم مراد الى ان مثل هذه الحركات لا تنصل وانه لانه  
 من سكنون وذهب ان لا يظن ان لغوى هذا السكون وقد مارا المشاير من حيث تجو اعلا

في الجوارب  
 في الجوارب  
 في الجوارب

على ما لو وجد مراد ان الجسم الواحد لا يمكن ان يكون مائسا للغاية معنيها ومبا للملك  
 الغاية في ان واحد بل يقع احدها في ان واحد في ان لغوى من زمان لا شك زمان ليس فيه  
 مبانة معنيها سكون السائر لو جاز اتصال الساعدين بالهابط كانا كائنا كانا ولحق  
 اذ وجد الحركة على اتصالها فيكون المتصلتان واحدة وهذا اختلف الثالث لو انقلبت  
 حركتا الصعود والهبوط كانت غاية الصعود في البداية منه الحركة فيكون الهابط الى الحركة  
 المقتمة عن شئ طالبا له تلك الحركة السائرة اذ كان التي تقبض فاض وهو يتقوى فمن  
 حيث تستولف نفسه سول من حيث يستولف نفسه فوقع على البيان فيكون مع  
 الاضاف الساض فيه توقع على الساض وهو محال واحسب التافون السكون لوجوه  
 مراد لوجوب السكون من حركتي الصعود والهبوط لوجوب توقف الزواج عند مصادمة  
 حصة قد انتهت حركتها في ان وصول الزواج اليها وهو محال الثاني على هذا السكون المفروض  
 اما ان يكون عدما وهو بعضي الا يكون في الجسم حركته طسعية فكان يجب لا يحرك  
 الجسم هابطا الا ان صغير جرحه واما ان يكون وجلاية فيكون مانعة عن الحركة  
 الطسعية وليست تلك العلة طسعية ولا اولالية ولا فسورة لفق ان الجسم الثالث  
 لا افرضنا كجرحه من حركته على دراب وارب وفرض قدمها سطح لقا وعند الصعود  
 ثم تفارقة فانها باس ذلك السطح فسطحية ولا يبقى مائسة بعد ذلك ما نالها ولا جاز زوال  
 المائسة في زمان بعد ان المائسة من غير حصول ان هو اول الزمان بطلت عند تلك  
 مرادى والسبب في ذلك ان لا يمكن ان يستصلح له المشاير من اعم مرض على مرادى  
 منها بان المفارقة والمباشرة انما يقعان في زمان فان لاد واما ان المفارقة مران  
 الذي يرضى احبهم فنه مفارقة لم يجب ان يكون الزمان المتوسط منها زمان سكون  
 بل يكون زمانا منه مفارقة وان لاد واما ان المفارقة اول زمان المفارقة لم يجب



ان انما غير ان المفروض اولاً هو ان الوصول قد مضى في مباحث الان ما شبه  
هذا بعين فيه وهذا البرهان لوجه لا يفي ان يتوسط السكون في الحركات المستقلة  
بحسب بعض فيها من التجهيزات وعلى الثاني بان الارض لا يمكن ان يتصل اتحاد  
المقادير بل الاتصال الذي يكون الفصل المشترك فيه معدوماً بل ان كان له وجهاً انجب  
الغرض اما الاتصال بمعنى استراكت طرفي ذلك لا توجد المتصلين وهذا بعينه يريد على  
الوجه الثالث فان غاية الهبوط انما يكون من غاية التسعة لو كان الهبوط والقعود متصلاً  
بالمعنى الاول وعلى الرابع بان الشيء لا يمتد انما هو مستقر بل قد يكون بعد في  
زمان ضربه ولو كان الذي منض فيه انض في عرض على سائر من ادلة النفاة  
بان هذا مجرد استبعاد وتنبيع ليس فيه مان استحالته وايضاً فان الهواء المنفذ  
في وجه الرخا مد وصل الى الحصة بل وصول الرخا وحدها عن حركتها فتسكن  
والا وصلت الى حالها هي تحت معها وعلى الثاني بانه كذا ان يكون السبب عدم انحاء  
وهو عدم حدوث الميل عن القوة المحركة فان الميل الغريب اذا استقر على الطسعي  
اعدمه ومنع الحركة الطسعية فحينئذ ان يكون عند انهاء الحركة قد بقي من الميل الغريب  
عادم الطسعي ولمنع عن فعله ويكون ضعيفاً من يقابل مع تلك الممانعة على الحركة وكذا  
ان يكون السبب جبراً او هو ان المحرك كما ان القوة غريبة بعضى التحريك فسر ذلك  
لقد يتوسط هذه القوة موقفة مكنة قسراً فيكون كالمضار للميل في ما يغريب به  
سقط الجسم مكان ما فيه ولا استبعاد في ذلك فانه كما ان من الليل ما هو طبيعي وقوي  
فذلك من القوى ما هو طبيعي وما هو قسري وعلى الثالث ان هذا العلم غير ممكن بل من  
ممكن فرض كره حصة ملا حظها الا كره ولو فرض وجه الكره كحصة كان  
سحب الوقوف على ان هذا العلم لا هو طسعية باو كرام رياضية وهو عند صواب  
ولا يزم منه المراكب نعم يجب منه اتصال الحركتين في الوهم وهو غير ممكن بل انما منع

الافاضة لراصد الطسعية ثم ان الشيء بعد ان اعرض على العسلين احذر استدلال على  
مذهبهم بان مال الحركة لانه لها من ميل على ما عز به يقع الوصول الى الغاية المطلوبة و  
الميل الذي يعرض الوصول عند الميل الذي يعرض للمقاومة لاستحالة ان يعرض عن علة  
واحده امران مضالان والعلة يجب وجهها حال وجه المعلوم والميل ما يوجد في  
ان ليس يعرض وجهه الى زمان ولا يعرضت هذه المفاهيم فتقول الميل ان  
يعرض الوصول بحسب ان يكون موجبه احواله الوصول ثم لا انا وق الجسم طالبا للمع  
فلا بد ان ميل لغو يوجد في ان وسبب ان يكون ذلك لان ما هو الوصول في الاحتج  
فيه ميالان مضالان هذا خلف وما كان مغايران ومما زمان يكون الجسم فيه عدم الميل  
فلا يكون فيه حركة وهو المطلوب واقول استيجاب الحركة الميل فمما قد مضى الكلام فيه واما  
كون الميل ما يوجد في ان فاتهم ما اموافه حجة فان مالوا ان الوصول يقع في ان معلته  
موجبة معه نازعناهم في ان الميل علة للوصول علة فاعلمت بل هو علة معدة والحق انه كذا  
اذ ليس هو علة الحركة فاعلمت والعلة المحركة لا يجب حصولها حال حصول معلولها لها  
وايضاً الميل الطسعي موجود في الجسم لكنه مقهور وانزال <sup>المتد</sup> يستد على الدوام ما دام الصبران  
احد في الصغف على الدوام ملازم حصول اثنين يوجدان فيها مغايرين تحت يكون منها  
زمان ساكن ولو وجب حصول المعادلة لكفي حصولها في زمان ثم استد الميل الطسعي في  
جميع الزمان الذي بعد ذلك لان من غير ثبوت ان مبنداً كذا استدل لا يوجد فيه  
براشد لا وبعض الناس العالمين من السكون على مسطحة دار ثقب في وسطها وجبل  
في ذلك الثقب خطا علق فيه شئاً فلام وضع الطرف من الطرف من الخطا طرف المسطحة مشدودا  
في جسم ثم اجري ذلك الجسم على خطا مخطوط في المسطحة من اولها الى اخرها ماراً على  
الثقب فهو الجسم المحرك ما دام توجهه نحو الثقب فالشاقول ماخذ في الهبوط الى الثقب  
الى غاية لحد منه ثم لحد صاعداً الى اعلى كانه تحت موقعه عند الطرف الى اخر  
ولا يجعل ذلك الشاقول من الثقل قد راظر ان اوقف من الدنيا وكسر



فان احكامنا ان المفضل ان لنا قول قد لزمنا على طريق التباين حركة واحدة مسافة  
 واحدة من غير ان يكون هذا العلم لا بعد القطع بل ولا انظر لكون ان يعلم ان الجسم يحب  
 وموقفه عند انهاء حركة الشاغل الى اسفل في نفس الامر وان لم يحصل لموقفه في الوجود  
 قول المحققين على بقاء السكون والافضل ان يحجز المرمى الى مرمى منه مثل الى السفل لم يرد  
 منه على المشهور او لاجل به وباعتقاد والظن لا يوجبها لاجل ان السفل لم يرد  
 لا اعتقد في ذلك محتمل ان لم يكن منه معلوم لما اخلاف حال الجوز المرمية من  
 يد واحدة في مسافة واحدة لقوة واحدة في السرعة والبطء في الاختلاف في الصغر  
 والكبر ولو وجب بقاء السكون حال المعادلة لوجب ان يسقط على حالة لو ان يطير  
 عليه سبب فيقترب ان القاسم والطسعة فان لم يطير سبب لم يسكن لانه اذا القسرت  
 لا يزال السكون من جهة علم سببه فاول ما سادى الطسعة سادى على انتفاضة فمقرر  
 وقهره الطسعي ويكون انهاء الجسم في الصعود هو الذي نخافنا فيه ولا لكونه بعينه  
 حيدار زمان في خطا طيه ولو كان معاومة المخوف من التي تضعفه لكان في وقت  
 السكون لا يبعث خارق لا يخو و في الذي تضعفه من وتقلب الطسعة عليه لم قال نعمت  
 الحجة العائدة بان هذا السكون لا يثبت له وليست الجواب جواب من قال ان سببه  
 عدم وهو عدم امباب لعدم الحركة اذا القاسم قد وصل والطسعي لم يحدث بعدها  
 الذي وجب حدوث الطسعي بعد بقايتها زانانا لا مانع منه من حدوث ذلك من  
 هذا ليجعل سببه وجودا يمد القوة الغريبة وما العايل بانه لو امانعة ما فيه الحركة و  
 انطالها للميل الصمد لا سمة ابراهم ما يحب هذا السكون وهو لا يزم للمخترعات صغرة  
 كانت او كسرة اسرعت حركتها ام ابطأت وقدره واحد حيث تخفى عن حركتها كين  
 فاما اذا كانت ممتدة في وقت **المقالة الثانية** في السائر والعالم  
 في بحث **المقالة** في معنى اجسام السطحة والحركة واصنافها الجسم السطحي هو  
 التي طسعت واحدة والمرتب بدواتي ترتب من طبائع مختلفة وتند  
 عرفت الطسعة بانها سبب اول الحركة ماضية وسكونه بالذات

لا يرفعها

قال

لا البعض وعرفا بالبند المبدأ الفاعل لا غير ولا احوال اول كون المبدأ انما عا في اثره من الحركة  
 والتكون من غير واسطة فان النفس الحيوانية تتحرك ماضية في كمالها في الحركة ولكن يتوسط  
 استعداها للطبائع والكسفات ولا يردون بالحركة والتكون ان يكون الطسعة على ما يعايل  
 من على الامر الذي حركة كان او سكونا وحلوا اولهم بالذات على وجهين احدهما بالاعمال  
 المحرك وهو ان الطسعة تتحرك لذاتها حتى لا يحرك لاجل سببها وسببها فيكون ان لم يكن مانع و  
 لآخرها بالاعمال الى المتحرك وهو ان الطسعة تتحرك لاجل سببها من ذاته لاجل خارج وحلوا اولهم  
 بالعرض على وجهين احدهما بالاعمال الى المتحرك وهو ان الطسعة تتحرك لاجل العرض في الحركة  
 الساكن في السطحة حركة العينية بل بالذات والى بالاعمال الى المتحرك وهو ان  
 الطسعة تتحرك التي التي لا تتحرك بالعرض كمنهم من يخافون ان يتحرك من حيث هو جسم بالذات  
 ومن حيث هو جسم بالعرض ويندج تحت الطسعة هذا المعنى ما صدر عن هذه الاموال بوسط  
 لداراة فان اردت الخسيس في هذا المبدأ فاولا على يد واحدة من غير اارة قال بعض  
 المتأخرين عن نون المعلم لاول هذا التعريف للطسعة بحسب ثاثرها وهو لغير خارج عنها  
 واذا اردت تحديد ما من حيث ذاتها الطسعة فموقع سادتها في اجسام بقيد الصور والالحق  
 هي مبدأ الحركة ماضية وسكونه بالذات لا بالعرض واعرض على السمع بان هذا التعريف ما  
 فيه من التكرار ليس تعريفنا لما طلب المعرف فان القوة عبارة عن المبدأ للغير من الشيء في غير  
 من حيث هو غير وقوله سادتها في الاجسام مومعني قولنا فيه وقوله بقيد الصور  
 الحلق هو معنى افعال الحركة والتكون **مسألة** قد منعوا ان يكون الجسم الواحد متحركا  
 لان كل واحد منهما اما ان يكون كافة في عدم المادة فيكون كل واحد منهما  
 عرضا لعدم المادة لصاحبها هذا خلف وانما ان يكون احدهما كافة فيكون هي  
 الصفة ويكون لراية عارضة وان لم يكن شيئا منها كافا في عدم المادة بل حصل لعدم  
 من مجموعها فان ان لا يكونا متماثلين في انفسهما بل يكون احدهما كالحسن والراية كالفضل  
 فيكون الفصل عن المعنى الجسم معنى جنسي وعن الفصل معنى ضليعي به بعد الفعل  
 الجسمي كما صدر عن احدهما حركة مطلقة وعن لراية ما بعض تخصيص نزعها



وهذا يمكن الوقوع واما ان يكونا متميزين فهو محال لان كل واحد منهما المستحق لحد موقوف  
للمادة ولا يمكن تقسيمها والا كانت تابعة فكون عارضة وهو ممكن الوقوع فيكون  
كل واحد منهما وكل واحد منهما متعلق على المجموع والمجموع متعلق على المادة هذا خلاف  
اقل لان من يقوم احدهما بالآخر كون احدهما تابع للآخر بل يكون تابع للآخر  
صورة الجسم وكذلك لان من كون كل منهما غير متميزة باحدة المادة احدهما  
الساكن ولا يكونا على متقدمة لها فانه يمكن ان يكون لكل واحد منهما مدخل في الموقوف  
وقوله كل واحد منهما متقدمة بالمادة لوجودها عندهما على انزاعه فان الشك  
في الشيء لا يجب ان يقع اليه والآن لنم في القول بالوحد والوحد الجسم الواحد  
له الاصل واحد وكذا ان مصدر من القول في مختلفه بالعناصر الى اميات مختلفة  
مسماها عندها ما هي فوه فخلت كالبرق التي من جهة ملامتها فوه انفعاله كما  
لترطوبه وحسب الجسم فوه فخلت كلف الجسم فوه فخلت لكن يكون احدهما اقدم  
من الآخر كما في الحنة بل المصلحة فخلت فخلت بالعرض بل الى صق او يكونان معا  
لكن احدهما سنة الى القول والآخرى السامع عارض في المصلحة فخلت فخلت فخلت  
مع عارض وهو يخرج عن المكان الطبيعي **سب** القوة والوحد بالثوم انما قصد  
غاية بالثوم واما اذا كانت واحة بالجنس فخلت فخلت فخلت بالجنس كالحركة والوحد  
عن الماء وارض الى السفل فخلت فخلت بالجنس بالثوم فخلت فخلت فخلت فخلت  
واحدة بالثوم فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
الثاني ثركه في ثوم فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
الحسنة وتخالفة في زيادة فضل الوقوف فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
او لا يخص فان خص فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
ذكر فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت

فكون له عوضا ايضا من هذه الكلام فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
مضاد من حجب ان يكون مضادا ان ما يقتضيه الضد ان كان موافقا منها فهو عن غير  
عام منها ليس عن احدهما من حيث انه ضد وان كان عن احدهما من حيث انه ضد  
ان ما يلزم من الضد لخاصة انما يلزم من الضد انما يلزم من الضد انما يلزم من الضد انما يلزم من الضد  
والملكة فان احدهما لو اوقف السكون ما صور عليه الحركة لان صورته الخاصة مستقيمة له  
فليس فيه مبدأ الحركة الا ان كان في جسم واحد مبدأ او حركة فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
ضعف جدا اذ ان الطسفة لو كانت جوهرا لم يكن فيها زيادة على راسهم فان عاينوا  
بتضاد الصور من ماضيا اثره كان انما كانت السجدة نفسها وان فخر الضدين با  
لغايبين على حدة واحدة منها فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
محسوسة مكلف لعل غايته الخلاف الا بالاثرا فان خلف عن حدة غايته الخلاف كانت  
صورة الما والهو او مضادا من مع اوضاعها الزطوبه **سب** الحركة فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
في الوسط لا المعنى انما يبلغها في الوسط بل يكون متقدمة اليه وقد يكون عن الوسط لا  
لغنى انما يحركة عن حاق الوسط وقد يكون مانع على الوسط وهو مانع يكون في الوسط  
مركبة الى كالحدة وسائر الممثلة وان يكون خارجا عنه كما في الافلاك الخارجية  
للمركبة وهذه الراضة فرض له الضرب من الوسط والبعد عنه الا انه يحرك اليه او عنه  
بالذات بل انما يحرك بالذات على مدار وعرض طراد ان كان جنة فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
البعد ولو كان القرب هو المطلوب الذي كان له فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
المسافات وهو ملامه فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
وقد كان السبل والحفيف بالاضافة اما العمل لراضا في فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت  
الذي وطباعه يحرك في اكثر المسافة الممتدة من حدة الحركة المسددة حوله  
الى الوسط ولا يبلغه وقد ينقل ان يحرك عن الوسط ولا يكون هاما ان الحركة فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت فخلت



على ما ذهب اليه بعضهم مثل انما اختلف في حيز الهواء والارض والماء انه الذي اذا ليس  
 الى الثقل الطبع كان الثقل ساقطاً الى الوسط واشد مثلاً الماء في الارض لثقلها على الماء  
 فانها تسقط بالاضافة اليه وهذا ان لم اعتبار ان متعادلين لكنها متعادلان فان هذه الاعتبار  
 للماء كان من حيث شترك الارض في حركتها الى الوسط ولكنه بطيء ويختلف عنها واما  
 الاعتبار الاول فانه اخذ للماء من حيث انه لا يوجد من الوسط تحت الذي يولد الارض  
 واسد في لغاها وان البطيء واليسر قد شتر كان في الغاية لكان الاختلاف ما بينها  
 بالصغر والكبر والاعرف من هذه في الاعتبار في الثقل واعتبر به في الخفيف والجسام  
 المستندة في الحركة لا تسقط ولا تخفف فانها لا تتحرك الى الوسط واعتبر بالعرض كلف  
 الخواارج المراكز واعلم ان الثقل والخفيف قد تعادلا ان لمعنى لهما كون الجسم البسيط  
 تحت اذا خرج عن مكانه الطسعي او في الهبوط لميل فيه طسعي وكذلك الخفيف وحصله  
 يكون كجسم اما تسقط واما تخفف والناس في كون الجسم خفيفا باحد المثلين بالثقل وحصله  
 يكون الجسم الساكن في مكانه الطسعي غير يعمل ولا يخفف ويحقق هذه ان تعمل الخفيف والبسيط  
 احوال ثلاثة حال الحصول للكان الذي يوسه المتحرك في حركته وحال وقوفه  
 ممنوعا عنه في الحالة الاولى ليس فيه ميل بالثقل والالكان المكان مستقرة الطسعي  
 ولا بالعوق والآن لا يمكن خروجها الى الفعل فعمل بالثقل عن موضعه الطسعي نعم ان جعلت  
 العوق باراد القاسم امكن وفي الحالتين الباقيتين فيه ميل بالثقل لكن في اولها الميل عامل  
 وبانها الميل ممنوع عن العمل فان عني بالثقل فله ميل عامل فالطرفان خالان عن  
 الخفة وان عني بالثقل فله ميل الى الفوق بالثقل كيف كان فالطرفان متصفان  
 به دون تداول وان عني بالثقل فله في ذاته الصنعة الطسعية التي هي مبدأ الحركة  
 والميل الى الفوق حالاً فيجب الحركة والسكون حالاً فيجب في الجسم في العمل بالثقل خفيف  
 فدرس قد زعم اخذ الناس ان الاحكام كلها لثقل وانما الخفيف في سواها  
 اختلفت لعلها فاما عمل سبق الخفيف في الهبوط فانها كلها طالبة للمركز

وهذا الخطر يشهد به الجسم فان الحركة القسرية لضعف كذا ازالة القسوة مقدرة او التنازل  
 التنازل على العكس وميل ان يراى انما كان في الوسط يجذب كل حيز من الفلك اياها اول دفعه  
 ويدبر اول دفعه ان يمتد بها الى الحجر الممتد الى الفوق بعدد ولم يحذب به الجزء الفوقاني من الفلك  
 وبالمبالغة الى الفوق في القوة وبسبب هبوطه وسكن موضع هبوطه ولم يدفعه ما قرب اليه بل الاول  
 ان حال هذا الى القوة الحاصلة في الاجسام واعلم ان كل جسم مساوي للماء في الجسم وفي الثقل اذا  
 الق في الماء اختلف كان قدرا ما حيز ما ساويه من الماء وان كان الجسم المساوي في الجسم اقل  
 من الماء فانه يوسب وان كان مساوي في الجسم لغف ركب منه الماء بقدر ما امتلا بالماء  
 لكان مساوياً في الثقل ويحتمل الباقي خارجاً مثل الخشبة الطافية في الماء الحركة الطسعية  
 السطحة يكون للاجسام السطحة لان الحركة لا تصدر منها حركة بسيطة لم تحل اقل ان صدر  
 عن قوة تحدث من اعتراض قوى وكذا في معضها مما متزجاً ما امر حيز من القوة فان  
 تماقت ولم تقهر احدها لم يفر لم يحصل حركه وان قهر بعضها كان في ذلك النقص بوقوع الجسم  
 البسيط في القوة المرفقة لكن يكون حركته غير حاصلة من الاطراف الحاصل من مانعة القوى  
 مراد فلا يكون سطحة وان لم يكن القوة متزجبة بل حدث بسبب امتداد المذلل فيمكن  
 الحركة طسعية لانها فاهية لطبايع البساط اقول لانهم من كون تلك الطسعية فاهية  
 لطبايع البساط كون الحركة الفارقة عنها غير طسعية ولو سلم ذلك لكن لا يجوز ان يكون  
 تلك القوة معسة لبعض تلك الطبائع في حركتها وانهم من ذلك ان يكون من نزوح تلك الطسعية  
 لجواز استناد المسفقات الى العمل المختلف **المسألة** في ترتيب اجسام  
 السطحة وبعدها بعضها على بعض فالعالم على مذهبهم براحام ذوات الحركة المستقيمة  
 انما يتحرك فاصلة جهات تارة في فوهي مسبوقة بالجهات او حاصلة معها والمحدد  
 مسبوقة على الجهات فهو مسبوقة على ارجاس لان المسبوق على المسبوق مصاحب  
 او مسبوقة فالواو ارجاس المستندة في مخالفة طبائعها في ذوات الحركات  
 المسبوبة نأ على ان تراخا في المعدادات سائر تراخا في العمل والطسعية



والطسعة الخامسة لست ولحق بالفرق بل بالجنس لا خلافا في جهات الحركات وفي الشريعة  
والنحو، ولقد ههنا سؤال — وهو ان اتفاق الطبائع في الحركات لو كان معصفا لانها  
في انفسها وكذا خلافا في الحركات معصفا لا خلافا في انفسها كانت الارض والسموات  
في الطسعة لاسيت عاها حركة واحدة من الهبوط وهذا احط لان حركة الارض والسموات  
لست واحدة بالفرق بل بالجنس ايضا فان لا خلافا في بعض احوالها اما الاتفاق فلا يلزم  
الاتفاق — اشد متوسط الحركة الدائمة الفلك المحيطة الحالي من الاراك وبوسط الحركة  
برخي التي الى التوالي فلك البروج الذي يمت فيه سائر الكواكب الماسية ثم سائر هذه الكواكب  
يخلو سائر كواكب المشتري كواكب المريخ كواكب الشمس كواكب الزهرة ثم كواكب عطارد ثم كواكب القمر  
والطوائف لراوا لان سيطران واما البواقي بانها مركبة فالحلقة لراول والكن الزهرة تتدح على  
فلكين محيطين بالارض احدهما المثلث الثاني الخارج المركز وعلى فلك اخر غير محيط بالارض  
وهو فلك التدوير واما كواكب الشمس فانها تتدح على  
المركز فلك التدوير والكواكب فيها باحد ما عن لغوا واما كواكب عطارد فانها تتدح على دائرة  
افلاك محيطية بالارض لراول منها مركز مركز العالم وهو المثلث الثاني مركز خارج مركز  
العالم وهو فلك التدوير والثالث مركز خارج عن مركز العالم ايضا وعن مركز التدوير نصف  
ما من مركز في العالم والدور وعلى فلك غير شامل للارض يسمى فلك التدوير وكواكب الشمس  
تتدح على مثلث كراتي شامل للارض لراول منها مركز مركز العالم يسمى فلك المثلث وفلك  
الجوزهر والثاني مركز مركز العالم ايضا ويسمى فلك المائل والثالث مركز خارج محيط  
مركز العالم ويسمى فلك السائل وفلك الخارج المركز وعلى فلك غير شامل للارض يسمى فلك  
التدوير ثم ترتب بعد ذلك وجه العناصر فصار فلك القمر الفلك الرابع وهو النار وسائر  
الكواكب البراوي كواكب الارض واعلم ان هذه الاصطلاح مستندة الى ايراد ضعيفة  
لا بعد السمع **بحث الثالث** في لغة الكلام في العلقات والافلاك

الافلاك المحيطة للجهات لاصح عليه الحركة المسقطة والافلاك ذاتية مطلوبة ومتروكة  
فكوتان متحدة من له لابه وهو بسيط والافلاك كان مركبا فمخون لاجابه جهات سابقة  
عليها فلا يكون متحدة اوله يلزم منه الصح عليه الاحتمال ومحمدة على داهم لاصح عليه  
براحماله لانه كان بسيطا فليس حصوله على وضع معين اولى من حصوله على سائر الاوضاع  
فالنقل فيه ممكنه فميل بالنقل بعض الحركة المتدريج فهو ممكن الاستدراج فلو على  
هذا الصفة الحركة لا تدعي وجه الميل بالنقل لوجه الحركة بالنقل فثبت الميل انما هو وجود  
الحركة فلو استدلتم على ثبوتهما بوجه الميل لزم الدور وايضا باط العناصر لست ذات  
ميل مستدراجا لافلاك التدوير على ثبوتهما فثبت كسائر الافلاك فلو لم يكن من شأن  
الاجزاء الصغيرة في الوضع لزم ان تحرك حركات مختلفة وان يكون لها ميل لافلاك  
محيط بواحد الموضع اجاب — بعض المحققين عن لراول بان الافلاك محيطات  
الشي كافيهما لان مع ذلك لافلاك وقطع له لخط عن الموانع الغربية يمكن فرض الحركتين  
العسرين المعصية لوجه الميل بالطبع وعن الثاني بان العناصر فيها ميل طسعين بعض  
الحركة على الاستقامة فلا يمكن فرض ميل لافلاك بعض الحركة المستدريج لافلاك  
اجزاء المثلثين من الثالث انه لا بد من سبب بعض العنصر ويكون ذلك  
المحصر عائدا الى المحرك الى المحرك اذ هو بسيط ولا يلزم معرفه ذلك البسيط على التفصيل  
اقول — واما الجواب لراول فضعف فان افلاك التدوير مستدعي امكان الميل لا بد  
ولهذا ما لا بد من العناصر صراحيها من امكنها الطسعة انها لست ذات ميل  
وانما ذات ميل بالسوق واما الثاني فضعف ايضا اما اوله فلا يتناقض مع جواز  
اجتماع المثلثين لكون على الاستدراج والارض على الاستقامة واما ما  
ملانه كونه ان لا يجد عائق في العلقات طسعين غير الميل طسعين من وجه الميل  
على الاستدراج فان ادعيتهم حصول الموانع في الميل فليس طسعين طسعين بالارض  
واما الثالث فانه وادعيتهم فانكم ساجدون مع ملازمة بعض اجزاء



العميق لوضع معين بسبب الجاذبية فتوزع مساهمات اجزاءهم انهم بالاول ان يبدل  
النسبة قد يكون للمعدة بالنسبة الى بعض الاجزاء المتحركة بحسب لكن شرط الاختلاف  
الحكمة او في السرعة والبطء اما بالنسبة الى الساكن فانها على إطلاقها  
ان المعدة ليس من مستقيم انما لا تقبل لزق وانما كان عند خروجها من الحارق فتكون الاجزاء  
انما كانت الطسعة المستقيمة وكنى لما اطلقت الاصل رطل هذه الفرج وبذلك علم ان  
معدل الكون في النار والاول ان كل جسم بعضي بحسب قوة التوسعة وكانا خاصا فاما لمعدون  
معدل الكون ان كان في مكانه الطسعي فبعد المعدون بحسب خروجه عن ذلك المكان الى مكان  
المتكون اليه على استقامة وان كان في مكانه الغريب وهو ان في مكانه الطسعي فيمكن  
الجسم المستقيم هذه المكان فاما بطبيعة النفسلة من مكانه وان كان الكائن جبل المتكون  
حزاه اقله اقول هذه الحجة ردته جدا اذ ان فلانها مثبتة على ان الجسم المعد  
للجهاز في مكانه وان المعدون وبعد بحسب احوالهم ومكانهم وهو باطل على ما هم  
بعد ان انهم في مكانه الطسعي واما ما نسا فلان المعد ان يكون جبل المتكون في مكانه  
الطسعي وبعد في مكانه الطسعي فان والاول انهم منه ان يكون المكان جسمان مختلفان  
بالنوع وهو محال مستحالة فانما لم نجد لهم بركانا على ذلك التماسا ذكره الشيخ  
وهو ان الاجسام ذات الميول المختلفة شاهدها لا بعض مكانا واحدا واما ذات  
الميول المتشقة فذلك كما ان سجيل ان صدر عن اسائر المختلفة من حيث هي مختلفة  
شي واحد ولكن هذا غاية الضعف فانه يجوز اسناد المتشابه المتشابه الى العلل  
المختلفة كحال اجناس من الفصول ثم لو سلمنا ان المختلف ان بعضا يساوية  
لنا ندرك ان طبيعة الجسمين المختلفين العضويان المكان وانما بعضا من المختلف  
فيه فلم يلزم ان حصول احدهما منه متساوي بل فالاول المعد ليس بحار  
لان الحارقة بعض الحقة فكون حقيقا قد علم انه ليس بحقيق لا يبارد لان

ان البرودة بعض الشدة قد علم انه ليس بتقيل ولانها لا وضعت احلى النفس وجب ان يكون النفا  
فيها حصول الطسعة المنصبة لها في الماداة العالمة خالية عن العوائق فلازم ان يكون ماعلا من الهواء  
السخن مائل الى الارض بل بحسب ان محرق العناصر هذه اختلف وهذا ان الوجهان ضعيفان الاول فلان  
يجوز ان يكون الحارقة العالمة بخالفه النوع الحارقة النارية مساوية لا يجب سواها في الاضمار ولو سلمنا  
التساوي في النوعين لكن لا يجب من حصول العلة الفاعلة حصول اثر لتوقفه على العلة واما الثاني  
فانه لا نتاقي على ان من يتولد ان الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف النوع كانه على  
هذه السقطة يرد ان بعض الطسعة العالمة نوعا من الحارقة الضعيفة فلا يلزم ان يكون بالقدرة  
فيها وادفعا يجوز ان يكون الطسعة العالمة غير قابلة للحارقة الشديدة فلا يلزم من حصول الفاعل  
حصول للآثر ولو قلنا ببعض ما ذكرتم طسعة النار العنصرية للبيسمة التي هي كاملة وطسعة  
الهواء التي لا بعضي النخوة الكاملة فان والاول الهدا لا بعضي النخوة الكاملة لا وضعية الرطوبة  
وهي متاقية عنها فلما قلنا فلا يجوز ان يكون في النار بعضي المنع من النخوة الكاملة كذلك  
فالاول في بوسنة النار فان الحارقة ماعدها والادوات مسألة فالاول انما لا  
غير ملوثة والاولا روت الثواب لانها بسيطة والاولى جامع للمزاج وهذا ان ضعيفان  
اما الاول فلان المعد ان يكون لها لوان لا يحصل معه المنع من الرطوبة كما في النار والاحتجاج  
والثاني فان هذه ماعده من البصار وان كانت ماعده من كماله سوال فكان  
يجب ان يلقى ذلك النوع الثوب جواب مسألة يجوز ان يكون ضعيفا واما الثاني فلاننا لا  
نسلم البساطة ولو سلمنا ان المنع سعة اللون للمزاج كما في القمر عندهم لم يولد  
منه على وجههم السما شفافة والشفاف لم يولد آثره ملون من غلظ او من الخواصر  
يعبر عن عبارة مصنعة محسوسة فاما اختلاط المصنعي بالظلم فيجوز من المجموع هذا  
الزور مسألة فالاول ان النار مستفاد من الشمس وادعوا ان هذا  
الحكم حديث لان بقية الانذار انما هو بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس في  
الزور والبعد ولان نزول شدة الضوء عند توسط الارض منه ومن الشمس يختلفوا



في حقها وضبط البراهين فيه ان يقول اصحاب بعض المواضع في جهة القوم من قبول القول العام اما ان  
ينسب خارج عن جرم القول وعنه خارج واما ان يكون له ان يعرض للما من وقوع  
براهينها في تلك المواضع مصيبة حتى يكون القول انقضت اسبابها  
والبحار فيه لم يترك المواضع بواحدة واما ان يكون سائر المستزاد المواضع وهو اما عنصريا  
او ملكيا والعرضي اما ان يكون بسبب او مركبا كالبحار والفاكي اما ان لا يكون له كونه  
فيه او يكون واجبا لان القول المنطوق في الاما مختلف باختلاف مقامات الناظرين  
وهذه الوجه ابطال الثاني باطل الثالث بان المركب من العناصر لا يدوم والزايع  
ما له المكن وكذا في قوله ان يكون له اختلاف نظره كان يجب ان يرى السار اية سار  
واما عن سائر وتختلف باختلاف مقام الناظرين فغير الخلق ولا يتفاوت هذه القول  
من ضعفها من واجتلفوا في انوار سائر الكواكب يصلح ذائبة او مستنفادة واما  
بفتح بر اول لعدم اختلافها في الهلائية في الزمد والنفق سبب القرب والبعد من الشمس  
قد ذهب قوم من القدماء الى ان الكواكب مع المحرك وان مرافقه كسائفة في كواكب  
واسباعه منقولة كل المنع لما استلزم من كونها غير قابلة للحرق والوقوع في مهب  
الى انها جميعا معزولة عن حركاتها مختلفة لجهة وان الكواكب غارقة في الافلاك ايضا  
ويظهر من اصحابه جعل الحركة للافلاك وان الكواكب تكون فيها وانها معزولة عن الارض  
وهذا الضمير في مبداء التحريك قد ذهب قوم الى انه الكواكب وان شبه الكواكب  
الى الفلك كنسبة القللك العلب الى البدن منه سعت حركة البدن والغير وان الكواكب لا يترك  
اخذها المبحر بالذات واختلف العالمون بعدم مفارقة الكواكب لموضع فعال  
لعضهم انها لا تتحرك في الموضع والآخرين ولو انها تتحرك في الموضع سائر وعلمها  
في استخراج الكمالات من الوقوع الى الفعل تنويع الحركة حكمه لولا  
في ان العالم ولعله لو وجد عالم اخر كان سكاك السمع الكرة فلم

فلم يرفع الخلال ولانه لو وجد عالم اخر لم يكن له ان يكون للاسما المنقحة  
الطباع لعباز مختلفة وهو باطل لان طبيعتها بعضي جولة لارتباطها بالاصول والحد  
الخاص كان ذلك المكان طبيعتها بالاملا يكون له في طبيعتها اولا كان الجسم واحد كان  
طبيعتها هذا حلف وهذا الوجهان ضعيفان اما الاول فلانه يمكن ان يكون  
كذا وعلى يد التعليم فيها منساع الخلال وانما ان لا يفرض ضعف المسكونة في لسانه استحقاق  
في بحث فكل من لا يلزم الخلال واما ان لا يفرض ضعف المسكونة في لسانه استحقاق  
الجسم مكانه لانه اقل الاصل منساع وجهه عالم شاذ في هذه في الطبيعة اما على ان  
مخلقا فلا فالقول بان ناسد والعكس مع هذا البحث ان كان موضع غير هذا  
لكن لا يلزم من مناسبة هذه الشئ وما احسن عليه ههنا ان المادة يمكن فيها وجود  
القوة فاما بعد ههنا اما فانه لو كان لها قوة وهي القوة فاما لو لم يكن فيها قوة  
لا يكون لها اقل قوتها على العدم في وقت ما يكون بعد ذلك الوقت يجب وجود القوة  
مع بقاء القوة محالها وسائر الاحوال وهو محال فاذن لها قوة على عدها لاما  
والمان بالذم من فرضه محال فكل من فرض وقوعه في مكان وجود القوة فاما مع  
ذلك بعض على عدها فاما فلا يحيل ان يكون ما بعض على كونه لاما كان معونا على  
فله من الاضداد معا فكون مع فرض وقوعه في مكان وهو فوق الوجه فاما يمكن فرض  
وقوعه في العدم بالفعل وهو محال لاستحالة اجتماع الوجه والعدم وهذه الوجهة بخلاف  
جدة افاته لانه لو كان معادلا للعدم وهو خطأ فان الذائم لاسا في الوجود فاما في سائر  
الملائات على راسهم وقوله اذا فرض معدوما لا يمنع لان يمكن الوقوع من اللاقوع  
فكون موجبه معدوما مع خطا فان فرض العدم لاسا في استمداد الوجه والاكنا لاما  
فرضا عدم هذه الجسم المكن في الحال وهو موجبه في الحال لزم اجتماع والعدم معا  
وهو محال مع انه موجبه وسبب القلطة انه لا يفرض معدوما جعله  
موجبا احسنه وهو فاسد بل لا يفرض الوجه معدوما رفعه الوجه عليه



في بساط الغنصات ومرتباتها وبقاها مباحث **المتفكر** في حركتي الكون والفساد  
 والاستحالة قد اكدت ما جاعة اما ما نعو الكون فاعلوا ان البساط الغنصية لا يوجد  
 معرفة خالصة بل مختلطة وانما يسمى باسم الغالب فالذي يغلب فيه الارضه فسمى ارضا وكذلك  
 البروق وبعض الغالب ان يبرز في الحس لا موزونة فحق انه قد يفسد ما وادعت  
 الماء وليس كذلك فاعلموا ما كان كائنا وكن ما كان بارزا وانكر ارضا لاستحالة فاعلوا  
 ان الماء ليس بسبب استحالة من البروق في نفسه الى السخونة بل لان النار الكامنة  
 فيه يبرز في ظهور مختلطة السخونة ظاهرا او ان النار وردت عليه من خارج فحق لظنه الحس  
 منه السخونة وكذا يكره باقي الكيفيات فليس بامور سود لاستحالة في السطح بل لمحصل  
 لغير اسود ظاهرا على البروق السطح وفي هب الغزول الى وجه الكون ومعقبات الكون  
 واستحالة ولغزول اغزول بالاستحالة وانكر الكون واكثر مدلولهم العاكسون لبعض  
 ولغيره اما ما را او ما را او غير ذلك من مدلول من على كثر في الغنى صورا حجب مسكرا  
 الكون فانه محيل ان يكون شي لا عن شي فان الكون مستدعي موصوفا والاشي  
 محيل ان يكون موصوفا ليس بالكون ان كان موصوفا فكونه عن شي فكونه كان شي  
 بل بالكون والمكون هو ما لم يكن قبل كونه فالمختون عن مختون وفي قدح انه يكون  
 شي عن شي فليس للكون الا البروز لاستحالة صيرورة الشئ سالا في هذه كهيئة  
 رايه جبرافاته لو سلم ان يكون الشئ لا يكون عن شئ لم يجب ان يكون الشئ المختون  
 عنه مشابها للكان في الطسعة والثوب والمنع من صيرورة الشئ سالا في هذه  
 نفس المنع زعم على انهم قولهم لا استحالة ان يكون لا عن شي فكونه عن شي  
 لا يحل عن غلط فان بعض الكون لا عن شي ليس هو الكون عن شي بل هو الكون عن الاشئ  
 لم يوافق الكون بالكون باطل بان الماء لهو انه يمكن خروجه فلم لا يحسن بالخواص السارية التي  
 فيه كما يحسن بها اذا وردت بل وجب ان يكون الحس على بعد الكون اول وان الموجد  
 يكون مجمعة كمن منها فالاحسن اذا انضرفت وارضافا لنار الفاسية

في الزجاج الذي لو كان موجودا فله لكان مبعوضا لسفاهه الزجاج فيل على هذا حراقة  
 الزفون انما هي كثر وحرارة النارية على ما في يد الله الاطباء مع انها لا تظهر في الحس مع  
 التي احسب بانها لا تظهر لكونها مبعوضا للنفثة المزاج ولا يمكنهم ان يقولوا انما هي  
 مبعوضا لانها فان الظهور لا يذله من سبب فان كان نوعا طسعية فوجب ان لا يبعث في وقت  
 فانه ارجاس حرارة الماء حاصلا ابد او ان كان سبب خارجيا فتروا ما حذب او دفع اما منع  
 مما يذره منها ولو كان مع ما يذره لوجب ان يكون كل كان من مدد مقدان لفساد الحلاب  
 فله او الذافع وان كان لا مع ما يذره بل لان النار الحار حار محاذون للكان بعض الاور الكامنة  
 الخرج لمحاذون بعضها بعضا والبول بالوروق الصا باطل فان الانسان قد يعرض  
 في بثرته والجسم يحرك فيمنع من غزور وروا غزيرة الله وارضافا فان اعظم برا حرا  
 كبر او يحرق مما يذره ما يذره فالحيل من الكبريت لا اقرب اليه من صبا ح  
 ثم ان يذره فانه مبعوضا فانه اذ ارضافا ما ان الجسم اخذ على كذا جميع على طيرة وقطرات  
 ما استحالة صفة الماء الى اطراف الكون فانه لا بعض الصفة ولا يمكن ان يذره ان الماء ورو  
 عليه من خارج والا كان اذا اذله ذلك القطر المجمع على في المنع الباسية او سطرا فان الجبر  
 فليس من الا ان الهواء المحيط بطرف انبه مستدعيه لا مستدعيه بل الله فكونه  
 فيل على هذا ان يبريد كائنا الهواء ليس اعظم من يبريد ارض الجبهة انما هي في صميم  
 المشارة بل المواضع التي مستند الشمس عنهم شبه اشرف في بعض انقلااب الهواء ما  
 وان بعد نزول الشمس الثلج يصير الهواء ابرد ويوم السخو ابرد من يوم المطر فليس من المطر  
 والله الى ان سعة الفصل لعجب عن هذا بعض المحققين انه كبر تخلف الكون لمواضع كونه  
 وهو غار ما في في الكون ويحد منها سوال الغزوي ان يذره الماء لو ارضفت فساد  
 الهواء المحيط بما ناء لفساد كل ذلك الهواء فيسيل وتقلبه مواضعه وفساد الى ان يخرج من  
 جريانا حاريا ولعجب عن انهم ان الصلابة بعسرة كلفه بالكيفيات الغريبة  
 وهو كلفه شدة حافته لما ولله الوجود راوا في الزجاجة استند في كنفها



الغريبة من غلط الماء لشدة تبلل تحمل الهواء الجليط به أو الماء لسهولة قبوله للتبلل الغريبة  
تحمل الهواء المظلم بظاهرة عن رودة السدنة من غلط الماء على سطح الماء  
إذا انقل الهواء السطح عاد إلى قساده وانما الحلو كالمختص من غرار  
واردة عليه أن الحفنة لو كانت لسبب الفعل كانت الحفنة المارة في الماء مختللة أشد من  
حفنة في الماء مستحقة أن الماء الملائم لها شدة راسد المسح عن التفتق الباع فالان  
قد ثبت إمكان الكون والفساد إمكان الاستحالة لكن المشكل هو أن الاستحالة انما هي  
على التدرج المحقق واعلم أن العناصر كما كانت تبعه كانت في الكون والفساد على الشيء  
عنه فبما هي كون النار من الهواء كما في الشرائح المحملة من الخارج لتنفذ على الهواء المحترق  
في كسرة الحزاز من العكس كما في انطفائها ههنا ويكون الهواء من النار كما في سحر النار للشمس  
وبالعكس كما في الكائن على طرف برانا والمفروض وقد يكون الماء من نار من كل فعله طار  
براكسوفانهم يعرفها اما كما بالحقائق وما يحسب مجردهم بدونها بالماء وبالعكس الماء  
التي تنفذ حركتها بعد خروجها من عناصرها ويكون النار من الماء وبالعكس يكون الهواء من النار  
وبالعكس ويكون النار من نار من العكس وهذه الكونيات حاصلة فكون ما يعلو ما فان  
سرا طرف لا يكون بعضها من بعض في المتوسط لساو ساط **الاشارة** في  
عدد امطقات لوصفها اليها بالبحث عن الكيفيات واعلم ان الكيفيات البدئية  
هي الحرارة والبرودة والرطوبة والبسوسة والظافة والكثافة والبرودة والشفافة  
والخفاف والبلل والقلو والحفنة وقد لعد من من جملها الحفنة والملاسة والعلاء  
والقبن وذكرها ان خاصية الحرارة افان الميل المصعد متوسطه يحصل الحركات في وسط  
الحركات يحصل بالخاصة لغزى من الحس من الملائمات والفرق بين الملائمات فان المركب  
من الكسف المضاف لفاشحن يكون اللطف اصل للشمس وبوسط الحفنة بعض التحليل من  
الكيف والخاصة بالاحكام اللطيفة وهي الكسف كازنط ومن خواصها انها سود الزبيب  
ومعنى الباب كالباب من الحفنة والبرودة على العكس منها فانها تجمع بين التفتقات المختلفة

وحصل منها تسود الباب من بعض التفتقات فالحركة من الحرارة افان القوام كباقي السطح  
انما البرودة قد تغيب جماعها الى انها عدم الحرارة وهو كما هو في المحسوسات فانها تحس من  
من الجسم البارد مطلق الجسم ولا عدم الحرارة لكونها امرأ عدمًا وانما الرطوبة تنفس منها بالقلو  
بأمر من الجسم انها الكيفية التي يكون بها الجسم سهل التصاق بالغير سهل لانها اشدة وانها  
انها الكيفية التي يكون سهل التشكل الحادى الغريب سهل التزك له فان فترنا بالاول لم يكن الهواء  
لطيفًا وان فترنا بالثاني كان دطًا وكان النار اربط بهجه من فترته الرطوبة بالبسلة  
ولا فلا يجعلون الرطب عند الماروف كراسح ان البسلة هي الرطوبة الغريبة اجارته على  
تأمل الجسم كما ان الانساع هي الرطوبة الغريبة النافذة الى الحفنة والحفاف عدم السلة  
فما من شأنه ان يبل وامس البسوسة فانها كيفية بعض عن الفرق وانما او القدر و  
الجسم يطفو بها على الحفاف واما اللطافة فانها على رقة العوام وهي سهولة قبولها كمال  
الغريبة وتكلمها وقبولها انقسام الى اجزاء صغيرة وسرعة الماثر من الملائمات والشفافة  
بالاستراة والكثافة فعال لملائمات حدة واللزوجة كسفة يكون الجسم بها سكر المشكل عن  
الفرق ونسبة باقتضاه ومحدث من لغزاج الرطب الكثير بالياسر العليل والحسنة  
لما يعلوها وكذا كد الملاسة واما الشل والحفنة فقد مضى البحث فيها واما القلاية  
والقبن فالحق انها من باب الكيفيات استعدادة لا من باب المحسوسات والقبن  
كيفية بعض قبول الغمر الى الباطن ويكون ليس بها قوام غرمي كالصنعة عن وضعه  
ولامسة كبر او لا سفوق سهولة ويكون قبوله الغمر من الرطوبة وما سكره من البسوسة  
والقلابة ما يعلوها واما الحفنة والملاسة فالحق انها من باب الوضع ومباني  
ليس بها وتعرف الشيخ الدمج بان كسفة تفاع حدة الطيفية محدث في الرافعال  
لغة اكثر العدد متفاوت الوضع صغير المقدار فلا حش كل واحد بالفراد ونحو  
بالجمل كالجسم الواحد والحدود بان سريد للموضع بحث بصير هو الذو ح  
احامله موق الحش والحركة الله مار كما في من رجه على ط في حصره فلا مستغرها





الفن النفسانية ويجعل مزاج العضوة كذا ليعمل بالثر القوي **النفسانية** **الحجرات**  
في المزاج وجميعه كنفثة متوسطة يحمل من كنفثات مضادة متعاضدة بعضها في بعض  
واذا احل الفضالة الحصى لم يتناول هذا الرسم تمامه الثانية وفي كون الكنفثات  
هي المتعاضدة نظرياً في البحث فقط فلو اطلعت ان يكون الوسط بين هذه الاربعة  
النقل والانتقال فلم يحصل المزاج فان الفعل والانتقال قد عمل على بروت في مضادة و  
تخييل صدور ذلك السعي عن صورة واحدة فان هي كثيرة ذات صور هذه كنفثات تتم  
فيها منها فعمل انفعال المحب ان يكون اسطوانات حتى يكون فيها المركبات بالاعتزاج وانها  
اسطوانات الاجسام المحسوسة لا الموهومة فكيفياتها محسوسة والمحسوسة مصنفه بحسب  
نصف الحواس ولا ينفرد سوى الكنفثات الملموسة فان المحسوس بالبصر كالألوان او بالشم كالاصوات  
او بالذوق كالأطعمة ليست كنفثات اولى فان كثرة من الاجسام مخلوطة من  
والسبب فيه ان هذه الحواس الخمس يوسطها اجسام لغز منها ومن المميزات فتلك الاجسام  
يجب خلوط عن تلك الكنفثات فان البصر انما يدرك بتلك الحواس الشفاف الحالى عن اللون  
والشم انما يدرك بتوسط الهواء ايضا وكذلك الشم والذوق انما يدرك بتوسط الرطوبة العاتية  
الحالفة عن الطعم والالوان انما يدرك بتوسطها فان المبرود لا يدرك الطعم على  
ما هي لا تصاف المتوسطة بالظلمة والافلاك اجسام مخلوطة عن هذه وتسمى ان تخلو  
عن اواخر الملموسات الملموسات هي النافعة في الاعتزاج وليس كذا انما دفعه سعي  
والنفثتين العلويتين هما الحارة والبرودة وما نسب اليها والكنفثتين السفليتين هما  
الرطوبة واليبوسة بعض الاعبارات وما بالبرودة والحرارة فهما كنفثتان  
مواضعتان من الرطب والسابس على ما فسراه واما النقل والنجاسة فهما من الكنفثات  
لوجب النافعة في قيامنا في الاعتزاج التي لا تتم الا بالمضادة واما الخشونة  
والملامسة فانها من باب الخشونة واما اللطافة واللين فهما من الكنفثات المزلية  
ايضا **اول** هذه الاقسام كلها كنفثات من باب الطنون ومعها معتزات بان

ان استناد حصر الكنفثات التي يكون بها الاعتزاج فما ذكرنا هو الاسبق وقد عرفت ضعفه  
وعليهم بان المزاج انما يكون عن هذه الاجسام لا يخلو عن سائر الكنفثات الاخرى وفيه  
نظر ثالثة لا يجب ان يكون الكنفثة التي بها يحصل المزاج ملازمة للجسم فان النار الحارة والباردة  
اذا اختزجا حصل كنفثة متوسطة منهما مع خلط الحار منها مع ما تنازعه من ملازمة للجسم  
هذه الكنفثات فان عولوا فاعملوا مستقرا ولم ينفعهم في اقامة النفس وولعوا بالنقل  
والخفة انما لو حبان المتباعد ايضا سوسط اجابها النقل الخفة **س** والاولى لا  
كيفية نافعة هي هذه المربع مركب منها اربع من اجابات فالحار والسابس هو النار والرطب  
هو الهواء والبارد والرطب هو الماء والسابس هو الارض ولو سئل لهم لم لا يكون وجود جميع  
متصفاً باحد هذه الكنفثات دون للضافة بالآخرى اعتمدوا على دفعه بل لا يمتنع ان يكونوا  
والفائدة من الترطبة قبول السفل المركب من اليبوسة حفظه وعن الحارة حصول  
البرودة ومن البرودة حفظ السفل الميتم من المركب مع اجسامه من النار العنصر  
بما رتبة ينكسر صرافة كل واحد منها بالآخر ويحصل كنفثة متشابهة في الكل مدمجة  
من الاضداد وهو المزاج لم اختل في كنفثة حصول المزاج فذهب جماعة من القدماء  
الى ان العناصر لا يفسد صوراً عند المزاج ويحصل المركب صورة لغز مغايرة لتلك العناصر  
بان النار والاصفة بالصور الملموسة مع بقاء طبعها الثانية لم تعد ان لغز النار  
الصور ما يحصل حارة بها بالغة الى حجة التي يتعد به بعدل الصورة الملموسة وحسنة  
لغز ذلك الحار من النار وحده كما ملاجب في المركبات تكسر الاسطوانات وهذه الحجة  
ادنة جدا ومع ذلك فانها لازمة عليهم ايضا لان عندهم ان تلك النار والاصفة الحارة  
من العناصر عرض لها ما يزيلها عن تلك الصورة عن تلك الصورة الثانية وتفيد  
الصورة الملموسة فلا بعد ان يحصل هذا العارض للنار والفرقة ما ان شرطهم في هذا  
الحصول وجه التركيب كان لئلا ينزل مثله والمشاؤون اتفقوا على بقاء  
تلك الطبقة وانكسار الكنفثات **ح** يجوز ما عرفت ان لو فسدت الصورة



التأثير لم يحصل المزاج فان لم يزد اج مستدعي بغير مزاجات البان المشاهدة بانها  
اذ اوضع المركب في العرج والاسحق حصل جودا في كسوف لولا اختلاف الوجه في  
المركب حالة التركيب وانما لما حصل به اختلاف في الانا على الوجه والاولو كان المنفعل  
منفعل في صفة وفعل وجودة لزم انقلاب المخلوب غالباً على مقدمه باختر اثر البعض على  
البعض او حصول الغالبية والمخلوبية لشيء واحد في وقت واحد على تقدير المقارنة  
فان فالواحدة كذلك في الكيفيات فان كسبه كل واحد منها لفا كانت فاعله في الفعل  
ومنفعله عن راي في لزم ما لزمهونا به احب ابراما ان الكيفيات ليست هي الفاعلة وانما  
الفاعل هو القوة المنفعل هو الكيفيات وحسب حصل الفاعل من الفاعل والمنفعل  
سقط ما ذكرتم وهما سوا الـ وهو انكم تقولون الحرارة والبرودة من الكيفيات  
الفعلية بمعنى انها تعد موضوعاتها لان يكون فاعله في غرضها والصور انما تنفعل بتوسطها  
وهنا جعلتم الصور فاعلة والكيفيات منفعله ولزم منه مستد وان احدهما جعل لاهور  
فاعلة لاهلها لا بتوسط الكيفيات والى ان جعل الكيفيات الفعلية منفعله ولجسبت  
بان الكيفيات ليست هي المنفعله بل المنفعله هي المادة لكن انفعالها هو امتحانها  
في تلك الكيفيات لم يجعل الصور فاعله في غرضها بل بذاتها بتوسط الكيفيات فان  
الصور والتأثير هي المبدأ لحصول حرارة جسم النار فان افردت فعل الحرارة لذاتها  
في المادة سديدة واذا امتزج بها اثرت هي ايضا بتوسط حوائها في ماق النار الباردة  
سبب الصور الماسة ففعل النار البرودة ولو كانت ماله الماخالة عن البرودة اثرت  
في الحرارة وفعلت صورة النار في ماله النار ما فعلت صورة النار في ماق النار  
فما سقرت الكيفيات المتوسطة في النار على المناسب والذليل على ان الصور المنفعل  
في غرضها بتوسط الكيفيات ان النار الحارة والباردة اذا امتزجا اثرت حرارة  
النار في برودة النار اقوال لما كان في جيل المنفعل من النار غير مفيد

وان اختلف الباقية من النار لا سكر في النار فاعله النار ان كان موضوع النار لا غير  
لزم ما ذكره السائل وان كان موضوع النار مع البرودة وحسب حصول البرودة حال  
النار ان النار البرودة بعد ذلك ان كان مستند الى صورة النار لا غير ان كان  
الها والى الحرارة الباردة لزم صورة المخلوب غالباً وان كان موضوع المتوسط لزم  
ان يكون المتوسط مع الحرارة المتوسط احدى منها مع الحرارة الباردة وهو محال وعلم ان  
الصور وانما الحرارة غير مادية فاذا انفعل النار عن النار الحارة كان المتأثر به الكيفيات  
لا غير ومن ايضا ان الحرارة النار لا يزد من كثر النار ماله لا غير هناك واستعداد  
غير النار في البرودة او بارداً اضعف من جودته سائر ولجسبت عنه المنع في  
البان فان الحرارة المنفعل من الفاعل بتوسط استعداد الحرارة في العنصر في البرودة  
تأثير اسبب استعداد حرارة النار لانه للشمس في الحرارة وغرفة كذا في الشمس  
لما زجبة لتعدد ثمانية فيها خا حجة من استعدادها في كسبه واحدة كالبالغ  
في الحرارة والمعتدل في البرودة وكذلك في باقي الكيفيات واصنامه اربعة وانما في الكيفيات  
كالمتدل في الحرارة والبرودة والبالغ في الرطوبة او في البسوبة والاعتدل في الرطوبة  
والبسوبة البالغ في الحرارة والبرودة فهذه اربعة لغير مع المعتدل تسع وقد بينا  
ايمان وجهه وان كان سادته متعدياً او في الزلزال ما يؤول ويصل من فاعل  
البسوبة العنصرية ومنه ما يؤول وهو ما حصل من فاعل المركبات منها كالهة الملوكة  
عن الزنق والبريت وغيرها **الباب الرابع** في الكيفيات في النار في النار  
لما كان بالذات غرضها بالاعتبار فانها من حيث هي كذا العالم ان كان من حيث  
بتركيبها المركبات اسطقت في عناصر من حيث يحل التركيب لها وهي اربعة النار النار  
والنار النار ولا غرض في البالغ في الحرارة وطبعه من النار وقته ذهب من غير محققين  
ان الحرارة صورة معومة للنار ويخطا فان الصور لا تستد ولا اضعف



والجمله باختلاف ولا تخرج في كون النار المحاذية لها حارة وانما وقع الخلاف في النار المحاذية  
 للفلك فاحسب لنا نفون انما لو كانت حارة لاحترقت ما يجاورها فيليب ولم يبق النار  
 العنصر حار او هذا ضعف واجمع المشتبهون بان طبعها بعض الحرارة والمادة  
 قابله بوجوب بلوغها الغاية فيها ولان النار التي عندنا مركبة مما يجاورها من سائر  
 وبرا حنة التي هي غير حارة فلو لم يكن النخالي من المضادة اولى في الكيفية وانبتوا  
 للنار كسفة لغى هي السببية فان اريد بها ما لا يتصل بالغير فالنار كذا وان اريد بها ما  
 يصعب تسفله بالاسكال الغريبة فليس ما لو اثار البسيطة غير مرتبة فانها البساطة  
 لا يكون ذات لون في اللون ما يجتمع للزجاج والنار المرساة ليست على حد صراحتها  
 من النار وما اجسام سار ختمه ولحمه احث يكون النار موقدة تكون شفاضة في احوال  
 الشعلة ولان النار لو كانت ملوثة لمنعت الكواكب النار المطفاء قد يكون طفولها قليل  
 طفولها منها بحيث يحل كل ما يجاورها الى طبعها فاذا سفت حسب انها طفت  
 وهذا بلون في نار ذات موقدة وقد حصل لاطنا رتيب لغو هو حالها الى الهواء الاجل  
 استيلاء البارد عليها وهذا كذا في نار ذات ضعف اكثر انطفاء من ميل  
 هذه الاخيرة وانما في الجو العالي فمن الاول ولست النار المستعلة باردا ولعدة مائة على الاستمرار  
 بل في نار شتعلت فانها تطفئ ويحدث لغو بعد طاعلي براتصال وقد جعلوا في النار  
 مسحة على الذور واستندوا فيه باخر من احزمها السبب السار احصا ص كل حرارتها  
 من اجزاء الفلك لكونه مكانا له وجد ان صديقان اما الاول فكان السبب المحرك  
 جميعها على الذور وانما امان ملاقي مزاجا رقيق في روي التي في الفلك ليست حاصلة  
 بالفعل بل بالسوق فلا المكان بالسوق بالفعل لم يمال الهواء ما كنا ولم يحرك البحر كره  
 النار بسبب احصا ص وراجزار الهواء بالاجزاء النارية لكونها مكانا  
 الهواء كسفة العلقة الحارة فان المارة اريد اقلها الى الهواء يحسن فضل حدة  
 وفي

سراجا عن بقية

وفي هذا الوجه فطوره فانه لا استبعاد في ان يكون السخونة بعضي استبعاد الاستبعاد  
 للعدو الهوائية فان لم يكن الهواء حاراً فليس كل ما هادئاً كان ذا كسفة مماثلية  
 فان التي قد تودي الى مقابلة كالحركة وقد ما نزع في هذا جماعة فالولادة لو كان الهواء حاراً  
 لكان بالغاً في الحرارة لولا الطبيعة فاعلة والمارة قابله فان علم ان طوبه ما بعد من كمال  
 الاية فلما كلف بعضي الطبعه كسفتين متساو من كسفة يكون الرطوبة بعضي رقيقة  
 الهواء ما بعد من السخونة وقد حصل في كلامنا ما يمكن ان يكون اعتراضا على هذا وانما كسفة  
 ما سببها في الرطوبة وهو العرض في ان اقرب الرطوبة لمعنى سهولة قبول الاشكال  
 ما معنى البلية واعلم ان كره النار لما كانت محتملة لما ملأها الى طبعها كانت طبعه  
 ولعدة وانما الهواء فله اربع طبقات الطبقة الاولى التي تلي الارض والسابعة الطبقة البارحة  
 انما الاما من سخونة الهواء فقلوا بوقدة هذه الطبقة باوتقارها في الحرق الهوا وانما  
 العاينون بان لا بعضي السخونة فقالوا السبب فيه فحل من سار من فان القرب منها  
 يلحق لمجاورة انما في الماشية الطبقة القريبة من الهواء والزاوية الطبقة  
 التي تحتها هي من النار المارة التي هو لحد الاستطقتات تحتها بل اربع  
 البلية على سبيل الظن وهو الجور لانه كان ما عرض سار في او تحتها والسار باطل وال  
 لكان غصير الماء اصغر كثر من سار من وان يكون مقصور او ان كان فوقها فهو  
 البحر وسبب ملوخته اخلاط البحر انه الماسه بالاحتواء وارضته المدة الطعم المحفوظ ولا  
 يستند الملوحة الى ذاته ولا لكان كل ماء حلياً ولا الاختلاط الهوائية فانه يولد  
 وعنده وقال بعض الاول سبب ملوحة سار لصل البحر كونه عرق طر من السطح فبذلك الكلام  
 الى الشعر وذكر ان له لعلماً من السار ولو كان العرق بطوبه من البدن ملكت الى الطما  
 من المادة المحرقة من البدن وما هو المحرقة من ذلك فانه ملوثة عدم لحراره  
 لما حدث بسبب سراجون في الزمان العام وملوخته وكثرة ارضته يكثر فلكا من غيره



ليس بواجب بل قد ينقل من موضع الى اخر في مدة متناهية فان استمد له البحار من مائها  
 والعدون والسماء والشمس والكل انما من مائها وان العدون قد يعود والسماء انما يكون في  
 وصول معتبة وكثيرا ما يقع طم لا العدون ولا السماء ولا لانها مشابة احوالها في بقاء  
 باعسانها فتر ما حقت اودنة وانما يرد وحصل عدون وانها من جهة اخرى بل من جهة البحار  
 لم يرد لانها ردا علم ان البحر ساكن لطبيعته وانما يتحرك كما ذكره سبب ربا في شعث  
 من قعر اوداج لعصف في جهة او لضيق كرفاهه مصغرة فيه الماء من اجواب ثقيلة فليسيل  
 مع اذني كركيت وقد يكون لانه قاي اودنة فيه وكثيرة الماء والنعلة هي البرودة وهذا ظاهر  
 وكيفية ما نفعالة هي الرطوبة بالبريد من قد في عدم الى ان البرودة اشد من البرودة  
 بناء على احسان من ضعف فان ليس قد يدرك السبب في كنفه ما بالغاها واما في المشبه  
 فان مراض ابرد لانها الكثف وانما ابعده من التناثرات العلكية كما ذكره هذا الاخير  
 ضعف واعلم ان الماء لا ينفذ في البرودة لطبعه فيفضي الجحار والمغارة انما يحصل بسبب  
 السخونة المستفالة من الشمس اذا اقرنت من سمت الارض فانها تسخن مراضا وحصل  
 بسبب ذلك سخونة الهواء فتسخن الماء او كما قالوا البعلت الشمس من سمت الارض كما ان السقا  
 لم يحصل السخونة على الارض فثبت على طبيعتها هي البرودة وبذلك الهواء الجوار لها  
 والماء ارضي الجوار **سبب** اقا الارض فلا شدة في بيوستها واما البرودة فلانها  
 كنفية وهي على ارض من ملاء المسار فيه خلاف الاقرب الى الحق ذكره الخبير  
 ما يساعده على في نفس البرد فالود والبراء اصلية للارض غير متواصلة في كنفه بل  
 هي متفصلة بالبعاد في هذه اظروا لما كانت طبقات الطبقة الاولى ارض محضة وهي  
 العربية من المركز وطبقه طبقة مسكفة فحصل لها اليبوسة بسبب تناثر  
 الشمس في البرودة وطبقه طبقة اجلها بالماء **سبب** وقا ذكرنا انها  
 من راحا المشرقة للعناصر كونهما كرتة الشكل لانها بسيطة والبسيطة لا يحصل  
 فيه اختلاف وضع لبعض الارواح عند بعض مسعت عن طباعه وكذا الارواح

ذات لحوار واجبا لا يتعد في الكثرة اذ هو كعدمه على الخاص تلك الخمسة وما ذكرنا الرضا متناهية  
 انقلاب كلية عنصر الكثرة عنصر لغو وانقلاب الجسم الى اجسام مفارقة لها وهذا من راحا كما انني  
 انتم عليها بوطان **سبب** في افعال الانفعالات المنسوبة الى هذه العناصر  
 هذه العناصر قد تعدد منها قد سطر الكفقات افعال وانفعالات منها ما ينسب الى الفاعل  
 ومنها ما ينسب الى السعلتن ومنها ما ينسب اليها ما ينسب الى الحركات المنفصلة وهو احواله في الخواص  
 الجسم الرطب الموافقة الغاية المقصودة وله انما في منها انهم النوع كالتش في الفاعل له موجه  
 في جوهرا يحيل الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وهو يكون فاما لو لميل الى ان يصير بحيث  
 لو انما مثل ومنها انهم الغذاء وهو يفسد الغذاء ويحيله الى مثاكلة المفتاح والفاعل له موجه  
 لان النافع بل في المفتاح وهو مذكور احواله من الحركات للرطوبة الى موافقة الغاية التي هي  
 افاق بدل ما يتخذ وهذا هو المسمى بالخصم ومنها انهم الفصل وهو احواله للرطوبة الى القيام  
 ومنزلة سهل في رفقها وبذلك احواله من الحركات للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة  
 هذه اصناف النفع الطبعي وتقا بها لدران لحد ما عدم من كمالهم هو وهو ان يفي الرطوبة  
 غير مبذوخ بها الغاية ولا يحيل الى كنفية فانه للغاية والماني وجوهي وهو كالفائدة  
 مثل العفونة فانها تنقل في القسم اول ضعف الحروق الغريزية ونقطة الغريزة فان  
 القدنة من الغريزة تحت احواله الرطوبة او حفظها ولولم يكن حولا غير مبذوخا كان  
 هذا السجيل الى كنفه حافة رودة ولذا فان المنت اسرع الى التعفين بالحرارة الغريزية  
 من الحس واعلم ان النفع الثالث والماني انما هو حوازة غريزية لكنها غريزية للنسب التي  
 راجله ما ينفع النفع المبذوخ به الغاية فان استولت على هذه الحرارة حوازة غريزية  
 لغري فسد على غريزية فعلا متروك الغذاء عن طبعته واستحيل الى طبعه البشري  
 وهو العفونة وملاءة النفع للجسام الرطبة والناقل الحرارة والصورة ككيف الرطوبة  
 كنفية موافقة لغرض الطبعية والغاية مئة تشو را شخاص الحريزية ومن المنسوب  
 اليها الطبعي وفاعل جسم فيه حارة ورطوبة وما ذكره جوهريه رطوبة يلتصق بالحركة



ورتب الرطوبة مع اليبس انه منطبق كما ان رطب الخلقه الحارة في رطب  
 رطب ولكن لظنة الطبع يطول علم وعلى اراؤل الاستراك من اليبس الفاعل الحارة  
 خارجة وملائة جوهر رطب فان اخذت الحارة من رطوبة ظاهريه الكرم الحارة من  
 رطوبة باطنية هي التي ان كان مواسما واركانا رطبا فان كان من الفاعل او المتفاعل واسطة  
 فهو الفعلي واللا فهو المتكسب منه النحر وهو كبريل الرطوبة من شئ رطب الفاعل وسبب  
 الحارة والفرق بينه وبين المدح من الاختلاف في المارة فان مادة النحر الجسم الرطب  
 ومادة المدح الجسم اليابس ومنه ما سعال والفاعل له الحارة والمادة مدجيم رطب  
 ذهني او يابس لطيف فان كان يابسا كثيفا او رطبا اذهب منه لم شغل المتعل  
 هو الذي شغل عنه ناس من النظف رتبة والبرولة تحت السحيل نارة او المحتر  
 الغرام شغل من الذي سحيل العارة الى النارية اشتراا واضاءة وحيث ان  
 لا تفصل عنه شئ ومعالاة هذه المسماة شوية الى البرولة والمشتكر منها لا تقف  
 ومن المنسوب الى المتعلين اما اليبس في الاسلاك والافراج والنصف المعان والرطب  
 كالحفاف **س** من المحسوس ان لا اشتد حرا على ظاهرا بارد اشتد به  
 باطنه وبالعكس وهذا هو المتعاقب والفرق ما رفته امان لحد ما ان الحارة والبرولة  
 برت كل منهما عن برلوى فانه استقلت لحد ما على الظاهر برت برلوى الى البرلوى  
 وبالعكس كما هرب المسار عن النار وهذا المذهب مطلان مطلان افعال اسرار السلام  
 ان هذا اذا لم يكن في جسم شغل سبب سريان جسم حار فيه او برود سبب سريان جسم بارد  
 لطيف فان كان الجسم حارا فاستولى البرل على ظاهره لصف النجاسة في لخل الجسم  
 المستولى على ظاهره ولم يستل على باطنه خلا محققا ومزادا لا محالة قوة لظلالا  
 مراد معان لكان محققا ومزادا من الفاعل الفاعل مراد ومكفون ذلك في انما لظ  
 الحس من لحد ما لحد ما فانه مستغن ما يفيضه من ما فانه فاذ استحضر  
 استبرد

استبرد ذلك السار بعينه لانه في اول دخوله كان باردا البشيرة وكان الماء باليبس اليه  
 حار او لما افام لاحت شرته حتى غلبت مخزنه الماء فاحت تبرده وكذا لحد ما  
 في الشتاء فانها ابرد من ماء للمعنى وفي الصيف الحار والشمع ارجل هذه ايمان المياه  
 المددرة قد استخس في الشتاء فاذا لبت لحد حال الملاقات وفي الصيف ايد منه في الحال  
 هم ان السهم في الاستدب فيه وهو ان القوة الواحدة في فعل الجسم الصغير اكثر من الكبير فالاستدب  
 البرد في الظاهر قتل موضع ما شغل للتحس فمعنى فعله وفي هذا الاقليم رطبان هذه المسماة  
 في الفطن الطسعة فانها ينقسم بانفسهم محلها فاستولى البرد على الظاهر بطلت قوته  
 وتحتس البرلوى بقوته من غير معاونه قوة الظاهر لحد ما قد بطلت ان السهم  
 كما زاد متدافع راد في لحد ما كالتا والعظم لحد ما لحد ما حادثة فانها لم يبره  
 وفي الصغرة شغل برطوى اعل مع ان المجاور للحد من النار من واحد وكذا لحد ما  
 والنشر والصغير فها منغيب للناس فيه امان لحد ما ان الجسم يزداد كلفته بزيادة مقدار  
 لان السار لحد ما لحد ما كان له بودة وطعنته وبرود لغوى مجاور امال  
 جاوره جسم لحد ما انكرت كلفته في فيه وهذا الزاى مما مال اليه ان شغل الشغل  
 عمن تقدره اعتراضا على هذا افعال لو كانت الزمادة في المقدار لوجد الزمادة  
 في القف لكان نسبة برود ما يجر الى برود ما لحد ما نسبة المسار من وليس كذلك فان  
 برود ما يجر الى كان شديدا الا انه لا سلط في الشدة تحت بقى نسبة الى نسبة مقدله  
 لحد ما واجب عنه بان هذا اذا لحد ما ان النسبة الحاصلة في لحد ما لحد ما الزمادة  
 وذلك عند معلوم ان راي من يقول ان الجسم المسار في الكثير يزداد لحد ما لحد ما لحد ما  
 للفرقة من الشدة المستفادة من الجسم المنغيب في الجسم الضعيف ليس له ما يغني لحد ما لحد ما  
 برود قه الزمادة عن لحد ما الزمادة ورو السهم هذه الزمادة كل الزمادة قال  
 مدراء كملون لحد ما برود من لحد ما وليس يجب ان يتسكن الشئ حتى برود بل البارد



الذي تسن مجامد منه يبرد (مادة البرد فكون تراجعه اقلما تجاوزت اذ دات برودة وان  
لم يكن ثم تخنن واردة على فنيه بان الماوتشا به تسهيل ان يفعل حذر منه في جز لان الشئ  
بالفعل في شبيهه فاجام المجاور للبارد باردا الاساثر اما لا تسن سبب مجاورا لمكن ان ساثر  
واجاب عنه بان البارد لا يفعل من المجاور من حيث متبارد بل من حيث كون المجاور  
غير ذوا ويزان في البرد مستغدة للزمان والمستغدة من حيث هو مستغدة مما يل المحال  
بالفعل تسهيل ان تعال انه من طاري من شأنه ان يحدث عنه ذلك الحاصل بخلاف ما  
يعرض له لان الطاري بهذه القوة والمطرد عليه عادم لذلك الشئ الذي فرضناه  
فما كان مناسفة حاصلا لرفه ضده دائما التماسا على الحاصل فبقوى الطاري اذا  
كان بطبيعته فاعلا لها وكان المجاور منه بصفة استعدا ليعبوا كلف كان الطاري  
في كنفته كان قويا او ضعيفا لان يكون ضعفه في ذلك الكنفته بجعله الاضداد اقرب  
فكون القاهر في الساثر هو الضد منه الذي يجب مسامة من قول الناس الشئ لا يفعل  
في شبيهه على ان المبرد هو الضد منه من غير باردة والمبرد هو المانع المجاورة  
**البرد** في الكائنات التي لانفسها سبب التجرد ان الجبين للزوج  
تغل في الحرارة فاذا استحكى العله اشتد في الخارج من الرطب والباس صا حرجا  
واما تكون برار في الحارة في اكثر من يعرف ان استيلا اليابس فند باسسا الاستساكا  
ويكون الحرج من الما بان يجعل الماحال سبب لانه او تقصر وقد لا غل في هذه المشاكلة فان  
لعض برار في سبيل فيه الماء فتخرج وهذا يكون سبب وقوع في الارض معدته بحيل  
السيال الى الجملة وقد حكي هذه في غير الما وقد تكون الحارة من النيران في  
اطقت ولها احدث لجسام كجذبتة وحجرتة في الصواعق سبب ما تعرض للثابتة  
ان طعن فيصير باردا ياسة وسبب كون الحارة الكثير قد تقع دفعه كما انصار  
الطن الكثير والزوج حذر عظم وقد تقع على التدرج وسبب برار في  
قد يكون بالذات كما شفق عند كثر من البر لا زال ان يرفع للزوج الفاعلة للثابتة

قطعة

وقطعة من برار في دفعة بعد العرض كما تعرض لبعض لغيره برار في الحارة سبب رايه  
سافيه او مباد جارية شفق لها حلة على ذلك الوضع محفرو من اسفل عليه تراسا لم يكن  
يعود وسقى ما انخرق عنه شافها ومناخ جبال يكون العيون والحب المعادن فان لارض  
اذا كانت خفة انفصلت للاحقة عنها فلا يحمل العيون فلهذا كانت صلبة احصفت فصارت  
سبب العيون والجبال من الموضع الصلبة وان باطن الجبال كوى من التداوات بالامكن  
في غير ما وسقى على ظهرها من البراء والشمس ما لا يسيل على غير ذلك ويحتجب برار في غير  
يحلل كانت انفع الموضع في يكون للتحجب ومادة الحار الناري مدد في الما في موضع  
التي في الجبال فكل انفع من غير ما في كونها **والا** الاخر التي تحت برار ان قوت  
على تجير برار في حيث يستتبع كل حرج منها صاحبه حذبت العيون السبالة وان كانت تحت  
لا تستتبع كل حرج صاحبه حذبت العيون الزاكن وان لم تقدر على تجير برار في من مياه الغنى  
ولهذا كان الحار د خائفا كثر في الما في وكان وجهه لارض مسخفا وصلوا ذلك الحار  
الحرج لم يمكن لكثا في لارض فحرج حركه وجهه لارض محدثا لذلك وتما شفق برار في  
لوقه فافضلنا **والا** الحار القاعدان كان كثر او قللا غير ولغير  
لما يحلله وبلغ الطبقة برار فان لم نفعل عليه البرد فكانت بذلك القدر من البرد و  
نقاطر فالتكاثر في هذا السحاب المنقطر هو المطر وان قوت البرد نزل ثلجا ان وصل  
اليه قبل صيرورته صائما وبرد ان وصل بعد ذلك وان لم يبلغ الطبقة الباردة فان  
كان كثر اقل من نقاطر لشد برار الهواء السافل وقد لا سقاط فكون صابا وان كان  
قللا واطا به برار القليل ولم يتجر نزل طلا وان انجدر نزل ضعفا وله اقصا عدت لاد خنة  
الى الطبقة الباردة بان انكسر حرجا بالبرد نزلت فتوجب الهواء فحصل الزهر وان لم تكسر  
فصاعدت الى السعة النارية ثم هبط لان الحركة الدويرة الغوية تعوقها عن الصعود  
الى كره النار فحدث ايضا الزهر وله الاربع المختلطة من البخار والذخا ان لا وصل  
الطبقة الباردة من الهواء وانعقد سحبا فاحس الذخا في البخار فان







عنها افعال مختلفة من غير قصد واخبار وان اراد تميز الحيوانية عن غير ذلك اضافوا اليه  
صدر عنه افعال مختلفة بواسطة القصد تكون لها قدرة على الفعل والترك وان اراد تميز  
الانسانية اضافوا اليه صدر عنها ادراك حقائق الموجودات على سبيل الفكر والحدس  
وان ارادوا تميز الملكة اضافوا اليه تلكا كمال اول جسم ضمني قولهم ذي ادراك  
مبعان لعقلا كلياً حاصل بالنعول واعلم ان وجه النفس من الامور الفورية انما ينظر تحت  
الكلام في حقيقتها وصفاتها المشتركة والخاصة **الخاصة** في ماهيتها  
النفس ذهبوا الى ان النفس جسم الى البدن وهو لغيره اصلية فيه وفيه لغو الى ان النفس  
جسم واجباتي وما اول قول الجمهور من المعقول والمادة قول الجمهور الحكماء وللناس اخلافاً  
كثير في ما يمتنعها واقرها الى الحق هذا انما هو كون قد استدلوا بوجهين لعدم ما علم  
كل واحد من هذه مع عدم علمه بالجبر المجرد والمعلق مغاير للمجهول فذات كل واحد من هذه  
الاجزاء الباقية ان ملكت اجزائاً جسم على ان يكون اليه الحكم فالحكم فالحكم فالحكم فالحكم  
جسم بان الملازمة انما تحكم على زيد انه انسان ويحكم على شمس انه كوكب فاما النفس فمركبة  
لجزئيات الكليات ومركبات اجزائيات جسم فمركبات الكليات جسم وهما ان الخبزتان ضعيفتان  
لزمانا لو لم يكن ان لا عنتهم العلم بالضرورة بل بالماضية فهو نفس الزمان وان لا عنتهم  
العلم بالوجود فهو مسلم ثم نقول هذه الجسم عائدة عليكم فان قلنا ان العلم وجود فانه  
ولشك في هذه الامور التي تسمى بها واما الماهية فان قولكم ان النفس لا تدرك اجزائيات  
خطا فانها تدرك اجزائيات بالامكان من قلة عدم ادراكها للجزئيات واما  
براهون فقد احتجوا بالبراهين ان الماهيات البسيطة الكلية معلومة وهي غير متغيرة  
فالعلم بها غير متغيرة رآه لو انقسم لكان اما الى جزئين متشابهين او مختلفين واول  
باطل لان كل واحد منهما مخالف للآخر لا منسجم التسامح مطلقاً اولست المخالفة بالذات  
والثاني لازم بل ان كان فيها العوارض الملازمة كالمفرد والشكل فلا يكون العلم مجرد ادراك  
لم يكن مجرداً لم يتغير فيه ما يشترك وايضا فان لتقسيم ان كان شرطاً في كون الصفة  
معتدلة

حالة

معتدلة فقبله العقل وان الكل يكون مخالفاً للآخر مخالفة الشرط لشرط وان هذا  
بعضى العسمة وليس بتدقيق كذا كذا ان لم يكن شرطاً كانت الصفة مسموعة بالعوارض  
الغريبة كالجبر والسفر مع فرض خلقها عنه والثاني باطل لانه بعضى النسم السطحي هو  
محال ولا يقدر بعدم انقسام الصورة فالمحل ان كان جسماً كان منقسماً وانقسام المحل يستدعي  
انقسام الحار وان كان جساماً وان كان منقسماً لزم تخلف والا كان نقطة ولا يمكن ان يكون  
النقطة نفساً مائة انها مجردة وان النقطة طرف لامتداد فتسحيل ان محل فيه بالاستقلال  
شيء نعم قد يحل في طرف لامتداد حال في محلها وهذا من عمدة القوم بحجة الماهية ان ههنا  
معتدلات كلية فانما لفعل لغيره كاشرة كما بين بدو عمرو وهو ان سدة فاعمال ان كان جسماً  
او جساماً لزم ان يطبع الكليات في الماكدة فيكون جزءاً مستحيل فيه وفيه الشركة الماهية  
لو حلت العاقلية في قلب او دماغ لوجب ادراك المحل اذ كان له رك ادراكاً او الماهية  
باطل فالسمة مثله بان الملازمة ان العقل لانه ان كان فيه حصول صورة لانه وهي حاصلة ابدًا  
وجوب ادراك ابدًا وان افقر الى حصول صورة لغو لانه حاله في العاقل الحار لانه لزم  
اجتماع الامثلة الزائدة لو كانت جساماً لضعفت لضعف المحل كانه وقت الشجوخة واللا  
باطل بالوحدان فالسمة مثله الخامسة العاقلية بعضى على لانه من العقليات كالبرهان  
وباشكال والقوى الجسمانية منها هبة على واما السابعة القوى الجسمانية فكذلك كثر افعالها  
مدرك الضعف اثر القوى في العقل العكس مما لو كان البين واعلم ان هذه الحجة ردت اما برادى  
فلان قولهم جبر العلم لوساوى العلم في كونه علماً لزم التساوية مطلقاً ونفع المخالفة  
بعوارض ملة فلما آمنوه وهذا بنا وعلى ملة من ان اشخاص النور الواحد انما يتمايز  
بالمادة ونحن لم نعلم هذه الملة ومولهم لانه لم يكن مجرد الا يتبع فيه استراك مملوع فانكم  
فرضتم تماثل بان اى شخص انقسم في النفس معناه انقسم في النفس ماهيته حصرة  
لو انقسم في النفس شخص لغو من تلك الماهية امره انه على المعقولة ولا فاستمر  
لاستراك هذه المعنى حاز ان يقع في ماسخا من هذه الماهية لانه ان الصور الحزمية



الحاصل في نفس زيد مشتركة لامن حيث انها حاصله في تلك النفس الخرمية تدلهم الى المحل اذا انقسم  
انقسم الحال فلتا هذا منقسم بالقطعة وكسفت القول في هذا ان نقول الحال قد لا ينقسم انقسام  
انقسام المحل وقد يعضى فالاول الحال الذي لا ينقسم الى اجزاء او متباينة في الوضع كالانقسام في  
الى جزيعة المعقولين اعني الجسم والنفس والاشياء المتشابهة في الحالة في محل واحد كالنفس والاشياء  
الساكنة في الحال التي تنقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالسنة المنقسمة الى اجزاء متباينة  
في الوضع فانها اعضاء انقسام المحل وانقسام المحل ايضا قد لا ينقسم انقسام الحال كما في انقسام  
المحل الجسم الى مندرين المعقولين او الى مادية وصورية وقد تنقسم الى اجزاء متباينة في الوضع  
والانقسام الحال فيه من حيث ان الحال قد حلت فيه امر من حيث هو منقسم بل من حيث هو طسعة  
لغى به كالقطعة الحادثة في الجسم فانها حلت فيه باعتبار الحقوق الناصية وكالحادثة الحادثة  
في الجسم امر من حيث طسعة بل من حيث جعل جسم لغونه على وضع ما وكالحادثة فانها لا تحل  
باعتبار امر من حيث هو بل من حيث هو حقوق المجموعمة بها ذلك اقتصر هذه الفقرة الى ما لا يحسن ان  
يكون العقل بهذه المثابة فان قالوا ان العقل لا ينقسم بانقسام المحل من اجزاء الشارعية في  
حماها والقطعة ليست من هذا القبيل فلتا ما يدرككم بشر ان العلم والادراك عليه  
على ان هذه النجاسة تفقر الى نفس الجبرود والكلية فيه قد يعضى واحدا كالثانية فانما نقول  
قد ينقسم معنى لاسم في الصفة المعقولة وهو لا يعضى الجبرود واحدا كالثانية فانه عايد  
عليكم على تعدد التجرد وفي ذلك ان احوال النفس لهذه الامور ليس انطباقا جبرودها  
في النفس فان الجبرود لا يرتسم فيه لاسم المالك بل يحصل صورة لالة في ما بينها او يحصل  
صورة لغوى في لالة وحال تعدد بين لا كرتيم وجراكم عن هذه الامور بعينه جبا بنا عايدتم  
وارضا منقسم بعد الجبرود ان النفس وصفاتها فانها يجب ان يكون معقولة ابد او غير  
متعقولة اصلها اجاب عن هذه الفقرة المحققة بان صفات النفس منها ما يجب لادها

لذاتها كدونها مدركة لذاتها ومنها ما يجب بالمقايضة بالغير كدونها مجزئة عن الملة والنفس  
متعقولة للصفه الاولى فاما دون الصفه لاني لا افتقار في العقل الى العجز اذ على ذاتها  
وافولت النفس قد لا تقل عن احوالها لذاتها وان لا يجب امور متسلسلة دفعة واحدة في  
النفس وهو محال وانما فان الصفة لا حصلت في لالة لم يلزم لهما في مثلين في محل واحد  
لان بعد المحلين في لالة واللذان في الملة اجاب عن هذا الفقرة المحققة بان المحل عايد بعينه  
هنا فان امران بعد المعقولين في شيء يجب منه وافتقار في لالة لم يلزم لهما في مثلين في محل واحد  
على استدعاء العقل حصول صورة المعقولة في العاقل وهو تسليمه نقول القول في الصفه  
الساكنة فانها في انها مغايرة للصورة الخارجية فان لهما عرض لغوى جبرود على تقدير  
ان يكونا عرضين يكون لهما عرضا فنيا ولفظ خارجيا لهما عرضا باسحيل حدوده عن  
بذلك فالمشاركة بينهما ليست حصة وعلى هذه القوة في جاز ان كل الصفة الذخيرة  
فما حلت فيه القوة الخارجية ولا يلزم لهما في الصفتين متماثلين في محل واحد اما  
الرابعة فانما نقول ان العاقل لا يعضى لهما في الصفه النفس طلقا ووقت  
السخونة لضعف القوى الحسية اما القوة العاقلية واما الخاطبة فقدرنا ضعف  
قواهم في ان القوة الحسية لا تقوى على ان يناعى ثم نقول ان العقل ليس هو فعل وانما  
هو جبرود وعندكم ان القوة الحسية فالبه لا تفعلات لاسما وانما اجابوا كون  
الجسمانية لكانت مبداء بالاستقلال والكلية على السلامة قريب من هذا قالوا  
النفس ليس هو ارجح فان معضى النفس مانع معضى المزاج كما يقع منها الممانعة في جهات  
الحركات بل في انفسها حالة تراعى ولان لادراك المزاج انما يكون بعد انفعال شيء  
لا ينعزل عن شبيهه وسحيل عند لقاء خذله فلا يقع لادراك ولان المزاج مركب من  
العناصر المضادة المتداخلة انما تفك فلا يذله من جاع بجمها وصافظ  
يستحفظ بقاء علما موغليهم من التركيب ويكون متوقفا عليه في تلك النفس



واعترض على هذا ان النفس انا تفيض بحسب مقتضى ذلك الحاصل من المزاج في وقتها عنه  
فكيف يكون من الجاهل بالاساطات اجاب عن هذا البعض المحققين ان النفس  
ما يورث من جميع لغزها الحلائية لغيرها غذائتها ويجعلها اغلاطاً ويميز من بقوتها المولدة  
مادة النفس ويجعلها مستعدة لقبول قوة من شأنها اعداد المادة لصيرورتها انما بذلك  
القوة من حيثها وتلك القوة كخط المربع الذي للنفس كما في الصور المعدنية وتزاد النفس كاللا  
في الذم لتزايد استعدادها في اللزوجة هناك انما ان يبلغ به الاستعداد الى قبول نفس اكمل  
منها ما يورث عنها اذ لا افعال النباتات من جذب الغذاء والسمية والبرية الى ان  
يستعد لقبول نفس اكمل بعد عنها مع ذلك افعال الحيوانات منتم البدن وكما  
فيستعد لقبول الناطقة وبسبب ذلك له في هذه النفس كشي ولقد موجه عن النضار  
الى اكمل وانما النفس واقع على اللزوجة في الجامع للجوار الغذاءة نفس يورث  
والجامع للجوار والمضافة اليها الى ان يتم البدن ويحفظه بنفس المولود وهذا  
الحث ساوياً عما حث تستند هذه الافعال الى الوجه الوجه **الحث الثالث**  
في العمل السببية وهي ثلاث الغلظة والنامية والمولدة اما الغلظة من التي  
يجعل الغذاء الى شبيه جوهري المغنسي يختلف بدل ما يتحلل ولة على من تقع ان  
الغلظة هي النار فان الغلظة لو كانت هي النار لما وقف النفس عند حدة فان النار  
مادامت موجهة لا يزال موشوع وان غلظة فعل النار مراحوق وغلظة الغلظة مراحالة  
الى الجوهري الشبيه بالمغنسي والغلظة اربع قوتها صفة الجاذبة وهي التي يات بها بدد  
واستندوا عليه بان مراحلاط لكانت مخلوطة مع الدم في الكبد فان كل واحد  
منها منضبط الى عضو معين فلولا ان في ذلك العضو جالبا لذلك الخلط المعين واللا  
لما انضبط الجذب به والماسكة به التي تسكن الغذاء في المعلقة حتى يرضه الهاضمة  
والهاضمة هي التي تحلل الغذاء وتعد كالتفعل يستعمل لقبول اذ الغلظة  
المغنسي

البدن

ويجلى الغلظة الى الملق بجوهري الحيوان وميل الهاضمة من التي يجلبها جذبة الجاذبة  
الى دوائيم يتبين ان جعله الغلظة جزءا بفعل من المغنسي الفرق بين الهاضمة الغلظة  
ان الجاذبة لا تجذب ثامن الدم وامسكته الماسكة حمل له من الطبع ما لا جعله  
يستعد الصنوف الدموية في المانقاص والعفونة في لراو ديار الى ان ينشأ الاستعداد  
بطلان الصنوف المادى وحدوث الصنوف الاخرة ففهمنا جالبا ان احدها الاستعداد  
للمادة لحدى الصنوف من نقصان الاخرى وهذا فعل الهاضمة والنامية حدث احلى  
الصنوف من وفاء الاخرى وهو فعل الغلظة فند افترق ما من غلظة كل عضو وهاضمة وتقبل  
عن جالبد من ان الهاضمة هي الغلظة والذافعة للفعل والواو هذه لاربعة مفاو  
ان القوة الواحدة لا يكون مسبداً لافعال مختلفة وان العضو الواحد يكون ضعفاً  
في لعداها في الما وها ما من ضعفاً للجاذبة فند لراو والتقدير للشرائط وضعف  
القوة لاختلاف الشريط واعلم ان الغذاء على الذي يقوم بذلك يحمل على الش  
بالاستحالة الى ندمه وعلى النفس يمكن ان يصير غداً كالخبيثة وعلى لما استحل الاجود  
المغنسي بالفعل قبل الالتحاق وعلى لما صار من المغنسي جزءا بفعل وشبهه  
ولما كان الجوهري من حيثها استحال ان يكون غداً بديه بسيطاً لانه لا بسيط شبيه البسيط  
وهذه نظرفاة لما جاز ان يكون لبعض النفس باثرة استحالة الغذاء ليس هو جاز  
ان منفردة لك في البسيط كما ان النبات يحذب الماء والصنوف جزءا منه وفعل الغلظة  
لراحالة والسببية والدايق وسوانا يتم بامور ثلاثة كحصيل الخلط الشبيه با  
القوة القريبة من الفعل بالمغنسي وقد لا يحصل كما في وقت عدم الغذاء والصنوف جوهري  
للعضو وقد لا يحصل كما في ما مسقوا واليحي وقتهم به في تولده ولونه وقد لا يحصل  
كأما الشئ والرض عند وقوع الغلظة يحيل لراجل وكحل الموت والواو السبب  
فه كونهما جسامنة وقد من جسامته من مناهضة النائرة واقول هذا قللم روى جذا



أما إذا لا ظاهراً من ضعف موهب في سائر التأثير الحاصل من القوى الجمانية وأما ما إذا كان  
 محوذاً أن يكون التأثير الحاصل من هذه القوى أنما هي مشاركة من الغير فلا يكون مؤثراً على  
 سبيل الاستقلال أما ما إذا كان انتقاصه بالنفس من الفلكية على ذلك فهو بعض من كونها  
 جسيماً وقد يكون منها أن الرطوبة الغريبة بعد من الوقوف بأحد من الانتقاص للظواهر  
 إلى استعماله مني انحلت الرطوبة انطفأت الحرارة الغريبة وسبب انتقاص الرطوبة الحرارة  
 الخارجية والداخلية والحركات النفسانية والنفوس الغريبة بأولها البدن وت  
 الكهولة لأن المختل وت الكهولة أكثر منه وت الشباب وهذا المخلو من ضعف وقا  
 التامية فانه قوة تعجب الزيادة في العجز المعنوي على نسبة محفوظ في الموطأ والقوى  
 من النمو والتمن أن الواصف في النمو قد تمن كالمسح له اصاباً فأن له اصاباً من اصله قد  
 حقت وتصلبت فلا تقوى للغذاء على تيقظها فلا يحقق النمو فأن النمو انما يكون لنفله  
 الحيزاء والغداية في المناقذ المستحدثة مع شبيهها بالاصل وبعد ههنا سواد  
 وهو ان النامي انما ان يبقى منه شيء ثابت اولاً فأن كان سواداً فالثابت اما الضوء وهو  
 محال لا تحالة بقاء الصلابة من الانفصال وأما الملاحة وهو محال لأنه ان كان الثاني  
 كل المسألة لنم بقاء البدن هذه العزم وهو محال فأن كان بعضها لزم وجه بعضها البقاء  
 والعرض بالغير من غير مرجح وهو محال ولن كان الثاني لنم لن يكون البدن جلياً  
 في كل وقت وهو محال ولعجب عنه بقاء المختل في اقل الاحوال انما هو اللطف اما  
 الكثيف بانه لا يتخلل ويتخلل العلل منه ويبقى على راسه اراماً مستحفظ النفس والقوى  
 المؤلفة منه وهذا المخلو من غير انما المولدة في النفس بفضل حرك من فضل الحضم راجح  
 للمعنى وليعلمه قوة من جنسه بالذوا من شأنها كخلق البزر وطبيعة واما  
 بعجزه هيات شامها ما يصلح المبدأة شخص لغو من نوعه وهذا انما يحرم بطلانه  
 فان النفس الطيبة سحيل ان تصدق اما مختلفه **البسطة** **البسطة** في النفس  
 الحواسية وهي قوة تان قوة لا راي في قوة تحريك ولا راي الحول في قد يكون يحوي

اضاف

عن صاحب

طامية وقد يكون يقوى بالمتى وفي المستند ان الحواس الظاهرة هي حشيت براد الوق  
 النسيبة وفادتها ادراك المنافي من الملاقى الخارج فان الحيوان لما كان مركباً من العناصر  
 المادية كان بعامته على الصحة بقاها واذا استولى عليها فسد المزاج فلا بد من قوة  
 يارية فيه يدرك بها المنافي ليعتد عنه فاذن كل من له هذه القوة فانه له قوة الشكر بلك  
 فكل حواس من حواس الارادة ورايا جيل ان هذه القوة ليست قوة واحدة بل هي حشيت  
 راجع فتدرك الحاكه من احراز الباري والحاكمة من التلطب واليا بس والحاكمة من القلب  
 والنفوس والحاكمة من راس الحشيت ونحوها فاذن قد افادنا ان الحاصل للوق النفسية  
 من الواسطة في خالته عن جميع الكيفيات حتى يقع التلاية على الصرافة فالقوى في الغدال  
 اشدها والبسطة لا اعتدال فيها فلا يمكن حصول حاسة ليس لها ملا حلق لها ولا انها  
 اذا ردت لعجزها الى اصغر راجح او لا ينفق لها الاراك فذلك العجز ليس له ارباب  
 جامع ليرأى فلاحاة لها على ان بعضهم جعل للبسطة العنصرية لعملاً شامساً مستنداً  
 يطلب بعضها ما سواه في الطبع كما يطلب الحيوان الملائم وهذا في غاية الضعف الثانية  
 الذوقية وهو متلو التيسر في القاطعة فان الحيوان لا بد له من قوة يدرك بها النافع استجابة  
 لكن التيسر اقدم فان دفع الضرر سابق على جلب النفع ولا بد من الملازمة وهي غير كافية  
 بل لا بد من متوسط هو الرطوبة النفسية الغدبة وهي عديمة الطعم ليدركه كما هي وقد  
 يترتب من الطعم والنفس له راي لا من لغاوي الحشيت كالحواض فانها تفرق بين حسن ونفعل  
 عنها سطح النعم انفعالاتها لها اثر ذو قى فلا عجز با دراكها المالكه الشتم والاحتياج  
 الى الملازمة من ذي الزاخرة والله ان كان في زمان ليسير يتخلل من المسك وعرض الخمار  
 كما تسمى في كبر حيث يجدد الشافون في كل جزير من اجزاء البسطة نعم قد تقع سببه  
 لراحاس وقد ينفذ الانفعال الهوا وقد تنفعهم بعضهم ان ادراك الشتم ينفذون الشتم  
 من حيث هو موهوب في غاية البعد والغوون انه ليس في الجسم راحة بل خاصية لوجب  
 انفعال الهوا ومنها بالراحة ومن له في حشيت كذب هذا فطر الى العجز



كيف يزاد الاحتياج بالتجربة وليس الناس توهم ان الاراحة للاله في عالم العنصر ناسه على ان  
الهواء اذا انما لا يمتد منها حصول الاراحة وهو خطأ اما اذا فلا ان اشتراط الهواء او انما  
انما حصل توتره لا استقراره واما ثانياً فلا انه بجهد ان يكون الهواء شرطاً ختمه وليس شرطاً  
في العلقات الزاوية للتمتع وهو موقوف بذكر مصادرات والصوت ليس له جهة ثابتة مستقر  
كوجود الباطن بل هو لحوادث مجتهد ولا يحدث الا عن قهر قلع او قهر وليس القلع  
والقهر نفس الصوت فانها كحان بالبعث دون التمع والصوت بالعكس واعلم ان القلع  
والقهر مستند في تخرج الهواء وقد ظن بعضهم ان الموج هو نفس الصوت وهو خطأ  
ما ان حسن الحركة قد حس احساً بالباسا والواس دون الصوت وارضاه لانهم من فهم  
الموجة فهم الصوت نعم التمع سبب للصوت وليس المراد من الموج حركة انتقال الهواء  
ولهذا عينه بل حاله شبيهه بحاله الماء المتوج فانه محل لا شدة افع صدم بعد صدم و  
يكون بعد يكون وليس مطلق القهر والقلع سبباً لحدوث الصوت بل انما يكون سبباً لاف  
حصل لعنف وفي المشهور ان الاحساس التمع موقوف على حصول الهواء الكامل الى الضماخ  
لان صوت المدقة في مثل من جانب الى غير ميل الزياح الهه ولان البعيد متى ضرب  
الحبشة على الفى قبل سماع الصوت وجاعة من المتأخر من منعوا من ذلك فان الصوت  
مديح من وراء الجدار من استخالة بقاءه على الشكل عند نفوذ الهواء الكامل فيه واعلم  
ان الصوت يات في الخارج نقلاً اذا سمعناه له وكنا جهته ولو كان وراء رآك  
انما هو حال وصوله الى السامع لم يدرك جهته كالملموس واما القصد افا انه يحدث من توج  
لو حبه هذا التوج لافا واه جسم كجبل او جدار لنم لنم توج الهواء الحاصل  
من هذا الهواء والجدار الى مكان لاول فيحدث الصوت الذي هو الضدى وهو باع لكل  
صوت لكنه قد لا يسمع لا انتشاره كما في الضماخ او القرب ما في التوج حين فحس  
بما كان الصوت الواحد كما في الذور ولهذ اجمع الصوت فيها ارفع ما يسمع في الضماخ

واما الخوف فهو ماسة عارضة للصوت تميزها عن صوت لغوشه في الحدة والقليل تميزاً  
في المسموع ومنه صوت وهو مزيج المدة واللين وصوامت وهي باعة افا الخامسة الارباع  
ولنا من فيه مثل مذهب ساقول ان الابعاد انما يكون مزيج شغل من العين على شكل مخروط  
رواقه وعند البصر وقاعدته عند سطح البصر الباطن ان شعاع الخارج من العين كمن ينفذ  
الهواء ينفذته فيصير الهواء هو الحالة في ساقول الثالث ان المصور قد صورته على  
البصر منطبع فيه وهذه المذاهب عند باطلة اما ساقول فلان الخارج من العين اما  
ان يكون عرضاً ومحملاً لاستحالة انتقال التواضع وانما ان يكون جساماً لم ان يخرج  
من العين جسم متصل بك التواضع ولانه لو كان جساماً لزم الله اخل وان الحاشي العين  
بالطاقة لظافة تعجب بشوشه عند هبوب الزمان فترى الانسان بالاعماله صوتاً عابله  
لانا ننظر الى الرمح من تحت الماء فاصح ان يكون لم خلا مدخله الشعاع قال  
لغز المحققين هذا ان بعض اشقة الكواكب النيرة وهذا ليس بصحيح انا نقول  
ان الشعاع ينحدر من تلك الكواكب حتى يلاقى برعاب السفلية بل سحابة النيرة  
الجسم لكشف سبب بعد حصول الشعاع في ذلك الجسم الكشف لا بانقال عن النيرة  
التي وامتت الله فلان الابعاد لو لو وقف على احواله لكان لارباعاً من المشاركة  
انهم منه مع برافعة ضرورية وازداد بالارحالة في صوت له اشتراك وان عين  
العصاة كيف بعقل مزيج نفوذها بعض احواله الهواء العظيم واما الثالث فلانه  
بعض ان طباع العظيم في الصغير وهو محمل اجابوا عنه بانه منطبع الطم في  
الصغير كما في المرأة وليس هذا بصحيح لان العظيم لا منطبع مع عظمه في الصغير  
بل منطبع صوت مساوية له في الشكل دون المقدار ولا يمكنهم القول بهذا  
مشة لكان البصر يدرك العظيم على عظمه والصغير على صغره وارضاً مكانا يجب  
ان لا يرى البعيد على بعد والصغير على قصره فالحق عندنا ان البصر لا  
قابل المرمى من شرط لادراك حصل لرواك لتفصيل فالمقابلة سبب بعد



لا سبب لظهور الشعاع وانما يخرج الشعاع  
 راعى بعض العلل بل انما يظهر في المرأة  
 صورة الحلاوي لم يطلع من تلك الصورة لكونه في العين واصحاب الشعاع فالرا  
 يخرج الشعاع من العين الى المرأة وينكسر عنها لصلتها الى الوجه فتصير الوجه مرئيا  
 والعلوان باطلان لما حصر من مادة سائر اما الاول فلان انما يظهر لانه وان كان  
 في موضع معين وحسنة يحصل لغيره لا انتقال اليه اما البطلان الثاني فلان انعكاس  
 الشعاع عن المرأة انما لصلتها او لملاستها اولها وما ذل باطل بالمرء الثاني  
 ايضا باطل لانه اما ان يعتبر في ذلك السطح الكثير المتصل بالوجه او هو باطل لان الشعاع  
 الخارج من العين يكون عند الخرج في غاية صغر لبعدها واما في كل جهة منه جزء  
 مساو له وينكسر عنه ولا يقع له ثبات بل يزداد عليه او لا يعتبر كبر السطح فكان يجب  
 مراعاة ان عن السطح الخشن لان سبب الخشونة الزاوية ولانه في الزوايا من  
 سطوح ملوثة له هبت الزوايا الى هذه النهاية يخرج العالمون بالانطباع  
 لما نطباع روية التي لو بعد شئ من سبب احدها ان لانه المعلقة للشبه التي  
 في الحلاوي الملتقى العصيتين بعض لما انتقال فلا تقاطعان بل لكون كل  
 واحد منها سحبا على حدة ويراد ان انما هو عند الملتقى فيحصل حسنا ان يجب  
 انها شبيهان وانما ان يقع للزوايا الباصرة حركة وتخرج مسقمة لاجلها عن  
 موضع التقاطع فيبقى الخطان المتخالفتين بين ومالكها ان يقع للزوايا بعد  
 وما هو على سبيل السرعة حتى يقع لهما حركتان متضادتان حركته الى الحسن المشترك  
 وحركته عنه كانتا لهما القوة الى الحسن المشترك رجوع منه جز يحصل  
 ما بعدته القوة الباصرة فكذلك سرعة الحركة كانتا لهما ان المعادل الى الاول  
 من الروح عن حركته واضطراب حركته وخلفه حركته لبعده قبل ميله

كطالع

هل

بل ان يفي عن هذا ففقد الروح التي لا حيز مستند وله متاخر ملك اصحاب  
 الشعاع انه قد يحصل من ادنا جبال بعد لعدا عشرة اذ يخرج وبعد اذ ذراع ولا يكون  
 لما قرب ما نفا عن روية لانه بعد ما ذ اجمعا نظرا الى ما قرب وانما لما بعد شئ من العكس  
 ومن المحال ان يبقى بركب العصية في حالة واحدة وان لا يبقى وانما فالروح الذي لا يفي لطيف  
 يحصل لبقا من غير قديم وما فيه في اكثر من غير فنان يحصل الحول غالبا لاكثر الناس  
 ثم انهم علموا هذا على ما ذهبهم بان الشعاع الخارج من العين يكون على شكل مخروطي  
 قائمته عند المراتب وموقع هذا الشعاع انما هو في معنى المخروط وما يتقيا ان عند  
 البصر انما في حق لراحوال فاما يستمعان فذكر الشئ سئين **المرئيات الذات**  
 انما هو الضوء واللون فهنا مثلت مقاصد لراذل المرئيات انما هو الضوء واللون  
 والاطراف والحجم والبعد والوضع والشكل والمغزى والاتصال والعدد والحركة و  
 السكون والملاسة والخشونة والشفيف والكثافة والظل والحسن والعجز والشبه  
 والاختلاف والظلمة والتميز واستقامة والاشياء والحدوث والمقعد والكنع  
 والقلبة اما الاطراف فيعمل انها مرتبة بالذات وهو خطأ فانما انما نذكر السطح و  
 الجسم بواسطة الضوء واللون واما الجسم مانه داخل تحت الجسم والبعده عن مرتبة بالذات  
 فانما لم نذكر من السبب عد من جسد اللون لم نذكر البعد منها كما في الكواكب والوضع  
 انما نذكر بواسطة الضوء واللون والشكل لاجل تحت الوضع والمغزى انما نذكر  
 بواسطة حصول الجسمين المتفرقتين المتوحدتين في مكان وكذا لعدا والمرئيات انما  
 نذكر بواسطة المقادير والحركة لانه لا عند اختلاف اوضاع الجسم المتحرك في اجسام  
 اللون والسكون انما نذكر لشيئات وضع الجسم من تلك الاجسام والملاسة والخشونة  
 من باب الوضع وانما الشفاقة والحق انها غير مرتبة نعم لانا علمنا حصول جسم  
 من ادنا ثم شاهدنا ما دواره حكما بانه والكثافة انما نذكر بواسطة



النور والظلمة من باب الضوء والظلمة من باب الظلمة  
 والشكل والمثابة والاختلاف من باب الاختلاف عند احوال الجسم معروضها والظلمة غير  
 مرسية والترتيب من باب الوضع والبراهمة والاختلاف من باب الشكل  
 والكثرة والعلية من باب العدد فالنظير ان الاستاء المرسية بالذات ليست الا الضوء  
 والنور السائر في الضوء وهو من باب الكثرة ولا حاجة الى تعريفه وقد ظن بعضهم انه  
 جسم وهو خطأ فان الجسم اذا ازيل لا ضوءه ازيل ولا يمتد له اول ولو كان اخرجوا لما كان  
 الحال بالعكس وفي هذا اظهر واعلم ان الضوء ان الضوء ان كان للشيء ذاتة تسمى ضوءا  
 وان كان مستفادا سمي نورا او اما المانع الذي يوقر على اجسام ويسمونها  
 حتى كانت شيئا منها فان كان للشيء ذاتة فهو الشعاع كما في الشمس وان كان مستفادا  
 فهو الرقراق كما في المرآة والظلمة منه اول وهو الممتد من مقابل الشمس ومنه ثان وهو  
 المستفاد من المقابل المقابل للشمس كما في رارض قبل الطلوع وبعد الغروب لمقابلته  
 الهواء المقابل للشمس لانه هذا الضوء هو المسمى بالظلمة واما الظلمة فانها عدم الضوء  
 عما من شأنه ان يكون متصفا بالثبوت في النور وهو من باب الكثرة وهو مقصور  
 بانواعه في ضوءا اذ لنا وقد ذكره من الخواص لبعض الانواع لا على سبل النور  
 كما تقولون النور قابض للصبر والبياض بالعكس لكن قد ذهب قدم الى انه اوجه لا لان  
 الحقيقة فالساحر انما يتجلى عند مخالطة الهواء للاجسام الشفافة كما في زبد الماء  
 والثلج والحق ان البياض قد يكون له في بعض احواله صفة حقيقة ومن الناس من علم  
 ان النور والساحر لغتان جمعيتان والبولاق انما يحصل من تركبها والخصر مشكوك  
 المستفاد من ان النور كما هو موجود بالفعل حال برضارة فهو موجود حال  
 الظلمة وزعم الشيخ انه لا وجه له في الظلمة فلو ان عدم الزيادة له انما ان يكون لعدم  
 اول ان ظلمة الهواء عاقبة عن الزيادة واول من المطلوب الثاني باطل واول

وانما المحبب الكواكب عن الزيادة وان الهواء ليس فيه كنفته مانع من تباينها فان الجبال  
 عند النار لا يصبو اليها بعد عنها والمتباعد يفرج ولو كانت الظلمة مائة بالهواء حاجبة  
 عن تباينها لما اختلف الحال في الظلمة واما انما قد يكون عدم تباينها لعدم شرط  
 وهو الضوء وما لا انما هو كنفته فتعمل عنها البصر في الظلمة ليس يحصل  
 لما ان لمع هذا ونقول لانهم ان حقت النور بعد ذلك كرتهم فان الفعل البصر انما يتبع  
 حقيقة ثابتة فاذا لم يتبع لم يحققه لم يوجد لافعال فان لم يكن لافعال لازم ان كان  
 لما ان انما لمع ونقول ان الذي يكون ملوثا ولا يكون حرا ولعدم حصوله باله  
 ولا اختلال الى البصر لعدم تعدد او لفقده ان الضوء **س** واما القوى الباطنة فخمسة  
 اولها الحس المشترك وهو موزع مرتبة في الجوف لاول حسه ما نحي ومباين وعصب  
 الحس يجمع عنده مثل المحسوسات واستندوا على اثباته بانما يحكم على الملون بانته  
 صاحب طعم ثمانية من موقر حذرة لهما والنفس لا تدرك الحركات فلا تدرك موقر واحده  
 يجمع فيها هذا ان لعل ان حتى سمع الحكم وهو المدرك بالحس المشترك والاضافى القصور  
 النار حشا مستقما والشعلة احواله كالدائرة مع انه ليس في نفس برار كد  
 فلا تدرك اقسام النقطة في موقر لانسان وجعل انجليها بحصول النقطة في مكان لغز فترسم  
 الصور ثمان في القوق فحجب حجابا ايضا الثمان والجبر رسم ثمان صور او كحمان  
 شهورها مع انه ليس في الخارج فكل على ما دل على سبيل المعارضة انما يحكم على زبدانه  
 انان وليس المدرك لها سوا واحدة او على لسان انه كجذاته كخزان يكون اتصال الارض  
 في الهواء بان يكون كل تسجل يحدث في جود من الهواء لوصول القطرة اليه فانه يحدث  
 قبل الزوال التشكل السابق فيصل السكلاك ويرى خطأ على انه يمكن ان يكون مراد تمام  
 انما هو في البصر والعلم بان البصر لا يترسم فيه الا صورة المقابل ليس بهيئتي والهجرة  
 لا يفهمه وعلى الثالث ان ما هذه مالمس في الخارج سيفظه اجاب  
 بعض المحققين عن راول بان المدرك لها هو النفس الناطقة لكن احدهما

هذه ام

انما



قال ولا خلاف في كونها في العقل والشرع عند حصول هذه بعض الاشياء فان  
 المشكل انما حدث في الوجود لانها مادة المحطة بالجسم المتحرك فيه وبقا لانها ماتت كما انما بعد  
 بعد خروج المتحرك عنها بعض احاطة النشآت بالخلل واما يجوز ان يشارك في البصر فانه محال  
 رائد مع القول في مشاطة ما ليس في الخارج فذلك المشاطة ما لا يقابل بالبصر كما ان  
 حكمه للمقابل وعن الثالث ان انما مشاطة النشآت والموضعية واما اثبات  
 موقع الانسان يدرك بها الاستاء بعد العصبية فانه غير مستبعد فاصل عن ان يكون محالاً  
 اقول على الاول ان اذا اجاز ان يكون الحكم هو النفس من غير ان ينقل الله الى الله في الامر  
 الكلي جاز ان يكون منها هو النفس مع لفظها الى الشرح بها الله الذوق والرفق الى  
 البصر فانه مع حصولها من اللين يمكن الحكم من النفس ان صاحب هذا اللون هو صاحب  
 هذه الطعم فان قلت قد حكم بان صاحب هذا اللون صاحب هذه الطعم من غير ان يذكر  
 الطعم في الخارج الذي لا يبقى فيه ما يدركه بعد المفارقة قلت بل في هذه الاثبات في  
 هو الخيال حاوطة للمدركات بعد الغيبوبة وعلى الثاني ان لما في ان لمع كون الشكل  
 انما حصل بسبب الحاجة وانها موزون بعد زوالها واما ما لزمه في الارتقاء البصر فانه معلوم  
 ادراك لما لا يكون في الخارج ولا يكون معاً بل ولا في حكم المعابل فهو مشترك بين امرين  
 واما في الخيال في وقفة مرتبة في غير التجول في اول سجنه فانه مشترك في جميع المحسوسات  
 بعد الغيبوبة حاوطة لها وهي خزانة الحس المشترك واستدلوا على مفارقة  
 للحس المشترك بانه حافظ والحس ما يلوها من غير ان كما في السائر ولا في القول  
 والحفظ لو صدر عن قوة واحدة لصدر عن الواحد اكثر من واحد ايضا للفرق واقع  
 من حصول القوة والذوق عنها والقبول لها واما في حصول القوة  
 في القوتين والذوق في الوجود والقبول في الخيال والقبول في الوجود  
 عنها فاصل على الاول ان لغاوه في البصر والحفظ في صورة السائر لا يستدعي

الحاكم

الغايه وطلقا ان في التمثيل غير مفيد واما كون الواحد لو صدر عنه البصر والحفظ لصد  
 عن الواحد اكثر من واحد فمعارض بالحس المشترك والمذكر لا سيما في مختلفه وبالنفس  
 الفاعلة لافعال مختلفة وادخال الخيال في كان خافيا وحسب ان يعجز حتى يكتف الحفظ  
 وعلى الثاني ان يجوز الحصول في الحافظة حالة الذهن بعض القول ان لا يدرك  
 ليس هو حصول القوة في المدرك وعلى هذا التقدير جاز ان يحصل القوة في الحس  
 المشترك من غير ادراك وانما النوع العاقله ليست كما وضعت مع حصول احوال الساتر  
 اما فان عظم الحافظ لها العقل الفعالي فلنا فليكن يد حافظا للحس المشترك  
 احاط بعض المحققين عن الاول ان الماء لم يدرك على سبيل المسيل بل على حكم  
 حسي مساو للحكم للكل ما ان العالم هو الحافظ وصدوقه من الشكل البالي السائر  
 ما لا السائر حافظ فنعرض العالم غير حارط وهو يدرك على لغاوه القوتين وعن  
 المعارض بالحس والنس ان الواحد لو صدر عنه اكثر من واحد كان السائر الذات  
 سائر لغيره ان سلكه بعد ان له الصلح جهات العدد فالعالم عن الحس  
 المشترك هو استثنائات العدد الملكة ثم يصير مستثنا للاولى والاحدا  
 وعرضا لعدد ما في ذلك لانهم ملك الصور السائر كما لعدد السائر فلهذا ذكر القوتين  
 لم يصدر كما لعدد السائر لان اللون عليها وكذلك النسب وانما يحصل فانه قد يجمع  
 فيه الصور والحفظ ليعين فيه ما لا السبع في ذلك لهما سائر في سائر على  
 وحدة مصدرها لا مكان لهما في سائر ليعين في سائر نعم اعدادها في صورة  
 بل على معارض المصدرين وعلى الثاني ان الاصل في حصول الصور في المدرك  
 لحصوله في الالة والصور حاله الحصول حاصله من الالة ان المدرك فلا منع

والاصح







ويزول من القوة النورية الشهوانية والباسنة هي القوة العنصرية والفاعلة هي القوة  
المحركة في الأعصاب والعظام صدر عنها سبع العضلات بسبب ما في الرامات  
وارزاجها واسوق لغري هي اجاج فالوالاة قد يكون شوق والاجاج ولعل  
المنازع ان يطعن في هذا ويجعل الاجاج قوة الشوق اعلم ان العظمة حاله كذا  
النفس فيها يتعلم للحواس والعقل المحركة في صدرها هو البدن بالارادة وليس امتثال  
الحاسة بالفعل شرطاً للفظان بل هي حالة تاتي فيها هذا بالفعل والنوم مقابل  
لها وهي حاله اعراض النفس عن اصدار الظاهرية الى اصداره الذلخلة لعراضاً  
طبيعياً لا كالاغما والغشيان ويجذب الروح في النوم من الظاهر الى الباطن  
مبتغى لظواهر الظاهرة ان النفس انما سلق في ليلتها بالروح وهو جليظ  
حارة مولد من القلب وحصل من لطافة لراخلط وسخارها وهو حامل جميع  
القوى فاذا اتصل داخل لم يولد لعلق بالظاهر ميبطل الراك النفس كذا  
لأعضاء الطامحة وقد يحدث النوم لمعاودة القوى الطمعة فان النفس اذا استقلت  
سحاب ينقطع عنها اجابته لغيره وقد يكون لصلته الروح وضعفه فيقصر على الانبساط  
ولعله ويجوز بعد القوة البدنية لانه يرحلها وهذا التخلد قد يكون من كثرة  
الحركات البدنية وقد يكون من كثرة الافكار فيستحيل اكثر ما ورد من الممد والفكر  
قد يكون سبباً للنوم فانه عرض من تسخين الدماغ من الرطوبة وينزل ويجز عن  
الحركة وقد يسبب الاعصاب شدة من حرمة فلا يبع للروح منقذ وقد يكون لخلط  
الروح وجمود سبب البرد وقد يحصل انقباض للروح الى داخل سبب الخوف فيخرج  
النوم من شأن القوة المحركة البصيرة والشيخ ولو خلت طبعها لما اقترب  
عن هذا العقل لكن لصددها عن هذا امر ان لصددها انتقاس نفس المشترك بالصدر  
الشفقة الخارجية كسبب بعض شي الا وقد استغل في المناقشة فلا يبع قابلاً

لما اقرب المحركة الباطنية العقل او النوم اما ما واستعمالها فانه رصداً  
عن العلم في حال النوم احد الشاغلين وهو الاول وفي احوال المرض يزول بعد ما هو  
الباطن فان النفس لا تفت الى البدن واسفلت بتدبير اعرضت عن هذه القوة لتأخذ  
في التصور والشبح في هامن الحالتين وينطبع ما في زرع في الحس المشترك وفي غير شاهدة  
لان المشاهدة ليست مشاهدة لكونها مبنية فائدة من الخارج بل الحصول المشاهدة للحس  
المشترك وهذه القوة التي يركبها المحيطة وقد يكون كلابية وقد يكون كلابية و  
الكلابية على لمة اوجبه لصددها ان الانسان لا الحس في وقت صورة المحسوس  
في الخيال فعند النوم وقسم تلك القوة في الحس المشترك واما ان المنزلة يركب  
صدره لولدها ورقيم في الخيال فعند النوم وقسم في الحس المشترك والاشياء قد تغير  
مزاج الزرع الحامل المحيطة فيغير اجزائها افعالها فالتأخذ للتيان سغير مزاجية  
الى الجوز واما الصلابة فانما يكون لان جميع الامور الكاسنة موقوفة في العقول والتفكير  
اتصال بها والعائق لها المستغلب بالبدن ومع انشاق فراغها لملل الاتصال  
لكونه التيق بها فينبطع فيها ما هو اقرب اليها من اهل الولد والمحيطة من شأنها المحاطة  
فحاكي تلك المشاهدات الكسنة لصددها حمنة فينبطع في الحس المشترك فيصير  
مشاهدة فان كانت تلك الصور سديرة المناسبة للمعاني الكسنة حتى لا تقع تفاوت  
منها الا بالكنة والحرمة كانت الرزقة غنة عن البغية وان كانت ضعيفة المناسبة  
كما يقع من الشوق وضيقه او لاراده افتقر الى البغية وان لم يقع مناسبة كانت اضعاف  
احلام وربما تاتي الانسان بعصره رواء فكون في ذلك كرفان القوة المفكرة كذا  
سفلت من احوال الى المحللة المناسبة فقد تنقل من المحللة الى احوال  
سبب تلك المناسبة واكثر من تنقل في ذلك من يكون هيته مسفولة بهار اي



فاذا انما بقي الفعل به محالة وحدث القوة المخيلة كما كنه بعكس ما جالت اذ لا وقد عرفت  
لما ان يتجمل فعلها مرة اخرى فمضى كان مخاطبا سخا طحا هذا ذلك من الناس من يكون له العمل  
وذلك ان كانت نفسه قد اعتادت الصدق فتمت الخيال الكاذب بحسبان يكون اعدل الناس  
مراعاة فان الدابس المزاج وان كان حافظة عند كنهه لا يعبر حصة او الدبيب العكس والحاز  
المزاج مضمطر بالحركات وبارق بلبه **المعنى** في المعنى انما هو  
لنفس اعتبار ان لها تدبير البدن والماني احوال المعقولات في ما هو ان يحسب من  
مراعاة من والقوة التي بها اقبال النفس على تصرفات البدن تسمى عقلا عليا والقوة  
التي بها عمل النفس على ما يفيد المعقولات تسمى عقلا تحتيا والعقل لفظ مشترك بين هذين  
المعنى ولست النفس عبارة عن طين التوهم والى بعضهم ان القوة عدمية والنفس  
وجوهية وفي القوى نظرية فان القوة تطابق بالاشتراك على معان احدها المعنى الذي  
يعبر به السقلا او منفعلا وهو ليس بعدى والماني القوة التي معنى لا مستعدا وهو  
لوعلى والفرد من هذين الامرين واما ما ان الاول قد جمع مع الثاني على كنه  
المانا ولست طمان لقوتان صورتين للنفس حتى يكون النفس مادة لها فانما دارطنا  
مقدم مادة واحدة بصورين والحق عندى في هذا الموضع ان هذه القوى لا يجوز  
اعتبارها اضافة للنفس وان النفس لا يجوز بان يؤخذ باعتبارها سائتا الى ما فيها  
فمنه فاقبله لما ينطبق فيها من المعقولات فكون فيها انفعال للانطباق واما هذه  
باعتبارها سائتا الى ما فيها وهو البدن سوخذ فاعلة ومحركة فتكون فيها فعل والاستعداد  
في صدره فاعلى عن شى ولحد منفعل لا اعتبار وجهات بل باعتبار نسبت اضافات  
لغيرها العقل بالعاس الى امور خارجة عنه واعلم ان العقل العالى يعلى بالاشتراك على  
على معان احدها القوة التي بها يكون التمييز من الحسنه والقيحة والماني المعقولات  
التي تنطبق منها لراوية الحسنه والقيحة والثالث فعل المعقولات الحسنه والقيحة

والمقصود منها ان اول العقل النظري يعلى بالاشتراك على معان خمسة لاول المعبر  
الميتعة ليعمل المتصلات بالمانا العقل الميولاني وهو ان لا يحصل الجوهري المعروف من  
المعقولات بل يكون مابلا لها والثالث العقل بالملكة وهو ان يحصل الجوهري للعامل بقلات  
الاوليات الرابع العقل بالنعلم وهو ان يحصل له مع تلك الاوليات النظريات بال  
لا حصوله بالنعلم على انه بحث متى ما صاحبه استحضرت بالنعلم الخامس العقل  
المستفاد وهو ان يكون تلك المعقولات حاضرة بالنعلم به يتم توجع بران وواقفي  
فالات بران وسخدمه مستعدا فالتذكيرة وابتعد تلك الاستعدادات بخدم اقربها  
وسخدم القوة النظرية القوة العقلية وسخدمها القوة البدنية وادمها الوهم  
وهي تخدم بعضها بعضا حتى ينتهي الى المكتفات العقلية وهي محدودة بالانفعالات  
**لا بد من شى كامل بذاته يخرج كمالات النفس من القوة الى الفعل فان النفس**  
**لا يخرج الى الفعل من القوة والا لما كانت بالقوة ومخرج النفس لو لم يكن عالما اعطى**  
**العلم فان الشى سحيل ان يعطى المسمى له واولى في هذا طرفا ثمة كنهان يكون النفس**  
**باعتبارها جهلا دركات لها وادوات او افعال اخرى يخرج من القوة الى الفعل غير يخرج**  
**ثم لا يعلم وجهه ما لى يخرج لكن لا يجب ان يكون عالما فوسه لتجمل ان يعطى العلم**  
**ولس له العلم فله هذا خطأ فان المخرج كلف يعطى السخنة وهو ليس لمخرج واما**  
**فالوانى هذا المعام ان القوة الجزئية لا غابت عنها صورة فاما ان يبقى قوة اخرى هي**  
**الجزئية لما اتتول عنها وعن الجزئية محتاج الى كسب جديد والنفس تعرض لها مثلها تترى**  
**الحالين والنفس واحدة سحيل ان يكون شى منها مدركا وشى حافظة وغرا انها سحيل**  
**ان يكون قوة جسامته فان المعقولات لا تحل في الملكات فكل نفس معطى للمكان المبداء ومعيد**  
**له عند الزوال وهو العقل النعال وهو يخرج جزائه المعقولات اذا اوجلت النفس الى حيث عنه**  
**واذا استغلت بالجانب البدني المجت تلك الصور عنها والخصص بعض لوراك**  
**المدرسة في العقل النعال يد تصرفات النفس في الصور الحيا لية والمعاني الجزئية المناسبة**







واما هو المسمى عندكم من النفس فان لا عيشتم ان حقيقة النفس الموجودة في الخارج المتألبها  
 ليس الله ذلك البناء كما بالبرهان وايضا الحارون للنفس انما وحدة من الماهية الالهية لا الزاوية  
 وبذلك الماهية جازان يكون افرادها مختلفة بلحقا لو من الناس من انهم انها مختلفة  
 بالنوع فكل ان بعض النفوس يكون بالغة في الاختلاف الفاضلة وبعضها متصف باحد  
 جانبي افراد او المتوسط ومن هذا الاختلاف في الحقيقة فاما انتم في غير متقارن  
 سراج حجة مع التباين الكثرة اختلافها وضعف هذه الحجة لا يحفي **ذهب**  
 المعلم لبراهن وابعاده الى ان النفس حالته وهذا حق على مذهبنا فاما عندك عند  
 ما سعى الله تعالى ودد كره على هذه الحجة على ذلك فعال لو كانت النفس قد ملئت كانتا  
 واحدة او لشئ والى بالملء المسمى مثلاً الملازمة طائفة وسان طلائع الى ان الراكب  
 واحدة فبعد العلق ان بعث واحدة كان ربه مدعروم وبطل لو كانت مسكنة  
 فالشئ اما ان يكون بالذات اما ان يكون مختلفاً بالنوع وقد ابطوه بامر واما  
 ان يكون بالعوارض العوارض اما ان يكون سبب الملازمة وبطل يعلق بالبدن اما مادة  
 فان ملازمة النفس انما هي البدن واعلم ان هذه الحجة لعلها فترها ما اتحاد النفوس  
 مع انه لم يبرهن على ذلك كما ذكرنا معنى وقد عرفت ضعفه فكل بعض المسائل  
 كونه ان يكون اختلافها بالعوارض الملازمة قوله بطل يعلق بالبدن الملازمة  
 لكونه لعلها ببدن لغز غير لاول على سبيل الشايع فلهذه الحجة توقف على ابطال  
 الشايع مع ان حجتهم على ابطال الشايع متوقفة على حدوثه على ما في قرائن  
 الذور اجاب عن هذه الحجة المحققة بان قد سلم ان النفوس مختلفة بالنوع  
 ولا سكران المحقرة بالنوع متفقة في العلاقات فيسجل لعلها باحد مختلف  
 كما لو كان غير ما منع لعلق للمعدة المختلفة بها في احوال النوعي اما الشايع  
 من غير مرجح فلهذا من غير مسكنة اصلا **امول** الاستبعاد في ان يكون سبب  
 تعلق

يعلق بعض النفوس بعض البراهن ان مواسم استعدادات **حالة** الحاصلة من البراهن كما  
 بالبراهن ابداء خلق النفس واحصى للعالمون بالعدم بان كل كائن فاسد والنفس ليست  
 فاسدة فلهذا كانت كائنة والمعدمتان ممنوعتان اما الصوري فلما حررنا المبرك  
 فلما مات **العالملون** تقدم النفوس من املاذخ في ابعاده اخلفوا  
 في جزاء انفا كما عن العلق البدني كونه قوم وانكره قوم المنكرون من العالمين  
 بالشايع فلهذا من منع انتقال نفس بدني لاني لا شدي نوع ذلك البدن ومنهم من جوز  
 انتقال البدن حدوثه وهذا يسمى المنع ومنهم من جوز انتقال جسمين في وقت واحد  
 فحججوا ومنهم من جوز انتقال الجواهر في وقت واحد وقصدوا عن القوم في ابطال  
 الشايع لعدا ان النفس لو كانت تعلق لعلها هذا البدن معلقة بغيره لكانت حركتها  
 واعواضها التي يحضها لها سادس لما منع ان منع الملازمة لكونه ان يكون التذكر شرطاً  
 لمقارنة البدن المصاحب لذلك لحوال واما ان النفس حالته وبطل لا بد له  
 من استعداد في حالته للعالم فان العلة الفاعلية قد ملئت عامة الفيض وابل  
 النفس هو البدن لحدوث النفس شروط حدوث حيز مستقيم تملك النفس لعلها  
 حدث فاضت النفس عن مبدءها المفاارق فالبدن لكانت لو اسفلت له نفس  
 مستنحجة مع وجود حدوث نفس لعلها لعلقت نفسان ببدن واحد وقد رطلانه  
 وهذه الحجة ايضا ضعیفة اما اولاً فلما انها على حدوث النفس ابطال حجتهم  
 فيه واما الثاني فلخصههم باستعداد في الحاشية واما الثالث فلا سببهم حدوث نفس  
 لغز عند حدوث البدن فان العاقل ان يقول جاز ان سعلق النفس بذكر البدن  
 لان البدن غير مستعد الا لذلك النفس على تقدير ان يكون النفوس مختلفة  
 اولاً ان النفس المعلقة له لعلقت اولاً على سبيل التعلق والثاني  
 ان النفس المستنحجة اما ان تنصل بالبدن الثاني حدوث في تلك الحالة او قبلها

البدن صم











بسم الله الرحمن الرحيم **تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ**

هذا هو الفن الثالث من كتابنا الموسوم بالاسرار الحفنة المشتمل على اشرف المطالب المحتسب  
على اللغة التي تصول في هذه البحث عن مبداء المبادئ بسبب الامتياز بالحكمة والصفات  
والاخذ وقد ملكنا في طرق التحقيق مستند من الله تعالى اصابه الحق وهذا انما هو سواد الطرق  
وهو مستلزم مقالات **المقالة الاولى** في بيان مباحث مبداء العلم  
موضوع هذا العلم بحث ما دل على هذا العلم عن الامور المحتملة عن الملائكة فموضوعنا لا يحد من المبدء  
الملائكة اذ قد عرفت في البرهان ان موضوع العلم هو الذي يبحث عن اعراضه ولو لم يكن ذلك لكان  
ان يكون موضوعات الله تعالى لان في هذا العلم استدل على جملة ما في ان اثباته ليس مستغنى  
عن البيان والبيان لا يتغير عما في هذا العلم بحث عز اليفادات للمادة وقد لاج الطسقا  
كون الباري مجزوء اعز الملائكة من كل وجه فلهذا العلم بحث عنه ونحن قد صنعنا ان ثبت موضوع  
العلم فيه فظن بعضهم ان موضوعه هو الاسباب العنصرية وهو خطأ فان لهذا العلم بحثا  
عن اعمد استعراضا خاصة بالاسباب كالكتبة والخرقة والروح لا يمكن **فصل**  
لما طلت هذه الظنون قالوا لوجب ان يحل موضوعه فنقول ان الطسقي موضوعه الجسم  
من جهة لغته لا من جهة وجوده والزماني هو موضوعه المقدر له لا من جهة وجوده ايضا  
والمرتبط موضوعه المعقولات من جهة العنصر بها الى المجزئات وموضوعات هذه العلم ليست  
مدونة الوجوه واسمات الملائكة فلان لوجوهها خارج عن هذه العلوم والاعمال  
الوجه فعمل الوجوه موضوعا للعمل الذي شتم عليه هذه المسائل وغرضنا من المجزوء  
موضوعاتها عن المواد كالولادة والكثير التي شتم عليه المسائل وغرضنا من المجزوء موضوعاتها  
عن الملائكة كالولادة والكثير والوجوب والامكان وغرضنا من هذه الموضوعات انهم من كل  
موضوع فلا علم ارفع منه وهو بداهة مستغنى عن البيان فلا يحتاج الى علم لغتين  
فهو موضوعه واوردا في سواها وان الموضوع لا يثبت ملكية في العلم ولو كان الوجه  
موضوعا مع ان هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجودات **لكنهم** فاضم جواب

واجاب ان البحث المبادئ من عوارض هذا الموضوع الخاصة به تم البدار من مبداء  
الموجود كله ولو كان مبداء الموجود كله لم يكن مبداء لشيء بل الوجه كله لا مبداء له انما المبداء للموجبات  
فالبحث لا يورث مبداء بعض الموجود كسائر العلوم الخرسية فانها تبحث عن مبادئ بعضها ومنه  
نظرا ان موضوع هذا العلم انما ان يكون كل وجه واما ان يكون الوجه الوجه لا ان يكون الوجه  
الشيء والحد لا الملائكة فانه يبحث عن اعمد الغرض لئلا يوجد واما الثاني فلان هذا العلم  
تأمل اثباته واما الثالث فلانه يرد السكتي سوالا شديدا مخرومة بالوجه من حيث هو جواب  
منه ان الوجه من حيث هو وادام عارض للموجبات فكل من دخل تحت البحث لا يحد  
في مرتبة هذا العلم ومنفعة لما كان هذا العلم اشرف العلوم وكان الغرض لراعي من العلم بتكميل  
النفس مراتبة لئلا يحصل لها السعالة لراخونة كان هذا من اشرف منافع هذا العلم ومرتبه  
هذا العلم بالنيمة السابعة علم الطسقيات واما بالنسبة الى النفس لراعي فقبله ان هذا البحث  
عن لراعي المجزوءة عن المسألة سوال الهندسة والحساب بحثان عن المجزوء جواب الهندسة  
بحث عن المقدار وهو مقارن للمادة والحساب بحث عن موضوعه العدد من كل وجه فان  
يوجد في المفارقات فلا يكون موضوعا لانه نسبة كانت انما الموضوع لاني نسبة  
هو المقادير لا هو موضوع البحث انما هي في العلم من هذا ان لم يدم  
وقد توقف بعض ما يلحق هذا على مبادئ من غرض واحد **المبحث الثاني** في المبحث  
والشيء زعم الناس انها بحثان وهو خطأ لانها من اواخر المبدعات وتوهم ان الوجوه والشئ  
هو الذي يصح ان يخبر عنه اخذوه في حذنيته فان الشيء ما من سائر الفاظ المعرف لوجه  
والشيء ايضا فانها اعرف من صحة لراعيها واستندل بعضهم على ان الوجوه بداهة بان علمي  
لوجهي بداهة والوجه جزئي وجهي فالعلم بالجزئيات والشئ السابق على البداهة  
بداهة والفا العلم لعدم اجبا في الوجوه والعدم مسبوق بصور الوجوه والصورة  
الموقوف عليه لصدق البداهة وهذه العدة كذبها في الطسقي وفي الوجه لراول  
نظر بالواضحة ليعرف انما ينفه وهو باطل او باجوده فان كانت وجه



لزم ان يكون الوجه الواحد وجبات واحتاج الشئ الى شدة ان كان غير وجهه في نفسه لاجتماعه ان لم  
يجعل له ايد كان الوجه غير وجهه وان حصل كان الترتيب في الفاعل او السال لا وجهه لانه لا يلائمه  
مراجعتهم نوعه سواء الوجه لا تنقضي ما في كل مصوره له صورة فلو كان للوجه صورة في  
الشئ المودع لا تحتجب امثاله ايضا كل مصور فانما يتصور بعد معرفة فميزه عن غيره ومعنى  
ما يميزه هو ان لا يكون ذلك الغير فلو كان تصور الوجه متوقفا على تصور العدم الموقوف عليه ففهم  
جواب كفي في تصور الوجه حصوله ذاتا لذاتنا من غير وجهه صورة لغوي وقولهم  
كل مصور انما يصور بعد العلي بغيره بل لا بد من تفرق عن غيره ثم ان العلم بالتمييز بين  
العلي بالتصور الوجه يعني به مانع المتيقن عند يكون هو الوجه لا المطلق  
وامعنى به مانع حقيقة الشئ وامنيته الخاصة وتسمى الوجه الخاص **الوجه**  
زايد على الماهيات لانك تقول حقيقة كذا موجهة ففهم هو تصور حقيقة كذا  
فلا يفيد ولا تالة الاعتقاد باوجوده ممكن حرمنا بوجهه سببه ونشخص في جوهرية معينة  
وتقول اعتقاد احدهما عند اعتقاد الآخر واعتقاد الوجه ثابت وان تصور الوجه بدليل  
فلو كان من غير مادية كان تصور قل مادية مادية وانه لو كان نفسها اجزاء منها الموصوف  
بالسكان وانما مادية الجني غير معلولة للفصل ووجهه معلول له واستدلوا ايضا  
بان المادية معروفة ووجودها مشكوك فيه وتزعم برهانهم الماهية معلومة و  
الوجه غير معدوم والوسط غير متخذ فان العلي المتيقن في الاول هو التصور والنفي  
في الثاني هو التصور ومع التسليم في جزئي السجدة **الوجه مشترك لزال**  
اعتقاد الخصومات ما بقا اعتقاده كما في ولا نقسمه الى الجبر والعرض ولا يختار  
مولنا الشئ اما موجه او معدوم سواء المعاملة من الثبوت والعدم معناها  
المعاملة من تحقق الحقيقة ولا حقيقها جواب اننا نقول الشئ اما موجه او معدوم لم يصح  
احد طرفي البهتان فلو كان معناه قولنا السوله مثلا لا يكون عن ان يكون سوله  
او لا يكون لكانت حقيقة الشئ معلومة البهتان محال لكان الثبوت والعدم

على الماهية وكان غير مشترك لاختصاصه بالقياس فان معناه حقيقة اما ان يكون ثابتة بشئها اختار  
امنيته جواب لم يلزم انه يتصور قولنا الماهية اما ثابتة هوها او منفقة لجواز ان يكون ثابتة  
الماهية لغوي العلم الا انه دللتهم على ذلك وحفده يكون ما استدلتهم على اول ادل وهو محال  
الحكم من ماله الوجه انما هو في المفعولية اما في الاعيان فليس كذلك والى كان الماهية  
موتنة غير الوجه فلو كان موجه من لا موجه او لحد او يخلص **الوجه** **الوجه** يقسم  
الى الخارجى والذهنى والقسم الاول معلوم بالبداهة وسكنا السان جاشة ومد عليه ان  
تصور امورا كثيرة وتلك احكام اجاشية مع انما معلومة في الخارج فلا بد ان يكون موجه  
في الذهن لان المتصف بالثابتات وطفا سواء لوصف الوجه ووصفة بوقتة ولا  
ستدعى ذلك كونها مادية قبل الوجه وان سلسل حارب الوجه ليس بزيادة على المفعولية  
الشئية لاسفل عن احد الوجه من الذي يدل ان الشئ قد يكون معدوما على اطلاق  
ان معنى به انه معدوم في اربعين فحق فان الشئ جاز ان يكون ثابتا في الذهن معدوما في الخارج  
والف عن به انه معدوم في الذهن والخارج فهو محال فان المعدوم المطلق لا يكون عنه  
اجبار بالاجاب ولا بالتسلب فانه مفعول اشارة ولا اشارة الى عدم مطلق لا صورة  
ذهنا وكف يعجب على المعدوم ومعنى الاجاب ان وصف كذا احاصل للمعدوم حصول الشئ  
لشئ فيه على حصول ذلك الشئ في نفسه ومعنى علمنا بالمعدوم ان له صورة في النفس لا يتار بها  
في الخارج فاذا الجبرنا عن المعدوم اجبرنا عن تلك الصورة وبعض الناس لما لم ينهم الوجه الذهني  
ابن المعدوم في الخارج لانه يجزعه ولم يدان لاجبارهم الا عن الثابت ذهنا وبواسطة  
عن الثابت في اربعين ان كان له ثبوت فله وقالوا ايضا المعدوم معلوم وموله فهو تميز  
ذلك تميز ثابت وما هم حق ولكنهم لم يعرفوا من الثابت مطلقا والثابت في  
الذهن ومعارضون بالعلل المنتهية والمزب والوجه والعدم ولعل ايضا المعدوم  
ان يادى النفي او كان لخصه وكل معدوم منفق وكل منفق غير ثابت وان كان  
لعم لم يكن نفيا وان كان العام مولنا من يكون دائما وموالت وهو مقول على النفي  
فالتسليم ثابت وفيه نظر **الوجه** ذهب مولانا ليعلم ان الشئ قد لا يكون موجه







واعلم ان كل واحد من هذه السبعة نسبة لشيء بالخاص الى الوجه وقد كلف في هذه  
النسبة المتبنيان وقد احتاج الى **الف** للوجوب انه مستحق الوجه بذاته ولداته  
غنى عن الغر والممكن مقابلهما من **س** زعم قوم ان الوجوب هو **س**  
فانه لو كان وجودا مسلما واستدلوا باق عدم الوجوب بحكم الممكن وانما الممتنع المعدوم  
ويبقى مسئلة لا يتوقف على حكم العقل فانها لو عدم العقل كان الشيء نفسه وجوبا للجواب  
ان الحكم يستدعي ثبوت المحمول في الذهن ولا امتناع في ذلك المعنيين على معدوم وانما  
فانما الحكم الجواب على الممتنع فنقول الخلاء للوجوب لعدم والحق ان الوجوب لا يثبت  
ممكن للعقل نسبة الى الطرفين وقد لهم نسبة لا يتوقف على حكم العقل ممنوع فالوا  
الوجوب بمعنى ما يمنع العدمي فليس للممكن نقصا لما يكون موجودا معدوما  
فالوجوب بمعنى مستلزم والسلب مضاف لانها تعقل سبعا للثبوت فليس تكلف في تعقلها  
الذات في الذهن فتكون متلخص عنه والوجوب مستلزم على الخارج بل الاولى والالة  
هذا على كونه عدما فان الصفات الوجلية لا تكون مستقلة **س** **الامكان**  
معقول بل مستلزم على ما كان ذكرنا في المنطق فيها العام وليس ثبوت في ذاته بل  
التسلسل ولا نه محمول على العدمي ولما الامكان الخاص فزعم الشيخ انه ثبوت في ذاته  
ان كان معنى معدوما لم يكن الممكن ممكنا وانه نقص لما يمنع وهذا ضعيفان والحق  
انه لو دفعني لس له في الخارج محقق في ذاته كان ممكنا لانه صفة في تسلسل ولا في الماهية  
فالبالصة عن مناهية على البطل فيكون في ذاتها امكانات غير مناهية لامة بل  
حرارة اولها وان كان مضاف من الماهية هو الوجه متاخر عنها وهو خلف اعلم ان الامكان  
الناقص للماهية عند ما نه عن الوجوب والعدم ونسبتهما فكونا لا زاما لهما العقل والاه  
**س** الحق نعم من الوجه العيني والوجه الذاتي وحال المول والعقد الاله  
عل

على حال الشيء الخارج مع المطابقة فقال قول حق وهو كالفارق لان ان القول في  
نسب الى الغر ونظا بقيل صاير ولا ينبغي ان يكون اليه فطابق قيل حق قالوا  
ولعب الوجه حق بل هو حق من كل حق والممكن بالحق نفسه حق بغيره والحق القول  
صاير حق فاما لو احقها ما كان اولها واول الاول التي يرجع كل شيء اليه بالتوق او  
بالفعل هو اعتقاد ان الشيء ما يات باحتكامه في عامة لا تعرض الى الوجوب فاما تلك  
ما يمكن محله **الفصل الثاني** يستدل على الكمال في الجواهر وفيها ما بحث **الفصل**  
في بعض اعلم ان وجه الشيء ان يكون بحسب الذات كوجه الانسان وانه بالعرض كوجه  
اسفوف كلامنا الان في الاول فنقول من الوجوب ما يكون وجوبا مستغنيا عن موضوع  
مقدم به ومنه ما يكون محتاجا اليه واول هو الجهر والثاني هو العرض فالحج مقرر  
هو الوجه لا في موضوعه والاول في الشيء بالوجه التام فاهية وراى الوجه بحث يدخل  
في هذا الوجوب ونعني بالموضوع المحل الذي مقدم بدون المحل فيه ومقدم المحل العرض  
هو الوجه لا في موضوعه وقد ظهر من هذا انه لا يستحال له اعتبارها على شيء واحد بخلاف  
ما ظنه بعض ارباب الفسلفة **الباب الثاني** في احكام كلمة الجواهر المشهورة عند  
القدماء وانه جنس عال وهو احد المقولات العشرة ونازعهم في ذلك جماعة من المتأخرين  
ظانين ان الوجه من اعراض العامة وتقدم يعلم ان يكون في الموضوع لا بغيره  
جنسا وهو خطأ وفان قولنا الجهر هو الوجه لان موضوعه لم يكن ان احققه الجهر  
هو ذلك لان القول في الجهر وانا هو قول راسخ والفحجب ان يكون فضلا جوهرا لان  
مقدم الجهر جوهري بل هو ذلك الجنس في الفعل فلنا لانه في جنسه الجهر لا يتركه فانه لما  
كان عارضا لشيء من جنس الفصول وقولنا يجب ان يكون مقدم الجهر جوهرا لان في الجهر  
مقدمة بل انها مقولة عليه فالانواع الجواهر ان كان بسيطة لم يكن جنسا وان كان



حركية فبما ان كان جواهره ذلك لا يقدم اجوبه العرض الجواب عنه قريب مما قيل  
 عن بعض القدماء ان الجواهر مقول على الاجسام بالتواطى في ان يكون جنسا لها اما على ما  
 ليس كذلك فان المبدأ في الصدور كل منها اقدم من المركب في معنى الجوهرية وتقدمنا  
 نحن في القواعد السابقة ان الجنس لا يقع بالسلك والجواب ان المانع والصدور كل منهما  
 جنس اقدم من المركب في معنى الجوهرية بل في الوجه العقل وهو ممكن ونحن لم نعد القدر  
 ما بهما ناطقا على ذلك فكلنا فيه **س** الحركات من الجواهر اضرافا فان  
 الجوهر عبارة عن الماهية التي لا اوجدت في اعيان كانت لا موضوع ولا حركية  
 الكل من الجواهر لا اوجد كان وجله لا موضوع فهو جوهري ولا شرط في جوهري الوجه  
 الفعلي وان كان الشك في وجهه بعد بعض اشكاله جوهرية فلا مانع انما هو جوهري  
 لانه ان لا الله موجود في اعيان او في رايه كان لا في موضوع ولا في مكان مقولا بالكل  
 ولو كان انما هو جوهري باعتبار عوارض العرض له فتنقصه كانت الجوهرية عارضة للماهية ولما  
 كانت العوارض والمختصات لا يخرج الماهية عن حقايقها كانت قلنا الجوهرية وسحباها  
 ايضا على ما هو لبعض الناس ظن ان الكل هنا هو الماهية مع قد الكثرة وهو خطأ فان  
 الكل بعد الكثرة انما وجله في الذهن بالجزء منه ولا ينفق في جوهري عنه فكل عرضا  
 وحيل وقوسه في اعيان نعم كذا ان يوجد له مثال من وجد ويكون مغيبا عن جوهري  
 الموضوع ولا سبيل في ذلك مثال الجوهري عرض لا ينفق عن الموضوع الذي هو الذي وان  
 كان الجوهر الخارجي مغيبا عن الموضوع **س** ان ذكرنا ان العوارض لا يخرج  
 الماهيات عن حقايقها وقد جعلت الكل الموجود في الذهن عوضا وقد الكثرة والوجه  
 في الذهن عارضا فكيف الجمع من القولين جواب الحق ان الموجود في الذهن ليس هو  
 الماهية الجوهري وانما هو مثالها وصورتها **س** من الجواهر ما هو اول كالمختصات  
 ومنها ما هو ثان كالطبائع النوعية ومنها ما هو ثالث كالاخصاس وقد غلط  
 في جملة وسبب غلطهم عدم عرفانهم معنى الاول ونحن نحق القول

الطبائع

الطبائع المشتركة في امر عام او اصيل لبعضها انه اول بالعبارة من الوجود فانها تعين  
 احدها ان يكون ذلك البعض اول اقدم من الثاني في طبيعته بامرا مشترك كما قال الجوهري  
 العرض اول منه بالوجه والمانع ان لا يكون مراد لونه واوليته في ذلك المشترك بل في معنى الجوهر  
 كما هو من الشخصية فانها اول بالنسبة الى الجواهر النوعية لان طبيعته الجوهرية لانها اول من جهة  
 الوجه ومن حيث الكمالات التفصيلية ولان لونا والجوهرية في الشخصيات بالفضل ومنطقه  
 في الطبائع النوعية ولان الطبائع الكائنة محتاجة الى الحركة فان كون الكل كذا يحتاج  
 الى الجزئي ولا ينفك **س** كذا الجزئي من حيث هو جزئي محتاج الى الكل جواب  
 ياخذ الكل والجزئي مجزئ من عن اضافة فكذا الكل هو المتولد عما يتغير من والجزئي من  
 كذا فكل من الاول محتاجا الى الثاني **س** الجزئي المعين كما لا يتعلق وجله بالكل  
 وكذا بالكل جواب لاننا نأخذ الجزئي بعد التعيين بل الطبيعة الحزمية من حيث هي مغنية  
 عن الكل ولا عكس **س** طبيعة لوان اقدم من زيد جواب كلامنا في الطبيعة فبعد الكثرة  
 هذا اختصاصه بالذات السمي والحق عندنا خلاف هذا فان الجزئي مقدم بالكل والمقدم  
 مقدم وقوله في الجواب مراعاة ان العلم في الطبيعة الكثرة فيه نظرا فاننا تبنا ان الكل  
 بعد الكثرة لا وجله في الخارج وليس جوهري وكلامنا في الجوهرية بامرا والطبائع النوعية  
 فلما كانت اشد مناسبة للشخصيات من ارجاس كانت اول بالعبارة على ما قلنا  
**س** من خواص الجوهرية المتعلقة انه موجود لان موضوع ومن خواصه انه مقصور  
 الله بالمشقة والاشارة دلالة حسيّة او عقلية الى شئ بعينه لا يشركه فيها غيره  
 لو كان من نوعه وهذه الخاصية ليست ساملة لانواع الجواهر انما هو الجوهري الاول فان  
 الكليات لا تشاركها بالجنس ولا بالعقل وحول بعضهم بوجه لاشارة العقلية اليها وحيد  
 مدخل لراعى الكثرة فيه اما الاعراض الحزمية فان لاشارة انما ساول بالذات الموضوع  
 هو من خواصه انه لا يشاركه هذه الخاصية اضافة فان بعض لراعى الكليات يشاركه  
 فيها فكذا ان الصدق ما الذي ان الوجه ثانيا المتعاقبات على موضوع واحد



فانه صدقه وكذبه ما كان له من القوة الظنية في نفسه ولا يكون السطح اسودا او ابيض  
 في الجسم والجسم الكلي كونه مقولا على ارض والارض كونه مقولا في ذاته بل المطالبته لراسيات  
 المتخاضة في البرهان وغيره وانما معنى لقولنا البقية في نفسه لغير الجسم في ذاته بل ان يكون  
 التغير واعيان ذاته بالنسبة الى صفاته ويكون محل هذا التغير باعتبار احيات ذاته  
 وهذه الخاصية غير شاملة فان العقليات لا تتغير ولا النفوس البشرية تتغير  
 في اطلاقها ومكانها واعيانها وتكون بعض الناس من بعض ارض كذا فاني  
 التكون يقبل فصلي للتولد والبياض هو خطا فان السؤل لفران الفصل عن التوحيه لم يق  
 التوحيه حتى يسل فصل البياض **المورد** اما ان يكون في محل واما ان لا يكون  
 ومراول هو الصفة والمثاني ان كان محله فهو الهيولى وان لم يكن محله فان كان محله هو الجلال  
 والمحل هو الجسم الذي فان كان متعلقا بالاجسام ملحق بالتدبير فهو النفس الذي هو العقل الكلي  
 في النفس قد مر ملجود الفلكية في البواقي ليعود الله تعالى **الاشياء** في  
 تحقيق الجبر الجبري والبراهية المشهورة ان الجسم يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما  
 انكم المتصل القادر الذات المنقسم الاجزات الثلاث وهو عرض ساق والاني الجسم هو  
 العاقل للابال السلائق المقاطعة على زوايا دائرية واشد في وجهه وانا الشاحبة في  
 لبراهية والكلمة في الجبر التي لا يجد اذ قد عني فليشرع في ان في لبراهية المشهورة عند القدم  
 فالجسم مركب من محل هو الهيولى من حاله هو الصفة ولا ينفى في الهيولى انها  
 الجسم القابل للصورة فان النفس اخلت في هذا ولا ان يقال انها الجسم القابل للصورة  
 التي ليس له معنى غير العاقلية فان العاقلية ليست من المعاني الجبرية وانت قد  
 عرفت ان جبر الجسم هو جبر اجودا بالاعيان لغيرها انها الجسم القابل للصورة اجسامه وقد  
 جرى في الكتب ان الهيولى معدومة في حد نفسها وانها لغوام في اعيان وحدان  
 على الملاق غير صحيحين وربما كان باول مراد بل بان وجهها لما يتعلق بالاشياء

تبع

فانه خلاف وقد ذكرنا ان الجبر ليس في موضوع وزنا لا شرط الصفة الموضوع بل مطلق المحل  
 فكون بعض الجواهر متضاقة كالصور المختلفة في الغاية وقد لا شرط ايضا الغاية في الخلق  
 واحدا امرا لم يطلوا وهذه الخاصية خاصة اخرى وهي عدم قبول الصفة والضعف فان اشتد  
 متدعي حالة هو ضد الحالة التي تتداهما فلا يزال يخرج عن حالة الضعف على التدرج الى حال  
 القوة والحالتان متضادتان فان كانا عرضيتين كانا لا يشتد ولا الضعف في البراهية وان كانا  
 جوهريين كانت الجواهر متضادة وقد مر من ذلك ولا بد من كون بعض الجواهر مراد من غير  
 كونهما اشتد فان الاول لونه متعلق بالوجه والمراشدة متعلق بالماهية ونحن لا نستصوب  
 هذا الكلام قال بعض المحققين معنى البراهية هو اعتبار المحل الواحد العاقل  
 حاله عند وان سئل في شدة لداقيلس ما وجد منها في ان لم تحت كون ما وجد في  
 متوحيط بين ما وجد في ان سئل ان ذلك بران ويتخذ جميعا على ذلك المحل المتقدم واما  
 من حيث هو متوحيط بتلك المتخذة ان معنى الضعف هو ذلك المعنى لانه لا يوجد  
 من حيث هو متوحيط بتلك الغاية ومراخذ في الشدة والضعف هو المحل الكمال المحذو  
 المقدم والاشد ان مثل هذا الحال يكون عرضا المتقدم المحل من ذلك ولا بد من ذلك  
 المومات المتخذة اما الحال التي سئل هوية المحل سئل له كالصور فلا تصور  
 واما البراهية والضعف اسما على سئل على ذلك هو في الحالتين والاسماء  
 وجود حالة متوسطة من كون الشيء هو من كونه ليس هو وهذا الكلام ايضا ضعيف  
 فان الهيولى لا تقوم بصورة معينة في الصور المعقولة سئل بعد هذا وجوب وجه  
 حالة متوسطة من كون الشيء هو من كونه ليس هو قوله اوله ان اشتد او ابيض  
 بعض لغاير انواع البراهية لا تحت كون ما وجد في ذلك ان متوسطا من الجبر ان  
 سئل ان ذلك بران لا يخلو عن بنا وجب من خواصه ان الوجود منه قد يكون متوحيط  
 لا فساد كثره لغيره في نفسه لا كما ان الصالح في الذب لتغير الشيء المتوحيط فان

تدريج



الخارجية كان قد راد العقل على كانه من دونها معدومة والمان بانها علة باعتبار عموم صلاحيتها  
لما ورد عليها من الصور واعلم ان الوفاق قد وقع من العقل على اثبات امر قابل لما وقع عليه من الصور  
والسمات غير ان جماعة من العامة زعموا ان العاقل لا يدرى اجزاء اجزاء من هذا العقل المتجربة وقد خرج من هذا  
وجاعة لغوي منهم انه هو الجسم وهو امر واحد لا تركيب فيه عند من لجه من الوجوه من وجوه  
حتى جئنا من حيث قبوله للصورة يسمى هيولى وهذا امر من كان قد استطاع واليه ابو البركات  
واما جماعة المتأخرين منهم فزعموا ان العقل الباطن من الجسم والجسم مركب منها من الصور  
وهي التي هي الاصل والى هذا مال الشيخ ليعلى استدلاله في الهات الشفا على ذلك  
بعض من مراد ان الجسم قابل للانفصال مع انه متصل واحد في نفسه ولا يقال ان اصل الانفصال  
فلا بد من اعرافه باق في حالتي اتصال وانفصال فان العاقل للمعرف يجب ان يكون معها  
وليس بامثال النفس حقيقة الجسم ولا خارجا عنها فان الجسم لا يعقل الا وان يكون قائما لا  
للابع لا التثنية وهو لا يعقل الا مع كونه متصلا لا تقبل الفلك غير قابل للانفصال الا انما  
الجمعية طسعة فمعية لا انفرت في بعض احوالها الى الهيولى انفرت في العلم الما  
ان الجسم من حيث انه جسم موصلا بالعقل ومن حيث انه متعدي الى استعداد كان فهو بالحق  
والشيء الواحد يكون ذاتا وفعل والحجب مراد من ضعفه لوجع مراد من جهة  
الجسم والكل على ذلك من الماني لا يلزم الاخذ ان يكون اتصالا نفس حقيقة الجسم ويكون  
معنى قرأنا انه قابل للانفصال لا نقيضه بقولنا الشيء لا يتم للعدم والحال ان الانسان  
ما رة لغوي به لا استعداد له وانما لغوي به مراد الاستعداد الما من ان يكون ان كان  
انما راجعا الى المعنى الثاني دون مراد الثالث بامتناع ان معنى به ما يفهم الكافة  
من المعنى المعقول من التثنية فهو لغيره حتى فكيف يكون به اجبر وان معنى به الاستعداد  
الذاهب في جهات دنا عننا في كونه مغايرا للجسم مراد ان الجسم قابل للانفصال ومراد

قائل

بما اشكال لا قبله لا يرد على هذا ان مرادنا ان الانفصال هو الذي بالحق مرادوا عند ارفع  
عن النكاح ان الاشكال طسعة وله نوع متعة المتعلق بالحاجة الى المحل لا منعنا عنه  
ممنوع وانهم لم يردوا على ذلك وان المانته فغا لطة نشأت من احوال الحيشات  
ما من امتحالة كون الشيء الواحد ذاتا وفعل من حيثية واحدة اما لا تعدد الحشات  
فلا استبعادا ما ان النفس جوهر قابل للصورة المتعلقة مع ان هذا لا يعضي ثبوت هيولى  
له او اذا هيولى في نفسها جوهر بالعقل مستعد للصورة واجاب الشيخ عن هذا الاخير  
بان جوهرية الهيولى عبارة عن انها جوهر مستعد للكون ومعنى انها جوهر انها لمرتبلا في  
موضوعه ولا في موضوعه ليرى في كل اثبات منها موافقة لمرادها عام لا يصير العقل  
الا بفصل وفصله انه مستعد لكونه اذا كان حقيقة الهيولى وكونها بالعقل يكونها مستعد وهذا  
الجواب كما تراهم ضعف جدا ما ان كون الهيولى لمرادها ان كان حرا الهاج ان من العقول المانته  
ولا استعداد فصل له من الثبوتات لزم تقويم الجوهري بل من احوال احد الذهنية  
ما يفهم الهيولى والصورة على ان الشيء ليس هو الهيولى في حال الفارقة  
ذات وضع في اما نقطة او خط او سطح او جسم والكل محال اما انها لا تكون نقطة فلا انها لو حصل  
السا طرنا خطين وان لا نقول بل امر مع انها صانعة للخطين كان طرفا الخطين مباينين لما يكون  
لها طرفان غيرهما فلا تكون الطرفين وان كان بل سر لزم التجزئة اما الهيولى فانها لا يتدرك  
صعودا انها قابلة للفصل وان لم يكن ذات وضع فنقد حلول الصورة فيها لا بد لها من مكان يحصل  
فمن فخصها بذلك المكان ان كان قبل ليس الصورة كانت ذات وضع وان كان بعد ليسها  
غير متحققة بجزئات المكان وراود على هذا ما يفسد من الفنا صرفة اكان قبل الفصل في  
مكان غريب ونقد في مكان طسعي فان الهيولى بعد ليس الصورة كما نامل هذا المكان الجبل  
الوضع السابق لها سبب الصورة لمرادى سوال لم لا ينقص الهيولى بعد ليس الصورة  
مكان حزيني كما ينقص الجوهري من الما رة اضا رادها مكان حزيني جراب الفرق  
قد مناه فان الوضع السابق هو السبب في التحصيل الصا ورضا اجزب بامكنة







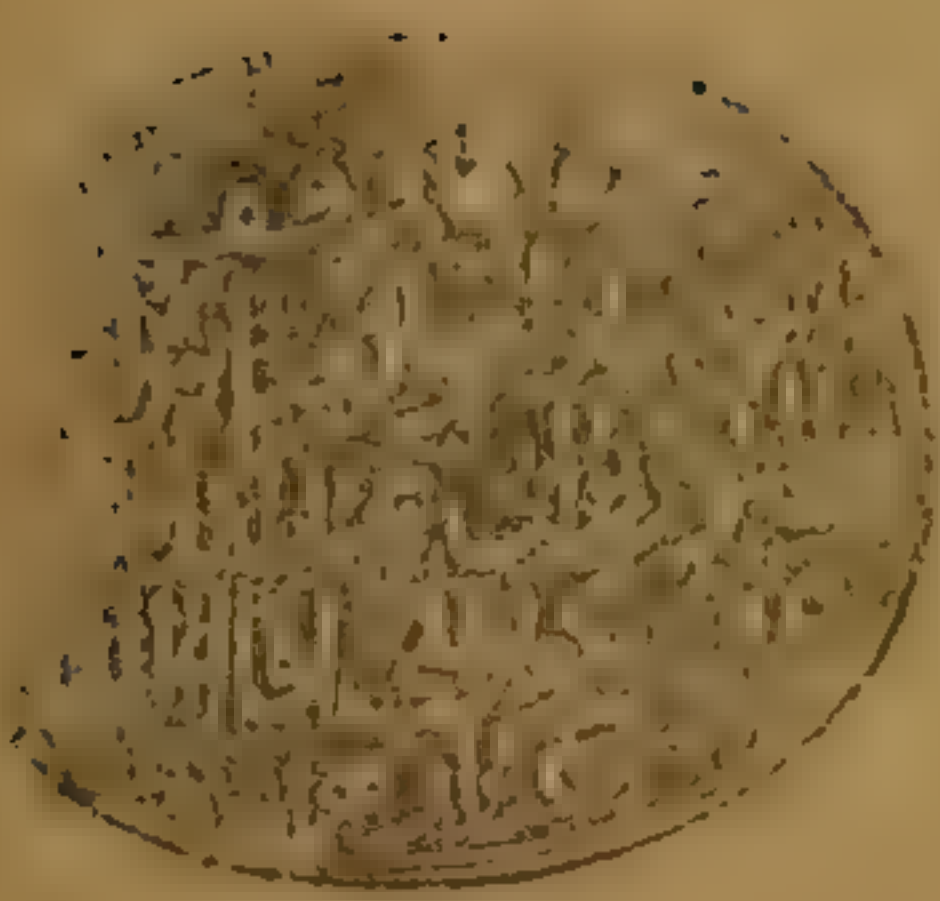
علة مطلقة لذاته لا يخلو عن علة في كونهما جنة انما ان العلة هي مجموع الحقوق والمناق  
ولما اعدت الصدوق علم حيز العلة فلم علم العلة واما سلمنا فانكم علمت الصدوق  
محتاجا في الشك الى الابد في قد صارت الابد في علة للصدوق واما ما جاء في قوله  
منها من رفع بارفع صاحبها فما هو في السوءم والتأخر اجابوا عن الاول بان الشك  
اذا استغنى كل منها عن صاحبه جاز وجله بدونه فلا يلزم من هذا من السوءم  
وانما السوءم في المضامين والجواهر وراعى في نفس يصحح ان العلية ثابتة فيها انما  
انما في المضامين ان كل واحد منها مقتضى للآخر من غير دور في كونهما اذ ان المثلث  
ثالث كل واحد منها صفة سبب لفظ ذلك الصفة من المضاف المحقق وكل منها محقق  
لا في ذات بل في صفة تلك الى ذات لفظ لفظ اللفظ الموصوف والصفة معا كانا المضاف  
المشهور وتحدثت جلتان في كل واحد منها محتاجة الى جميعها بل في بعضها الى بعض  
لا الى جميعها بل الى البعض الغير المحتاج فلا الاحتاج منها اذ لا الفاعل واقع ونحن  
لا نيتصوب هذا الجواب بان الكلام في المضاف المحقق لا في المشهور الذي خلص  
من الجواب ان كل واحد من المضاف المحقق سبب عن الآخر محتاج الى معرضه  
وفي هذا الباب اسعنا وكل واحد منها عن صاحبه مع الملازمة منها واما الجواهر والمخالف  
فان الحق ان الجواهر المتخصص محتاج الى مطلق العرض لا في ذاته في شخصه العرض محتاج  
في مقدمه الى الجواهر عن الماني ما في عن الثالث الذي ذكرتم بعيد ما في الشكل عن  
الصدوق وهو حق والكل في الصدوق الشخصية ولا شك في ان كل واحد من تلك  
تخصصها والاستحالة في احتياج الشيء في شخصه الى ما تأخر عما هيته كما قلنا  
في اجبه والعرض عن الرابع ان المتأخر هو الصدوق الشخصية والمقدم هو الصدوق  
من حيث هو فالاصل ان الصدوق من حيث هو صدوق شركة على الابد في الصدوق

الجمعية ولكن الصدوق من حيث هو صدوق انما يستلزم وجوده بالصدوق المتفارقة هو  
ان يكون الصدوق من حيث هو علة مطلقة ولا يلزم المثال الذي ذكرتم جواب العلة المطلقة  
يجب ان يكون علة مطلقة مستقلة حتى يصير علة للشخص من ان يكون مستقلة وبل وجه الابد  
فانها هي العلة بل في تخصصها جواب مجموع العلة المجردة والصدوق من حيث هو علة  
مستقلة بل هو واحد بالمعنى العام جواب الاستحالة في كون الواحد المعنى العام المستقلة  
وهو عموم واحد حتى علة لواء شخص ومنها الواحد بالنتيجة مستقلة بواحد حتى في المناق  
فكون في ذلك في وجوب المانع ولا يتم اجابها الا باحد من مقارنتها كانت في تلك الجواب سليم  
الاقوال وهذه الجواب عن الخاص من السوءم وعن السابع انه ليس بحق ان ارفع كل منها ارفع  
صاحبه بل ارفع الابد في مستلزم من ارفع الصدوق ولا يلزم من مقارنتها امثال كل منها مال  
صاحبه والصدوق لا يوجد في الابد في انما ان علة وجود في الابد في ان كانت العلة دائمة  
كان ان العلة الواحدة الا مع المعلول ولا يلزم صاحبها اليه بل كما ان العلة اذا كانت على الفعل  
لزم عنها المعلول وان يكون معها كذا الصدوق اذا كانت صدوق موجهة بالفعل لزم عنها  
ان تقدم شيئا مقارنتها كان ما تقدم الشيء في نفسه الوجه منه ما يفيد هو مبني منه  
ما يفيد هو ملاق **التي** البصير صدوق الذي نوعه باعتبار يتصل لهما انما  
والدلائل مستمرة في الجمعية وبعضها على الشكل المختلف بسهولة كالطية منها وضرب لفظه  
كالباينة وبعضها لا ينفك كالفلك هذه اللفظ لا بد لها من مبلو في الصدوق وهذه  
الحجة لا تخفى معها المعترف بانها على قدر مساهماتها في الجمعية لو كان فضلا في هذا  
الاختلاف هو في الكلام في الصدوق جدا اللهم الا ان تخصصوا بغير اختلاف في  
الصدوق بالمتعدد الحاصل للبدوي دون الاختلاف في بغيره عن وعينه يكون في قوله الحكم  
تخصص الصدوق بالبدوي من حيث هو معينه لا على ان يكون فاعله للشخص  
فان العاقل لا يكون فاعلا بل على ان يكون قابله واما الفاعل في قوله واما الشخص الابد  
فانه شخص الصدوق من حيث هو من حيث هو نفسه وان كان في الجواهر مستقلا  
تخصص الابد في نفسها وان كان في كل ما يلزم شخصه في قوله وانما الجواهر



المقدمة لرافعة ارض الجسم عن مناهضة موزن وجهه فوالله بالفضل هذا خلف لمؤخر القائل في البرهان  
والصدق لم يمان في ابراهيم **الكتاب الثاني في البرهان** وفيه يبحث **سرا** في احكام  
قائمة لما قالوا العرض ليس بجنس لما حثته من الاعراض لو جهن ما دل ان الشئ يحتاج في اثبات عرضيته  
الى البرهان كالمقدار والوان وغيرها ولا شئ من ابراهيم كذا وكذا بغير الغنى لغير الشئ وشك  
في عرضيته الماني العرضية عبارة عن عرض الشئ لغيره وهو في الحقيقة لذاته الى غيره من تناقضه  
عنه واجز ومقدم بها مدخلان اما الاول فلان الشئ قد يحتاج في ابراهيم جوديته  
الى البرهان فلا يكون اجز جيبا وقولهم وشك في عرضيته الشئ فلنا السكينة العرضية  
مدعى سكون الجودية فان امضى ان لا يكون العرض جنسا امضى ان لا يكون الجود  
جنسا واما الثاني فان العرو من لازم من لوازم العرض ولازم الجنس لا يكون جنسا  
فان حال مقدم العرض لا تقدم لمثل ذلك لان ملك لعل من كانهما من محل جود  
مقوم الكل في الواقع ان العرض قد يقوم لغيره لعل على معنى استغنائه عن محل  
جوديته والانه لزم صام العرض في نفسه فلا يكون عرضا بل على معنى اختصاص ذلك العرض  
به لخصائص المنعوت بالثبوت كالبطور للحركة فانه يفسر لغير الجسم به ويقع لغيره به  
**الحق** ان العرض الواحد لا يقوم بمحلين والانه جاز صام الجسم لمكانين وجاعة  
من العدد كاي سبوا في هذا وجوزوا صام العرض باكثر من محل واحد كالاضافات وهو  
خطا فان العام باحد المضافين عن صام بالآخر كالميل **سرا** ذهب حاشية  
المشايخ الى استحالة الانتقال على ابراهيم من ان يخصه منته الى  
محله لانه ليس محلول الماهية ولا التوانم والانه كان نوعه في شخصه ولا اسلافه والانه كان  
مستغنيا في وجهه بالفاعل وفي شخصه بالمحال فيه عن المحل والمفارقت لثباته في بيئته  
المدعى عنده لانه كان في شخصه محتاجا الى المحل استحالة مفارقة له وهذه الحجة لا

لا تخلو عن وجهين فان تشخص العرض ازان يستند الى الماهية وقوله انهما الحمار كل نوع  
في شخصه مسلم ولا يبرهان لهم على ابطاله اكثر من مشاهد الجيبين وهي صفة وقوله لو  
استند تشخصه الى الحال لا يستغنى عن المحل فلنا ممنوع لاحتمال كون العرض محتاجا في وجهه الى  
الفاعل والمحل معا وانما لثباته لاحتياج تشخصه الى المحل كان لنا ان نقول انه يحتاج الى المحل  
من حيث مولاه الى خصوصيته **سرا** المشهور ان العرض ليس شئ الكم والكم في المضاف  
ولما من ومتى والوضع والمكان فان فعل وان شغل وان كان كل واحد منهما جنسا لغيره في القيمة ليعتد  
العوالي الى هذه العشر وهذا انما سمع بعد بيان احد منها انه هل يمكن ان يستند جميعها الى جنس  
واحد كما قيل من ان الوجه جنس لها ومنها انه هل يمكن جعل الجود جنسا والعرض جنسا قسما له  
ومنها استلزام هذه العشرة ومنها ان الجود جنس شئ لا يولد منها انه هل يمكن ان يجتمع في اثنين او في واحد  
دون العشرة ومنها ان كل شئ على جميع الوجوه ان تحت استند منها شئ ومنها ان يبين  
في كل واحد من هذه العشر انه جنس في ذكر ان يبين في كل واحد من هذه انه مفهوم مشترك في اكثر من  
واحد منقول على ما يحتمل بالتواطؤ ولا في ذلك اذ ان المشترك يقول اما لثباته لانه قد  
اقتصر في بانه على ان الوجه ليس بجنس **سرا** معنى هذا ان يكون كاف لحوار لثباتها في جنس واحد  
غير الوجه واما الثاني والاثالث فقدمت الكلام فيهما واما الرابع فقد اقتصر في بيان انما لا يجتمع  
في اثنين على ان العرض ليس بجنس والجود جنس فلا يجتمع في العرض والجود في نفسه ما ذكرناه من عدم  
اجتماعها في اكثر من اثنين امل من العشر فقد ذهب اليه بعض القدر ما رفاقهم جودا والمكان  
في اربعة الجود وانكم وانكفد المضاف فان الامن ليس عبارة عن جود المكون بل عن المكان  
بل في نسبة منها متى لم يعقل لم يحصل لهما من متى غفلت حصل لهما من النسبة مفقودة له  
ومع انهم منه فاما ان ليس تحت حال كذا كذا متى فانه نسبة الشئ الى بانه ولا يفهم من الماهية النسبة  
التي من الزمان والشئ في موقوفة وكذا كما الوضع فانه لا يعقل الا بالنسبة الواقعة بين  
النسبة جودية وكذا كذا للملك فانه نسبة من المحيط والمحاطة واما ان فعل وان فعل  
فالمرجع بهما الى التفرع والحيث كدوير اصل منها الحركة لعدت مضافة مارة الى الفاعل





واخرى الى المنقول فالنسبة ذاتية لما عدا مقولتي الفعل والفاعل ذكره في اعم كل واحد  
 منها من جنس لهما فلا يكون هذه الاجناس اجناسا عليه ثم النسبة من المضاف فانها  
 لا من شئ من هذه من خاصية المضاف فيكون المضاف جنسا للنسبة التي هي جنس لما ذكرناه والشيء  
 قد ذكر ان المضاف ليس بجنس لجنس لعل اصله عارض لها واما الثاني من الحق ان هذه  
 العشرة لا تشترك مع الوجهات فان الوجه والبقعة واماها كالوجه والشيء غير متجانسة  
 تحت هذه الاجناس لكن هذه الاثني عشر كون العشرة اجناسا عوا الى الابد لان هذه الاشياء  
 جنس لما تحتها واما انها هل تشترك مع الاجناس حتى لا يوجد جنس الا وهو مندرج تحت هذه  
 العشرة فنه شكرنا ان بعضهم زعم ان الحكمه حسن لاندراج هذه لعارض وادخلها الى  
 العشرة وبعضهم اضافها الى الابد لبعده فبعيت الاجناس عند خمسة وبعض العاين بعثية  
 لاجناس من جعلوا الحركة من مقولة للافعال وبعضهم جعل اسم الحركة واقفا بالتسكك على اعتبارها  
 يكون جنسا لشيء ثم عتدوا في كونها عشرة على ما استقر واما السالك في ذلك فانه على ذلك ما  
**في كتابه** في انكم هو في الشهود عارة عن التي يعبر لذاته المساواة  
 والامساواة ثم اذا عتدوا المساواة لخذوا في حرجها اكلتة فقالوا انها اتفاق انهم يميزهم  
 الذود والمحققون عدد من هذا على سبيل حل اعلى سبيل لعرف يعرفون به بانه الذي بعده  
 فنه في واحد عاذا سوا كان موجلا بالفضل كما في المنفصل او بالحق كما في المنفصل وهو راد على  
 احتمية اتفاق الاجناس فيها واختلافها بالمتكبر ليدل لبتد لها مع تناو احتمية كما  
 في الشبهة المكعبة اذا جعلت كره ونقسم الى متصل ومنفصل لانه ان كان تحت بعض  
 فنه لعل او سلا في عند حدة مشترك هو المتصل والافضل والمنفصل والمتصل ان كان قاررا لاجزاء  
 فهو المقدر له والافضل هو الزمان والمقدر له ان كان ذا بعد ولحد من الخط او ذا بعث فهو  
 الشئ او ذا بعث بلا شئ فهو الجسم التعليم وقد نبه قوم غير محققين الى ان المكان نوع  
 لغو مباين لجنس وهو خط فان المكان ليس الا القسمة الحادى المماس للسطح الظاهر  
 من الجسم المحيى وكون الشئ حادوا لراضا في رادخل باعتبار تحت انكم وانما هو  
 باعتبار

هذا هو الوجه الذي عليه

باعتبار كونه سطحيا والمنفصل هو العدد لا عدد ونعني الناس اخطأ هنا فادخلوه  
 القول ليس في نفسه كمنه انما اكلتة عارضة له وليس كل ما يفضى العدد فهو عدد وانما  
 كان المنفصل هو العدد لا غير ان المنفصل قوامه من المنفردات التي هي احوالنا في لخذ  
 الواحد من حيث هو واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وان اخذ باعتبار  
 عروضه لما هيته لكونه الانسان والحجر مثالا كان اعتبارا اكلتة للمنفصل متحققا حال  
 اعتبارا يكون ملكا لاسماء ممدودة بالاحوال التي فيها فلان ملك الاسماء انما هي الكمالات  
 منفصلة لكونها معدولة بالوحدات فلهذا هي الكمالات بالعرض كذلك المتصلات  
 كما قال ساض عرض طول انسان طول وقصير باعتبار مقدار ثوبها بل كم وطول ان  
 العقل والحققة ايضا من الكمالات وهو خطا لانها سلكن حركا في الشئ الى حتمى النوب  
 او السفلى والاعلى ان المساواة والمفاوت بالذات لعارض لها وهو  
 السهمان في الكمالات هو حيلة انها الجسم فقد نصبت قوم الى انه عبارة عن الجسم التي يمكن فيه  
 فرض ابعاده ثلاثة ولم يشوا ان ابعادها يكون مقدر لمرادها كحكا عتدوا في ملكته على  
 التبدل حال بقا الجسم على ما يتسا واما السطح فخط فعد انكم صا جماعة لانها ثمان  
 والنهاية معناه في فناء الشئ وعدمه وبما لعل ان عدتيان ولانها لو كانا عرضتين لعلنا  
 بالجسم ينقسمان بقسمتين الى الثلاث والحكا قد اخطوا في ثبوتها بان الملاواة انما حصل  
 بها ولانها محدثان حل قطع لاجسام واجابوا عن الاول بان النهاية عارضة للسطح لانه  
 نفسه نهاية وعن الثاني ان العالم بالمنقسم لا يجب انقسامه لانه كان صاملا في  
 من بعض لاعتبارات فان السطح والخط حلال في الجسم باعتبار عرض السطح لانه قاتا  
 الذي مان فندمضى اكله واما العدد فقد نفا جماعة من توافد من زعموا انه موجود  
 ذهبتا لا عينيا وانه مان لم يكن له صورة باعتبار ما يكون واحدا وان كان حيا او  
 في كل واحد من معرض اجزاء لاجزاء كان الوجود حاد في محلين وانما يكون اجزاء  
 الوجود اعدج وهذا اخطى كذلك ان حلا السطح كان له صورة لحدية فان كانت

تامة



كان العرض بما لا يحلن وان قام بغير واحد من ارجاء ضوئها لم يكن الحيوان ولحدت وغيره  
 انما العرض في الماثلين فانه عرض في خواص الموجود من كونه اوله ومركبا وما وازدا  
 وناوضا وملتجا ومربعا وغير ذلك من مناسك وبرايمه العددية بحيث لا يعرض لها  
 شي من ذلك هذه الكائنات اعراض انا الجسم فليست له على التبع وجوه  
 باقي ولا لا يفسر في هذه جسا الى بغيره بغيره السام في هذه تصد رجا معا  
 ومحتاج في ثبوته الى برهان ولما لا يتوان فهو مقدر للحركة التي هي عرض يكون عرضا  
 واما الاعراض فلا تها متقدمة بالواحد والواحد عرض لان وحدة الجواهر وبرايمه  
 متساوية فمن ان كانت جوهرا استحالة عرضها للعرض والآن ثبت المطلوب المقصود  
 من مجموع اعراض عرض الطول يعال لكل امتد له واحد كلف كان وقال  
 ساول لما يتدلف من المفروضين وقال لا طوله اما لا احاطا بسطح وقال للبعد من  
 العالم الى محيطه وهو الطول الذي للانسان المعنى الذي منه ابدأ حركة النقطة العرض  
 يعال انكم انتم في بعد ان الباقي لما يتدلف من المفروضين واقرصها للبعد والخذ  
 من من الحيوان الى شماله والحق يعال للشخص التي محصره السطوح وقال عرفت ذلك  
 بشرط لما حد من فوق الى اسفل وبالعكس يعال له شمك يعال للبعد الذي تقاطع بعد من  
 مفروضين يعال الى كحبه قدم لرايان وخلفه واعلم ان الطول والعرض والعمق  
 من حيث الاضافة فيها كميات والمضافات اعراض الكمية والمتضافات فيها قد يكون  
 على إطلاق من فلا يكون من شرط ما يضاف اليه ان يمتنع لرافضة التي لا شك الكثير  
 وقد يمتنع كما في الطول فانها مضافان الى متخالفين وكذلك العدد فان الكثير  
 مضاف الى شئ يمتنع لرافضة الى غير ذلك كثر مضاف الى مضاف  
 من خواص انكم انتم تحتل المقدور الثلاثة وعين انما سقار به وهذا في الخاصية  
 التي تظهر فيها حقيقة انكم فيها تعرف ويتبعها كون انكم متساويا او غير

او غير متساوية والمعنى لغير المتساوية معناه مركب العدد اعلى التي حصل له ما يثبت له انما متساوية  
 او غير متساوية ولم يوجد له النهاية بحسب القليل انه يصدق على الفارقات لهذا ان يقال  
 الله تعالى غير متساوية هذا المعنى من خواصه انه لا خذ له واما المتصل فلان الجسم بالسطح والتمتع  
 للخط والعاقل لافاضة مقبولة واما المتصل فلان ان غدا فرضته ضد العدد لغو ان لم يزد منه  
 او لم ينقل اشد بعدا منه فكون اولي الضدية سوال الماسية مثلا يوجد لها عدد هو في غاية  
 البعد عنها هو رايان فلي لا يكون ضد الها جواب الشئ انما يكون ضد الغدو لكان الغرض  
 له الماتة ليست في غاية البعد من رايان فلا يكون ضد الله والمتصل لافاضة المتصل والمتصل  
 قد يعرض للمتصل كما الحق السطح والخطوط والرجام الغذاء والزمان من المتصل لافاضة العازمة  
 رايان موضوع الزمان الحركة وموضوع المقايير لرجام فهو مختلف واعلم ان الزمنية الفردية  
 كقيمتان عارضتان للعدد لا نوعان منه على ما طرأ بعضهم ان انواع العدد ذوات الغد الى  
 حدود معينة كالعشرية والجزئية وغيرها والفردية والزمنية لاسعين منها مبلغ  
 ولان الفردية عدم الزمنية لانها عدم لافاضة متساوية فلا يصح ان يكون فضلا للفردية  
 المحصلة ولان انواع العدد يصح جوابا في السؤال عن كم التي فتقال خمسة او عشرة وقال  
 لا وجه او فرد فلما افاض استن انواع العدد لانا قد نفعل بمقدور نفعل عن كونه زوجا  
 او فردا فعدله من هذه ان الزمنية والفردية غير متضافتين وان تقابلها بل عدم و  
 الملكة وعلى تقدير تضالها لا يلزم وقوع التضال في انكم واعلم ان الكثير والصغير والكثير  
 كميات ماخوذة مع اضافات فلا يضاف منها والعابل العارض لها والمتقابل المضاف  
 واما لرافضة فلا تخشاه فانها لغتان عارضتان للكميات والمكان العالي والمكان  
 السافل غير متصلين لعدم لهما فيها على موضوع واحد ايضا العلوي والسفلي عارضان  
 لكم ويتبع كل واحد الخاصية خاصة لغوي وهي انه غير قابل للشدة والضعف وهن الخاصية  
 اضافة فان كثيرا من الجواهر تحت هذه الخاصية فان دلالة لا يكون اشد به  
 ثلاثة من لاثه لغوي ولا خفا اشد من حطنته من خط لغوي والحق الزمان والنقصان  
 هذه المعنى ايضا فان الثلاثة ليست في كونهها عدد اولاها حدة العدد اعني في انما



كمة منفصلة بقدر الاحاد ازيد من رابعة في ذلك المعنى او المراد انما يفرض بها من الاعمال  
 و فرق من لراشد الاضعف من لراشد الاقص فان الزايد الناقص يمكن ان يشار  
 الى مثل حاصل وقد رايد وراشد وراضعف من لراشد الاقص فان الزايد والناقص  
 يمكن ان يشار الى مثل حاصل وقد رايد وراشد والاضعف امصغوفه ذلك وايضا فان  
 تفاوت لراشد وراضعف يخصص في طرفين بخلاف الزايد والناقص وايضا فان الاختلاف  
 في الشدة والضعف يختلف في النوع على راي جمهور وليس كذلك باختلاف الزيادة و  
 النقصان ولو جلت الكمية الشدة والضعف لعبت التفاضل ومن خواصه انه لذاته  
 يعبر المساواة واللامية واة والمساواة على الحالة التي عند توحيه كل طبق يعبر المصل  
 او احال المنفصل بعضها على بعض فان في هذا فلا حجة لعدم المنطبقين يحصل عند  
 حد لم يحصل لراشد عند ذلك الحجة وغير ذلك المساواة ان يعبر احد الطرفين بالآخر  
 الواحد يعبر بالسكك على معان شتى فانها لا تنقسم في الفعل من حيث  
 قدر واحد وهو رادنا لوجه فيها معنى الواحد بمقدار وتاخر فالواحد بالذات  
 اقدم من الواحد بالعرض والواحد بالذات منه نفس الوحدة ومنه الواحد بالنوع  
 ومنه واحد بالعدد وقد يكون بالاقبال وقد يكون بالتام وقد يكون بالحل  
 بالنوع وقد يكون لاجل ذاته ومنه واحد بالمراد والواحد بالعرض هذان نقل  
 في شئين متغايرين ان لهما وجه واحد في ذلك اما موضوع ومحمول عرضي كقولنا  
 ان زيد او ان اعبد الله واحد وان زيد او الطبيب واحد واما محمولان في موضوع  
 كقولنا ان الطبيب هو وان عبد الله واحد او عرضي ان كان شي واحد طبيا وان  
 عبد الله او موضوعات في محمول واحد عرض كقولنا الثلج واحد في البياض والواحد  
 بالنوع واحد بالنقل والواحد بالجنس كثر النوع والواحد بالنوع قد يكون واحد  
 بالعدد وقد يكون بالاقبال متدعي الوحدة بالفعل من جهة والآخر من

من جهة اخرى وهو اما حقيقي او غير حقيقي فالمعنى ان يكون ذلك الشيء بالحق في الخطه كالتالي  
 رادنا لخاصي السطح البسيط وفي المجسم الكروي وغير الحقيق ما يكون فيه كثره بالفعل  
 اطرافها سادس في عند حيز مشترك كالي خطوط المتلاصقة عند الزاوية او السطوح وفي الوحدة  
 راجع تماثله والواحد بالاقبال الحقيق واحد الموضع فان الموضع للممثل جسم بسيط  
 والواحد بالعدد انما يقع عليه الانقسام فان كان مجردا ثم ليس ينقسم فهو الوحدة وان  
 انقسم اليه مفهوم راد فان كان ذا وضع فهو النقطة وان كان في المقارن في ان تحت عليه  
 القسمة فان قسامة لجزءه والجميع كان هو المقيس راد ان كان بقوله للقسمة لذاته  
 والواحد الجسم البسيط والاقبال المتشابهة لجزء ان اعتبر حالها قبل القسمة كانت  
 واحدة بالاقبال وان كان بعد الانقسام فان امكن اشكال موضوعاتها كالمياه السطوح  
 المتعددة فان موضوعاتها سمان ان يصير لحد فجزءها واحد بالنوع انما بالمقدور  
 وكل واحد من هذين القسمين ان حصل له جميع ما يكون له فهو الواحد بالتمام وراشد الكثير  
 والوحدة التامة اما وضعه كالجزء من الواحد وضعه كالبقيت الواحد او طبعية  
 كالمفان الواحد واما الواحد بالمساواة فهو الوحدة بنسبة تاكنا لنحو حال  
 السفينة عند الزمان وحال المدينة عند المكان والحد فان طاس حالتان متفقان  
 ولست وحدها بالعرض بل وحدة ما يتحد بها بالعرض واما وحدة الحالين فليست  
 وحدة بالعرض واه اذ عرفت امام الواحد فاعرف فيها اقسام الكثير  
 قد غلط ههنا جماعة في تعريف الواحد بانه الذي ليس بكثير ثم لا يعرفوا الكثير قالوا  
 انه المركب من الوحدات فلو هم الذين من حيث لا شعرون والحق في هذا الباب  
 ان الوحدة والكثير من الواحد الغيبية عن التعريف نعم الوحدة اعرف عند العقل  
 والكثير اعرف عند الحس قالوا رادنا تعريف الكثير عند العقل اخذنا في هذا الواحد  
 وتعريف الوحدة عند الخيال اخذنا في تعريفها الكثير **راشد ان**  
 من الواحد والكثير مقابلة انك ستعرف ان اصناف الثقل بالاربعة فتقول ليس منها سائر

المقابل



لعدم اتحاد الموصوفين فيها ولتقدم احدهما بالاضافة كذلك ليس المعامل بينهما بالعدم والمكدر لا  
بالسلب ولا بحجاب ولا بالمقابل الضا فان كان الكثرة ليس انما العقل لا يمتثلها بالعباس الى الوحدة  
وان كانت العقل . . . والتمسك الفرق منها واضع وكذلك الوحدة ليس انما العقل المعاكس  
الى الكثرة وانما الكثرة مستفوتة بالوحدة والمقدم متاخر والمضادان معا بل الحق ان الاضادة  
تعارضه لهما فان الوحدة محال والكثرة ممكنة لا معنى للمضاد عن الشيء كونه من لوازمه  
اعني الشيء كونه منه من الاحوال فوق واحد وامكان الحدوث الكثرة على المعنى لاضا في  
وهو الشيء كونه في شئ لغو في ملة فهو ليس بالشيء البتة الا ان كل الشئ فانه مقابل للشيء بالبر  
التضاد **س** لكسب بية من مراتب العدد اعتبارات عام وهو ان كثير  
خاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهو صفة النوعية وتقدمها انما هو من الاحوال  
التي يبلغ جملتها ذلك النوع ولا يتقدم بها ومنها من اعداد فانه ليس بسوم العشرة  
بجانب اولي من بقومها بالتبعية واللازمة والاربعية والاشية وغرض ذلك ان كل  
واحد منها مستقل بالتقدم ومن المحال ان يتقدم الشئ باحد كل واحد منها كافيها  
في بقوليه ولذا قلنا ان العشرة تسعة وواحد قد جعلت فيه التسعة على العشرة  
وعطفت عليه الوحدة يجب ان يصدق عليه الصفتان معا العطفية لعدد واحد على العشرة  
فكون العشرة تسعة ومعها واحد وان لم يرد العطف بل عينية به التبيين كالقول  
ان ان حيوان دناط على ان معنى ان ان حيوان ذلك الحيوان الذي هو الحق كقولك انك  
قلت ان العشرة تسعة تلك التبعية التي هي واحد وهو ايضا محال وان عينية ان العشرة  
تبعية ما واحد وحملت مع صفة التبعية صار كانك تقول ان العشرة مع تسعة  
التي يكون مع واحد فلو كانت التبعية وحدها لم يكن عشرة وهو ايضا محال فان التبعية  
لا يكون عشرة ولو كانت مع اي شئ فرض ان حصلت مع صفة للعشرة فيصير كانك  
قلت ان العشرة تبعية وهو مع كونها تسعة ايضا واحد وهو ايضا محال بل  
المراد من هذا ان العشرة مجموع التبعية والوحد لا اخذ جميعا فصار منها  
س عشرة فلان الرابع ان لعشرة واحدة الا انها عدد مجتمعي من واحد واحد

١٥٠  
ان ان يبلغ ذلك العدد **س** ذهب قوم الى ان الوحدة عدد لانها مبداء وكذا النقطة  
كم لانها مبداء للخط وهذا خطأ فان المبداء لا يلزم ان يكون من نوع ذا المبدأ فليس لها  
كانت الحيوانية جزء من الانسان انما هو ذا النقطة بحكم كون النقطة والوحدة لهما  
من الكميات على ان قولهم النقطة مبداء للخط لا يتناول عن خلط فاجتهد قد قام بارادته بولاد  
طائفة لغوي انفسه واكون لراشدين عددا فقالوا لراشدين زوج لراول فلما لم يكن عددا  
قالوا لراشدين من الفرد الاول وانما العدد هو المركب من لراول واقله ثلاثة وهو لراش  
في التحريف يزلون منزلة الماويل بان خواص العدد حاصلة في لراشدين وقولهم ان الواحد  
فرد اول وليس بعدد فلما لم يكن الزوج لراول عددا اكلام لم ياتوا على صحته بزهانا و  
قوله اقل الاحوال ثلاثة غلط فانه ههنا بعينه التحريف **س** المقلد وان كانت  
الواحد في الخارج الا في المائة لكنها في الذهن قد تصور من ومن المائة فلما  
حسبنا الشخص من غير ان يلتفت الى اعدادها كان جثا تعلمنا وانما نتعلم متنا ههنا  
فلا انجيلنا ذلك السطح من غير ان يلتفت الى شئ لقارنه ما في الاجسام كالا لوان والاضواء  
كان ذلك سطحنا تعلمنا وكذلك الخط والنقطة والفرق بين كون الجسم تعليليا وبين ان  
ان الجسم يمكن ان يتصور في الذهن من غير وجه المادية اي لا شرط ان يكون مفعلة  
المادة واما البوليقي فانما يمكن ان يتصور ط بالمعنى لراول لا بالمان بان السطح انما  
يختله ذاد جهنم فيكون جثا **س** النقطة نهاية الخط الذي هو نهاية الخط  
السطح انتهى بونهاته الجسم وقدر واحد منها محتاج الى محله فلما لم يكن احدها ناسلا  
للاخر ولاتلاف من لوطين خط ولا من خطين سطح ولا من سطحين جسم لانها  
ان لماوت بالاسلزم المطلوب وانه لنم لراشدين **س** التحريك المذكور خواص  
انكم انما تعلمون ان ساق ان يفرض فيه شئ بعد شئ او متوهم وهذا الحق الجسم لا يتوسط  
المفكر واما التحريك بمعنى السطح والافقياس وانما يسهل المائة لانها لما من ان  
لراشدين لا يسهل لراشدين **س** العدد تقدر من المنفصل والمباحة



تقدر لتصل إليها وجه في نفس المساجد والقلاع وفي المسوح والمعدن وقد تعرض للمسوح كونه  
معدن أو لا أعلن أن يكون المسوح داخل تحت اسم المنفصل دخول النوع تحت الجنس الزمان  
منفصل بذاته ومنفصل من حيث ينقسم إلى ساعات وشهور وأعوام وانفصاله بذاته وانفصاله من حيث  
انفصاله عن الحركة المنفصلة بانفصال المسافة وهذا انقل زمان حركة فرسخ  
في الكيف المشهور فيعرف أنه القيمة القارة التي لا تتوقف تصور على صورة خارج عنها  
والعوض القيمة واللا قيمة في هذا جواز محالها انفساً أو لثما فافترقت مقولتي أن يفعل  
وأن يفعل كونه قارة وفارقت المضاف والمكتسب من معنى باستقناها في تصور  
عن تصور الخارج وحاملها وفارقت لكم بعدم انفساً القيمة امضاً أو لثما واللفظ  
والقيمة لعدم امضاً واللا قيمة امضاً أو لثما وقد علمنا انفساً القيمة امضاً أو لثما فينبغي  
بالواجب لمدخل في العمل بالمعلومات التي لا ينقسم فإن العمل بعرضي نعم لكن لا امضاً أو لثما  
بل لوجود المعلوم وهو ينقسم إلى أربعة أنواع فإن الكيفية أما أن تكون مختصة  
بالكيفية وهي الكيفيات المختصة بالكلمات أما المنفصلة كالترتيب وراستقامته واما  
المنفصلة كالزمنية والغزنية واما أن لا يكون فإن كان محسوساً فهو الكيفيات المحسوسة  
فإن كانت راسخة في الاعمال والافعال وان لم تكن محسوسة فإن كان  
استعدلاً أو الكمال فهو الكيفيات الاستعدادية فإن كان الاستعداد لا يورث افعال  
كاللاقوق وإن كان نحو عدم ترافع فالوقوف وإن كان استعداداً فهو الكمال وهو الكيفيات  
المختصة بذواتها نفس فإن كانت سرية في حال والى من الملكة واعلم أن كون  
الكيف ينقسم إلى هذه الأربعة فقيمة الجنس إلى أنواع مما لا يرتبها بل ينحصر عن  
هذه الأنواع الأربعة فنقول - معنى الكيفيات المختصة بالكلمات أنها التي لا تعرض  
لغيرها إلا بواسطة الكلمة كما في استقامة وراستدانة والتسليط والتقسيم والمثل  
والحقيقة والكيفيات للاعداد فإن قلت انفساً لا تعرض لذواتها فكيف عروضا  
أو لثما فانه متى لم يكن جسم طسعي فكون لم يكن خلقه وهذا كالتقوية التي تعرض للكلمات

عدم

لغرضها بالذات الكليات طلت بالعرض للكيفية منه بالعرض لها في نفسها بشرط انها كنية  
شي بالعرض لا بشرط انها كنية شيء في القسمين يكون الكنية من المعرض لها أو لا لكن  
المعرض لها أو لا بد الكنية التي في ذلك الشيء وهذا لا يخرج المعرض عن كونه عروضا  
أو لا الكنية **مس** رسم المبدأ من الشكليات التي يحيط به حد واحد أو حدها وهذا  
الشرط محيل بأن الذي يحيط به الحد واحد أو حدها أنا هو المقدم له والمقدّم لكم والسبب كيف لا يكون  
شي واحد داخل تحت مقولتين بالذات وإن كان بعض الناس جوز هذا ابتداء منهم على أن الجسم  
لما عرض ليس مقولة الجود بل من مقولة الكيف كما مر أنه ليس من باقي المقولات فلو كان  
داخل تحت مقولتين وهذا غلط فإن الجسم لولا كان من مقولة الجود والبيان من مقولة  
الكيف ولا يجب أن يكون الكيف منها داخل تحت مقولة لغوي وكما أن في البسائط الأخرى  
كالمساحة مركبة من صواتين بل الحق أن الشكل لا يعينه احاطة أحد أو حدها بالجسم من جهة  
مراعاة وقد يرد عليهم جماعة لغوي أن السكان من مقولة الوضع لأنه يتعلق بحدها سحابا وخالص  
لوضع بعضها عند بعض في هذا غلط من وجه لصحاح أنه أحد بدل الاجزاء الحدود والاعتبار  
في الوضع فالاحراز في الشكل بالحد وثالث في الاستنباط في لفظ الوضع فإنها من المقولة  
لعني ما في جهة الشيء إلى الخارج وهذا المعنى على المحاذرة التي يندفع من المضاف إليها أن يتعلق  
الشيء بمقولة لا يلزم منه انفراد جهة تحت تلك المقولة فإن المربع إنما حصل بحد في حدوده ولا يجب  
أن يكون كذا - أجود ما يبرهن به الخط المستقيم بالكون أو لا بد من أن الموضوح على  
مقابله أني لفظية كانت عليها عليه بعض الحفظ وقد ظهر من هذا أن الاستقامة لا مستدانة  
معايرتان للشكل - لا ضل من الخط المستقيم المستند من المشهور بناء منهم على  
أنها مختلفتان بالندج لأن احدهما ليس بالموضوح فإن الموضوح قد تنقش عنه  
فمستقيم مستند ولا باللازم للخطية فانه يجب اشتراكه في الامور عارضا والاحراز  
ووجوده لا مستقامة وراستدانة على موضوح واحد فلا بد أن يكون الخط مستقيما

وغيرها



بالفصل ثم الذي يكون لشدة الخفاء بخلاف ما ضعف المتنوع وهذا هو واحد وحده  
نظروا كذا كذا اسكال لا اسفال فان التثنية لا تليق لوجها ما هو البعد منه ومثله  
بان الخط الواحد لا يكون موضوعا للاستقامة وراستدراك لان الخط لا يراهم له بذاته  
انما مقدم نفع ومتى لم يلحق الغر العدم فالمسيرة حال الخط فالمختار لا بد وان تفسر  
اجزائه وجبذ يكون حال الخط لا اول **س** الزاوية هي كون المقدلة لحدود  
فوق واحد منها عند حد واحد مشتركها من حيث يكون له هذا منادى المسمى المظنة  
والمجتمعة وملاكلها وليد من انها عبارة عن تمام حيز في مساحة فان التماس  
من مقدلة المضايف واضاف هذا المضايف المجتمعة **س** من التماس ان الزاوية والزاوية  
من حيز واحد العدد الذي هو عرض فيكون ان اول العرضية وكذا الاستقامة والزاوية  
فانها عارضا في الخطوط والسطوح التي هي اعراض في الزاوية فقد شئت في وجها  
من مذهب الى ان الجسام من الجواهر اضراره وقد استدلوا على كونها اول ان الشكل  
التي يبعث بها الجسام هو الكون لان الطسعة لا تفعل افعالا مختلفة والكرة لا اقامت لعموم حيزها  
الذات في الزاوية وانما تعرض دائرة مختصة ولان لم يكن جمعته على اسطوانة هذا  
ما هو المركز في احدها مبدل الخط مسقيمة مؤلف من اجزاء من المخطط عند حيز ثم انما  
وضعه برادول وطابقا من المركز وجعل ملاحظا لاول عند المحيط فانه ان او نقصا من ان  
من الازايد ومنه التناقض هكذا الفعل كجزء من الزاوية على راسهم ولزم منها انقسام  
اجزائها **س** الحلقة على الهيئة العارضة للجسم بسبب اللون والسطح فظا منها عرض  
وكذا يوافق الكيفيات المختصة بالكميات **س** الكيفيات الجسمانية الثابتة سميت  
انفعالات من حيث ان حدودها ما هي المزاج كحلاو العسل والفضة لا تفعل احواش  
عنها والكيفيات الغريبة متغيرة هذه راسم وان وجدت في العلة ان السرعة  
رذائلها وسميت بالانفعالات التي هو اسم لغير التي هي المحيطة والتغير وان

وان لم يكن في نفسها الانفعالات ذهب بعض الناس الى ان كل الكيفيات هي نوع لا شكل  
وهو خطأ فان هذه مختصة لمسا دون لاشكال وان لاسكال قد تنفق في السكون وتختلف فيها  
لانها تنقاد دون لاشكال وبال لغو ان انها هي نفس المزاج وهي في الخط واللاذات  
تتأثر بكمية اخرى والظهور ما دل على جهة تغير راسم من اليقين مثلا الى السور من ثبات  
شكله ووضعه **س** ما يلحقه السوالة والبياض والاحمر العدمية لا يفعل  
**س** العقل والخيال من هذا الباب ايضا ما ما يحدثان بواسطة الانفعالات بحاصلة  
لجسم فان المصنوع من غير هذا الباب انما هو ما يحدث في هذا الباب الخشونة والملاسة  
وهو خطأ فان الخشونة عبارة عن اختلاف حال الاجزاء والناعمة على الجسم في لادفها  
وبما تخاف من الملاسة عبارة عن امتواها فانه قوامها من باب العرض والغول  
ادخلوا في هذا الباب القلابة واللين ولحق انها من باب القوة واللاقوة **س**  
هذه الكيفيات تنقسم بحسب انقسام الحواس والالمسات الحارقة والبرودة والنعومة  
واللبوبية واللفافة والكثافة والندوكة والشفافة والخفاف والصلابة والنعومة  
واوالمبصرات الصلبة والنعومة والسموات والحدود والذوق والذوق  
الطعم والمشمومات الزواج وهي اسوط اعراض فان كون الجسم اسود ليس نفس الجسم لاجزائه  
منه اختلفا في الجسام المنفكة في الجسم فانه خارج عنها فان كان ذهب الحصول  
في الحيز فهو عرض وانما يمكن عن جريد فان لم يكن الذات فليس هذا القول المحسوس ان كان  
الذات اشارة في جهة وامتناعه فهو منافق للمقدلة زائد على ما نفى بالقول الستة  
المحموية **س** القوة واللاقوة عز قومها بامير مشترك بينهما وهو ان الشيء  
يرتج به المعامل في لعد جاني قبوله وهو في المشهور جين خمسة ثلاثة انوارها او الاستعداد  
الشديد على عدم الانفعال بالمصالحية والقلابة الباقى الاستعداد الشديد على الانفعال  
كالمراضية واللين السالم الاستعداد الشديد على ان يفعل وفي هذا السالم نظر  
فان المضاعفة متعلق بثلاثة امد لعرض القوة والداخلة وهي معرفة المضاعفة



و امر من القوة المضارعة و امر من القوة القوية على يد الضاعية و امر من الدين وهو كونه غفارا  
 في خلقها الطبيعية بحيث يعجز عظمها و قوتها و مراد من باب الحال ان كانا من بعض الامور  
 باب الملكة و الثالث عبارة عن النوع على المقادير و اعلم ان كون هذه النوع عرضا من الجواهر  
 لا يحتاج فيه الى التعريف **س** الكيفيات النفسانية انفسها الى الحال الملكة تسمى  
 انفسا بالعداوى لا بالفضول فان الشيء الواحد يكون بعينه حاله اذا استقر ملكة  
 و لانه يمكن ان يكون في الحال الملكة و جواب انبيته كما من الشخصين من نوع واحد بل يجوز ان يكون  
 شيئا انبيته من شخص واحد بحيث تسمى كالقبي الرجل **س** من الملكات العدم  
 و الفضائل و بعض الفضائل التي لا تدعى بالملكات المحمودة بالهيئات النفسانية التي تصدر عنها الافعال  
 المحمودة بسهولة من غير ان يحتاج الى رتبة و اعتبار ميتان و يكون بحث اذا اراد احد ملكة  
 شق على اصحابها و احتاج الى رتبة من خلق الله و العفة و الزهد و غيرها التي لا تدعى  
 ملكات ايضا كالنجاح و الخلق تنعذر عليه التعريف و العدم ملكات لا باعتبار اسناد اصول  
 الضاعية و المتميز فيها المتكامل بل ولو في الزوار الواحد اذا اعتقد و علم غير ذلك و كذلك العفة  
 في المرض العسر الزوال و في هذا الباب ما حوال ايضا لو كانت مبركة الذوات من الحالات  
 الحرة و الخجل و الخوف و الغم و الحزن و القدر التي لم يحكم بها و الاستحكام شي من هذه فملكات  
 و الملكات المكتسبة كانت احوالا في المبدأ و ليس كل حال ملكة في المبدأ و احكاما  
 العلم و اللذة نوعان من المبادئ فيما من قبل ما عدا ما في الفرج و حجة ايضا لاعتقاداتنا  
 و سبب ما اول الملكات كون حامله الذي هو الذم على افضل احواله المكتسبة و المكتسبة و ان رتبة  
 المقدار و رتبة رتبة القوة و ان كانت المقدار في البسيط بقى منه قسط اخر عند الفرج  
 و فلهذا ما سلكه الطبيعة عند المبدأ و انما يكون من البسيط و المكتسبة و ان كانت معقولة  
 من الخلط و اللطافة و شدة الصفاء و كانا مبركة في الفرج و اكثر و النفا على حمل الكمال  
 و يعتبر في خلق الماني عظيم ما له حرب لغيره من الموهبة في الحال البسيطة النفس  
 الى ما سلكه و عدم سهولة ما سلكه و لا يكون كالحاصل **س** من حاصل ان  
 انواع هذا الجنس اعراض و انما وقع لها سببها في العلم فان بعض الناس يزعمون

ان هذه النوعين جوهرا كما ان صورة للمعرض عرض و نحن قد حققنا القول بهذا ان الصور  
 الجوهريته و انه في النفس حلول شي في شي لا يجوز منه و لا استبعاد في ان يكون مثل ان صورته  
 عرضا و ليست صورة العرض عرضا باعتبار كونها صورة العرض بل باعتبار كونها في محل الحقيقة  
 عنها **س** من احوال الكيفية انها قد توجد فيها فضلا عن الحركة كجذب النور و العدم  
 و انوار الخيال من باب الملكات لمضادة المصالحاتية للمراضية في باب القوة و اللاتوق و  
 كضالة السامع للسلوك في باب انفعالات و انفعالات و انفعالات الكيفيات المحمودة الملكات  
 و المتضادات الكيفيات قابل للشدة و الصعف بخلاف لا تقبله فان التبريع لا تزد من خواص الكيفية  
 و هو لها الشبهة و عوارث تسمى لذاها **س** و هو مقول عام معان لانه  
 الحقيق و هو مضافه نفسها و مبروضها و المجموع يقال لها المشهور و مراد من جعل اللفظ  
 المضاف مقوله على معنى بالشبهة و عرفت الحقيق بانه مضافة لا تقبل الا بالاساس غير ط  
 و هذا التعريف يرجع الى الدور فان المقابلة نوع من مبراضة و قد عرفت ان  
 مقولون معنى مقولته بالاساس الغير احساجه في صورة الغيرة و هذا باطل فانهم  
 ان عنوانه يقتصر لغيره لزم و لزم و ان عنوانه يقتصر معه فالسقف متقوية الحاظ  
 و انضاف بالذات و متصور معه من جهة ما هو بازا و يرجع الى الحاظ الموارد و هذا و يعرفونه  
 انما الذي جعله مضافه في ان الزمان و الزمانهم اذ لا اعتدروا بان المضاف  
 المحدود و هو الحقيق و المذكور احد موهبه و هو اسرف في احوال فجار تحديده به  
 و يرجع حاصل تعريف المضاف الى انه البسيط الذي يجمع مركب و هو لا يخلو من نفسه  
 و اعلم انه ليس كل نسبة مضافه فان كانت مبركة و نسبة الى لازم في الذهب كالسقف الحاظ  
 و ان لم يكن مضافا الى فان اخذت النسبة مبركة حارثه مضافه و يعني التكرار ان يكون للنسبة  
 نسبة الى مبركة من حيث ان ذلك العنصر نسبة الى المبركة و انظر الى السقف من حيث هو لم  
 يحله مضافا فاذا نسبت الى الحارثه نسبة الاستقرار و هذه مبركة و المبركة من حيث



هو مستقر وجده مضافا الى الحارط من حيث هو حارط من حيث هو مستقر عليه هذا معنى قولهم النبية  
 يكون من طرف واحد ومضافا من الطرف من واسم كل واحد من المضافين المشبه انما ان مدركا ما لم  
 مضافا بالضم كالأب لمراتب اسم احدهما كذا فقط اما المضاف كما يحتاج الى التفتة وفقدنا  
 ذوالجناح او المضاف اليه كالمعدوم فان العلم مضاف اليه فعلم العلم علم بالمعلوم باعتبار ان  
 النسبة فانه في نفسه كلفه وقد مضاف الشيء الى شئين باعتبار ان العلم مانه علم العالم فهو  
 مضاف اليه وهو مضاف قد تحللت كما تقول العلم علم العالم والعالم عالم بالعلم لا للعلم قد  
 يكون متخذا كذا الضمنا العلم الى المعلوم من خزان المضاف التكاثر في الوجه  
 بالوقوع والفعل فان المضافين في اخذ معا متضايفين على التعلل بالنعلة بعد مضافا  
 لهما المضاف الى شئ انما مضاف اليه على تقدر وان يكون معه فلا اخذ لهما بالفعل  
 وبالوقوع زال التعلل كالمعلم المضاف الى شئ خارجي فان المعلوم قد يوجد في العلم  
 لكن من حيث المعلوم معلوم بالفعل وقد يوجد منها ايضا في المقدم الى المتأخر بالفعل  
 مع عدم المتأخر وحسب من عن هذا انما اضافة هذه من الحزن من هنية فاخذ  
 الذهن الحزن من الحزن من حكم منها بالاضافة ويوجد على هذا ايضا العلم ان الساسة  
 مسكون مع عدمه ايجابا عنه بان كون الساسة مسكون حال من لحواله من جهة في الذهن  
 مع وجه العلم وهو الثاني اليه مضافا فان لغير الساسة مجز في مضافه الى شئ الوجه  
 من حيث هو تصور من خزانته وجوب ان يكون من حكم باضافة كل منها الى  
 صاحبه من حيث هو مضاف اليه كما تقول ارباب الدين وراين ان الارباب لم يراع هذا  
 النوع من باعتبار لم يجز المعاملة كالأب او مضافه لا الى المعنى المضاف للاول  
 بالذات بل الى موضوعها كما تقول ارباب الدين والراين ان الارباب وكذا كونه كما  
 تقول ارباب الدين وكذا كونه اخذت جنب المضاف كما تقول الراين ان الدين شئ  
 او احدث عارض الموضوع كما تقول الراين ان الدين فان فيه اشياء لا يقع فيها العول  
 من حيث ان مضافه منها الى شئ غير مضاف الى مواد الذات ضابط لاف السكلام

في محمل

في محمل واليه مضافا بالتعلل مستقرا عما لا يقع فعلك كبح اضافة الشئ ان وصف منها لاف  
 وضعت ورفعت عنك امليك حفظ المضافه ولا رفعت ووضعت عنك لم يكن حفظا  
 فهو الثاني اليه التعلل وغيه ليس اليه تعلقا فانك لا رفعت عن الشئ انه حيوان او ان  
 او كما امليك ان نسب اليه الراين ولا رفعت انه دوراين وضعت انه حيوان او غرض كفاية  
 لم يكن اضافة الراين اليه من المضافات بالمعنى في الطرف من كالمساوي  
 والمساوي منها ما هو مختلف باختلاف محدودا كالأصوف والضعف النصف غير محدود كالراين  
 والثاني مضاف من المضافين فان تدا محتاجا ان الصفة حقيقة باعتبارها محصل  
 المضافات كالمساوي والمساوي سر وقد لا محتاج لحد ما كالعالم المحتاج الى العلم اضافة  
 الى المعنى وقد لا محتاجا ان كالعالم المحتاج الى الصفة لا كالتة والمعدن المحتاج الى الصفة  
 مدركه **بسم** لمضافات عارضه لغرض من المقولات انما للجزء من كالمساوي والمساوي  
 الكبير والصغير والقليل والكثير والليلي كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي  
 والراين كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي  
 انحناء وملك كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي  
 وتفتت كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي كالمساوي والمساوي  
 فاما العظم والصغير العارضين بكم وقد عوان في هذا المثال ونحن نطالبهم بالحجة  
 وكذا ان ميل موضوعها الشدة والضعف فثبت وانه فلا واعلم ان محمل بعد  
 المضاف من سته محمل بلغة فان الضعف مطلقا بازا والضعف مطلقا وضعف مواربعه  
 بازا والضعف مواربعه ولما كان المضاف جلاء ابد عارض اخره كان تخصيصه تخصيص  
 هذه العارض والخصيص بالعرض من منهم لمران لحد ما ان يوجد العارض والمعرض  
 معا فوجد مرابا من مقولتين ليس بالمقولة والثاني يوجد العارض مقولته العوض  
 الخاص للمعروض الخاص فوجد ان معا جميعا كعارض ولحد للمعروض هذا  
 معنى موع مضافه وحصلها كالمساوي مثلا فانها موافقة في الكيفية



الموافق في النسبة غير الكسوف الموافق فان الكسوف الموافق ليس هو ضاف بل يدرش في اضافته واما  
الموافق في النسبة المتسوية الى الكسوف نوع من المضاف فلاضافة تامة لكونها في نوعيتها  
وحسبيتها وخصيتها وقد يحتاج في الحقيقة الى اعتبار زائد على الموضوع لحوازيه لعموم فاته  
صادق على كثير من حاله في ذات متعددة او امكنية معاصرة فحتاج الى  
تعيين المحل والوقت قد وقع الشاغل في وجهه بزيادة في اركان فطائفة  
انكره وانه انما يدرش في محل واحد لضافته في كل واحد من اركان فانه كونه  
السماء فوق مجرد اعتبار غير مطابق للخارج بل المضافات وجده في اركان واجابوا عن كلام  
ابن ابي ابيان الماتية المتوعدة في الخارج منها مضاف بذاته منها مضاف بغيره ولا  
جود للعن المقول بالعاس الى غيره في المكان كان هو المقاف بذاته فلا بد من ارجاعها الى المقاف  
بذاته والمضاف بذاته ليس هو شي اضافة بل هو اضافة بذاته وهو من حيث انه في هذا  
التي لم يوصف مأمنة مقوله بالعاس الله ووجوده كالاتي مثلا فانها مضاف بذاتها  
الى اركان لما اعتبر الخلق في الموضوع بنبية كانت مضافة الى المحل والمحل اضافة لذاته  
ولا ذلك ان لم يولدوا بالاولا لا سارح في بخار المضافات ان كل واحد منها مضاف بذاته  
الى ما يضاف اليه ولكن الكون من المضافات اضافة الى كل واحد من مضافاتها  
فعده المحل فان اجابوا عن هذا بان مفهوم اربعة مفار لمفهوم اربعة فثبت  
المفار وليس كذلك المحل فثبت ان المحل نسبة وهي مفارقة للمفارقة والحق  
عندنا ان بزيادة من اربعة لذهنية العقل لا اعتقلت براهنا لكونها اشياء مختلفة  
وفضلا وذاتة وعرضية وان اعلم اننا موجهة جزمو كونها موجودة  
عرضا لا استدعاه عقلاها الموضوع في باقي المقولات اما ان  
فانه عبارة عن كون الشيء في المكان وهو مفار للوجه لانه فله كذب على الصدق  
على الوجه ومفار للاضافة وبزيادة عارضة لكونه ان السبل ما هيبة  
لعرضها المضافة الى المحل والواو جنس اذ اوج فان الكون فوق الكون  
تحت

تحت نوعان متعارضان وهم طالعون ويرطون ذوو اضافة من اركان ما هو اول حقيقي وهو  
لون الشيء في المكان الحقيقي لمقوله ومنه ما هو ثان غير حقيقي كالكون في المكان الثاني الغير  
حقيقي لقد لنا الشيء في السماء او الارض وانما مشترك في اركان احدى بالعدد حقيقي و  
شتر كان في غير الحقيقي عند بعض القدماء كما مشترك في الشوق وهو خطافان  
كونه بزيادة لكونه بزيادة بالعدد واما العالم المسمى توهيم ان الشوق بزيادة ومنه  
ما هو عالم جنس كالكون في المكان فهو في الكون في الهواء ومنه ما هو جنس في الكون  
في هذا المكان في هذا الوقت لخصيص بعينه قالوا بركان المطلق لا يصل الى الضعف  
فان الكون في المكان لا تفاوت لكونه في مكان لكونه كونا واما في النسبة قد  
يعلمها فانه قد يكون فوق اربعة من فوق في النسبة ومنه ايضا فان الكون  
بالنوع المطلق تضاد الكون في التحت المطلق لانها معيان موجهة الى الموضع  
متعارضان عليه ومنها غائبة التباعد واما التي فانه نسبة كون الشيء  
في زمانه او في طهره وهو غير الموجهة وبزيادة على امره والمقاييس عام وخاص  
وخصي باعتبار وجوده وقد نازع طائفة في وجهه فعادوا لكونه موجهة الى  
المكان له متى وقيل بالان السج ان الان والذين بيطان ولا بد من تركيبيهما  
من حيث ان لكونه واحد ولعدمه نسبة الى شيء وان النسبة مفارقة للمفارقة  
الله وترتب منها معنى هو لكونه لان النسبة معنى مفارقة للمفارقة ليس  
المفارقة الله حذر اذها ولا تتركب من مجموع النسبة والمفارقة معنى مفارقة للمفارقة  
ويعتد المقولات النسبية قد اشتهرت في مفهوم كونها نسبة وتغايرت في  
خصوصياتها التي باعتبار تعدد المقولات فكون حركية من القدر المشترك المتميز  
وهذا طعن عشرة لاجناس واما الوضع فهو لفظ مشترك بين معان اربعة



نسبة لغرض الشئ بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض والمان كون الشئ بحيث اشار اليه اشار حصة  
والثالث نسبة لغرض الشئ بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض وانما اجزاءها حصة عنها وهذا المعنى  
مراجيز وهو المفصلة عند القدم فانه ما يربط الفعل ومنه ما يربط القوة والتي بالقوة ما هو طبيعي  
كقوى الارض النسبة الى السماء او التي ليس طبيعي لما كان البيت الذي القوة كما يترجم  
قرب دائرة قطب الارض من القطب فبذلك الى دائرة الطوق والذاتان متوحدتان فوضعها كذا كذا  
الوضع فلهذا فاقان الماهية العام والمنكر ههنا وضعيتان متعاقدتان على موضوع واحد  
بينهما غاية الخلاف وهكذا الحال في الاستغناء والرباطية وهو في القوة والضعف كالاشد  
اعضاء وانما الملك فربما عن التملك لا مال الذي لا يزد ولا ينقص بل قد  
يعتبر من هذه بالحدة ومقولة له وفترت يكون الجسم سخاا اجزاءه وتنقل بانقاله كالشئ  
والتفحص وانما ان الفعل فيكون الجسم بحيث يحصل فيه امر غير غير قار الذات كما  
المصروف السلوك والتحرر كالتفحص والتبريد وانما ان الفعل فيكون اثر الجرم  
عن غير تاشرا غير قار الذات مثل التسخين والتبريد واذا فربما الفاعل والفعل عن  
النسبة التي بينهما من تحدد الماثر والماثر المعال لما تاشرا تاشرا والنتج التسخين الى  
سخونة وانه ولهذا المعنى عدل عن لفظ الفعل والافعال الى قولنا ان الفعل يفعل  
لان الافعال قد يطلق على المستقر بعد حصوله كما هو حركات في القرب كذا القدر التي  
هو الفعل بعد حصوله واستقران له في لفظه فيعمل فيمخصصان سخاا للوجه  
وقد تارة في قدم في وجوبها لان ما تاشرا في غير او ما تاشرا عن غير لو كان زائدا  
لزم التسلسل لا دفعة واحدة بل مرات عن مناهية فان التسلسل انما يعقل اذا  
تتألت احواله وهذا الصفة المذكورة في القوة والصفة لغوي ما تاشرا في هذه الصفة  
زائد وما لم التسلسل من كل صفتين موثقتين ومساويين واما ان فاعلتان  
للشئ فان ابضا لراسول واسود لراسول لعل لا يجتمعان في موضوعها  
واحد منهما غاية الخلاف واما لمان ايضا للشد والضعف لاضحية  
القرب الى الطرف التي هو السلوك فان القرب في ذلك هو وحدة مبالغة

المنه من السلوك بل العباس انما هو الى راسول له التي هو سلوك في السلوك وفترت من  
له سلوك اذا فلا يحتاج في تعقله في تعقله سلوك الى مسبوقة الحركة ولو كانتا متساويتا  
ولما عرفت من العلوم ان تسودا يكون اشد من تسودا لفا كان اقرب من السلوك  
التي هو الطرف والسلوك اشد من السلوك لفا كان اقرب الى السلوك التي هو الطرف  
واعلم انهم اذا لا دفوا الحركة عن مقولتي الفعل كانفعال كما تراه في الطبيعيات ومنها  
اشبهوا الشدة والضعف منها واشتدك والضعف انما يكون كحركة وقد سجا عن هذا  
بان الشدة والضعف في شئ غير اشتدك ذلك الشئ ان يفعل وان يفعل فاشدك ضعف  
واعلم ان قولهم ان في مقولة كذا اشدك وضعفا انما يعنون به ان فيها شدة اضعف  
فان احدهما يحصل بعد انفسا برغوة او مالوا العرض لا شدة ولا ضعف يعنون به  
وضعفا ما ان احدهما يحصل بعد انفسا برغوة او مالوا العرض لا شدة ولا ضعف يعنون به  
ان كان واحدة ان كانا واحدة ليعينها لا يكون ضعفة وشدت وصرح ليعينها بل بطل  
بلا شدة والضعفة يحصل لغوي لا شدة ان السلوك لفا اشد من السلوك  
الضعف يحصل سلوك لفا ليشد منه فان كون الضعيف هو ليعينه لفا اشد كما  
كان اولا باطل قطعاً فان الذلت الزائدة ليست هي الناقصة ولا تاتي في الضعيف  
وانضام شئ اليه فان المنضم ان كان غير سلوك لم يصير به السلوك اشد ما كان في  
سواد شدة وان كان سلوك لفا فقد حصل سلوك ان في محلها متفق الحقيقة والمحل  
والزائد فلا امتياز بينهما وهو محال وعلى تقدير ارجاعها لا يكون احدهما اشد  
فهي ان سلوك او اشد الاستدلال برأول وحدث لفا وهذا محال مخالف  
للاول في النوع ام لا اتفق المتشرون على المخالفة لنعمة بينهما محتجين بان  
مخالفة السلوك الضعيف للشد بعد اشتراكها في السلوك شدة التصور ان يكون  
بامر خارج لان الشئ وتا ما هو في السلوك في لو خارج عن السلوك فتعبر ان يكون







الفرق

فيكون مجازاً من هذه الجهة ويخرج إلى المقدم الكافي الذي يرجع إلى الزمان فإنه لم يعتبر عند البعض  
 في المقدم بل يكتفى بكون الإطلاق عليه وشا إلى الذات بلا اشتراك **س** لاجتماع  
 المقدم واحد على أصنافه بمعنى واحد فلا يشترط أنه ليس بحسن لها لفاوئها منه بل يولد لازم لها  
 وأصنافه مجبولة بعرف هو اللازم الذي هو المقدم والمقدم إنما يكون بالوجه أو بمعنى ثالث  
 كالزمان والمكان وأما المعنى فلا يشترط في نفسه على غيره ولا يتأخر والمقدم بآراء المتأخر  
 وكذلك الوجه المعينة التي تكون بالعلوية فقال معاً في الزمان ومعاً في الطبع ولا الكائن مكاناً  
 الوجه كالأخر والآخر أو لا مع تفاوت الوجه كجزى العلة والمع في المرتبة كدعي الجنب المتأخر  
 معاً على طبيعته والمع في الشرط هو ليس قبل شيء منها تقدم ما هو زمني تنبئ المعينة  
 الزمانية منها ما في وجوب الوجه لا تقدم على غيره بالزمان وتأخر عنه وليس بموعد **لا**  
 بالزمان ولحق أن يكون شيئاً في الزمان من جميع الوجوه دون المكان  
**س** في الواحد والكثير قد عرفت فإما ما فيها من معنى فليس تغفل لأن مواضعها نلاحظ  
 الوحدة هو هو وأما أن يكون بالذات أو بالعرض على قياس ما هو في الوجه والشيء  
 بالعرض منه ما يكون في الكيف والشيء منه في الكم يقال له متساواة في الكم وفي المضاف  
 يقال له متساوية وفي المضاف يقال له متساوية في الكم والذات التي في الجنس منه مجازية  
 وفي النوع متساوية وفي الخواص متساوية وعابلاً هو العينه وهو من الواحق الكثير  
 فإن أحصا على عدلنا في العدد فهنا ما لغا في الجنس في النوع ولا سيما المتفاوتة في الجنس  
 برأى لولا كانت مما يحل المودة بنفس تخالفها في الجنس برأى على الوجوب لما عدم  
 مراجعها كالحلوة والحكمة والتي تختلف بالأنواع تحت لأجناس القريبة فليست  
 اجتماعها في موضوع واحد كالحلوة والبرودة **س** المتفاوتان متماثلان  
 وتختلفان والقبيلان هما المشاركان في حقيقة واحدة من حيث هما كذلك  
 كالرفان والعرض ليسا متماثلين وإن كانت الحقيقة بينهما متساوية فليجيبان  
 مشتركان في حقيقة واحدة نوعية وإن كان كان العزيس وإن كان مختلفي حقيقة  
 لولا

فالحيتان

المتشابه

وإذا قبل أنها متماثلتان في الحدسية أو الجسمية كان معناه أن الحيوانية التي في كل واحد منها مثل  
 الحيوانية التي في الآخر فكذلك الجسمية والمثلان متساويان في نوع واحد فلا بد من وقوع  
 الجزئية بينهما بعض اعتبارات فإن الصفات التي نسبت لها لو تباينت لم يكن أشبه  
 فلم يكن مماثلة لأن المثلان متساويان وقد يقال معناه أن النوع الواحد لولا كان له شخصان فأنما  
 كثير باعتبار المدلول لا استحالة استناد التكرار إلى نفسها وإلا لكانا نوعين فلا بد من شيء  
 خارجي يفرق بينهما على غير ما يفرق ما ذكره فالبته للفصل وهذا مخلو عن ضعف عرفة  
 من قبل وأيضاً من الهنات والصور التي من نوع واحد ما يقع في مائة واحد في زمانين  
 منه شخصان وأما واحد ما عرفت لا بالمال بل بالزمان والمختلف لا يكون كذلك وما  
 متماثلان وغير متماثلين فالمسألة ما بالذات لا الصدق أن على شيء واحد حاله واحد  
 من جهة واحدة وأيضاً في البعثة في المشهور **س** ما بالعلب برأى  
 كانا في الضميمة أو في غير ذلك ومن قال أن التقابل بالاجابات السلب يتقابل التناقض  
 أخطأ ومن حش أن هذا التناقض إنما صدقنا الضما ما بالذات بل الضال  
 الأخذ أن ما بالذات الزمان الوجه ثنائ المتقابلين على موضوع واحد ومنها غايه  
 اختلاف الثالث لعابلاً لعدم والملكة والعدم منها عبارة عن عدم شيء عن شيء  
 من شأنه أو من شأن غيره أن يكون له التابع لعابلاً الضالفة والفرق من الأول  
 والبولاق أن الأول يعابلاً العينه لا في الوجه وإضا فلهذا يكون لحد ما حالاً و  
 سراً فكل بالفرق من الباني والثالث أن الباني شرط فيه وجه المتقابلين  
 ووجه عليهما والفرق من الباني والذات أن الذات لا يعتل أن كمال الحد المتقابلين عن  
 ضاحية والفرق من الثالث والذات ما عرفت في الباني والثالث **س** اعلم أن المتقدمين  
 في عابلاً الضالفة البعد واسترطوا في عابلاً عدم والملكة كون عدم عن شيء من  
 شأنه أن يكون له حتى يكون العيني عدماً والجزء التي لم تقع عينه وبارود لا يطابق  
 علما بعدم البعد والحقبة **س** ما بالعلب برأى من تقابل المتماثلان



خذ  
 لان الخلق انما هو من ذاته وله ان لا يكون له شيء من غير رفع الازمان  
 وانه مشترك في العرض والواقع للعرض معاندة من الواقع للعرض وليس  
 اعوى من كونه شرا وان الشرا لو كانت له ليس بخير لما كان اعتقادها الاعتقاد  
 كونه خيرا وقد كان بدل الشرا شرا فما ليس بخير لا يمنع اعتقاده مع اعتداله كونه  
 خيرا فاذ كان المعاندة الذاتية انما هي من السلب المحجب  
 الداخلية تحت جنس لغواني لاجنا بين لاسفاد بالاسفاد ومن قال ان الخير  
 والشر ضدان مع كونها جنسان فقد اخطا واما اولا فلجعل الطبيعة وجهية  
 وجهه وهو خطأ واما ثانيا فلجعلها اما هاجسين مع انها ليس كذلك لان الخير  
 عبارة عن كون الشيء ملائما والشر عبارة عن كونه غير ملائم والملائمة وعدمها من  
 المعقولات الماسة العارضة للمعقولات لراول من انواعها الداخلية تحت اعتبارها  
 متعامدة لا ينضال بالاستقرار فان السلاوة والحركة كذا جعلها ومن نقص  
 هذا بالشجاعة والتهور والاخلت احدهما تحت الفصيلة والآخر تحت الذمالة لم يدر  
 ان الجماعة تضاد للتهور لكونها فصيلة وهي عارضة لها فالنضال انما هو  
 العوارض شرط الدخول تحت جنس قريب ومراخلاف والنضال سلب  
 الحسن منها متفق ولا تضاد من قبله وان كان متضادا فهو من قبيل النضال  
 فالنضال انما هو تضاد فيهما عند اخلت تحت جنس قريب ايضا الضدان  
 الى الموضوع باثباتا قتيبان على جنس وان جعلنا متعاقبين على موضوع فاما  
 عرضان مستقلان لا تضاد لعارضين وقد يحسبون عن هذا ان التوابع في  
 الخارج شيء واحد ليس بنفسه جمل والنضال لغير انما تضادها الذهن  
 المتأدون على ان ضد الواحد واحد وهو الذي يقع في غائبة البعد عنه فاذ فرضنا  
 شي كالوسط لطرفان فلهما في غائبة البعد فالنضال الحقيقي من الطرفين لا تضال  
 احدهما الوسط والآخر كان الشيء واحدا حقا وله ضدان فانما ان يكونا على غاية  
 البعد عنه من جهة واحدة فهو من نوع واحد وضد واحد وقد فرضنا ضد من  
 انما ان يكون من جهتين فليس شي واحد حقا بل هو كالجسم الذي تضاد لاسله  
 من ص

التضال

من

من حيث انه اسف واما البارد من حيث انه حار وبالحقيقة وبالحقيقة الضال انما هو  
 السواد والبياض اللذان هما اثنان لا غير من احوار والبارد والمحتضال للام من العرض  
 والعدا لهما لم اشتراطوا في اقد من غاية اخلاف جود والكون التي ضد الامة كشق  
 فالتضاد فالتضال البياض تضال الحارة والخضرة  
 قد يكون ملك كافي السام والستور وقد يكون كافي الصعود عن الوسط والقبوط  
 اليه واكثر من انما تضال من جهة اخرى في انما يكون بعدا متفالا والوساطة  
 فالبعض يصغر ثم تضطر ثم يسوق وقد يكون احد الضدين لازما للموضوع كالبيض  
 للشيء وقد ينافى تاما مع امثاله خلة المحال عنهما كالصحة والمرض للبدن او كونه  
 جوانا اما مع تماثل بالوسط سواء اعتبر عنه باسم محض كالفاقر والراحم او سلب  
 الطرفين كقولنا لا عال ولا جاور مع عدم الاتصاف به كالشفاف ليس كل ما  
 يسلب عنه الطرفان يتصف بالوسط كالكبر لفا سلب عنه الثقيل  
 كان المقابل لبعضا من الباقي لم يكن جنسا لها بل هو لازم لهذه للاربعية وقد مستنون  
 على الخصبة المتقابلين ان كانا وجهين فانما ان يكونا من جنس متقابلين  
 الى الوجود وبما المضال فان اولا لم يكن كذلك وبما الضدان وانما ان يكونا وجهين  
 وبما عدم متجا فانما ان يوجد الوجه والعدم بالنسبة الى الموضوع او جنسه وبما  
 العدم والملكة اولا وبما السلب وبما الجواب والعدم والشفاف سوادا هو ان  
 السواد من حيث انه سواد فقط لا تضال البياض بل انما تضال له اقبيس البياض  
 لكنه لا يقبل صار مضادا له فهو من حيث هو ضد مقبول لاساس الى غير ذلك من حيث  
 هو ضد مضاد فيكون تضادا لنفس الضد او جزءها فلا يكون ختمها واجلب عنه  
 بان السواد من حيث هو والسواد من حيث هو لانه انظر اليها معاصد عليها احد الضدين  
 ولم يصدق عليها احد المضادين ثم لا الضد كل منهما ضد صاحبه وجه المضاد عارضا  
 لها واورد سوادا كغيره وان المقابل من حيث هو متافا بل من المضاد فهو ضد





تحتة فليكن يكون اعم منه اجاب عنه بان المعابد عرض لها لاضافة لسانها  
لمضامين كما يتبين في السراج والبيض وكل يعاين من حيث هو يعاين اضافة لسانها  
لما يضاف ففرق من المقابل من حيث هو يعاين من اذخر مطلقا لا استبعادا عرض  
الحاضر لكونه لمصلحة العام لاف اذخر العام باعتبار شرط لصير العام به لخصر فاهم  
**المعقود** القوة والاعمال لفظ القوة كانت في الوضع لاول المعنى الوجه في  
الحوان الذي يمكنه ان يصدر عنه افعال الشافعة بالثبوت الوجه من الحوان في  
كيفية وكيفيةها وتسمى القوة الضعيفة لهذا المعنى بهذا هو القدرة اي كونه مفعول  
بمقتضى لاشاء وان يفعل فعل لاشاء وان ترك ترك وبار الله العجز والزام وهو يفعل  
ولا ضعف فمعلب لفظ القوة اليها والقدرة جنس وهذا الضعف الموثق والزام ويكون  
الفعل مكنيا فمعلب اليها فمعلب للابيض انما اسود بالقوة وتسمى الحصول المعابد الحصة  
القوة بالفعل لما وجد للهندسة بعض الخطوط من شأنه ان يكون ضلع المربع  
ولعضها ليس مكنيا ان يكون ضلعاً لذلك المربع جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط  
كانه لم يكن فيه لاشاء فلهذا عرف القوس فقد عرفت مقابله وهو اما الضعيف او  
العاجز او السهل او النعال او غير الموثق او الضروري او يكون المقدار الخ طر ضلعاً  
لمقدار مستطوي معروض **المعقود** الموثق ان كانت حصة الفعل واحدة  
من غير اداة فهو القوة الطبيعية وبار الله في القوة الفلكية وان كانت مبداء  
افعال مختلفة من غير اداة فهو القوة النباتية وبار الله في القوة الحيوانية التي  
هي القدرة وهي غير المربع ثانياً ما اثر المواجه من جنس بساط لكونه كهيئة مستطوية  
من الحارة والبارد ولست القدرة كذلك ووجب قوم الى ان القدرة لا سعة على  
الفعل وملا وان عاينوا بالقدرة مبداء لما اثر اعني القدرة والمشيئة اجازة  
منه حق هذا انهم غير الاصل طالع ولان عنوانه ما ذكرناه نحن فانه باطل قطعاً  
فان القاعدة مكنية ان تقوم ونسب لغزونها الى انها ليست على الضد من الكلام

على يد

على يدنا ومما هو قد لفظ لكون ان القدرة لا نصف بها الا من شأنه ان يفعل وان يفعل  
حتى لو كان من شأنه ان يفعل لا غير لم يتحقق بالقدرة وقد اثار علم الشيخ في هذا وما ان الشئ  
يفعل من غير ان يشاء وسيد فذلكه قدرة ولذا كان الفعل بالوجه قايمة لا غير اتفاقاً او  
وجوباً فانه لفعله بقدرة في ذلك لان حد القدرة هو جعله لهذا لانه اذا شاء ان يفعل فعل لاشاء  
لم يشاء ان يفعل كل من هذا من شرط لا يستدعي حد في كماله **القوة** لا فعلية قد  
يكون منصوصة او تنبؤية كوشي واحد كقول الفلك على قبول الحركة على راسهم وقد يكون السبيل  
ذو الحصة كقول الماء وقد يكون عليها وقد يكون قوة على قبول الضد من كالحوان و  
البرودة للجسم واليهوى فيها قبول كقول وتخصص مبداءها لتدبير في بعض اقسام  
باستعداد على راسهم وانما تخصصها لافعال المختار وعلى كقول واعلم ان هذا لا يكون في  
فان قوة احد الضدين مغايرة للاخرى بل معاوية وانما لم يتعد ذلك في قرينة القرب  
ولبعد وموسط ولا مكان الذي يوجد فيه قسماً للقدرة فمن غير استعداد فان استعداد  
فه تخرج ما لجانب احد الطرفين بخلاف طبيعة الامكان واعلم ان القوة مستم  
على الفعل لاشاء والجزئية ومنتهى الى مبداء الفعل لا يستلزم حيزه ما بالقوة الى  
الفعل من غير مخرج **القوة** في المحرك القديم والحديث كقول يعني  
قوله حصول الشئ بعد مده لغيره زمانية ومعنى به حصول الشئ بعد مده لغيره  
زمانية والقديم يقال لمعنى معاين لغيره ونقال ان كل محدث قد وثق زمانياً  
فانه يبينه الامكان وجعل وموجوده لذكر الامكان لانه قبل حصوله مستحيل ان يكون  
واجباً او مستقلاً فهو ممكن وامكانه ليس هو العام المحقق ولا كان المتعقبات ولا ان  
سرا مكان لا تاف في الوجه والعدم نافذ ولا عديم ولا كان الوجوب ولا مشاء مستبين  
وليس هو نفس الشئ لانه قبل حصوله ليس محاصلاً وامكان حاصل ولا تاف في الفعل الشئ  
وفكر في امكانه وليس هو قدرة القادر عليه لان قبله لانه فهو موجود واما قد يحكم  
على الشئ بانه ممكن في الذهن وليس منشا الفرق الا الوجه وجعل الامكان فاما



ح كنه عليه بالامكان في برهان الله لو كان موجبه انما الذي هو غير لكان للذم من كنهه ان الحق  
بجميع الماهيات فالحقه ببعضها كان ذلك الشيء في الخارج ملكا وهو باطل وممكن  
فما ليقوم بذاته وورثه لما اخضع في دون غيره ولم يكن اختصاص بعض الاشياء بالامكان دون  
الغايه من العكس فلا بد له من محل سلك بلحاظ دون غيره والله لما اخضع وكل  
حالات سبقه كان وهو منوع هو الميولي والميولي الست حاله والى لا فقرت  
فلا يحدث الا ما له موق وجوه في ميولي ذلك انما ان يكون مع الماله او عنها او منها واعلم  
ان فلا يخرج لجهة طاهره سببه اخذ له من اعتباره مكان العينية وتحقيق  
هذا ان نقول الصفات تنقسم الصفات موجبه في الذهن والى العين والى صفة لوجه  
في الذهن لا غير ووجهها لعدم موافقها في الذهن كالنوشة المحوكة على لسان  
والجزمة المحوكة على يد كذا كذا جميع المعقولات الثمانية كالشمعة على راسهم وكالعلم  
من كون الشيء ليس بجزء في البرهان ان يكون الكلمة ماثبة في الاعيان كذا كذا لا يلزم  
من كون لرامكان ليس ثابت في برهان ان يكون الوجوب ورا مناه ما يتبين فيه كونه  
ليس هو نفس العدم لانه في ان يكون عدما ووجودهم انما يحكم على الشيء بانه ممكن في  
الاعيان ويصرف منه ومن الممكن للذهني ومنشأ الفرق وجه لرامكان فاما لما  
تبنا من ان الحكم على الشيء في برهان شيء لا يستدعي وجه لشيء كذا كذا علم بان  
رد الوجه حقيق وان كان الجزمة من الوجوه ان الذهنية بل منشأ الفرق هو اعتبار  
وجه الشيء في الخارج ما وقع في الذهن لغيره انما قولهم لو كان لرامكان ذهنية لكان لوجه  
بجميع الماهيات فلا يلزم فاسده فانه ليس من شرط ابراهيم الذهن ان يتساوى في سببه  
الجميع الماهيات كما في سائر اعتبارات الذهنية والكنية ورا مناه فان الذهن  
لا يحقها لاما ملاحظ ضلوعها له ولقد بينا هذا الذليل في شرح في بيان فلهذا الطلب  
فنقول لو كان لرامكان من ابراهيم العينية لترتب ملائمة من ابراهيم مناهية معا  
والساني باطل فالعدم مثل ما ان الشرطية ان الميولي قابلة لابراهيم مناهية ولا تترك

ان مراد

ان قول الميولي لبعض مدعى مصادق للبيان في محصله المانع امكانات غير متناهية مع ان  
طسعة فوسمة ومحملة هو الميولي في احد فلا يقع منها امتياز لاسال كنه اخلا في الملكات  
الشيئية الهيا الانا لنقول لتحيل ان يقع امتياز للامو العينية بلاضافة الى اشياء معدومة فان  
مالا ذات لا يميز شئ عن شئ ولا يمكن ان يقال ان الاضافة هنا علة لا قد عقلنا ملكا شيا واضنا  
الهيا لرامكان وقع فيها الامتياز لانا لنقول لنقل اعدا اعترفتنا همة على حمة التفصيل باطل  
بالفوة وان تتحل اضافة لعدا الامكانات الى بعض الملكات استدعي امتياز الامكانات فلا  
يقتد الى العقل واصفا هذه الامكانات الغمسية همة ان حدوث كل حالات شروط محال  
سابق فكون الكولت مترتبة فكون امكانا ما مترتبة وان قد يوجد مفقود في الغرض لرامكان  
موصفة له مترتبة على تسلسل ما يتغير متنا همة وهو باطل اجاب عنه بعض المحققين بان لرامكان  
اعتبار عقلي متعلق بشي خارج من حيث تعلقه بالشي الخارج ليس لوجه في الخارج يكون  
بل هو امكان ووجه في الخارج وتعلقه بذلك الشيء بدل على وجه ذلك الشيء في الخارج وهو صفة  
ومن حيث قيامه بالعقل ووجه في الخارج وله امكان لغير اعتبره العقل ونقطع التسلسل  
بانوطا به لاعتبار اقول في هذا التسليم ان لرامكان من سائر اعتبارات الذهنية وقوله  
تعلقه بشي بدل على وجه ان عن ذلك الشيء هو الملك فهو باطل قطعا وان عن المحل الذي  
يبدى ان يشبه فهو نفس المنازعة فاما ما منع تعلقه مثل هذا الشيء وان امكان محال لكان  
حالة في غيره كان وصف الشيء حالة في غيره وهو غير معقول اجاب عنه بان امكانه بل وجهه  
حالة في موضوعه فان معناه كون الشيء في موضوعه بالوقوع وهو صفة الموضوع من حيث  
موقعه وصفة الشيء من حيث موقعه بالاساس اليه فبالاعتبار لاول كون كونه في  
في موضوعه وبلا اعتبار الثاني يكون كاضافة المضاف اليه اقول حلولة في الموضوع ما في  
ما في كونه اولاً من انه اعتبار عقلي وارضاً بان امكان المضاف الموضوع بالشي مغاير  
لامكان حلول الشيء في الموضوع وصفة الموضوع هو الاول والعش عن الثاني وان  
لرامكان اضافة من يدرى ثبوت المضامين في عدم الوجه على لرامكان



اجاب بان ثبوتها في العقل في احوال وفي هذا اعتراف بانها غير موجودة في الخارج وان  
 الوجود في المفروض لا قطعنا لها تصنيف فان بقي كل واحد منها امكانات غير متساوية  
 في امكانات الحالت في المحل فتكون شي واحد موجودا في محلين فثمة وهو باطل او حدث له  
 امكانات غير متساوية في تلك الحال ~~فلا~~ فلا لانه لا امكان فالا امكانات الغير المتساوية  
 غير متساوية هذه اختلف وان بقى في كل واحد منها امكانات متساوية فيجوز عنها متناه  
 وقد اجابوا عن هذا بان لها امكانا مادام لا انداح لا احلال جزئياتها وهذا انما سادس  
 له ذلك ان لا يخرج ماهية ليس لها في الخارج امكان كحق وانما المحقق هو الجزئية فما  
 يمكن في اربعين ليس امكانا واما لا امكان فيجب تحققه في اربعين واما ان لا يخرج  
 طسعة غير حادثة على اربعين واما انما اخذ الجزئية من احوال بعيدة جزئية ونقول هل يمكن  
 قبل حدوثه ام لا وبعد ما قالوا بعينه ~~في الكليات والجزئية قد عرفت~~  
 في المنطق احوالها واصطلاحاتها فاما فنقول لان الماهية من حيث هي على احوال  
 ولا كشيء ولا حادثة ولا خاصة ولا كلية ولا جزئية ولو كانت ثوابت من حيث هي كلية  
 لم يكن العقل ان ناكذ لو كانت من حيث هي جزئية وقد يحكى عن بعض القدماء ان الماهية من  
 حيث هي على بعض الوجود وكذا لو كانت ورنه لا مضت ككثرة فمما وجب ان لا يعد  
 وهو خطا فان عدم امضاء الوحدة لا يستلزم امضاء الكثرة لعدم استلزام العام الخاص  
 ولو اسكنت عن ثوابتية فظرة المقيض هل ثابته الف ام ليس كان الجواب سلب  
 اني ش كان ليس على ان القلب بعد من حيث بل على انه بل من حيث وان كان طرفا البلية  
 موهبتين بلزم في الجواب احدهما وهذا النوع الفرق بين المتساوية وبين الموهبتين  
 التي في قوتها وليست ثوابتية كلية باعتبار ان ثابته واحدة موجودة في كثير  
 فان الشيء الواحد لا يصور ان يكون في ملكة كثيرة ولو كانت ثابته زيد من عينها عمرو  
 لا تضقت كل واحد منها صفات لراعي فتكون ذات واحدة متصفة لصفات  
 متقابلة بل في كل واحد من زيد عمرو وان ثابته ما تقي لافتر احدهما فعد ان لا يفرق  
 واما المستترك انما هو لمر ذمتي فانه لرد في اربعين المحصلة له موهبة متشعبة

في الف

لا يقع فيها مشقة فلا يكون كلية والحيوان من حيث هو موجود ضروري ووجه الحيوان المفيد وجود  
 المركب مستخرج من وجهه لاجابه فوجه الشيء اذا كان ما يفكر عن غير ما يخرج عن اعين كونه موجودا  
 فالحيوان من حيث هو وان كان لا يوجد الا مع فقد الشخص فانه موجود كالبيض الذي لا  
 يوجد الا مع المحل والكثرة من المولدات هي ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان لا يكون  
 او خصوص ليس كق ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان لا يكون له احدهما فالحيوان الماخوذ  
 مع عوارضه من الشيء الطبيعي الماحض فانه هو الطسعة التي وجبها اقدم من الوجود  
 الطبيعي بقدم البسيط على المركب وهو الذي يخص بانه الوجه الذي ان سبب وجبها  
 هو حيوان عناية الله تعالى قد عرفت وجه الكل الطبيعي لم يعان  
 اعلم بان ان الكليات المنطق انما وجبها في الذين لا غير ذلك لا وهو من العقول  
 المانعة واما الكليات العقلية فالحق انه كذلك ايضا فانه فيجب ان يكون في الخارج  
 متي واحد وهو كل على كثيرين انما وجبها في الذين يختص له فهو جزئي باعتبار  
 وكل ما باعتبار ثابته من حيث انه موجود في النفس جزئي ومن حيث مشترك كون  
 فله كثير من كل وهذا فائدة وهي ان كل كلمة الكل العقلية يصير ان يكون باعتبار على  
 الجزئيات الخارجية بل ان كان فيها العيايس الى الجزئيات الذهنية وليست هذه هي  
 الجزئيات المستفادة من الخارج فان زاد الخابرين والذهني فيجب ان يكون ثابا كلنا  
 بل الجزئيات المستفادة من الوجودات الذهنية من انواع الكل العقلية وقد قيل ان الصفات  
 العقلية انما يكون كلية لاجل ثبوتها الى احوال خارج على وجه اراي قد اخرجنا  
 سقت الى الذين نجاز ان يقع عنده هذه الصفات بعينها وله اسبقون احد ثاثر  
 النفس منه هذه الصفات لم يكن لما عدله ما يثرب فيقول ان عن هذا القول بالاصول العقلية  
 الكل الطبيعي فهو حق وان عن به العقل فعد ثابته واما الكل الذي في النفس  
 اساس الى هذه الصفات التي في النفس فهذا الاعتبار له حسب العاس الى ان صفات سقت  
 من هذه الصفات النفسية الى النفس ثم هذه الصفات يكون جزئية باعتبار ما قلنا

في الجزئيات



ولأنه في النفس ان العقل يعقل انما علمت كذا الى غير النهاية وان تركت اضافات  
فحينئذ يكون لهذه الصور العقلية وقوف الى نهاية القوة لا بالنعلم **سبيل** قال المجيب انه  
جيب الانسان انما له لانه لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة  
من حيث هو شرط ان لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة  
مفاد انه لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة  
ان يعرفه ليعيد زائد ولا يكون له ان يكون جسمية جوهرية مصورة بلا قطار فوط  
بل جوهرية كيف كانت لو كانت مع مقومات كثيرة خاصة والجوهرية به يكون تلك  
المجتمعات داخلية في جوهرية ذلك الجوهر لان يكون الجوهرية ثمة بلا قطار ثم لمقت تلك المعاني  
خارجية عنه فيكون خاضعا للجسم بالمعنى الاول هو جزم من ان الانسان لا يكون محمولا عليه ان مائة الانسان  
يبت مجزأة انها جوهرية والطار لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة  
كذلك الحواس في القوة انما لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة  
وكان جزم من ان القوة انما لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة انما لا ينفك عن القوة  
المنعوض ليعيد لكان فضلا محمولا وان اخذ الجسم منفصلا اليه الجسم والتقدير كان  
نوعا بمعنى ان الجسم المفيد يكون نوعا لان النوع محمول الجسم والتقدير فباشر طر علم الزيادة  
يكون مائة وبعدهم اشتراط الزيادة يكون جسما وباشترط لا يكون نوعا وهذا التفسير انما هو  
في الذهن لا في الخارج **وجه** الجسمية للانسان انما مقدم على وجه الحيوانية  
لهذا الاختلاف معنى الملائمة انما الاختلاف معنى الجسمية فلا فائدة تسجيل وجه الجسم  
اولا ثم يتضمّن الفعل فيتجمل النوع وكذلك في العقل انما فائدة لا يمكن ان يضع  
الجسمية التي معنى الجسمية وجودا محتملا بغير اليه مبالغ حتى يجعل الحيوان  
فائدة لو جعل ذلك لكان ذلك الحيوان غير محمول على الانسان بل انما يحدث للنوع طبيعة  
جسمية في الوجه والعقل في الاختلاف الذي يتما فيه لا يكون الفصل خارجا  
عن الجسم مضافا اليه بل متضمنا اليه فيه **سبيل** لمراد العام لاف

اذ انضم اليه طسعة وجب اول شيء ان يكون انضماما على سبيل القسمة حتى ترق الى  
النوع وان يكون تلك الطسعة متحدة عليها ان تغلب في دلالة اليه بات كقسمي الجوز  
وعين بل يجب ان يكون القسمة لازمة فكذلك المعنى لخاصة في مارق حصة الخاصة و  
يجب ان يكون ذلك لان عند لاحقين للمعنى العام لا قبل لغيرها فانه لو كان ما بنا  
لم يكن فضلا كقسمة الجوز الى اربعة اجزاء من غير ما بنا فان القسمة لراعية ان جسم واحد جسم  
وارد الشيخ سؤالا هو الشيخ منهل عن وثيقة في الجيب بالعلم الفصل السابع  
من المحولات وافا كان واقعا تحت المحولات انفرادي فعل وتسلمك واجاب بالشي انما  
يحتاج في انفصاله عن غيره الفصل اذا شارك في الجيب وانما يجب في كون الفصل واقعا  
تحت لشم المحولات واذا ما اورد الجوز هو مرقا ما بعدون به ان فصل الجوز مرقم ان يكون  
جوهرا لان ان يكون معنى من مقتضاتة لاف واحدة انما لان فصلنا انه حيوان ناطق فليس  
المراد منه ان الانسان هو مجموع الحيوان والناطق بل المراد بذلك انه حيوان النطق ذلك  
الحيوان النطق فليس يكون حيوان شاد كونه ناطقا سائلا غير بل الحيوان في نفسه امر  
مبهم لا يتجمل له فاصار ناطقا صار محمولا وليس هو بية فصل الانسان انما ناطق بل هو  
يدرك علمه بالانسان فاذا اجتمع معنى لوان لا تقديم لاحدهما على الاخر ذكر امعا وفصل  
في المشهور انما فصلان كالحساس والمتحرك بالارادة وفي الحقيقة الفصل معروفهما  
فالنصل متحد على انه مصطلح لعل له ملازمه فان تراخا على معاني احدهما اشكال  
الملائمة بالصورة فيكون الملائمة سائلا لوجه له بانفراذاته وانما يصيب الفعل بالصدق  
على ان يكون الصدق لمرادها عنها ولا صدق على المجموع واحد منها والساني اشكال  
اشكال يكون كل واحد منها في نفسه معنييا عن راي في التوام انما انما متحد وكل  
بهاشي واحد اما بالتركيب وانما بالاستحالة والثالث اشكال اشكال انما انما متحد وكل  
بالفصل لاف بالانضمام اليه وبعضها مقدم بالفعل مقدم لاول الماني وتوصل من ذلك جله  
متحدة كالجسم والساض والذاب اشكال شي شيء في موق هذا الشي منها ان يكون ذلك الشي  
لان منضم اليه فان الذي قد تفعل معنى بجهتان يكون ذلك المعنى نفسه







ما دون التخليق السببية مستحيل ان يزداد فضلها من طبيعتها حسنها الى الحد المطلق معبها الطبيعية  
 المختصة ملائمة ان تكون سبب فعل شي فاعلا لا بد حقيقة الشئ في ذاته وما يثبت من حيث  
 من حقائق وفردات وحيات من المعقولات النابعة من حيث انها انسان وفرد من الاعيان  
 البنية الطبيعية والاطلاق الحقيقة والآحاد للرجح وعرفوا انها حقيقة الشئ المائت وعرفوا  
 الماهية بانها هي ما به الشئ هو ما هو وقد تراءى فاسم الحقيقة وقد تحققت ما ذكرنا الوجه من الاشياء  
 التي نعبر بها بالوجه وهذا الاعتبار يقال له ماهية للمبدأ الاول في ذلك ما يثبت بالمعنى بالاول  
 والذات ما ليس به ما يقع في الاعيان في الماهيات فالذات هي التي لا تسمى ذواتا وان تسمى  
 باضافات وقد يعنى بالذات امر او اقسام لا يمكن ان يكون الصفات ذواتا وعلى اصطلاح  
 مرادف لصفات ذوات وقد يكون لفظ الذات الماهية والصفات ذواتا  
 مساها لفسا لما ماض في ذاتها وذاتها صورة لها والمركب ليس ذاته وصورة حلالا  
 جزء من ذاته وهذا منه من حيث لا يشترط ان يكون في ذاته صورة لغيره على ذات الشئ وهو  
 انفس يكون ذات البسيط ماضية وعلى الحلق المقدم لمحملة وهو المعنى كون الصورة المركب  
 غير ذاته **لجزء المركب قد يميز في الخارج كالبدن والنبس اللسان**  
 مما جزء وان كان وقد لا يميز ان الله في الذهن كالسمكة فان جسمه لا يميز عن غيره  
 في الخارج لكان محسوسين بان كما مثلين للسؤال استحالة تقوده بها وان كانا محسوسين  
 له لم يكن برحسا من السؤال لهما شي محسوس ولحد بل محسوسين اما غير محسوسين  
 فان حدثت عند التركيب همة محسوسة لم يكن السؤال ان تلك الهمة فيكون  
 التركيب في فاعل السؤال او قابله وان لم يحدث لم يكن السؤال محسوسا سواء جزء  
 السؤال لفاضلا بها في الذهن فان طابق كل منهما انفس السؤال انما يجمع تلاؤق  
 من اجدها وضوح السؤال في العقل واللوسه مطابقة للسؤال وهي بعينها  
 مطابقة للبيان فان طابق كل منهما شأن السؤال انما يجمع في بيان  
 لحدتها المعنى الجبني ولفظ المعنى الضلي جواب ليس في الخارج للسؤال  
 جيبين مواءمته وفصل منضم اسما والمطابقة تعتبر فيها الوجه العيني

ان كانت

وجه

وان كانت المطابقة السببية **التقول عن اطلاق مقدر ان كل وجه**  
 محسوس فانه لم يبقا وهو معنى كافي فارق بين لا تتغير وتساوي الوجه المفاوق وجه  
 مثالها وجهها واحد منهما مساوي الطبيعية صورة مفارقة من المعقولة وانما يتلقى  
 العقل لكان العقل لا بد ان يفسد ولا يفسد ولا يحد ولا يبرهن انما ساول كل المعقولة  
 لا المحسوسة وان لمساوية معنى واحد مشترك في الاشياء من معنى بطلانها وهو واحد  
 وذلك بسبب لغو ان ان هذه الصور لا يكون مفارقة بل المفاوق من مبادي الفهم وهي  
 برامد العقل التي تفكر في الحدود والى لا يوافق لحدود من لتي المفاوق الذات  
 وهي الصور الطبيعية وهي متعلقة من مبادي الفهم الطبيعية للمادة كالنقير فانه معنى  
 تعليمي ولذا فارق صار فطورية وصار صورة طبيعية فالنقير من حيث هو مفارقة من  
 حيث هو طبيعي مقارن والعقل انما ساول الثقيلات بسبب غلظ جهول الفهم انهم  
 اخذوا الشئ المحبوس لمعنى انه لم يقرب من اعتبار عيني محبوس ان الوجه عندهم وباحتماله  
 لفاضلا الى الشئ لا شرط مفرد نظرا ليه شرط طوفان احد ان المعقولات الموجهة  
 في العالم لما كان العقل ساهما من عنان تعرض لما يقارنها ان العقل ليس بالاشياء  
 المفاوقات منها وادخالها اقل ان لسانه معنى واحد مشترك فيه كثير من طقوا  
 ان الواحد ههنا معنى الواحد العدد حتى يكون مرادفة معنى سلكه ولحد واحد  
 في كثير من لفاضلا اقل ان الواحد المعاملة للفاضلا في طقوا ان المفاوقات رصاح للعبية  
 حتى جعلوا الثقيلات مالم الطبيعية المحسوسة في افساد هذا الزاى ان المحرود ان كان ما مثلا  
 للمقادير يجب تساوي النسبة لها الى المادة في الحصة والعنا وان كان مخالفا في الطبيعة  
 فتكون الطبيعة التي تعلقها ومحتاجا مفاوق للاشخاص المحسوسة ومع محتاج الى ثبات تلك  
 الطبيعة حتى يثبت كونها مفارقة او غير مفارقة على ان يبرأ من التقدم لمخالفا في الطبيعة  
 في ذاته والمعلوم الحلة ما يتوقف عليه وجه الشئ ولوقوف الشئ على غيره  
 اما بان يكونا علة واحدة له او يكون جزءا من العلة عند الباعثة وهي اربعة الفاعلة و  
 والفاعلة والصورية والمادية لان المحتاج اليه انما يكون جزءا من المحتاج اول الامر







فاضر وجوده كجبلون حاحبه لراثر الى المؤثر انا في حدوثه لاني وجوه وبتشكون في هذه الامور  
 الباقي بعد ارباب البناء بعد الباني والتخونه الباحه بعد النار هذه الخلق فاحترق في المعاول  
 بعد وجوده فكله من مؤثر فوضوا حاجته الى المؤثر حاشي حدوثه وبقائه مانه بعد حدوث  
 لو كان واجبا لذاته لم يكن حلا ما يمكنه وان كان وجوبه مستفلا من صفته التي هي حاشي  
 ح ان الحدوث قد بطل حاله البقاء فيبطل الوجوب ان جعل الحدوث كوني الذي قد حصل  
 بعد عدمه فهو صفة للماهية وصفات الماهية ان لزمت الماهية لذاتها كان وجوب  
 الوجوب لازما للماهية وان حدثت مع الوجوب فكون الكمال فيها كمالا في الماهية  
 فلا بد من انهما والوجوب في شئ خارج عن الماهية وصفاتها على ان الحوادث من الوجوب  
 بعد ان لم يكن ليس للفاعل تأثير في اثره بعد ان لم يكن فان ذلك وجب للحادث وانما  
 تأثيره في الوجوب وانما اشتدتم التي تشكونها لسبب غلظهم منها اهل بالحقيقة فان البناء  
 ليس علة حصة للنسابة بل حركته علة حركه وسكونه علة لانها والحركة التي هي علة  
 من اجتناب التي موله علة تشكلا ما وكل معلول في موضع علة وكذا كذا باب فانه علة حركه  
 التي هي علة لاجتماع او حركه المستفيضة على اوجه المذكورة علة لحصول المنفعة القوار  
 التي هي علة لاجتماع او حركه المستفيضة على اوجه المذكورة علة لحصول المنفعة القوار  
 الماشي التي هي علة لما مستفاد الماء ليعول الصخرة وحصول الصخرة من الله تعالى  
**س** لا يمكن ان يكون وجه شاك وجه كل واحد منها مستفاد من صاحبه  
 لوجوب تقدم العلة على المعلول بالذات فيقدم الشئ على نفسه على ان بعضهم  
 استند في ابطاله الى الصخرة لا يمكن ان قيل علمت علل ومعلولات لان الجواهر  
 حالاتها كرا حلا مؤثر لا يكون لعللها لا مستحالة ان كانت الشئ علة لنفسه والعلل  
 نفسه فبقي ان يكون العلة خاضعة وانما خرج عن الممكن ولجب فيقطع التسلسل  
 عنده فافضا المعلول التي لا ماضيه مشترك في كونه او ماضيا وطوقا في العلة  
 الغير المعلولة والمعلول التي ليس بحجة لعللها وتحت بعد الطرف في  
 الوسط وجب وجه الخلف برؤي قطعاً وهذا لا جبر في غاية الضعف وقد جوز القوم

وجه علل ومعلولات غير منها لعلل على التقا قب على ان يكون العلة متعده او متعينة اعل  
 انها اربابا منة ناسهم على ان اجازت مستند الى علة حالته فانه لو استند الى علة قد مر  
 لاختلاف المعلول على علة فبسيطة احد الامور بالوجه بين شئ من غير مرجح ونحن نقول هذه  
 العلل ان كانت عللا لوجه فاسوا كانت امة اونا وصلة وجب وجه جامع معلولها على ان  
 كذا غير منها بجهة محبة ما لا ماضيه مترشدا دفعة واحدة وهو باطل فانا لو اخذنا  
 من ذلك احد الامور لقلنا حجة المترشدة قطعاً وطعننا ما قبل للخذ على اوجه والبرهان  
 العفوانت سامنا هي وجب افراطه كالمثلين وناهيها واعتداهم عن هذا الجركه التي  
 فيقرب المعلول الى علة فالبعد ما كان بعد اعنيها على سبيل التقا قب البعد من سامنا ان  
 كلامنا وارده على الحركة وعمره ويجوز تخلف لراثر عن المؤثر العام ان كان مختاراً اما المحصلة  
 بخصه من ذلك الوقت او لدار اية او لتعلق العمل بالوقت المعين كذا استباح الغلظ  
 نرازل او لاسفاه الوقت في وجوده الى غير ذلك من اعتدارات ارباب الكلام  
 العلة ان كانت لما هيتهما علة المعلول يجب مخالفتها فيها وان كانت علة لشخصيتها لم  
 تساوها كالنار المعينة المشرقة في بار لغوي معينة وهذا على اقسام ثلاثة **س** ان  
 لا يكون الفاعل المتفعل مشترك في الماهية وما مستفاد كضوء الشمس فيها  
 ههنا واذ ليس بينهما اشتراك في مستفاد فلا يتساوى الشخصان اعني الضوء  
 الحادث في الشمس والحادث ههنا وهو ثان من نوعين عند من يرى ان اختلاف الشدة  
 والضعف اختلاف نوعي الباني ان مشترك في المستفاد الماهي واستفاد المتفعل  
 تام معني ان لا يكون في وجهه مضافا للمستفاد كما مستفاد الماء المسخن للنار وهذا  
 كذا ان يتساوى الفاعل والمتفعل فيما وقع فيه الانفعال كالنار المحيطة لبارزها وقد  
 جوز قوم ههنا انما المستفاد على الفاعل والبرهان لان الزمان انما هو انما هو  
 في اجزاء مستقلة في الزمان استعلاء الماهية بان المستفاد لا يمكن في الحصول ان  
 جعل نسبتها الفاعل والمؤثر التي وجد عن لعللها فلكل الزمان يكون معلول العن وها  
 از من المعلول التي هو الزمان والمال ش ان يكون اضعف المتفعل انقص  
 من مستفاد الفاعل ههنا ليس يمكن ان نسبة المتفعل الفاعل العام القوة وساو



فان القوق الخالصة عن المظلة اقل من اقل المظلة فان قيل النار يذوب الجواهر ويجعلها احسن فانا  
لو ادخلنا النار في النار بسرعة لم يحترق ولو قلنا ذلك المبولات لا حترقت لهن الجواب ليس  
سبب ذلك شدة سخونة المبول على القابل ستة اعيان ثلاثة لاول ان المبول غلط فيه شئت  
والوجه وبطوره ان يقال فالا ليس ذهب مع الايسر ولا ينفارق الا في زمان والفاعل ليعمل في زمان  
اطول اكثر من ان يعمل في زمان اقله الماني ان النار الجسدية انما هي اجزاء من النار الحقيقية مع اجزاء  
مخالطة لها واجبا عما يجاوز من لا متقلبن فهي في نفيها متفرقة بتلك من اجزاء مواتية و  
ارضية فينكسر جزاؤه جففا بما داخلها والمبول جوهري متصل بجميعه والثالث ان اليد  
تأخذ للهواء والنار بسرعة وليست قاطعة للمبول كذلك واعلم ان هذا القسم غير صحيح اما  
على انما فلا مثال للماء الى الحب الوجه المختار واما على انهم فالجواب ان المعلوم ان شدة  
استعداد ان عملته والوجه مستفاد من اولئك التور **ادعنى بالعللة** ما يكون  
محققه وجوب الشيء تحت ما يتحقق بها النسبة لراكانية دخل تحتها عدم المانع  
ان العدم ليعطى وجه شي فان العدم لا ذات له بل يعني ان شئ وجه الشيء على عدمه وجوب  
لا ذات شرط معها عدم المانع والعللية وصف اعتباري والمانع مفهوم ذهني فيأخذ  
الذهن عمله وحكم عليها بالعللة والمنزعة في ان زوال المانع له مدخل في العلة ام لا  
لفظية **عدم العلة** علة العدم فان العدم لا يتقدم الى ذات العلة والا لما وجد  
والا ليعر الوجه في لانه لو اوجد فان لم يحتل من احواله المعترضة في العلة لوجب وجه  
المعلول وعدمه هذا اختلف وان اختلفت في العلة في الحقيقة فهو ذلك لعدم فاكول لا يتقدم  
الى ان يرفع العدم متى وعدم غير العلة لا يؤثر في ان ما يحتاج اليه الشئ لا يلزم من عدمه  
عدمه فهو عدم العلة لا غير ونحن نستدل الى المختار ولا يلزم منهم عدم وجه وجه لان  
لان وجه احد متبالية غير متبالية ممكن على انهم يكون علة لها كذلك  
منع من كون البسيط الفاعل بالالفعل فانه من حيث هو فاعل بحسب عنه المفعول ومن حيث  
هو فاعل لا يمكن معناه لان استتال القابلية والموتفة الى احواله بعض جوهري بعد الكثرة  
عن البسيط وهذا ان يمتان جدا فان مع اختلاف الحشوات مع ذلك النسب فلا يلزم  
فلا يلزم ان يكون نسبة الوجوب هو نسبة لراكان وانما الفعل لا يكون نسبة الى الفاعل

من

من حيث هو فاعل فالوجوب ان لم يتوقف على غير الفاعل انما لا يتوقف على العاقل فانه بالنظر  
الى كل واحد من جنسي الفعل والعبول من وبالنظر اليهما واجب والقابلية والموتفة النفسات  
مراعاة انه على ان صدره الكثرة عن الواحد من احواله على ما بين **حاصل القول** قد يكون  
جسما واحدا كالنار وقد يكون كثيرا من غير استحالة كالمسرات العذبة او باستحالة واحدة  
كصيرة الخنزير كما او باستحالات كصيرة دودة كحمار واذ من مناص الحوامل لثربها في الوجه  
فتأتي برطان الطبق واستقوم مائة واحدة لصورتين لان الربعة ان استقلت بالقديم  
استغنت عن الراوي والآن فالجوع هو الصورة واعلم ان هذا المطلب حق ان كانت الصورة  
هنا الجسمية فانه محيل ان مع امتدادات المادة واحدة فانه لا استه فيها حصة  
وان عني الصورة الصورة النوعية فمن سارهم في ذلك الحكي على كصنف للرهان  
**السبب** ان تاقى السبب فاما اد اكثر ما هو الغاية لذاته ولا هو اشارة  
وقد انكرها في محققين بانه السبب ان وجه سببه انما وجب وجهه فكون وجهه  
فاما وان لم وجب سببه لم وجهه اصلا وهذا حق لكننا نقول ان السبب اشارة الى الذات التي  
لا يكون علة الا مع انضمام لعلها قد سفل عنها في احواله قد يكون المنفعة لظنية  
واشت الجهد للنفق السبعية غامات فانها سالت الى حبيباتها فاما ما اخترنا وتناول  
عن بعض القدر كما وان صار هذا فان الطسعة لاروية لما فلا غانة لها ولعوض لان التلكن  
الذام او لا كشيء لو كان انما هو الى غاية لطبيعية لكان التالي الى الموت بعض كوز  
الموت غابة واما العت والحراق لا غانة لهما والجواب عن ااول بان الزوجة لا يحتاج  
الهما في حصول الغاية بل في عينها من من الغامات المتصورة للنفس اما الطبيعة التي  
لا تفعل الا فعلا واحدا فانها لا يحتاج الى قوة حتى تعين لها عاقلها وعن الماني ان  
لذلك الغاية ليس غانة وانما مجرد ان يكون الموت غانة لحصول المتعالة للنفس او يحصل  
للاخرون وجه فانه ليسوا بام العدم اولى من ابدوام الوجه وعن الثالث ان لها غانة  
ومحققه ان الحركة لراكانية مسببة من بعد فرب والقرن من النوع المتحركة  
ان في عضله العضو والمبدأ الذي ليس لراكانية ثم القوق الشفوفة واقفي المراتب



مد الخيال او الفكر فاما كان الصفة الموقوفة في الخيال او الفكر من نفس الغاية التي نفس الغاية  
 التخييل كالمختار للمقام في مكان المال من مقامه في مكان كان فيه وانما كان سببا في كذا  
 اثراته لا يتوصل اليه الا بالحركة الى ما انتهى اليه الحركة كمن يصعد مكانا ليقا صدق وان كان ههنا  
 انما الحركة هو الموقوف لماول لكن الموقوف لماول ليس هو الموقوف لماول بل هو الموقوف لماول  
 الوقوف المحركين لفتح في بعضه في القسمين معا انما هو انها بالحركة وليس بها غاية غيرها  
 لكنه ربما كان للموقف التي قبلها غرضه على ما لا يجب ذلك انما هو الوقوف المحرك التي هي  
 مبدأ وقرب انما حصل مع مبدأها التي هو الوقوف الشوقية والشوق في الخيال او الفكر  
 فمبدأ الحركة النفسانية الواجبة باعياها هو الوقوف المحرك الشوقية وغير الواجبة  
 من الخيال او الفكر فانه ليس يجب ان يكون تحت او فكر او الخيال والمبدأ والواجب  
 في الحركة غايته فانه من الذي منه قد يوجد الحركة خالصة عن غايته فانه انشغل  
 المبدأ والواجب والمبدأ في الذي بعد كان نهاية الحركة هي الغاية وكان ذلك غرض  
 وانما الخلف في الغاية الذاتية للموقف المحرك هو الوقوف الذاتية للموقف الشوقية يجب  
 ضرورة ان يكون للموقف الشوقية غايته اخرى بعد غايته الوقوف المحرك فان كان الوقوف  
 الفكرية والتخييلية قد تطايرت على الغاية الوقوف الشوقية من الغاية انما هو يجب  
 عند ذلك غاية ارادة وان كان ما يحصل للموقف الشوقية من الغاية انما هو يجب  
 الوقوف التخييلية لا يجب الفكرية من الغاية التي يجب الخيال بعد ان كان  
 الخيال هو المبدأ والواجب للوقوف على الفعل جزافا ولم يتم عشا وان كان تخيلا  
 مع طبعه فانتهى حتى الفعل فقد اطعنا ضروريا وان كان تخيلا مع خالف  
 وطاعة نفسانية حتى الفعل علة فلهذا يجب غايته الوقوف المحرك ولم يوجد غايته  
 الوقوف الشوقية حتى ذلك الفعل لعله فان كان الفعل نفساني لا بد له من غايته حتى القلب  
 بالاعتية والساحر والنام لعلنا خلافا لما لا يجوز عن خيال الذي اوزر الى حاله ملوله و  
 الخيال شي والشعور بالخيال في بقاء الشعور بالث فلا يلزم من عدم الشعور عدم  
 ماول وجه العلة الغائية مفاو لما هيته في ما هي موجهه فلهذا  
 عن ماول العلة انما هي مفاو لما هيته مفاو لما هيته على جميع فانها علة لعلنا الغاية  
 فالعلة الغائية علة نفسانية لها علة الفاعل ومعلومه لوجهها والمفعول هو قد يكون

في نفس الفاعل والفرج والعلية قد يكون خارجا عن كذا فاعل كوجه صورة الفاعل في الخيال  
 في مالاث كما فعل الانسان ارضى غرضه وفي هذا التقسيم على اقسام قدح وهو متناهي  
 ان كانت متناهية لما في الفاعل وان كانت متناهية فعدت من عدم النسي

## المقالة الخامسة في صفة الخيال

والعلوم في صفة الخيال وانما هو في صفة الخيال  
 في اثباته انما قد تبين وجوب انباء الفاعل والمعارف فيما خلف فنعلم ان  
 موجود بالضرورة فان كان واجبا فهو الخلوب وان كان ممكن استدل في ذلك بالضرورة  
 فموضوع ان كان واجبا فهو الخلوب وان كان ممكن استدل في ذلك بالضرورة  
 والباقي حتى وهو الطريقة مسه ففقدت كالتبيين في طريقة الخيال في صفة  
 ومما هم يقولون ان الافلاك لا تتحرك لذاتها لما من ان الشيء في حال ان يكون ذاته وليست مشغولة  
 ولا متحركة بالطبيعة فلهذا فان كانت غايته غايته وليست غايته استوافل والمواد  
 الجسمانية فلولون غيرة وعامة فان كانت ممكنة لزم التسلل وان انى وجبته وهذه الطريقة  
 مسئلة على مقدمات فاسد ساق بيان فلهذا لا يجوز ان يكون في الوجود  
 فانه لا بد من مذهب العالم والواجب الوجه وسحقيل على عدم ذلك فمن كان في ذلك  
 ابدى المقالة السادسة في وجوب الخلف المقوم في وجهه والواجب في وجهه فلهذا  
 على صفة الى ان وجهه نفس حقيقته والفرق الى انه زائد على ما والحق هو اذ ان ذلك دليل  
 ان الوجود لو كان زائدا كان صفة الماهية منتقرا الى ما فكونها ممكنة فلهذا من  
 فلهذا من مذهب هذا الخلف قد يخطئ ان يتم حيل في الحجة بما يتوله طائفة من المحققين  
 الموزان كان هو الماهية كانت الماهية متعلقة بوجهه على وجودها فكونها الماهية  
 موجودة مؤتمن او كمن في الشيء في نفسه ومعه ما عليه وان كان الموقوفة غير الماهية  
 كان واجب الوجه منتقرا الى غير هذا الخلف فالك المذعنون للزلة لو كان الوجه  
 نفس الماهية كانت الماهية معلومة للشك كان الوجه معلوم وايضا الوجه طسعة  
 واحدة فانما ان بعضي المقارنة او عدمها او لا بعضي منها ولا يلزم منها انما  
 زائدة الوجه او كونه وجه الممكنات نفس حقا فحقها والباقي يستدعي مباحا



منفصلا في اقسامها الماهية احدها امر في كيف يقضي للماهية النوعية العروضية في بعض موادها  
 مع اطلاق اقسامها على خلاف هذا وانما كيف يكون الوجه من حيث هو وجود  
 مبدء الخلق فان تقييد الوجه لا يكون غير عارض في اشئ من الماهيات بتقييدها بامر سلب  
 لا محذور ان يكون مبدء الخلق امره والجواب عن هذا ان امره انما هو انما هو سلب من  
 لتباين الوجه واقع بالاشكال وان الواقع بالشكل يقع عاين مختلفات الماهية ونسب  
 تحت اندراج معروف تحت عارض في فوجه واجب الوجه المتغير ليس معلوم وهو مقتضى  
 للتحديد وهو المبدء المعين واما المعلوم من الوجه فليس الا الواقع بالشكل الذي هو الوجه  
 له ان لا ياتي في ذاته من غير طبعه على ما هو في ماضي **الاشكال** في وجه  
 ملك لغير العارض في وجوده ان الوجه الوجه لو تكرر لم يكن ثم ما اذا  
 الحقيقه فاما وجهه من الوجه وانما الماهية لا تختلف فان وقع عارض في اشئ من  
 سلب العروضية من حيث رتبة وجوده انما قد يتبين ان الوجه مقدور بالشكل فالله  
 من اطلاق الوجه عليها فتساووا فيه ولا من مجرد ما قد ايضا واستدل الشيخ  
 في المرات فان واجب الوجه المتعين ان كان **لانه** واجب الوجه المتغير  
 الوحدة وان كان الخلق فواجب الوجه المتعين معلول وكان هذا كافيا لغيره انما  
 هذه الحجة بان مال ان كان واجب ح لازما لتعيينه كان واجب الوجه معلولا  
 للمعلول وان كان عارضا فذلك مع مزيد اتفاقا الى سبب العروضية وان كان مبدءا كان  
 واجب الوجه المتعين معلولا لما جعله متعينا وكذا لكان كان معروضا وقد عثر  
 في الجوانب الشفافية بآية اخرى ومن ان واجب الوجه له ان كان صفة لشي فانما  
 ان يكون واجب في هذه الصفة ان يكون عيبا في موهبة هذا الموصوف  
 فلا واجب لغيره او لا يكون فكون اتصافه بها ممكنا لا يعاكس وجوه صفة  
 لهذا المانع وجوده صفة لا ينافي لانه في تعيين وجوب الوجه صفة له  
 من حيث مبدء من حيث لا ينافي في اللفظ فذلك ليس صفة للامور بل هي الدليل  
 فيها

فيها ما يجب عنه لغيره وانما وجوب الوجه انما لم يختلف بشئ لم يكن كثر وان اختلف فاما  
 بالفصل والاعراض وما يحال ان اما اول فلان الفصل بعيد وجوب الخلق في حقيقة الفعل  
 وجوب الوجه انما بعيد حقيقة الخلق لان وجوب الوجود هو الوجه المبدا في قولنا ان الفعل الوجود  
 لا فاما الخلق وانما يكون ممكنا واما الثاني فلانه لو العارض لما كان هذا البعيب ودال لغيره  
 فلو انه لم يكن واجب الوجود هذا خلف **سوال** راعى بالوحدة ههنا الوجود كما  
 يعني بان قولنا متصل واحد بل يعني به انه لا يقع الشركة في ذاته على ان لباقي الوحدة لرافقية  
 وتبينها في اركانها فلو **سوال** ان كان لا يكون لغيره كونه وانه لا يقع الى الوحدة الفرضية  
 فتكون ممكنا وانما لمقد له لانه من محل وهذا محال واجب الوجه ولا يجوز ما هيته وان  
 لكان منفصلا لهما ولا ينقسم الى ماهية ووجه على اسلفنا القول في نفس له فتمت وجهه من الوجه  
 فهو واحد حقا من كل جهة فلا يكون جبر الان الجبر من الماهية التي لواقع في رعايا كانت  
 لان موضوع سوال قد ذكرت فيما سلف ان لا لباقي وجعل اخاها هو ماهية وان  
 الواقع بالشكل مفاعله فنعو السك للزام جواب **سوال** الماخوذ في تعريف كونه انما هو  
 الوجود الخاص بغير ماهية وليس العريض لوجوب افعال الى الموضوع سوال وجوب الوجه  
 عارض للماهية التي في الوجه جواب **سوال** لافان في شي انه واجب الوجه فقد يعني به  
 نفس هذا الاعتبار كما لو احد اعتل منه نفس الواحد قد يعني به ان ماهيته هي ان انسان مثلا  
 او جوهر واجب الوجه ولا يعني بقولنا الله تعالى واجب الوجه الا المعنى الاول فانه لو كان  
 ثم ماهية وجوب الوجه فلا يخلو ما ان يكون لوجوب الوجه حقيقة او لا يكون والى باطل ايضا وان  
 لان الوجود وجوب الوجه مبدءا حقيقة بل هي كد حقيقة وهي باطل ايضا وان  
 لكان عارضا للماهية فكون ممكنا هذا خلف فلو ان الماهية لوجوب الوجه لانه واجب  
 الوجه سوال وجوب الوجود معلوم والماهية غير معلومة جواب **سوال** لا كراه في الوجوه  
 ههنا فانه واجب الوجه لا شك شي من راسا في جنس فلا يحتاج الى فصل  
 فلا حذله ولما كان الافة انما مال عند مجموع على مشارك في الموضوع والله تعالى عن  
 الموضوع استحالة عليه الصفة لشي ولا مثل لوجوب الوجه فلا ندله **سوال** هل  
 كونه ان يكون واجب الوجه لصفات زائدة على ماهيته ام المشد عند الجمود استحالة ذلك  
 واستدلوا بان تلك الصفة ممكنة لا فسق وطا الى الموصوف فالمراد ان يكون كونه واجب

الجاهل



بأن واجب الوجود متوقف على وجود تلك الصفة او عدمها المتوقف على الغير فكون متوقفا ان يكون  
واجب الوجود فكون بالما فاعلا وهذه الخجة المتكلمون وحينئذ ياتهم من كون واجب الوجود  
لا يتوقف على وجود الصفة او عدمها متوقفا على تقدير التسليم فقولهم الفاعل لا يكون بالما قد  
عرفت ضعفه **والجواب** انه تعالى قال في هذا المعنى والى منهم من قال لا يمتنع ان يكون  
فعل واقفا سا زمان ترك الله تعالى في كل هذا المعنى والى منهم من قال لا يمتنع ان يكون  
بل ان الفاعل هل يقع منه المقدور مع صحة الفعل او وجوبه فالتسليم ان اول وجهه على  
الثاني والمستدلون استدلو على دعواهم بان العالم محدث وسبيل ان يتقدم الله تعالى  
يمكن به ان الفعل موجود في المستقبل بل هو قاررا لا رايه او الحكماء قد اختلفوا في صفاتهم رباني  
البرهان عليها **والجواب** ان الله تعالى عالم اما المحدث فمتقدم لولا  
بان ان افعاله على علمه ورتما استدلو بالاختيار ايضا اعلمه والحكماء لهم طرق خاص على  
مذهبهم نحن نذكره ونذكر ما عندنا من فصول استدلو على ان الله تعالى مجبر  
عن الملائكة على ما في كل مجبر فانه عالم بجهنم اول **لن العقل** هو حصول صورة الخ  
لذلك العاقلة وذات الجبر حاصله لذاته فهو عالم بها الثاني ان المجبر يستل غير  
فهو يعمل ذاته فالعقوى فلان المجبر له العمل المعقولة بالضرورة وكل واحد ان العقل  
صح ان العقل غير فالمجبر له ان العقل مع غيره والعقل لها استعداد مقارنها في  
الذات العاقلة فحقته مقارنة للمجبر لذلك المعتبر المتوقف على حصولها في الغير لان حصولها  
في الغير نوع من العارضة فتوقفها كان على الوجود هذا الخلف فذات المجبر  
لحق عليها المعاندة مطلقا مطلقا والمقارنة هي العقل فاذن المجبر له ان العقل غير  
وكل من يصح ان العقل غير وكل من العقل غير امكنه ان العقل انه عاقل لذلك الغير الفرة  
وهو متيقن بفعل ذاته فذاته معقولة له وهذا ان فاسلان اما لادل ولانهم ان  
المعتول هو الحصول وساقى البحث فيه ولو سلم لهم هذا المقام لكن عند الحصول لفظ  
مشتك من معنيين حصول اجود للعرض والحق في الجبر والحال المحل وبالكسر افعال غير  
للاخر وحصول العاقل المعقولة بالعكس ومطلوبهم ههنا هو انهم يفتقدون فلا سلم الى الدور  
الحال

الوجهان

الحال والما بالان فقولهم صحة المقارنة لا يتوقف على الذهن نظاما معالطة صريحة  
فان معارضة العالم لمعتوله غير ومقارنة العاقل من لذات طائفة لها غير والما من توقف  
صحة احد الطرفين على صحة توقف صحة الشيء على وجهه على ان توافق العقل هو المقارنة فثبت  
فلا اجاب عن هذا بعض الفضلاء المحققين بان وجه تفرج من المقارنة وان على وجهه يطابق  
المقارنة وهو كاف في تقرير الخجة وهذا الجواب ضعف لان مطلق المقارنة لا يستدعي العقل  
انما المستدعي له هو مقارنته محل له صلاحية المقارنة حال فيه له صلاحية المعقولة على ان هذا  
البرهان متوقف على معقولة هي ان العقل يستدعي المقارنة وعلى واجب الوجود منزه عن  
هذا فلا يمتنع فيه هذا البرهان **والجواب** تعرض الشيخ على نفسه بان الصور الماكثة اذا  
جبردها العقل وفارقت غير في فله لم العقل مع وجه المقارنة واجاب بانها انما تفرقت  
معان معقولة برقمها العالم لهما الملك الصور فليس الصور اولي لذكر المعاني من احوال المعاني  
لها ومقارنتها غير مقارنته الصور للمنتصور وانما وجوده في الخارج في فساد وعرض  
لعض المتأخرين بان ملك الصور مختلفة والله انهم ليعتبر لرامثال وانها صور للمختلفة  
فيما ان يكون بعضها اولى المحلية من البعض في البطو والحركة المختلفة اجاب عن هذا البعض  
المحققين بان كون الخجة الشئ حلا لا يوجب محلا يستدعي لاختلاف في العكس  
والحركة ليست محلا للبطو لاختلافها والله كانت محلا للصور بل انما كانت محلا لكونه هيئة لها  
وهنا المعقولات لا يمكن ان يكون احدها هيئة للاخر وهما متساويان في النسبة الى المحل  
الذي يعقبا فليس احدهما اولى المحلية واقل هذا الجواب ضعف لان المعارضات ملك  
عدم المولودة بالاختلاف بل هو مطالب ببيان عدم المولودة قائم بالعدم المولودة لا يمكن  
ان يكون ما شالان الصور فتنقيا لبيان لان الصور من محلتان مع اختلاف امكن حصول  
المولودة ثم ذكر البطو والحركة على التمثيل على اننا نولد سلبا ان انه لا مولودة في كون احدها  
محلا فلم لا يجز ذلك ويكون كذا واحده منها لولس اولى المحلية من برز بل يمكنها عاقل  
للاخر فاذا قد من ضعف كما من تحت فالاو اعلم ان عدمه وقد بقي مباحث  
لذي في كنفه ليرك واجب الوجه لغنا ط عن هذا المرض ولذكرها ههنا بعض المذاهب



المسوبة الى الله ما في نفى العلم منقول ذهب قوم من اهل الالهي الى ان الله تعالى ليس بعالم بذاته  
 لان العلم نسبة معية ان مقتضى ما نسب اليه ولان العلم مغاير لمكونه صفة قابلية مد الله تعالى  
 وهو فاعلها ومعلوم فاعله ان الله تعالى ليس بعالم باجزئيات دانه لتغير بتغيرها واستعداد  
 ادراك الجزئيات برالته ولتعدد الخرج فمستفيد العلم بها وذهب لغوون الى انها  
 عالم بالامناهي والاله لانه انحصار منسحق والجواب عن برأول ان تغاير اعتبار  
 كافي منه فالى الذات من حيث انها حاصلة لشي مغاير لها من حيث انها محصل لاشي بهذا  
 مراعاة ان كان للوجود متساو على انه وعن الثاني ان العلم ليس صفة متشقة لها وجود  
 في برأوليان وعلى تقدير وجودها في المبدء المتشائمة وعن الثالث ان الناقص قد  
 لغوون انه فاعله فاعله الحق ان الله تعالى عالم بها على الوجه الجزئي والالهي العيني وذهب  
 لغوون الى ان العلم به انما يكون على الوجه العقلي وسياتي البحث في هذا وما يكون الجزئيات  
 انما يدرك بالبرهان وقد عرفت ضعفه ولذا كذا الحصول في الامعان واما الذاهون الى انكار  
 العلم بالامناهي بان حجتهم مناصرة بالكلية فان العلم بحسب المعلوم ان كان مناسبا  
 او غير متناه كان العلم بحسبه **العلم بحسبه** في لغة الصفات المسلمون لما  
 يقره عندهم ان العالم محدث وان حصوله في سائر اوقات جانب طلبوا التخصيص بوقت  
 غيره سببا ومبررا لادع فوضفوه تعالى بذلك اما الحكماء انهم يذكرون ان المبدء ليس لا بد  
 وان يكون ذلك الشيء اول له من عدمه وكون الشيء خيرا في نفسه لا يفسد بمرور اذ لا عالم  
 يكن خيرا بالانجبة الى الفاعل فلو كان الله تعالى مبدءا لكان مستفيدا الملك الاول والاولوة  
 من الملك المستفيد ناقص والحق ان هذا الكلام اشبه بالخطا به منه بالبرهان على اثر  
 صاحب الشفا قد عرفت فيه على جوار تغلق لولم كثره اضافة ايجابية وسلبية بآر  
 منه على انها عوارض ليس لملك اضافات مدخل في تغيرها اختلافات الدارعة الواجب  
 الوجود على ان تملك المبدء مستفيدا بخلاف ضعف صاحب الاعتبار اثبت الله تعالى  
 ارادات لانها لها متحدة سابقة واجبة معقولة شيئا ثم يريد لكون شيئا لغو  
 يريد ثم يريد ففعل وله ارادة في متحدة لا مانع من هذا العلم

في غاية السقوط **س** اشتد الدواجب لثقة فاشتموا فاكرا ادراك الكمال من حيث  
 هو كمال يجب الثقة وكلما كان ادراك انهم والمدر كالكمل كانت الثقة اقوى والادراك فوق ادراك  
 ويجب الوجهه ولا ذلك اعلى من كماله فلا الثقة اعلى من لذته ونحو نشاطهم بالبرهان على ادراك  
 الكمال ويجب الثقة فان عذله الله على استقرار منعنا من افلاحة اليقين **والثقة**  
 الله تعالى فاعله وانته مدرك في حق اذ احس معناه الدراك النقال ولست بحياة معنى مضم اليه  
 كانت ما بها الجسم الانساني القاصر بها الانسان حيا متخفيا بها من دون ارجام اجملة  
 فان واجب الوجود فاعله الذات وادراكه عبارة عن تجلوه عن الملة وعلاقتها فوجي لذاته  
 واسمه هي حيوة وان اسمه هو كونه تحت بعد عنه افعال الحياة **الحق**  
 حقيقة الشيء بعينه ما يكون لراعه لانه صلاتا وصحة صدق يكون داما ومع دافعة يكون لذاته  
 ويجب الوجهه حقا لكان اعتبارا من فانه محقق قبل حقيقته ووجوب دافعة لانه حاصل في  
 حق بل مدقق من كل حق **س** كل مجرد فاعله الذات لما هو عن علمه عنده وقد  
 سلف وتناضعه ومعقول لذاته فهو عقل وعامل ومعقول وهو وجه محض ليس لطبيعة  
 لراعي كان عليه مدخل فهو خير محض **الوجه** افلاحة مانع من غير عرض والله  
 مفيد لثقة وجوده غير متبعض فيه فهو جوه مطلق وقد مطلقه الجوه على اذ  
 شي مع عرض وهو لكون الله تعالى جوه هذا المعنى وسياتي البحث في هذه **س**  
 ان يكون ويجب الوجهه واجبا كاف في استقالته خروجه الى ايمان العلم فلو ان ابدت  
 وما صل من الاستدال عليه بانه لم يمتد في جوه على عدم سبب علمه فهو حقا  
 وكذا لكونه واجبا كاف في كونه مخالفا لغيره لما عرفت ان المسافات في الماهيات  
 متساويات في التوازي التي من جملتها لراعي كان والوجوب وكذا لكونه واجبا كاف  
 في انه ليس بحجم ولا عرض فلهذا مراصد في تحصيلها كحل معنى الوجوب **المعتدل**  
 من الله تعالى لكونه قارا في اعلا عالمه ليس بحجم الى غير ذلك من الصفات السلبية والاضافية  
 وهي اعداد مغايرة للذات اعتبارا اما حقيقة فهي غير مدركة بالعقل كيف هو متوكل  
 عمل شر الى ادراك كونه تعالى الله عن ذلك مع ان العقل قاصر عن ادراكه لكونه مالم توجد  
 مالم يوصل بها الله فليس بمحقق بوسط الله عنه ومن الله تعالى والله اعلم

فيها العوض



**المتأخر** في كفته ما شرع اعلم ان الصنع يطلق على افعال المبتدئين بالعدم  
ولما بدأ به يطلق على افعال الغير المبتدئين بالعدم فيما سبق بالان والكون هو افعال المتعلمين  
بالمادة والاحداث قريب من الصنع وفي المشاهد ان الفعل يطلق على افعال الصنع واعلم  
ان احداث الممكن يحتم العقل احتياجه الى المؤثر قبل حتمه للحالات حتى لو كان الممكن قدما او كان احداث  
مستقرا لا يستغنى عن المؤثر او لما كان حتى لو كان احداثا لا يستغنى عن المؤثر ولو كان  
الممكن قدما او مستقرا لا ينفرد بالذات على الاكوار والحق بخلافه والدليل  
عليه ان الممكن بالذات لا يتساوى في جهة الوجود والعدم اليه على السوية وذلك ما كان له كفاية  
لا يخرج له طرفه الا لمرجح والمقدمة متساوية في طوعنا فان الممكن يستقر الى المسج والمفقت العقل  
في حكمه هذا الى عدمه فتصور كونه حلا في او غير حلا في العقل العقل لا يعد شك في وجه احداث  
وامكانه لقد سكرنا افقارنا واسفنا به وايضا احداث من الكسفات للوجه المتأخر عن  
تأثير الفاعل فيه المتأخر عن علته التاثيرية كمن يكون علة لعلته التاثيرية فيقتدر على نفسه  
قد تنقل عن احوال الاختلافات كشر في قدم العالم وحدوته وحبط القول في المحتاج اليه  
ههنا ان ندور العالم اما ان يكون ما واجب الوجود لذاته واما ان يكون ممكن الوجود واولا واجب  
بعض العدم ما على افضل الشئ عنهم والمان اما ان يكون قدما بجميع اجزائه من الزوات والبراهن  
وهو باطل بالضرورة واما ان يكون قدما باعتبار الذات حلا باعتبار احوال الضرر والقصور  
المتحدرة وهو مذهب الجمهور كذا واما ان يكون حلا بجميع اجزائه من الزوات والبراهن وهو  
الحق واعلم ان المذهب الاول قد نشأ بطلانه لما نشأ ان واجب الوجود يستحيل على انقسام  
والكثر فليست على الكل بل ان الى الكلام في المذهبين السابقين فيكون الحق فيها منقول  
اجمع العالمون بالعدم باوجه لعدمها المؤثر في العالم ان كان قدما لزم التقدم واللاحق كان  
المتجدد في وقت دون لغو ان كان لزم متجدد فالمرجح التام غير ازل وهو ما في التقدير  
وان كان لا لمرجح فتقد حصل التجميع من غير مرجح فان كان حلا لزم التسلسل وثانها  
ان الحالات قبل حدوثه يكون مسبوقا بالمادة لما بيننا لها لانه لا بد من صورة وجودها  
الجميع فالجميع قد تم وبالشك ان احداث قبل حدوثه مسبوق بقبليته زمانية  
فان عدمه لا يقارننا ووجه واصنام القبليته غير آمنة ههنا سعي الزمانية فالزمان

ان كان حلا ما سبقه الزمان هذا خلف الزمان من لواحق الحركة والحركة من لواحق الجسم  
والجواب عن الاول ان هذا الكلام حق في المؤثر الموجب الذي لا يفعل الا في وقت واحد  
وليس حق في المؤثر المختار ما لا يحد له مام الوجود في ازل ليس له شي باعتبار وجوده  
لحولاته لكن لما في احسان وجه العالم فيما بعد وعن السابق من الكلام على المقدر  
وعن الثالث ان السابق المتقدم كما يكون بالوجه التي ذكرتها فممكن بغيرها وانه  
لا حيلة لكم على الصبر على المنازع نملق قسالة وهو مقدم لبعض احوال الزمان على العين  
فان العقل يحكم شدة القبليته ويستحيل ان يكون تلك القبليته بالزمان وظاهر انها ليست  
بالشرف والذنبه فمن لظن قسم لغو الا ان يقولوا انها من اصنام المتقدم بالذات للما قبل  
ان شرط التقدم بالذات احتياج المتأخر الى المتقدم وههنا استحالة ان يكون بعض  
اجزاء الزمان محتاجة الى البعض لوجه الاول ان المحتاج اليه موجه مع وجه المحتاج  
والزمان المتقدم غير موجه مع المتأخر السابق ان الزمان متساوي في اجزاءه فليست  
ان يكون بعض اجزائه الماهية على السابق على متساوي باب العلة الثالث ان لزم  
حكم بان الزمان شئ واحد متصل وليس له اجزاء لان في الغرض والسبق فممكن يكون بعض  
اجزائه الفرضية على اللاحق بالاعمال المتقدم كمن لحوال الزمان انما هو مقدم في الغرض  
والمتقدم لاننا نقول ان اعطيتهم تقدم لحوال الزمان من غير وجه في حكم التقدم  
فلم يعلقون في غير الزمان والحجته التي اعتمد عليها بان باحداث عليها ان العالم لا يخلو  
من الحولات في حلات اما الصغرى فلا ان العالم لا يخلو من الحركة والسكون وهذه حكاية  
اما حدوث الحركة فظاير انها مركبة من احوال حالته والمركب من احداث حلات واما  
حدوث السكون فلا انه في الحركة في مطلق الحصول لتنازعه لعارض عرض لولا ابادي  
والحركة ثبوتية فهو ثبوت فيكون ازل لا يمنع زواله لوجوب حواصه مع دوام علته  
فوجب ان لا يتحرك اجسام الساكنة في ازل والخصم لا يقول والاضا الجسم مركب واما  
يسقط والمركب مركب من اجسام بسيطة لا لا في احد طرفيه امكن ان يلاقيه  
بالطرف الاخر فامكنت الحركة واما الكبرى فيفترقه فليس على هذا الوجه ان لا يحدث  
من اوسط غير متحد فلا فاسد ما فيه ان لحدوث الجرم في الصغرى ان عني به احداث الزمان



فان كان المراد بها الحركة النوعية فمن غير محذرة حدودا زمانيا فان الحكم ينافي  
 فيه وهو نفس المطلوب فكان من وجهه في ذلك كونه في كل ما كان لا ينفك عن الحدث  
 فهو محدث ان عني بالموضوع حدث لا بدعي فهو غير مستلزم فان الذي ينفك عن الحدث  
 لا بدعي بل ان يكون محدثا حدودا زمانيا وان عني به كحدث الزمان لم يتخذ لمراد  
 ثم لو سلم اتحاد الموضوعين قولكم في الكون واللازم عن المحذرة هو محدث ليس بظاهر  
 فانه لا يلزم من استلزام مثل شي كونه المزموم واللازم ليس العلة المستلزم المعاول مع هذا  
 بل يلزم صدق المعلولة على العلة والبرهان ان المجرى الصغرى انما هو الحركة حيث  
 هي من ان المتكلمين مستدلون على حدثها بان ما هيتهما عبارة عن السبق فبما لا غير  
 سر ان كانت نوعا او شخصا او زمانا في لزامه ويكون محدثا حدودا زمانيا والموضوع في  
 ذلك ليس هو الحدث بل التفسير اما قوله في برهانك ان الشيء المستلزم للحدث يجب صدق  
 اللازم عليه فهو خطأ لان المستلزم من حيث هو مستلزم لتجديد ان سلك عن لزامه  
 فانه ان كان لزامه مستلزما في بعض احواله كان مستلزما في ذلك الوقت وفيه اللازم  
 والسبب في هذا الخطا هو السبب عن اعتبار الحثيثيات فانما لم تجل اللازم وطاعا انا  
 على ما روي هذه الصدقة المحررة خصوصية المادة والعقل مستلزم على هذا التعريف  
 على هذا البرهان ايضا ان كل واحد من الحركات مسبوق بالعدم والجميع ليس كذلك  
 وهذه اذا كان قريبا من برهان غير ان المتكلمين الجديون في دفعه الى امر واحدية ونحن  
 نذكرها ونذكر بعضها ثم نذكر الحق في الجواب فنقول احاد المتكلمين عن  
 هذه ابا عبد الله ان كل واحد من الحركات حادثة بالجميع فالحال يكون حالنا  
 ونتمثلون في ذلك النجى فانه لما كان كل فرد من افراد النجى اسود كان مجموع  
 النجى اسود واذا اعترض عليهم مثل العشرة واحادها فان كل واحد من احادها ليس  
 بعشرة والجميع عشرة احدى وذكر ان البعض عن هذا انه فرق بين الحكم التلويقي  
 السببي واعلم ان هذا الدفع في غاية الخطا واحل الجواب في غاية السقوط وقد عرض  
 لهم التمييز بين كل واحد من المجموع فانه فرق بين الحكم على كل واحد ومن الحكم على الكل من  
 حيث هو قول السائر انها محتملة للزيادة والنقصان وما لا يناسب احتمالها فاذا انشروا  
 لمعلومات الله تعالى مقدوراته اجمعوا اجمعوا الثالث وهو اقرب الوجوه المذكورة

سنة

عشرة

لهم

لهم التطبيق وجب احدهم لعد ومن لمان بلمة الى الاساس في الوجود ثم اخذوا في زمان سابق  
 ببقية جلة اخرى وطبقوا احدها على اخرى حتى يكون المبدأان واحدا ومقتضى تطبيق  
 في الذات في جانب الماضي فيستحيل قساوسها وكونها وجهات سنة الذائق وبعدها  
 فاذا ظهر في احدي الكلمتين النقصان سنة في جانب الماضي لكون المبدأ واحد  
 فنقطع الناقصة والذائق انما زادت سنة فنقطع ايضا اعترض عليهم بان التطبيق  
 انما يكون في الوجود لا في الاحوال موجبة لها من الحيلولة والعدم لا يحققها منا في التطبيق  
 اذ لا في الوجود ولا في الوجود وهذه الراية اعترض عن رايه عليهم بان التطبيق لا يعرضه  
 العقل الذي يمكنه استحصار المساهم في التراجع بل كونه بعض المحققين وهو  
 كل حاله موصوف بكونه حلا كما سابقا على ابعده ولا حقا بما قبله ولا اعتبارا ان مختلفا  
 فانه اعتبر بالحلولة الماضية المسببة من زمان ما من حيث كل واحد منها سابق وان من  
 حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق والتواحق المتباليان بل اعتبارا من مطالقتين الوجود  
 والاحتياج في مطالعتي الوجود تطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق التزم من التواحق  
 في الجانب الذي وقع فيه التراجع فيه فانه في التواحق مناهضة في الماضي لوجوب انقطاعها  
 قبل انقطاع السوابق والسوابق الزائدة عليها المقدار مناهضة يكون مناهضة واعلم ان هذا  
 الوجه لا يخلو من ضعف فان وجوب الكثرة السوابق انما يكون اذا فرض العقل الفاعل  
 السوابق والتواحق كما على تقدير عدم الثباتية فبما قلنا من ذلك انما هو معدت  
 المحلولة لانها لما كان القدم متوقفا على انقضاء ما لانها له ولا انقضاء ما لانها  
 له ما انقضاء له محال فكون وجبه العدم محالا اعترض عليهم بان ذلك بالتوقف ان  
 كان ان يوجد زمان ليس فيه شيء من الحركات والعدم وكلم في ذلك الزمان تنوقف  
 وجبه العدم على وجه هذه الحركات التي لا مناهضة في الوجود بل مستحالة ولكن لا يتم  
 وجبه زمان لا يوجد فيه شيء من الحركات وان كان عبارة عن كونه العدم لا يوجد  
 بعد احد متناهية عن مناهضة فلم يلم ان مثل هذا التوقف محال والنزاع لم يمنع  
 الا انه واعلم ان الحق في هذا الموضوع ان السوابق لا يكون كل واحد من الحركات حادثة  
 فالسوابق في حادثة ح اما ان يكون هو المجموع وانما ان يكون هو النوع فلاته



لو كان قدما كان اما ان يوجد طرفة نوعه غير متخصة بغيره وانما لو وجد متخصا بغيره لم يكن له ان يكون  
 راسها ووجد الطراف انما غير متخص والى انما باطلا لانه بعض مضمون ذلك الشئ من الحركة وهو  
 محال لوجودها ان الخصم لا يقول به وانما ان القدم لا يكون عليه لعدم ذلك كونه عليه  
 لعدم وجوده ثابت باق والشئ من انما محال كونه ثابتا لانه ان الحركة لا حقيقة انما يوجد عدم الثابتة  
 فلم كانت قد علمت لا وجوده لا حقيقة هذه اقله خلف واما حدوث المجموع فلان كل واحد من احواله  
 عليه له وقت واحد حادث فعليه المجموع حالته فالجموع حادث ايضا فان المجموع لو كان قائما  
 لكان جزءه قدما لا مناسا وجهه الرقب بدون اجزائه قيل على الاول ان المجموع لعدم وجوده  
 مع وجهه طر حلت لمكون ايضا متجدة على سبيل التعاقب فانه لو اوجد حادث حلت غيب  
 تلك الحوادث فلهذا انما المجموع لم يزل وجوده ووجد مجموع له لولا قول انه معا والكل  
 واحد من احواله الحادثة فكون المجموع حلتا وقد استفسر بعض المتأخرين عن حدوثه فاما  
 العالم حادث فلهذا انما غيبتم حدوثه ابداعي فالخصم يتدل به وان غيبتم به حدوث  
 الزمان فلو شاعروا به لكان حدوث الزمان مشروطا بالزمان فليس العالم يجب وجه الزمان  
 على ان الزمان من جهة العالم فكون قبل الزمان لم يجعل الزمان من امره الموجهة الثانية  
 في بيان وانما لم يرد ههنا وان لم شرطه الزمان وهو الحق لا يلزم ان يكون حدوثه ابدعيا  
 وان يرد ابداعي هو الموجه اذ لا وابدأ العالم ليس كذلك ولا يلزم من عدمه بوقوعه  
 بالزمان ان يكون قدما ان الشاهد كما يكون الزمان قد يكون غيب على ان الحق في هذا  
 ان المتقدم والتأخر والمعينة لهما كما انما يلزم من نفي احدهما لحدوث الاخر فلا يلزم من نفي  
 الله تعالى غير متناهي والمقارن لوجه العالم ان مقتضى كون مقتضا عليه بالزمان ثم  
 قالت الفرقة الثانية للفرقة الاولى العالمين بالقدم ما نزلت في حلت موجه كما  
 سبب حدوثه من قبله والله تعالى او غير فان مولاه فلهذا اعترفتم بعد ذلك حلت  
 عن عدمه وان قلتم هو غير فقد اشرتكم بالله افترقوا الى الجواب على قسمة احدهما  
 فلان الله لم يزل احل الحلات باذنه في سبب سبب احل الحلات سابق  
 واشتراطات وحولات لا مناسا مع وقوعه اظلم على مولاه ووقوعه لولا اسند  
 الى علة محدقة مع لافاعله مسبوبة بعلة لغوي لا الى نهاية واستحكات  
 منقولة

ولم يزل يحدو فكرهم في علة  
 علة كذا حلت وغنى مقدر  
 الزمان ان يزل يحدو فكرهم في علة

منقولة مجدة على التعاقب والكلام على مولاه قد رافا والذي نريد ههنا ان علة الحلات ان  
 كانت حالته فلا تخلو اما ان يكون بوجهها او بعد ما فان كانت علة وجودها فحلت نها  
 في الوجود يلزم عدم التباين في العلة لوجوده معا وقد اعترف القوم استحالة وان كان  
 علة بعد ما وجب وجود الماحول فلو جلاها حصل علة وهو العدم **قالوا**  
 الغنى مولانا لا يقتضي الغنى في امر ثلاثة في ذاته وصفاته المحيطة بالعباس  
 الى اخر والله تعالى مستغنى عن غنى في هذه الموضع فهو غنى قد ثبت انه جود ويلزم من  
 هذه من يرعى ان لا عليه ليعلمه بعلما فان الشئ الذي يصدر عنه الفعل لغاية لولا وجوده  
 ذلك السبب لا يحصل له تلك الغاية ولو افعل في هذا الفعل يكون قد فعل ما يولد له ويرى  
 به مطلقا وانما يكون قد فعل ما يولد له مطلقا وانما يكون قد فعل ما يولد له  
 ويرى حسن به مضافا فهو لغاية لفن مسفيد كمال لولاها كان ناقضا وهذا الكلام  
 في غانة السقوط فان العلة في العالمة بان الفاعل يعرض له مسفيد الله ولوثة وان غنى  
 بالاسفلة مائة الغاية في ذات الواجب لذاته صفة حقيقة فهو ممنوع وان غنى  
 حصوله بعد ما لم يكن فهو مسلم على ان لولا ولوثة انما يحصل في الذهن ليس لها في الخارج  
 تحقق اليسوا استدلا بوجد الله تعالى على قدم الله تعالى العالم قالوا كيف يحسن من  
 من الجود المطلق تعميل الوجود مدح ما مناهي فلا كان العالم قدما ليس  
 قد حصل مولاه حسن لم كيف يحصلون كثر من افعاله بخات كثر من ظاهرة لهم كما  
 يقولون انما حدثت برضا من اللطيف وحدثت انسانا للقطع **قالوا** لما نقدا  
 عنه الغاية وشاهدنا انما العجيب الحلة في العالم لغيره ان سندا الى العيب  
 ورافاق فلو ان علم الله تعالى انما العالم وكونه على صفة مقتضى صدق  
 عنه تلك الصفة وذلك النظام الى هذا انما روبا بالغاثة ونفوا الغاية عن العقول  
 التي مسقونها بالعباس الى ما تحتها وكذا كذلك نفس من النفوس السماوية  
 بالعباس الى ما يوحى منها بناء على قاعدتهم الباطلة ان من يفعل  
 راجل شئ فهو مسفيد من ذلك الشئ لولا لفته والعالي ما يفسد مسفيد من التاخر  
 ورد علمه ما ذكرناه او لا مع مزيد طعن وهذا ان الواجب قد ثبت بالبرهان



انه لا يستند من شئ فان البرهان الذي على ان العقول المتكورة او النفس متفيدة  
مما عيها مع حكمهم عليها بالاسكان في ترتيب الموجودات في هذه السلسلة  
منافعة عن انفسه براساء الكسوف الى واجب الوجود تعالى من غير توقف امر من  
براهمه وجوده لعدم لما اعتقدنا ان الوجود لا يصدر عنه الا واحد على الذكر كما في استدلالهم  
ووجوده كسوف في العالم طلبوا له عللا كثيرة فقالوا واجب الوجود واحد فلا بد من  
الاول واحد والجسم ليس بواحد فلا يصدر عنه الجسم ولجزم وان كانت بيانا على ان  
صدورها عند انشاها اليه في ذاتها لو صدقت عنه ابداء كانت تلك لما بعد بها  
فكونها فاعلة قائمة معا وانما الصفة فلانها منفردة في قولها بالانفصال فيكون  
منفرد في ما شرها الى الوجود لو كانت عليه لها كانت عنده في ما شرها عندها  
وهو محال ولا يجوز ان يكون الصلة عنه شيئا لا مناداه الى الجوهري لو كان مبداء له  
لزم الذوق وانفصل لا يفارق ما الى البدن والآن لو كانت مفارقة الذات والوجود في  
والفعل معا كان فعلا محاذيا لغيره فالفعل عنه جبر مفارقة الذات والفعل مع  
وهو العقل في هذه الحجة لا يخاف من مطالع كثره احد في قولهم الواحد لا يصدر عنه  
ان واحد وقد سبق الفصل فيه بانها لو سلم لهم هذا لكان الواحد لا يصدر عنه الا واحد  
لذا لم يتم ثمة في هذه الناحية بل لا بد من قبل اعتبار ان النفس بالمكان والوجود العقل  
عندكم جهات سكن كثيرا لمعومات باعتبارها فانكم لا تجد ان يكون الواجب الوجود نوع  
اعتبار من اعتبارات العقلية فنتبه سكتة عنه برأيه وملكها في قولهم الجسم ليس  
فاننا قد مضى في كلامهم في الوجود في الصفة وعندكم انه غير قريب من الجواهر في قوله  
فانوا احد جاز صدور عنه ورايها في قولهم الوجود اياه فلا يكون فاعلة فاننا  
قد تنبأه في هذا الكلام لم يوسمتم لكن العاقل لا يكون شئ ما قد لم يقبله ويجوز ان يكون جزء  
العلة او شرط او اعتبار احصيه كثر اعتبارات الواجب الوجود ويكون المورث  
بما الواجب هو الواجب كما هو من ههنا وخامسة في قولهم الصفة منفردة  
الى الوجود فلا يكون علة لها فان هذا الكلام مائة من هذه ههنا فان الصفة عندكم  
جزءه علة للوجود فكيف جعلوها برأيه منفردة في التأثير الى الوجود وسلكوها  
في قولهم النفس منفردة في التأثير الى الوجود فاننا قد استدلنا من هذا حكم ان

ان النفس منفردة عن الوجود كما في حاشية العقل فانكم لا تجد ان يكون ههنا فاعلة فانها على انما حكمها  
سببا لكثير اعتبارات العقلية لاجل كون العقلية كسوف لها في التأثير مطلقا ولو لم لو كانت  
فان علة لا باعتبار برأيه انما كانت عقلا ليس بهيچ لانه العقل ليس هو النفس فاعلة لا باعتبار برأيه  
بار من خواص العقل هو التمام وعدم اسفا دة المال المتحد ليس النفس كذلك فجاز ان  
يكون منافرة العقل لئلا يمكن لم لا يجد ان يكون بعضا لها بمعنى من برأيه وهذه  
الحجة اقوى من جميع حججهم حالها كما ترى من استدلالهم على هذا المطلوب موهم حركة التمايز  
ارادة على هذا الصلة عن ارادة الواحد عن تصدق حتى او غفلت وحتى انما ان يكون الذي  
الذي جلب ملازم وهو الذي اعمى الشهوات او وضع منافرة وهو الذي اعمى العيني وهذا ان الداعي  
مختصان بالاجسام المنفصلة العالمة للتغير من حال الملازمة الى غيرها من الوجودات في الحالة  
الملازمة فحصل السبب في ذلك في الوجود والبراهين الفلكية غير فاعلة كذلك ايضا القرار  
عن الشهوة والغضب مناهي عن الاشياء من الحركات الفلكية لمناسبة من لفن صالحة عن الصور  
عقلية ولا بد لها من غاية وذلك الغاية اما ان يكون كسوف الذات او مفردة فان كان  
الماضي وجب ان يحصل بالحوكمة وانما كان الطلب طلب شئ وهو محال والحاصل ان الحركة اما  
ان يكون برأيه او الوضع او انهم او الكسوف او غير ذلك من كالات الجسم ان كان غير محقق الذات  
والحركة يحتمل نحو هذا في الطلب لا لا يتحرك اما ان يكون كسوف من احوال المطلوب كالحاشية  
والمواز له وعند ذلك اما ان يكون كسوف حاله لا منه فيجب ان يكون كسوف الحاشية حال  
المعتوق واردة وانما فلا يدخل في الغاية ولو كان المطلوب برأيه ليعتد الحركة او كان  
الطلب طلب المحال وكذلك القول في الثاني فيجب ان يكون الطلب برأيه انما يشبه ذات المعتوق  
في صفة اشتراكه ولا يكون كذلك في ما يحصل بالتعاقب اعني لراو ضاه المتحداه  
ولا يجد ان يكون التثنية بالافلاك العالية على هذا القول في الساقلة ولا له لسانت حركتها  
المتشابهة والمتشابهة به ولا يجد ان يكون المتشابهة به اما واحدة مفارقة ولا له لسانت  
الحركات الفلكية فيجب ان متعدد العقول وهذه الحجة سقيمة جدا اما اولها ان  
الحق ان التمايز ان كانت متحركة في متحركة بالعناية للمهنية وانما ثانيا فلما كان  
المطلوب من الحركة لغيره حاصل ولا يمكن حصوله وقولهم ان الطالب يطلب المحال







ون الميول وان كانت بالفراد في القوة لكنها بالنسبة للصورة ولا يلزم ان يكون للصورة مدخل في الباطن  
على ان قولهم الصورة بما نفعل لشاركة الوضع انما التجاوز منه الى الاستقراء <sup>فالمواظبة</sup>  
ان واجب الوجه واحد وان الواحد لا يصدر عنه الا واحد فاما ان يصدر عنه عقل اذ لم يصدر عن ذلك  
العقل عقل اخر فذلك الى ان نفس العقل لا يخرج من ذلك العقل <sup>العقل القادر على البعد</sup>  
برادول ان كان واحدا استحال ان يكون مبدأ لكثرة وان كان كثيرا استحال ان يصدر عن برادول  
الواحد انما يصدر عنه واحد لفا التحدت جهة الصدور انما لا تكثرت فلا استبعاد  
وجبه الكثرة هنا ان العقل برادول يمتد وجوده ويوحد في المعقولة والهوتة باقية له في الوجه  
فانما انما على ان فعل الوجه لم يكن ماهية واذا نظر الى ماهية وحدها بالساس الى الوجه  
عقل لا مكان ولا وقت <sup>بالنظر الى المبدأ برادول عقل الوجوب</sup> الغرلة في اعتبار الوجه  
من حيث انه فام بذاته لزمه ان يكون عاملا لذاته ولا اعتباره بالساس الى برادول لزمه ان يكون  
عاملا للاول لزمه <sup>وهذه شبه اعتقادات</sup> وجه وموتة وان كان ودعا كان وعقل لذات  
وعقل للمبدأ واسم العقل سادس هذه لراصد بضمها والزاما والمعلول برادول من هذه بحالة  
واحد والهوتة مشتركان في انهما حال ذلك المعلوم في ذاته من حيث كونه بالقوة والعقل  
المبدأ برادول مشترك في انهما حال في ذاته والبال <sup>بماز اجدها</sup> ما بها حاله بالساس  
الى مبداه فمن حيث انه عامل للمبدأ ذاته واجب الوجود يكون مبدأ العقل ومن حيث انه ذو  
دوامية وان كان يكون مبدأ للفلك وهذا الكلام في غاية الضعف فانه يحيل ان يكون  
مبدأ هذه لراصد لاني لا يحق لها في برادول مبالى لراصد موجهة وان خلاوط شرط احتساب  
مختلف حال العمل للاول بها وكثيرا اكثر التصار عنه فما المانع ان يكون الوجه مثل هذه الحشت  
وراعتبارات باعتبارها كثر ما يصدر عنه ثم استندوا الهوى العنصرية لراصد صدها  
الى العقل لراصد ولما كانت الميول في بله للغير والحركة استحال ان يسلها الى العقل الثاني فلا  
بد من مشاركة لراصد الفلكية في تحصيلها وكذلك الصدور والميول مشتركة والقصور مختلفة  
منحبه ان استندوا مشترك في طبيعة مشتركة للتساوي وهي الطبيعة الحاشية التي بمعنى الحركة  
حيث تدور وان استندوا المختلف الى الطبائع المختلفة وهذا الكلام في غاية التكاليف فان  
الميول والصدور جوهريان وعندهم لا حركة في الجوهري بل ان كان حركة في العوارض فان اقتضى  
هذا الغير كون العلة مشتركة على نوع من الغير وجب ان يكون لراصد التساوية  
علامه فيكون ثم لم لا يكون كون العقل تصورات متعاقبة بواسطتها مغيرة هذه <sup>الحوادث</sup>

وتوهم

وتوهم الميول مشتركة ويستند الى مشترك في معنى جازم لتساويها والمختلف على التوهم لراصد  
مشترك في طبيعة خافية بعضا بمسألة الحركة المستدرة المخلو من ضعف فان البعض للحركة  
الخاصة هو البعض المستدرة ويتحيل ان يكون لراصد انما ان احداهما مشتركة وراصد  
متحققة <sup>والانوار</sup> بعض من العقل لكن بعد تخصص البعض دون البعض متغير  
من استندوا ذات المواءم الحاصلة بسبب الماشرات التساوية اما توسط عنصر الماشرات  
بالنار او بغير توسط كالماء المتغير من اشعة الكواكب والواو السبب في اختلاف العناصر  
وتفصيلها الى اربعة موارض اختلافات الحاصلة من اجرام السماوية المضيئة لتفصيل كثر  
كثرة بل المركز مالم جهة المحيط حتى ينتهي الى شوا الفلك لراصد ونفصل الى اربع ونفصل السبع في  
الشفاء عن النفس <sup>ان السبب في اختلاف القرب والبعد من الفلك</sup> فاقرب يستند  
تسببه سبب الحركة فصرنا رادو البعيد مشتركة ببله لبعده من الحركة فغير ارضا والقرب  
من النار متشبه وهو الماء والبعيد منها ببله وهو الماء ثم نسب هذا المذهب الى الخافعة  
فان هذه الصدور حسنة كونها لراصد ويكون الوجه للراصد الجسم طلق غير منقوص راجد الصدور  
ثم ما لراصد ان الغرض على الملة المركبة اما عن اربعة احترام علة او عن عدم مخصص  
من اربع حيل عن كل واحد منها ماهية الصدور جسم بسيط فلا استندت لكثرت الصدور واحدا  
وفي هذا نظر فان افاضة لراصد انما ان يكون بالحركة او بدونها وعلى التقديرين لراصد بل ان يكون  
الوجه الجسم منقصور لراصد نوعته ولزم علمه بالذكر على برادول وعلى البعد والباقي حاز  
ان استندوا عدله الى العقل لراصد <sup>فالمواظبة</sup> لراصد لراصد على القوى  
التساوية فان الشمس حادى موضعها من برادول مضيئة في الموضع وتحت سبب راضاة  
في سعة ولما تزج مع غرض ومع لراصد لراصد مستند المركب لكون نفس نباتية او حيوانية  
او ناطقة مفضى علمه من ماهية الصدور وعند الناطقة لراصد الجوهري وهي مجزئة فانه الوجه  
الى المجزئة كما ابداه منه فاول مراتب الوجه مدار الوجوب ثم تلوه العقل على الترتيب الى ان ينتهي  
لراصد ثم تلوه نفس السادات ثم تلوه صورها ثم صور العناصر ثم تلوه لراصد لراصد  
هذه العناصر ثم تلوه هذه المراتب مراتب العمل فاولها وجه لراصد البسطة من العقل لراصد  
الى برادول ثم تلوه لراصد المعدنة ثم النباتات ثم الحيوانات ثم الناطقة وجزءها سبب الخافعة







الصدق في الصدق فضعف ايضا لان الصدق سري في نفسه مفرد بالجملة وانما احتمال كون الصدق اسفل  
مع الملاءمة في مطلق الصدق فضعف ايضا لاننا نقول صدق السماء ونقول صدق الارض فكل  
ان الصدق حال في الجسم ليس بعائد في العقل بل الحصول احاط بان العقل ليس بصدق  
حصول فانه جنس الانواع لثبوت حصول الجبر للعرض والعكس حصول المذكر لما ذكره وبالعكس حصول  
الصدق للجسم هو حصول العرض لمضغعة لا حصول المذكر لما ذكره ومنه اننا قد نقول في الجبر  
الوجه انه محذور وفكرنا انه عاقل لذاته وهذا يدل على ان العلم بالشيء ليس هو حصول ذلك الشيء  
اجاب بان معنى الحصول مختلف فاما احقق محذور وحققت التركة محذور اذ انما بالذات  
بعض علمه بذاته لم يشك في ذلك وفي هذا الجواب ضعف لان مولا لا يندم انما استدلوا  
على علمه تعالى بانه محذور والمر المحذور ذاته حاصل لذاته فهو عقل لذاته ذاته فان كان  
الحصول المحذور بقي على معاني مختلفة لم يبق الاستدلال بحصول الجنس الذي لا يصف العلم  
على حصول العلم بعمق فاما قد ذكرناه انما سلف اذا احسن انهم لم يبينوا  
يعرو حصول العلم باجر مشترك بينهما على معنى انه يحصل صورة في النفس لا طبقا على كل منهما  
مع حذف شخضاته عنه لكانت تلك الصورة هي مفردة تلك الصورة كلكه هذا الاعتبار وقد  
يوجد كليتها باعتبار لفردها انما لا يحصل في ذاتها من صورة زبد ماهية الانسان لم حصل  
لنا علم بفردها فان برانته التي حصلت بزبد اولها كانه في حصول برانته التي حصل  
يعرو ما نسا لو فرضنا تحزنا عن تلك الصورة السابقة وهذا ان الاعتبار ان ما خفي ان  
من حيث النظر الى الخارج قد يحصل لها الكثرة من جهة لفردها لغيره من جوانب النفس  
كما كان لها ان اخذ صورة برانته من حيث هي من مثال زبد وعمره وكذلك يمكن ان اخذ  
صورة اخرى من الصور الانسانية التي في التنوع في الغايرة اما وحل يمكن ان اخذ صورة اخرى  
من الصور الحالية فهاجر من يقوم ونحن نتوقف وقد قلنا الصور المذكرة حرة  
لا باعتبار النظر الى الخارج بل من حيث انها حاصله في نفس حرة  
كقولنا بكون العقل عام من شأنه ذلك قد يكون العقل وبما قسم بعضهم العقل  
الى ثلاثة عقل بقوة وهو ظاهر وعقل بالفضل على سبيل ارجاء كمن سئل عن مسائل متخضة  
جوابها اجاب لا لم بعد ذلك شرح في التفصيل محالته الوسطى مغايرة للثبوت في العقل  
بالفضل على سبيل التفصيل وراقب الى الحق مولا اول ما في العقل ارجاء انما  
هو العقل تفصيلي بشي وذن في نعم مراتب الصدق مختلف بالقرب البعد

لعدم منه فاعلم في صدق النفس واسطحة حصول الصدق في برهان ومنه ان العلم  
متنفس ما في برهان وقد علمنا عندنا كعلم الشيء بنفسه واستدعي حصول صورة لغيره  
فان كانت تلك الصورة مساوية لذاته لم يكن لصدق الصورة من الحالة بغير العقل بالعلمة او العكس  
ولزم اجتماع المثليين وان لم يكن شيئا ولما استحتم ان العقل الماهية بها فان في شرط العقل  
الشأوة ولنا في هذا نظروا ذلك لان الشأوة التي رددوا فيها انما ان وجد من بعض الوجوه  
او من كل الوجوه فان كان الاول اعترنا الاول ولا يلزم عدم برانته في كماله اجتماع  
المثليين ان كان الثاني اعترنا الثاني ولا يلزم ان لا العقل الماهية باعتبار حصولها فانه ليس في شرط  
العقل حصول صورة المطول سواء اتى من كل وجه وكيف الصدق عرض عام بالنفس والعقل  
عام وقد ادرك ايضا معاضده وهي ان العقل ذاتا لو كان نفس ذاتا لكان علمنا بعلمنا  
بذاتنا من نفس علمنا بذاتنا التي من نفس ذاتنا ولا يلزم منه حصول العقلات غير الماهية  
دفعه وهو محال وان حصول الشيء للشيء نفسه يستدعي تعاريف التنسب بين احاطتها  
لعرض المحقق بان علمنا نفس ذاتا بالذات ومعارفها باعتبار والشئ الواحد كل  
منقطع اعتباراته الذهنية كلام المعتبر باعتبارها ومعارف اعتبارات كافي في حصول  
النسب اقول في هذا النظر وفكرنا اننا لو فرض ذاتا وعلمنا بذاتنا عاين من جميع  
باعتبارات ونقول في ما متحده ان او معناه بان ولعله لولنا ان واما نقول في هذا  
ان الذات باعتبار كونها عللة مغايرة لما باعتبار كونها معلومة بتقدير التنسب  
فهتت النسبة وهذا ضعف لان المعارف هي في العلم في المعارف ولعلنا في  
ايضا بان العالم التي حصل عندنا ماهية محذرة وهو اعلم من كونه مغايرة او غير مغايرة  
لزم من كذب الخاص كذب العام وهذا ردي في جبره لانه لا يلزم من عمومية الشيء في العقل  
صحة وجوه العام بدون الخاص فنظرنا الى جانب العللة فانك تقول هذا عللة وهو اعلم  
من كونه عللة لنفسه او لغيره مما اعلم عللة التي لنفسه ومتفردون ايضا بان  
برانته ماهية كثة وزيد شخص من تلك الماهية حصل ايضا في الوليد الذي زيد  
عاقل لتلك الماهية المغايرة وباعتبار الكثرة والجزئية وهذا صحيح في العقل الكلي ولكن  
الكلام في العقل بدلتفه والعالمون بان العلم اضافة من العالم والمعلم مشتق  
من العلم مولا ولجب الوجه لذاته وعلى الله

اضطرارهم في هذا الموضع



بذاته التي هي نفس ذاته ومنه ما يمكن الوجه وهو ما عده واضافه بالعلم من سبب  
 عاقل حتى يحصل حقيقة جبر فابكر معلومنا المستفاد من العلم المتعارضة ما حصل للوجه  
 العاقل لذاته وفي مراحله يظهر على قدر ان يكون العلم حقيقة قبل ان من العلم ما هو جبر  
 ومنه ما هو من مراحله كعلم العقول انفسها التي هو انفسها والاني معلومنا المتكسب  
 واذا جعلت القوة الذهنية علوما فلا اخذت من حيث هو جبر في الاذعان كانت مساوية  
 للمصدر الخارجية فوضعا جواهر ووضعا اعراض ولذا اخذت من حيث انها موجبة في  
 الخارج والجميع اعراض حاله في موضع هو العقل والذهن **لما ذكرنا الحسنى انما**  
 سئل في المصدر الشخصية من حيث انها شخصية وهي لا يمكن ان يكون الجبر والبراهين فان الجبر  
 موافق من التصورات الكلية والبرهان سالف من راصد الكلية لوجوب صدقها صدقا تاما  
 ولادام باسماها التام في اشارة حسنة والوجه المطبق العلم على اذكار الكل والمطلق  
 على التي تقع بحسب كليات هذا الاوصاف الحوادث العلم **س** العلم  
 بعلم العلم بالاسبقا لغيره لعلقه بالمال ولهذا قد يقع الشك في احد ما مع حصول العلم  
 بالاضافة ايضا فان الحصول لاسبقا ليس هو الحصول الحالى وامتناعه فالعلم المتعارف  
 به بحسب ان لغاير المتعلق بالاضافة على قدر ان يكون العلم صورة وعلى قدر ان يكون  
 اضافة **العلم بالعلية** يقع على لثمة اقسام لعلقه العلم من حيث هي ذات ماهية  
 وحقيقة لامن حيث عوارضها ولوازمها والعلم بها على هذا الوجه لا يجب العلم بالعلول  
 لاما لا وانما الثاني العلم بها من حيث هي علية لعلول وهذا لازم من العلم بها العلم  
 بالعلول من جهة العلوية لانه العلم بالعلية علم باضافة لعلول العلم بالاضافة يستدعي  
 العلم بالاضافة من لثمة العلم العام بالعلول الثالث العلم بها من حيث هي ذات  
 حيث لوازمها واعراضها ومازوماتها ومعروضاتها وما لها من نفسها وما لها بالاساس الغير  
 وراشدة ان العلم بالعلية على هذا الوجه مسلم العلم العام بالعلول واعلم ان العلم بالعلول  
 على الوجه الحقيقي انما يحصل من العلم بالعلية لانه بدونها يمكن ومعها واجب لانه اعلم من  
 جهة علية علم كليات لان العلم كل وقوله لبدء لا بد من الجزئية العلم بوضوح  
 العلم هذا العام والعدرة على اسرار الشئ اخر ولذا اوجد شئ سلفا فقد حصل للوجه  
 عند الموجد لكن ههنا اعتبار ان لعلول الحضور هو العلم والاني اعتبار الموجد

سرم

وضع القدرة وهذا ان اعتبار ان اشياء واحد الى شئ واحد من حيث عقلية فلا  
 تنكسر بها المضاعفان في انفسها وما مضافا ان اعني لاعتبار ان **لما راد**  
 الحيوانية شوق حصولها نحو المطلوب وهي اخص من العلم ضرورة ان كل من لا يعلم  
 ولا شعور من ارق عليه وقيل من ارق في حق الله تعالى ذهب قدم الى ان هذا العلم على قدر  
 او محدثه والمحققون ما لو انما العلم الخلق بما في المخلوقات من المصالح والضرر  
 السهم وهو الداعي الى السجالات كما عتبروا بها عن الغاية وهو قريب من هذا فانهم فسروا  
 بالعلم نظام الكل على الوجه براكب المعجب لعدد الفعل لمرارة والقدرة والعلم سفارة  
 بالوعيا وان كان ولحق بالذات **لعلولنا البدئية** مسندة الى الوجه  
 بحقيقة انفسها على كمال العادة وعندكم ان النفس لها قوة ان تدرك الامتناع منها  
 ذلك وفيه ابتداء فطرها غير مدركة وبفعل سنده لا في الادراك سبب الحواس للوجه  
 لها حتى بعض منها الكلمات المجردة وتوقع المناسبات منها فالاستغناء للمعقولة  
 اخص من غيرها من واهب القوة اما العلم الكسبية فقد امكنه ان يقوم الى الله تعالى  
 كما اسند العلم البدئية اليه ونحن لا نستصوب ذلك ولا فزون حلولها الى العلم  
 بالبعد من الحس كما لو ان النفس كما استغنت بالمشي لادراك العلوم الكلية  
 البدئية فكذلك تعد العلم البدئية لادراك العلم الكسبية فان صورة الحدوث  
 بالبعد من سببان معدان لحصول الشعور بالعدول والنجية  
 كسنة علم ولعلولنا اننا قد قلنا ان العلم بطلونه على حصول صورة العلم للعالم  
 وقد قلنا ان ذلك في حق لعلول الوجه وهو محال اما اولنا فلا شتم له على اكثر الحاصل سبب  
 القوة وانما ثانيا فلا شتم له على قبول الفعل وهو ما في فهمهم وانما ثالثا لا شتم له  
 لصفات كثيرة غير سلبية ولا اضافة وهو ان قد خسر واما رابعا فلا شتم له  
 على كونه تعالى محلا لاثان المسكثرة وعلى ان معلوله لاول عند ثبات لذاته بل انما يوجد  
 لراسياد مقدس لمراد حاله فيه وكل هذه اصدنا من رايهم وقد يخص بعض محقق المنكرين  
 عن هذه الاماات بان قال العاقل لانه لا ينفصل عن الصورة مغايرة لذاته والعاقل  
 لما صدر عنه لا ينفصل عن صورته القادرة على انفسها ما هو هو فانك تعلم شيئا



بصريحه سمحصره من صراحة عنك بالانفرادك بل يشاكه من ذلك الشيء ثم انك تعقل تلك الصورة  
بذاتها وانما تفكر في تفكيرها الى صورة اخرى مغايرة لتلك الصورة ولا ان كان هذا حالك  
مع ما بعد عنك لما شاكه عنك فكيف يكون حالك فيما بعد عنك بالانفرادك كونك محلا للصورة  
ليس شرطاً في عقلك اماها فانك تعقل ذلك من غير حلول نعم كونك محلاً لتلك الصورة شرطاً  
في حصولها لكن التي هو شرط في عقلك وقد حصل لك الصورة من غير حلول فيكون عاقلها  
المعالم ان حصول الفعل لفاعله او في باب الحصول من حصول المفعول لفاعله فالمعلومات  
الحاصلة للعلل معقولة لتلك العلل من غير حلول واجب لوجودها في الذات لذاته من غير غاير  
ذاته ومن عقله لذاته الا بفهم من الاعتبار عقله لذاته وعقله لمعلوماته والعقلان  
مغايران بالاعتبار راعى ذات واجب الوجود وعقله لذاته فالمعلومات اللذان مما ذات  
المعلومات ومعقوليته يجب ان لا يغاير الا باعتباري فلا في وجود المعلومات نفس لعقل  
الواجب له من غير حلجه الى حصول صورة مغايرة له محل واجب الوجود والظاهر العقلية  
والعقلية بالية فاعلة له حصول صورها فيها وهي بعقل الواجب الوجود واموجده الا وهو حصول  
له سواء كان تلك الوجودات فجميع حاصل فيها وواجب الوجود عقلياً مع تلك الصورة انما تصور  
بل بعين تلك الجواهر والصور والصور قد ضاعف لمصداقها في انفسها باعتبارها  
العاقل لذاته الى صورة غير ذاته وقد له العاقل تصور لعقلها لا يتغير في عقليها الى  
اخرى فيه فظهر من حيث انه ما بين للاصول الذهنية على في الخارج فان الصورة الذهنية  
قد جعلت من غير حصول صورة اخرى واما الصورة الخارجية فانها انما تعقل بواسطة الصورة  
الذهنية على ان العلم على علم الحجة الى صورة اخرى في عقل الصورة الذهنية  
فربما قايمة وقد حصل العقل لفاعله اولى من باب الحصول المفعول القابل منه نظراً او لا  
فدلالة الحصول قد ذكرنا انه مطلق على معان مغايرة للمعنوم وليس المعنى المشترك  
بل هو المحقق بل هو الحصول التي حصول صورة عقلية لوجودها بل مجرد وليس  
حصول العقل لفاعله لمقتضى العقل فانه لا يلائم الصلة بل يجب ان يعلمها وقد يكون  
غير معقولة لها واما ما قلناه بطل المذهب الشهير منهم من استدعوا العقل  
حلول الصورة في العاقل وقولهم لا يغاير من العقل الا بما اعتبره فلا في المعلومات  
منه نظراً ان عقله للمعلومات على كذا ذهب المذهب الثاني فلو لم يكن الوجود للمعلومات

ليس

ليس يستدعي صورة مغايرة له وجود المعلومات مغاير لعقله لوجوده لذاته بالذات كما  
باعتبار المعنوم من ذلك في العلم بان العقل الشيء هو نفس وجود ذلك الشيء في نفسه فان عقل  
الشيء في نفسه صفه للعقل وجب الشيء ليس صفه له على انه لازم ان يكون لعقل واحد لوجوده  
مستفاد من ما بعد الحجة به وان لا يكون عاقل الشيء الا بعد وجوده فالحال في غير معقولة  
حال عدمها ولا سيما التي ليست معلومة بل لازم ان يكون معقولة وقول هذا التماثل  
انه لعقل واحد الجوهر العقلي لوجوده منها بعض ان يكون الجوهر العقلي كذا لا يتغير  
من معلوماتها فاني فرقت بين هذه الجواهر من الجواهر النفس التي هي الاصل في الخارج  
قال لوجودها الحقائق الشائعة هذا الموضع هذه الصور المعقولة ان حصلت لوجودها  
لزم السكون وان حصلت لغيره لزم ان لا يكون من جهةها ولعل الوجود لما صفة  
لمكن الوجود وان حصلت لغيره لزم ان لا يكون من جهةها ولعل الوجود لما صفة  
حصلت لوجودها في كل اذن لم يكن في ذلك ان يكون ان الله تعالى في العقل الشيء حراً  
او جوداً وانما ان تلك الصور مستند اليه فكون قد جعلها فواجباً فان كان لعقلها  
معلومات وجب لها ان يكون عاقلها فواجبها هو بعينها عقلياً فحقها في الوجودها  
فواجبها هو وجودها وان كان متساو اسلس لزام ثم قال فلو كان الخاص من هذه الاشياء يحفظ  
ان لم يتغير ذاته ولا يلائم ان يكون ذاته محلاً لوجوده مع اضافته ما ملكه الوجود فانها  
من حيث هي علة لوجوده وبذلك ليست لواجبة الوجود بل من حيث ذاتها واقول  
انه في هذه المقام قد مال الى ذلك ان تصاف بالصور وجودها فانه هو طه في  
المشاورات وهو في غاية الصعوبة مع انه هو الذي يقول ان لعقل واجب الوجود  
كان مستفاداً من اسما لم يكن واجباً من جميع جهاته فانظر الى هذا النقطة  
التي هي لوجودها في تصور النفس البشرية عن ادراكها وامر بها اسما في هذا الباب  
امر ان احدها ان يجعل العلم اضافة الى اسما ورياضات لوجودها في راسها  
والساني ان يجعل العلم نفس وجبه المعلومات عنه فاما افقار الى ان تصور في العلم  
فلا فالو لما كان لله تعالى سبب الوجود وكان عالماً به عن ان الموجودات  
المستفيدة انما جعلها على وجه كلي اعلى وجه جزئي من حيث انها وجدت او وجدت  
وان فليعلم انها يوجد فانه اوجدت في العلم لزام الجمل او معنى شكون ذاته



حجة المتحديات بل انما يعلمها على وجه خلق فانه لا يعلم ان عندك سبب الشمس كذا لوجه محدث  
 كسوف فل معين في زمان معين اعني بعد سبب الشمس لعينه معترف كان عالما بالكسوف على  
 الوجه الثاني لا سبب نعم اذا حضر لا يعلم بانه قد حضر ونحن نقول هذا العلم منه لعدم  
 اما ان لا يكون الجزئي من حيث هو معتبر صلافة اشئ برأول اما ان لا يكون العلم بالعلم يجب  
 العلم بالمعلوم هذا ان لمعان محال ان عندهم فاذن هو عالم بالجوهر من حيث انه عزق معلوم  
 بل من ان يكون ذاته محلا للتفكرات ليس شيئا من اراضات ليس لها حقيقة بل ان كان و  
 ليس علمه بزيادة ايجاد لا مخلقة لزيد حال جلاله فكيف اعدم صفة حقيقة لها ثبوت عن غرض انه  
 هو سبب له الله من غير محدث شي في ذاته او عدم صفة حقيقة لها ثبوت عن غرض انه  
 خذ ابو المحقق في هذا الموضع وقوم ملوا ان العلم بان الشي موجود هو عينه علم بوجوده  
 لا اوجد ولا يلزم منه فيه البقية ونحن قد اطلقنا هذا فيما سلف **سبب** الاستدلال منها  
 ما تكثر بحجها وحقاقتها ومنها ما شكك في ثبوتها مع اشتراكها في حقيقة واحدة والى انما  
 ان يكون احدها عن قارة او يكون قارة وراول لا كان ان بعد له من ان او في زمان فاعلم  
 كون الوجه عن قارة انما هو الزمان الذي لذاته بعض الغيرة والنظم والتحدة لذاته غير  
 ملحقه كالحكمة اما مع كالجسم على الوجه المذكور والى ان لا يوجد الا في مكان او مع مكان فاعلم  
 الشك انما هو للمكان الذي بعض الوضع والخصيص كجهة دون هذه الماهيات  
 التي تحتها اذا حصلت سخا فان امسباب تعييناتها برأول ملوا الزمان كاللحركات  
 او المكان كالأجسام او ماهياتها كالأجسام المتغيرة والتي لا تتعلق بوجوده بزمان  
 واما كان فان العقل لا يسميه اليها كخارج لافانته من حيث عرفاتها لا عال فيها متى  
 يوجد وان اوجد في المراتب من هذين العييلين هل يفتقر الى امرت حكما بية بل لا  
 المتغيرات الحاضرة في زمانها فكم بوجودها وبفقدانها يكون لا غير ذلك الزمان  
 بل حكم بوجوده في بعد زمان الماضي والمستعمل ام لا فالحق انه قد يفتقر في  
 ذلك الى الامرات في (له راكدا) نحن وانما نحن في وجه الوجه فليس كذلك ما البرهان  
 اقصاه على علمه بانه فاعلمت كذا فعلا محكما فكون عالما به واما البرهان المذكور  
 في علمه حتى به من حيث انه علمه له والعلم بالعلم سلك العلم بالمعلوم وهو لا يرتك

لوجه

ولما فاستدوا لوجه الوجود في اذ ان لا اخذ لوجه علمنا ونحن انما نذكرها بالامرات جملانية وكان الامرات  
 مستغنى في حقه لاجرم سلبوا الامرات كاشته والغلط انما هو في برأول على ان العالم بان وجه  
 الوجه انما يدرك لاسان كما زلتاها في وجه محدث معقول للوجه لعالى بل من ان يحل في ذلك هو  
 التي لا يدرك فلم لا أثبت لوجه الجزئيات المتعلقة بزمان واللات مكانا بل كباها وهذا  
 ضلال يعبر عن الله عن خلقه بل هو عالم **سبب** فالوجه لاسفل الغرض في قدسيت  
 انه لا يعلم الجزئيات على الوجه الثاني بغير شئ قد نشأ بعد فظا في العالم فما سببه اجابوا بان  
 علمه نظام الوجه على الوجه الكلي مقتضى لفض ذلك النظام من غير ضرورة هذا الملاحظة  
 للملاحظة ونحن انما ضعف كلامهم في المقام من غير ضعف ما سلفنا  
 الشر وهو لا يوجد لخلق الوجه ام العلم ان الشر وان كان قد فعل على اوجه وجهته فانه  
 لا احقق ما هيته كان عينا كمال يكن حصوله للشي فان لوجه الوجه لثة التي عال عليها  
 الشر من تلك الجهة مثله القتل انما كان شر من حيث فقد ان الحياة التي حال سخر لا من حيث  
 قدق الفكر عليه وامن حيث كون الاله متعلق للنوع في وقت كون من  
 التي فاما لا الفعل ولا فاعلم مثالا للثارة انما شئ فليس من حيث هو بل من حيث ثباتها  
 على ما يجاورها الى طبيعة بل من حيث فقد ان كمال الجبر انساني وبالكلمة الشر لعره من  
 لا يحقق له والوجه هو الخيرة لا سببها على خمسة اقسام ايمان منها موجب ان لعدا  
 ما هو خير محض لا شئ فيه والى انما ما الغلب فيه الخيرة على الشر والملائكة اباقته وهي يكون المسافر  
 فيه الخيرة الشر او الغلب الشر او يكون شر محضا غير موجود والشرور وان كان متكررا  
 فمن غير الكثرة وانما وجه الثاني وان كان فيه شر لغلبة الخيرة فاني تذكر الخيرة الكثير  
 لا جله شر طرد شر اكثر موجودا قد اشتمل على انظم الماهيات في وجوده وقد عدل من  
 ههنا سوال وهو انه جاز ان يكون الخيرة مبيد اشئ ولا لا جله في انكار احابه ا  
 بان هذا القسم برأول لعينه وقد برهن على جلاله ويكون غلبه ولكن وقع فيه البحث لكن الغلب  
 وقع فيه البحث بحج جلاله سوال البحث في هذا الموضع من افلا سبب فطرافهم  
 ما يكون بالمعجب ومعه اسفل السؤال عن امته افعاله جواب هذا السؤال  
 فالوجه بالمعجب لكنه عندهم شر محض فاعلم ان البحث عن كفته ضد الشر عما هو

انما سلك عليها البرهان لا على غيره  
 عليها الشر



موجود في سवाल — نوع الانسان اشرف في العناصر الغالب عليهم الجمل والبقا  
الى موجب شديتهم وعظيهم فالشر اكثر من الخير جواب — لنفس ثلاثة احوال  
البالغ في مراتب العقل والخلق وله السعادة الواقة في مراخقة وحال الخالي من الاعمال  
الحقة غير المتصف بافدله معاد حال المتصف بالاعتقالات الباطلة واللباني من هذه  
ما من السعادة فالاضيق الاول كثر جانب السعد وسوال — حكما فاما ان بالقدم  
وكيف يحقق العقاب على فعل طاب صدره عن الانسان جواب — لتدلول الشقاوة  
لنفس لعاصية كالمريض للبدن المساوئ للعداء غير لراى به وايضا العقاب في الشر  
فلا يطلب عليه وايضا استخفاف نظام النوع الانساني واجب فلا يمكن الا بالبحر  
من العقوبات المانعة لهم عن التردد على المعاصي حتى يتخلف النوع ولما لم يعض  
ويخوف ليعتد عذاب لزيد لاجل التصالح النوع كما لا يعجز قطع بصلاح البدن  
في الذنوب ولما لم فلا تترك ادراك ما هو عند المدرك كمال وغيره  
يكون الشيء نفسه كما لا خير اول من عند المدرك كذا فلا يلتزم به وقد يقع بالعكس  
فمحصل ما يلتزم اذ بل قد يكون شيء واحد كالأفعول بالنسبة الى بعض القوى كالوهمية  
احاسية وراكون عند مدعى كذا فلا يقع لراكون لا في دون لراول والصحة  
والسلامة وان كما كما لمن الا انها لا يستمرار مما لا يقع لراحسان بها فلا يحصل  
شرط التمتع والمرضى المدرك لما هو غير كمال انما يلتزم به لانه لا يدرك من حيث كمال  
ولما ادراك لما هو مثالي للمدرك وقد يحسن المناقاة ولا يحسن لراول لعدم لراول كذا فان  
المرضى الغائب عن نفسه المدرك لراول فالزادات الى الصحة لمدرك المناقاة في علم لراول  
**بسم** راسية هي الذات غير جسيمة فاما عند التفتت لسلسلة من المسائل العلمية  
يجد بها جاذبة وذرة وجماعة انكرو صاوم كما يكون ولهم نزاع في لغز في انها انقضى كجسامته  
والحق كما استدلوا على هذه اباة الذنوب على لراول كمال ونسبة لمدرك الذنوب  
الى لراول كمال نسبة لمدرك الكمال الى لراول ونسبة المصروف الى لراول لكن المدرك  
للذنوب العلمانية هي لراول الشرفية كما لراول المحبوبة ومدرك النوع لجسامته  
ص

هي لراول العلمانية رقة فادراك لراول لشد فاتها يجعل الى كنه المدرك وحقيقتها فانها فعله  
الى اجزائه كالأحاسيس والفصول والمائنه انما يدرك الشيء القاطن من الاجسام بالسطوح  
وسواء ارض فالذنوب في لراول — ارض وهذا العث جيني تعالى ايات النفس قالوا  
والايات مفقورة حال العلق النفس بالبدن والواقع لها شوق لحصول لرمضان لها فاك  
زال العائق اشتد الشوق **فاما** النفس امان ان يكون ذات عقابية  
واما ان لا يكون وذوات العقاب امان ان يكون مطابقة او لا يكون والمطابقة اما ان يهل  
بها ذنوب من اللهاية او لا يهل ذنوب النفس بحسب قوتها العلمية وذوات العقاب  
البرهانية المطابقة من اجل السعادة لحصول كمال التي هو العلم الملائم للنفس لها  
وذوات العقاب المطابقة لغير البرهانية ينبغي ان يحكم لها بالسعادة وذوات العقاب  
العدلية المطابقة وذوات الجبر المربوب وسوال — العقاب الشقاوة العظيمة لانهم شتاف  
الى المعاد وفي غير حاصلية لهم ولستوا مشغولين عنها وهذا العلم اعمى من لراول  
الجيامة لما من من نسبة لراول الى لراول كنسبة لراول الى لراول كذا سوال — سواد  
فانوا جاز من حصول العلم لهم مع انهم ليسوا كذلك فبعد ذلك مفارقة البدن استمر  
وعلى ذلك الجبر حصول العلم لهم كالمحصل لراول لانهم غير حاكمين بفقدان كالاتهم كما لراول  
المفارقة فان ايسر الجبر حصول العلم لهم كان للمفارقة انما في استحصال عقاب فاعلم لراول  
لهم العلم بعد المفارقة وحصل لهم السعادة واجاب عن هذا بعض المحققين بان النفس  
الكاملة يمثل صور المعقولات فيها على ما ينبغي فليكن بعد المفارقة مثالا هاديا  
الكسبه ووجدان ما لا يحسنه فكانها قد كانت ذوات لراول مضاعفة لراول كذا  
ذوات نيك واما التي ميل اخذ الكمال في الاعتقالات فيها الكمال وحيث  
الوصول الى مدركاتها فانها بعد المفارقة فقد ما لعت الوصول اليه فيصير  
معدية بفقدان ما لعت لراول الجبر عنها وفي الجواب نظر فانها بعد المفارقة  
لما حصل لها اعتقالات لان ما اعتقدته لراول انها لم تصل الى الكمال طار ان



ان يحلها اعتقاد بالبدنات على هي عليه الخالية عن تراكمات فانها عند موت  
لها لا موجب لسعادتها وشفقتها فلا يحملان لها فكون معطلة ولا يمثل  
في الطبيعة وذهب اخرون الى انها تبقى لكن لا تخلو عن تراكمات وانما تقطعت  
اذن مدرك الآلات الجسمانية فيجب ان يكون اجسامهم لا يصير على صورة لها  
وان لم يتشبه ملائكتها ان يكون كبريا ان ابدان حتى من الحيوانات بل كذا ان يكون  
متنقلة من اجزاء السموات والارض او يكون بعض اجسام السموات من  
غير ان يكون مقارنا للروح وهذا في نظر هذه الاحوال مراتب لنفس حقيقتهما  
العليية وانما مراتبها بحسب قوتها العلية فلا تسمى الى اصحاب اخلاق الفاضلة  
وهي من ارباب السعادة فكل واحد من هذه في السعادة بل في زوال الشقا  
فان ما شرط ليس الا في انقطاع علاقه النفس بالبدن وعدم الالتصاق بها  
اليه الدائم اصحاب اخلاق الرذيلة وهي التي استندت محبتها للعلاقة  
البدنية وهي بعدت لمحبتهما لما هو مفارق عنها لكن غذاها يكون منقطعاً  
لذوال تلك المحبة والفرق بينهما وبين مراتب السعادة ان اولئك كان سبب عذابهم  
بمولا اعتقاد انهم لا يخلو البدن منه ولا يخلو عن معاونة البدن في تحقيق  
العقاب والبدن عن طحل الدائم الذين لا اخلاق لهم والاعتقالات  
كانت برأطفا في دعائهم وفناءهم خلاف واعلم ان هذا اقله انما هو بناء على  
ايات النفس التي يذهب اليه وجوب المعال البدني  
وان النفس هي براجاء الاصلية في البدن وفي حال الموت  
مفرق تلك براجاء ولا ينفق لاستحالة اعانة المردوم وهي بل بد  
لها من جنات وشور فيجب اعالمتها لتعال ما وعدت به السخاة  
والشفقة والذين من انكروا البقاء الدائم لا يظلم  
الشي

النفس الجسمانية ونما هي على اثارها فقدرت ضعفه فترى ما لو اراد من النفس  
كذلك البدن لا علاقتها في هذا العالم وهو ما في ادنى عالم وهو بالكل  
لان العالم واحد وهو قدس فان التناهي هو انفعال نفس من بدن الى  
بدن مستغية بعض النفس عليه والنفس عندنا غير ثابتة على ما يتوهم  
بها وانما قولهم القول بعالمين باطل مذهبهم وقدر **الحق** في  
النبوت هذا البحث ياتي على القواعد اسلامية على ما ذهبوا اليه  
فانه تعالى قال على قدر عقولهم يعلمون ويدركون كذا في اثارها  
وهو تعالى في غاية الحكمة وهو غني فاما ثبات النبوة على ما هم  
على مواعيد الحكماء منهم فالذات والصورات النفسانية قد يكون مسببات  
لحدوث المحللات البدنية فان الصور الجبروتية الله تعالى يشعر بجلوه  
وللمدرك سبب صورة ما يحصل له من الادراك ذلك امان الشوق والتمسك  
بعض اجزاء اعضاءه ولذا كان كذلك ان لو وجد نفس قوية يكون تصوراتها  
مبدأ الحصول المحللات في هذا العالم بعنصر من غير تلك سبب  
والدليل لنا على اثبات النبوة هذا انما هو المعجزات القسرية لحدوث العلم  
وهو من صفات كسب الكمال وامنا الحكما فقد برهنوا من وجه  
لحج على ايات النبوة فلو لم يكن لا سبب وحده بامر به عايشه افقار  
الى امة يحتاج فيها الى معاونة كالتدريس والقدار وما شاكلها بل لا بد من  
مشاورة من بني نوعه واجبا على التعاون وهو لا ينظم الا  
لعمالة وعدل استيلاء الشوق على كل واحد منهم في حصول ما يرومه  
وان تماضي به عنده فمع الاختلاف المحجب للاختلاف ليراجعها في ذلك  
العدل لا بد له من واضع يضعه لاحد كلفه في الاجزئات غير مضمونة



وذلك ليدلنا ان تميز شئ عنهم حاصل له من قبله تعالى ان قبلهم  
 وانه لو لم يميز لكان في وضع الشئ به وذلك لانه من العجز والابهة ان  
 وان وضع لهم قوانين في استحقاق مدكرهم معبودهم المعجب بقائهم  
 على النظام المعنى لهم ويكون ذلك القوانين مكررة بحيث كلما زال استحقاقهم  
 لمعبودهم ذكرتهم العبادة المشفوعة بالتكرار وحسب ان يكون في شريعته  
 اشعار بدوام ثواب جنانته لكونه اعلمهم اذ عي لهم في استحقاق  
 النظام على الوجه الذي نفق وهذه احدى وجوه في العناية بالمعنة احسان  
 الناس اليه فهو نظام للعالم متصدا له تعالى بحسب وجوه عنه ولكن  
 هذا هو الكلام في هذا الفن

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
 الحسن بن الحسن العلوي الملقب بالحلي صاحب  
 الغزاه منه طالع السعد واسم السيد الزاهد من حب  
 الله تعالى وسبب حماه الهلالية حامدا  
 لله تعالى ومصليا على سيدنا محمد النبي والاطهار الطاهرين  
 المعصومين  
 عفا الله عن كل احد  
 امين





[illegible][illegible]



لایق العارفی

ای جلالت فرشت عزت جاویدان انداخته  
تاب انداز جالت بهر اظهار کمال  
نور خود را جلوه داد در لباس این روان  
روی خود را کف ظاهر شود صورت که هست  
از فروغ روحی خود روحی از فروغ  
خود همه مستی شده باقی بر او روحی پوش  
جستگاه فروغ روحی و روحی تو  
مثل زمین تا تو جهان جزیره در کتب علم  
در مابان عدم عالم سرای مش نیست  
در محیط مستی است عالم بجز یک موج نه  
صد هزاران کوه معنی صورت و نفس  
باز در اوج جلالت تا کمان موجی زلف  
جمله یک جبهه است موج کویر دریا و لیک  
در همه صوره تو و غیب خود صورت ترا  
روی خود بفرست مردم در مزاران اینده  
افتادگی در مزاران ابلهانه ماخته  
جمله یک نور است لیک رنگها مختلف  
یک کرشمه که با خدا جفت عشق قدیم  
در گلستان روحی خود دیده بچشم مبلان  
جنبش عشق از خود بخود بولع میم

کوی در میدان وحدت کامران انداخته  
بو تو ی بر ظلمت آباد جهان انداخته  
در همان اوان کون و مکان انداخته  
بس بعالم در حدیث کن فکان انداخته  
بس بهمان بر حراجه اسبان انداخته  
نام هستی که برون و که بران انداخته  
لکن از میجست در کتب بهوان انداخته  
هم بران حالت حال همچنان انداخته  
تشف کانوا بهر سود اندر زیار انداخته  
باد نقد در پیش هر جانب روان انداخته  
موج این دریا بعد از دهنان انداخته  
جمله را در قعر بحر نگه انداخته  
صورت هر یک خلا فی در میان انداخته  
این حقیقت حیرتی در مریوان انداخته  
در مریانه ریخت دیگر نشان انداخته  
بس بونک هر یک تائی عیان انداخته  
اختلافی در میان انس جان انداخته  
در دو عالم این همه شوق و فغان انداخته  
غلغل از بلبلان در گلستان انداخته  
در میان نه تمیزی بر عاشقان انداخته

یک سخن با خدشتن کفیه وزان سر در پرا  
اشکار اگر چه اسرار تو هم گفتار تو  
حاجز و غیر آنم که وصف کمال کبریاست  
کریه از دریا و صدها آب حیوان می کشم  
ممت دریا کشم خواهد که دریای ریشه  
کمان در اوجی نوجی نباشد مریوان انداخته

در زبان صد گونه تفرود میان انداخته  
بس بهمانه بزرگان تو جهان انداخته  
ای کمال یقین اندر کمان انداخته  
مانده ام از تشنگی لب سر زبان انداخته  
کمان در اوجی نوجی نباشد مریوان انداخته



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

برجوانی انبار طوفانی  
سنگی راکش و این سنگ

1876